جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

مشكلة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس

إعداد

ختام محمد نايف حمادنه

إشراف

الدكتور وائل عناب

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.

2013

مشكلة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس

إعداد

ختام محمد نايف حمادنة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 25/ 8/ 2013 م واجيزت .

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د . وائل عناب / مشرفاً ورئيساً	.....
2 . د . وليد مصطفى / ممتحناً خارجياً	.....
3. د . أحمد رأفت غضية / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من منحني الثقة والحب إلى مصدر فخري واعتزازي إلى قرة عيني ورفيق دربي

إلى زوجي الغالي . . . ياسر

إلى من يشغلها مستقبلي وتسعدها سعادتي إلى التي لم يصمت لسانها عن الدعاء لي

إلى أغلى إنسانة على قلبي . . . أمي

إلى روح والدي العزيز الذي غرس في حب العلم والمعرفة

إلى روح عمي ووالد زوجي . . . أبو ياسر

إلى روح من كانت الحنان كله والطيبة بذاتها . . . أختي الحبيبة صباح

إلى من يعزف على قلبي وقت الحزن أنغام الفرح إلى من هو لي العون والسند

إلى أوفى الناس ...أخي الغالي أحمد

إلى من شاركوني همومي وأفراحي . . . أخواتي الغاليات

إلى زهور حياتي . . . أبناء أخواتي وأخص بالذكر المهندسان حسن ومحمد

إلى أسرتي الثانية أهل زوجي الأعزاء

إلى كل من أحب . . .

أهدي هذا الجهد المتواضع

ختام حمادنه

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين يسرني ويشرفني أن أقدم جزيل شكري وامتناني لأستاذي الدكتور وائل عناب الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وتفضل علي بجزء كبير من وقته وجهده ولم يبخل علي بملاحظاته القيمة وآرائه السديدة فله مني وافر الشكر والعرفان كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور أحمد رأفت غضية والدكتور وليد مصطفى .

كما أتقدم بالشكر للدكتور قاسم صلاح جملان الذي تفضل بتصويب الرسالة لغوياً وتصديقاً للقول "رب اخٍ لك لم تلده أمك " أقدم شكري لزوج أختي الأستاذ عمر حمادنه وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الرسالة .

والله ولي التوفيق

الباحثة

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان الآتي:

مشكلة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس

أقر بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم مـــن قبـــل لنيـــل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: **Student's Name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
إقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	ز
فهرس الخرائط	ظ
فهرس الاشكال	ع
الملخص	ف
الفصل الأول : الخلفية النظرية للدراسة	1
1:1 مقدمة الدراسة	2
1:2 مشكلة الدراسة	6
1:3 أهمية الدراسة	7
1:4 أهداف الدراسة	8
1:5 أسئلة الدراسة	9
1:6 فرضيات الدراسة	9
1:7 حدود الدراسة	11
1:8 مصادر البيانات	12

1:9	منهجية الدراسة	12
1:10	هيكلية الدراسة	13
1:11	عينة الدراسة	14
1:12	الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني : لمحة عامة		21
2:1	لمحة تاريخية لمنطقة الدراسة (مدينة نابلس)	22
2:2	تسمية المدينة	26
2:3	منطقة الدراسة (الموقع والوضع)	27
2:4	حدود مدينة نابلس	29
2:5	أحياء منطقة الدراسة	31
2:6	الوضع الطبوغرافي والتضاريسي	35
2:7	التركيب الجيولوجي لمنطقة الدر اسه	42
2:8	تربة منطقة الدراسة	44
2:9	موارد المياه	44
2:10	مناخ منطقة الدراسة	46
2:11	وظائف المدينة	53
2:12	الحياة الاقتصادية	58
2:13	سكان مدينة نابلس وتطور أعدادهم	65
2:14	الإطار المفاهيمي	67
2:15	من هم الشباب	74

2:16	سوق العمل الفلسطيني في ظل الاحتلال	76
2:17	سوق العمل في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية	83
الفصل الثالث : خصائص قوة العمل النظرية في مدينة نابلس		91
3:1	تمهيد	93
3:2	خصائص قوة العمل النظرية	98
3:2:1	التركيب العمري والنوعي	98
3:2:2	نسبة الإعالة	104
3:3	الخصائص الزواجية لقوة العمل	106
3:3:1	توزيع السكان حسب الحالة الزواجية	106
3:3:2	العمر عند الزواج الأول	110
3:3:3	مدة الحياة الزواجية	116
3:4	الخصائص التعليمية لقوة العمل	121
3:4:1	الإلتحاق بالتعليم	121
3:4:2	المستوى التعليمي	122
3:4:3	العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي	132
3:4:4	التخصص	134
3:4:5	سبب إختيار التخصص	138
3:4:6	مكان التخرج	140
3:4:7	سنة التخرج	141
3:4:8	أسباب بطالة الخريجين	147

3:5	التركيب الإقتصادي	148
3:5:1	معدل النشاط الإقتصادي العام	149
3:5:2	التركيب المهني للعاملين	161
3:5:3	جهة العمل	170
3:5:4	طبيعة العمل	174
3:5:5	مكان العمل	176
3:5:6	طرق البحث عن عمل	178
3:5:7	التسجيل في مكتب العمل	181
3:5:8	هجرة الشباب	184
3:5:9	العاطلون عن العمل حسب أسباب ترك العمل السابق	192
3:5:10	التأخر في الحصول على وظيفة (فرصة عمل)	195
3:5:11	التدريب المهني	197
3:5:12	تصاريح العمل	200
3:5:13	مصادر دخل الأسرة	202
3:5:14	الدخل الشهري	205
3:5:15	سياسات التشغيل ومدى فعاليتها في الحد من البطالة	210
3:5:16	أسباب البطالة	215
3:5:17	آثار البطالة	224
الفصل الرابع : خصائص المسكن		229
4:1	حيازة المسكن	230

4:2	نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة	234
4:3	مادة بناء المسكن	238
4:4	أجرة المسكن	243
4:5	مساحة المسكن	245
4:6	كثافة السكن	247
4:7	المرافق الأساسية والتجهيزات في المسكن	253
الفصل الخامس:النتائج والتوصيات		264
5:1	النتائج	265
5:2	التوصيات	274
5:3	المصادر والمراجع	277
5:4	الملاحق	286
الملخص باللغة الانجليزية		b

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
1:1	حجم عينة الدراسة حسب اشتراكات المياه في أحياء مدينة نابلس	14
	الفصل الثاني	
2:1	المعدل العام لدرجة الحرارة ومعدل درجة الحرارة العظمى والصغرى في منطقة الدراسة خلال السنوات (1987 - 2008)	47
2:2	معدل درجة الرطوبة النسبيه في منطقة الدراسة خلال السنوات (1987-2008)	49
2:3	معدل الأمطار في منطقة الدراسة خلال السنوات (1987-2008)	51
2:4	تطور أعداد السكان في مدينة نابلس	66
2:5	البطالة في الأراضي الفلسطينية في الفترة (1970-1993)	81
2:6	معدل البطالة حسب المنطقة في الأراضي المحتلة عام 1993	82
2:7	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين (1995 - 2000)	83
2:8	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين(2000 - 2004)	87
2:9	التوزيع النسبي للأفراد من 15 سنه فأكثر في الأراضي الفلسطينية ما بين (2004 2010)	89

2:10	التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ما بين (2004 2010)	90
الفصل الثالث		
3:1	التركيب العمري النوعي لقوة العمـ النظرية في مدينة نابلس لعام 2012 (%)	100
3:2	السكان في مدينة نابلس حسب عدد أفراد الأسرة والجنس	103
3:3	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة الزواجية والجنس لعام 2012 (%)	107
3:4	المتزوجون من قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب عدد مرات الزواج والجنس لعام 2012 (%)	108
3:5	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب العمر عند الزواج الاول والجنس لعام 2012 (%)	111
3:6	المتزوجون من قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب متوسط العمر عند الزواج الأول بحسب فئات العمر الحالي والجنس لعام 2012 (%)	114
3:7	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المستوى التعليمي والجنس لعام 2012 (%)	115
3:8	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب مدة الحياة الزواجية والجنس لعام 2012 (%)	116
3:9	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية والحالة الزواجية لعام 2012 (%)	119
3:10	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الالتحاق بالتعليم والجنس لعام	122

	2012(%)	
3:11	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب المستوى التعليمي والجنس 2012 (%)	123
3:12	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب المستوى التعليمي والحي لعام 2012 (%)	126
3:13	قوة العمل النظرية حسب المستوى التعليمي وفئات الاعمار لعام 2012 (%)	131
3:14	العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي والجنس لعام 2012 (%)	133
3:15	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب التخصص العلمي والجنس لعام 2012 (%)	135
3:16	العاطلون عن العمل حسب التخصص العلمي والجنس لعام 2012 (%)	137
3:17	العاطلون عن العمل حسب سبب اختيار التخصص العلمي والجنس لعام 2012 (%)	139
3:18	العاطلون عن العمل حسب مكان التخرج والجنس لعام 2012 (%)	141
3:19	قوة العمل النظرية حسب سنة التخرج والجنس لعام 2012 (%)	143
3:20	العاطلون عن العمل حسب سنة التخرج والجنس لعام 2012 (%)	145
3:21	التوزيع النسبي للخريجين في مدينة نابلس حسب المهنة ومناسبتها للتحصيل لعام 2012 (%)	146
3:22	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الجنس والحالة العملية لعام 2012 (%)	152
3:23	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية والجنس وفئات الاعمار لعام 2012 (%)	153

3:24	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية واحياء المدينة لعام 2012 (%)	159
3:25	العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2012(%)	162
3:26	العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي واحياء المدينة لعام 2012 (%)	169
3:27	العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل والجنس لعام 2012 (%)	172
28:3	العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل والدخل الشهري لعام 2012(%)	173
3:29	العاملون في مدينة نابلس حسب طبيعة العمل والجنس لعام 2012 (%)	175
3:30	العاملون حسب مكان العمل السابق والحالي لعام 2012(%)	177
3:31	الأفراد داخل قوة العمل حسب الطرق المتبعة في البحث عن عمل والحالة العملية والجنس لعام 2012 (%)	180
3:32	العاطلون عن العمل حسب التسجيل في مكتب العمل التابع لوزارة العمل والجنس لعام 2012 (%)	182
3:33	العاطلون عن العمل حسب أسباب عدم التسجيل في مكتب العمل التابع لوزارة العمل والجنس لعام 2012 (%)	183
3:34	العاطلون عن العمل حسب قبول عرض العمل خارج فلسطين والجنس لعام 2012(%)	186
3:35	العاطلون عن العمل حسب الشرط الرئيسي للعمل في الخارج والجنس لعام 2012 (%)	188

3:36	العاطلون عن العمل حسب قبول العرض للعمل في الخارج والعمر لعام 2012 (%)	191
3:37	العاطلون عن العمل حسب سبب ترك العمل خلال الفترة السابقة والجنس لعام 2012 (%)	194
3:38	العاطلون عن العمل حسب اسباب التاخر في الحصول على وظيفة والجنس لعام 2012 (%)	196
3:39	العاطلون عن العمل حسب الالتحاق بالدورات التدريبية	198
3:40	العاطلون عن العمل حسب مدى قيام مركز التدريب المهني بتوفير فرص عمل والجنس لعام 2012 (%)	199
3:41	العاطلون عن العمل حسب حيازة تصريح عمل في إسرائيل والجنس لعام 2012 (%)	201
3:42	مصادر الدخل الشهري للأسر في مدينة نابلس لعام 2012 (%)	204
3:43	العاملون في مدينة نابلس حسب متوسط الدخل الشهري واحياء المدينة لعام2012 (%)	207
3:44	العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي ومتوسط الدخل الشهري لعام 2012 (%)	209
3:45	النسب المئوية لمجال الاسباب التي تقف وراء مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)	218
3:46	النسب المئوية للآثار المحتمل وقوعها من مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)	226
الفصل الرابع		

4:1	المساكن في مدينة نابلس حسب حيازة المسكن واحياء المدينة لعام 2012 (%)	232
4:2	المساكن في مدينة نابلس حسب نوع المسكن واحياء المدينة لعام 2012(%)	236
4:3	المساكن في مدينة نابلس حسب المادة المستخدمة في البناء واحياء المدينة لعام 2012 (%)	240
4:4	المساكن في مدينة نابلس حسب المادة المستخدمة في البناء والدخل الشهري لعام 2012 (%)	242
4:5	الايجار السنوي في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)	243
4:6	المساكن في مدينة نابلس حسب مساحة المسكن واحياء المدينة لعام 2012 (%)	246
4:7	المساكن في مدينة نابلس حسب عدد غرف المسكن واحياء المدينة لعام 2012(%)	248
4:8	درجة الازدحام في احياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)	250
4:9	المساكن في مدينة نابلس حسب توفر المرافق الاساسية لعام 2012 (%)	259
4:10	المساكن في مدينة نابلس حسب مصادر الطاقة الاكثر استخداما في التدفئة لعام 2012 (%)	260
4:11	التجهيزات المتوفرة في المسكن حسب أحياء المدينة لعام 2012 (%)	263

فهرس الخرائط

رقم الخارطة	المحتوى	الصفحة
2:1	موقع مدينة نابلس في الضفة الغربية	29
2:2	المخطط الهيكلي لمدينة نابلس	30
2:3	أحياء منطقة الدراسة	33
2:4	طبوغرافية مدينة نابلس	41
3:1	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية وأحياء المدينة لعام 2012	160
3:2	العاملون في مدينة نابلس حسب متوسط الدخل الشهري واحياء المدينة لعام 2012	208
4:1	درجة الازدحام في أحياء مدينة نابلس لعام 2012	252

فهرس الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
	الفصل الثالث	
3:1	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الفئة العمرية والجنس لعام 2012 (%)	101
3:2	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية والحالة الزواجية لعام 2012 (%)	120
3:3	العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي والجنس لعام 2012 (%)	134
3:4	العاطلون عن العمل حسب التخصص العلمي والجنس لعام 2012 (%)	138
3:5	قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية واحياء المدينة لعام 2012 (%)	160
3:6	العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2012 (%)	163
3:7	العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي وأحياء المدينة لعام 2012 (%)	170
3:8	العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل لعام 2012 (%)	172
3:9	العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل والدخل الشهري لعام 2012 (%)	174
3:10	العاطلون عن العمل في مدينة نابلس حسب الشرط الرئيسي للعمل في الخارج والجنس لعام 2012 (%)	189
3:11	العاطلون عن العمل حسب قبول العرض للعمل في الخارج والعمر لعام 2012 (%)	192

3:12	العاطلون عن العمل حسب حيازة تصريح عمل في اسرائيل والجنس لعام 2012 (%)	202
3:13	العاملون حسب النشاط الاقتصادي ومتوسط الدخل الشهري لعام 2012 (%)	210
3:14	النسب المئوية لمجال الأسباب التي تقف وراء مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)	219
3:15	النسب المئوية للآثار المحتمل وقوعها من مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)	227
	الفصل الرابع	
4:1	المساكن في مدينة نابلس حسب حيازة المسكن وأحياء المدينة لعام 2012 (%)	233
4:2	المساكن في مدينة نابلس حسب نوع المسكن وأحياء المدينة لعام 2012 (%)	237
4:3	المساكن في مدينة نابلس حسب المادة المستخدمة في البناء وأحياء المدينة لعام 2012 (%)	240
4:4	الإيجار السنوي في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)	244
4:5	المساكن في مدينة نابلس حسب مساحة المسكن وأحياء المدينة لعام 2012 (%)	246
4:6	درجة الإزدحام في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)	251

مشكلة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس

إعداد

ختام محمد نايف حمادنة

إشراف

الدكتور وائل عناب

الملخص

تناولت هذه الدراسة مشكلة البطالة بين الشباب في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 م وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة البطالة بين الشباب والعوامل المؤثرة فيها ودراسة الخصائص التعليمية والزواجية والتركيب المهني لقوة العمل النظرية في مدينة نابلس والخروج بتوصيات لأصحاب القرار يمكن أن تسهم في التخفيف من الآثار المترتبة على ظاهرة البطالة المنتشرة في المدينة .

وقد اعتمدت الدراسة أسلوب جمع المعلومات بواسطة توزيع الإستمارات على عينة عشوائية طبقية بلغت نسبتها من جملة مساكن المدينة 1.5 % ومثلت 600 أسرة ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي من أجل الوصول إلى قياس كمي للمتغيرات .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن مجتمع مدينة نابلس مجتمع فتي، إذ بلغت نسبة صغار السن (0 14) عاماً 49.92 % و48 % للفئة العمرية المنتجة اقتصادياً (15 64) عاما مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة والبالغة 107.5 % وعند دراسة الحالة الإقتصادية تبين أن معدل النشاط الإقتصادي العام بلغ 57.7 % وأن نسبة البطالة بلغت 32.89 % وارتفعت نسبة البطالة لدى الذكور مقارنة بالإناث ولدى العزاب مقارنة بالمتزوجين وارتفعت لدى فئة الشباب (20 29) عاماً مقارنة بالفئات العمرية الأخرى كما وارتفعت نسبة البطالة لذوي المستويات التعليمية الثانوية فما دون وبين خريجي الجامعات حديثي التخرج وحملة الشهادات الجامعية في العلوم الإنسانية والإقتصادية،

وقد تباينت نسبة البطالة بين أحياء المدينة فكانت أعلاها في حي الجبل الشمالي والمنطقة الصناعية وأدناها في البلدة القديمة والدوار .

كما بينت الدراسة أن هناك مجموعة من الأسباب ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة في مدينة نابلس ومن أهمها : إنتشار ظاهرة المحسوبية في التعينات وعدم قبول سوق العمل للخريجين الجدد لكونها تنقصهم الخبرة العملية وعدم تناسب التخصصات مع سوق العمل بالإضافة إلى محدودية المشاريع الإستثمارية وإحجام الشباب عن العمل في القطاع الخاص بسبب فقدان الأمن الوظيفي كما بينت آثار البطالة على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والنفسية لهؤلاء المتعطلين .

وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها : التوسع في الإستثمار وتوفير المناخ الإستثماري المناسب، من خلال قوانين تشجع الإستثمار وضرورة الإهتمام بالمنشآت الصغيرة والعمل غير المنظم، لما تلعبه هذه القطاعات من دور في تلبية الحاجات الأساسية للسكان وتوفير فرص عمل عندما لا يستطيع القطاعان: العام والخاص النظاميان من توفير هذه الفرص كما توصي الدراسة بضرورة مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل وتفعيل دور الإعلام لدعم المنتج الوطني عالي الجودة ومقاطعة المنتج الأجنبي وخاصة الإسرائيلي مع ضرورة العمل على إعطاء الشباب دورات تدريبية لخلق روح المبادرة لديهم في إفتتاح مشاريع خاصة بهم وأن تعمل الدولة على منح إعفاءات ضريبية لهذه المشاريع لتشجيع الشباب مع ضرورة العمل على تقليص عدد سنوات الخدمة وتشجيع التقاعد المبكر لفتح الفرصة أمام الشباب.

الفصل الأول

الخلفية النظرية للدراسة

1:1 مقدمة الدراسة

1:2 مشكلة الدراسة

1:3 أهمية الدراسة

1:4 أهداف الدراسة

1:5 أسئلة الدراسة

1:6 فرضيات الدراسة

1:7 حدود الدراسة

1:8 مصادر البيانات

1:9 منهجية الدراسة

1:10 هيكلية الدراسة

1:11 عينة الدراسة

1:12 الدراسات السابقة

الفصل الأول

الفصل الأول : الخلفية النظرية للدراسة

1:1 مقدمة الدراسة :

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمون على أمر البلاد من التنبه إلى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من أجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة.[1]

البطالة تشكل أيضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل آثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا من أجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها قبل أن تصل إلى مرحلة البلوغ والقوة التي يصعب بعدها الخروج من دوامة الأزمة دون خسائر جسيمة تلقي بظلالها على المجتمع بأسره .

عانت ولازالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة تتراوح مابين التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لمشكلة

---

1 الموقع الإلكتروني : http://www.google.com/search?hl=ar&source=hp&biw=&bih=&q تاريخ التصفح : 2011/:2/1

البطالة فإن أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust) وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي فإذا كانت الدورة الاقتصادية في حالة من النشاط والإنتعاش (Economic Boom) فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تسجيل نسب من الإنخفاض الواضح بين صفوف العاطلين عن العمل نتيجة لإمتصاصهم الى داخل سوق العمالة النشط وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها.

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبهم مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان .

لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم إن هذا الإهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع، وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والإجتماعية والإقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

لا تقتصر أضرار البطالة على الجانب الإقتصادي فحسب بل تتبع البطالة نتائج وأضرار تنعكس على الجانب الصحي والنفسي التي تحد وتشل قدرات الفرد واستعداداته البدنية كما تلحق أعباءً كثيرة بأسرته وذويه إضافة إلى ما يترتب من مسؤولية وتحدٍ كبير ينتظر الدولة من أعباء مالية باهظة لمتطلبات العلاج والإستشفاء للمصابين بالأمراض النفسية والجسمية من العاطلين عن العمل فنجد نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الإستقرار تزداد بين العاطلين عن العمل بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلباً على العلاقة بالزوجة والأبناء وتزداد المشاكل العائلية وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني يقدم البعض منهم على شرب الخمور، فقد وجد أن 69% ممن يقدمون على الإنتحار هم من العاطلين عن العمل نتيجة للتوتر النفسي كما تزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداءات الجنسية لديهم .

وكمختلف دول العالم يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة بطالة مزمنة وذلك بسبب وجود تشوهات هيكلية حدت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل ولم تظهر حدة المشكلة في السابق لوجود فرص تصدير العمالة إلى إسرائيل وأسواق بعض الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي إلا أنها برزت كأحد أهم المشكلات الإقتصادية منذ مطلع التسعينات أي بعد حربي الخليج الأولى والثانية وما رافقهما من خسارة لفرص العمل المتاحة للفلسطينيين في الأسواق العربية كما عملت سياسة الإحتلال الإسرائيلي على تعميق المشكلة بعد أن طبقت سياسة استبدال العمالة الفلسطينية بالعمالة الأجنبيه وفرض قيود صارمة على دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي كما قامت السلطة الفلسطينية بمحاولات جادة للتخفيف من حدة البطالة عن طريق توفير فرص عمل في مؤسسات السلطة المدنية والعسكرية ومن خلال برامج التشغيل الطارئة التي تبنتها وزارة العمل وغيرها من المشاريع إلا أن قدرة القطاع العام على استيعاب فائض العمالة تبقى محدودة بل ويمكن القول

انه وصل إلى حد الإشباع وقد قامت الحكومة الفلسطينية بإتخاذ مجموعة من السياسات لتحفيز القطاع الخاص من أجل خلق فرص عمل إلا أن تأثيرها محدود بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية حيث أن الإجراءات الإسرائيلية عملت على تراجع الطلب المحلي على السلع والخدمات وتزايد حدة مخاطر الإستثمار في المنطقة الفلسطينية .[1]

وأكثر تحديداً فان عبء البطالة في الضفة الغربية يختلف من منطقه إلى أخرى حيث أن معدل البطالة في شمال الضفة (مناطق نابلس، طولكرم جنين قلقيلية) أعلى منه في جنوبها (بيت لحم والخليل) ووسطها (رام الله القدس وأريحا) وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن وسط الضفة الغربية أقل المناطق تأثراً من مشكلة البطالة وأكثر المناطق قدرة على امتصاص الأيدي العاملة المحلية ويعزى ذلك إلى تواجد معظم الصناعات الفلسطينية في هذه المناطق وتمركز العديد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية في هذه المناطق و بالإضافه إلى تمركز مؤسسات السلطة الفلسطينية كما وأن وسط الضفة الغربية أقل المناطق اعتماداً على سوق العمل الإسرائيلي ويعتمد الكثيرون هناك على تصدير العمالة إلى الخارج ويعتبر شمال الضفة الغربية أكثر المناطق اعتماداً على سوق العمل الإسرائيلي كما أن سكان هذه المناطق اعتمدوا ولفترة طويلة على العمل في دول الخليج العربي التي أغلقت في وجوه معظمهم إثر حرب الخليج .[2]

ومع أن أزمة البطالة تلقى الآن نوعاً غريباً من التجاهل لدى كثير من الاقتصاديين ورجال السياسة فإن عدداً كبيراً من المفكرين أصبحوا يدقون نواقيس الخطر بشأن ما ينجم عن تجاهل تلك الأزمة من اضطرابات اجتماعية وسياسية بل وثورات اجتماعيه ولعل هذه المخاوف هي التي دعت منظمة العمل الدولية وكذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية في كوبنهاجن لتوجيه الدعوة لمختلف دول العالم بضرورة العودة لتبني هدف التوظيف الكامل

---

1 **البطالة في الأراضي الفلسطينية : واقعها وخيارات مواجهتها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس رام الله ماس، 2006 ص37 -38 .**

2 مركز البحوث والدراسات الفلسطينية **السياسة الفلسطينية** نابلس فلسطين المجلد الثاني العدد الخامس 1995،ص44.

لمكافحة البطالة وأن يكون لذلك الهدف أولوية أساسية في السياسات الإقتصادية والإجتماعية للدولة والتعاون الدولي .[1]

1:2 مشكلة الدراسة :

تعتبر مشكلة البطالة المرتفعة إحدى معالم الاقتصاد الفلسطيني الذي تميز بتبعيته العالية للإقتصاد الإسرائيلي واعتماده الكبير على المساعدات الدولية في تسيير نشاطه الاقتصادي ووضع العامل الفلسطيني رهن التطورات السياسية حيث تهديدات إسرائيل المستمرة بحجز مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب الجمركية وتهديدات الجهات المانحة بقطع المساعدات المالية الموجهة إلى السلطة الفلسطينية .

كما تنبع حدة هذه المشكلة حسبما أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عدم وجود ربط بين سياسات التعليم والتدريب المهني مع الفرص الحقيقية لسوق العمل كما أن البرامج التي انتهجتها الحكومة الفلسطينية وكذلك المنظمات الأهليه لا تعدو كونها مشاريع محدودة الدور والأثر تقدم معونات مؤقتة للتخفيف من حدة البطالة ولكنها لا تعتبر فرص تشغيل ذات جدوى كما لا تتصف بالديمومة كما وأشار الجهاز الإحصائي حول الآفاق المستقبلية للقوى العاملة فهناك تزايد في نمو القوى العاملة والتوقعات بشأن الملتحقين بالتعليم الجامعي والخريجين في ظل استمرار زيادة النمو السكاني وبالتالي فان مشكلة البطالة ستتفاقم بصورة خطيرة وسيكون لها انعكاسات سلبية في شتى نواحي الحياة [2] .

فالبطالة بأبعادها وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والنفسية تخلق الكثير من المشاكل في المجتمع الفلسطيني وبخاصة لدى فئة الشباب حيث ينتج عن هذه المشكلة تعرض هؤلاء الشباب للفقر والحرمان وما يترتب عليه من تردي أوضاعهم الصحية والنفسية والإجتماعية مما يقود هؤلاء الشباب إلى الإنحراف أو الهجرة .

---

1 المرسي كمال الدين عبد الغني **الحل الإسلامي لمشكلة البطالة** دار الوفاء،الاسكندريه ط1 2004 ص53 .

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق** رام الله فلسطين ص91 .

ومن هنا أصبحت مشكلة البطالة من القضايا الملحة والحاسمة التي لا تقبل بأي حال التأخير والتأجيل حيث أصبحت بالفعل خطراً مباشراً يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي ومهما تضاربت الأرقام والبيانات فإنها تنذر بأزمة إن لم تتخذ الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والاهلية حلولاً عملية لمواجهتها .

1:3 أهمية الدراسة :

إن مشكلة البطالة مشكلة خطيرة والضحية فيها الإنسان فكان حافزي للبحث فيها ألا أرى إنسانا عاجزاً عن العمل وهو قادر عليه أو لديه الإمكانيات ولكن العقبات أمامه أكبر وما تسببه البطالة من تخلف وضعف في النمو الاقتصادي فمن الأولى التغلب على هذه الظاهرة حتى نرى مجتمعا متقدما يهنأ أفراده بالعيش فيه بعكس ما نرى في بعض المجتمعات صورة تقدم ورقي وحضارة وصورة أخرى فقر وجريمة وتشرد فلا بد من تحقيق العدالة الإجتماعية وأن يأخذ كل فرد نصيبه بالعدل والإنصاف .

إن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج في صفته الإنسانية فالآلآت أو الأرض يمكن أن تترك دون استغلال ولكن العامل يشعر بالإحباط إذا لم يجد دوراً له في عجلة الإنتاج ومن المؤلم أن نرى أن النسبة الكبرى من البطالة هي بين الفئة المتعلمة فعندما نرى أعداداً كبيرة من الأطباء والمهندسين والجامعيين ومن أصحاب التخصصات النادرة لا يجدون عملاً في بلادهم فان ذلك يعود عليهم بخيبة الأمل والإحباط مما يضطرهم إلى هجرة بلدهم في حين أن وطنهم بحاجة ماسة إلى علومهم وخبراتهم .

إن العنصر البشري هو أهم مورد إنتاجي بالمقارنة بغيره من الموارد إذ يتحقق عند توفير فرص العمل للعنصر البشري منافع متمثله في الإستغلال التام والأمثل ليس لهذا العنصر فحسب وإنما أيضا للموارد الإقتصادية المتاحة فيتحقق عن ذلك زيادة كبيرة في معدل النمو وتحسين في مستوى الرفاهية التي يمكن أن ينعم بها أفراد المجتمع وبما أن منطقة الدراسة غنية برأس المال البشري في ظل ندرة الموارد الإقتصادية المادية فان الإهتمام بهذا العنصر وتوفير فرص العمل له سيكون ذو أهميه كبيرة للإنسان والمجتمع على حد سواء كما وأن

الحصول على وظيفة هو حق طبيعي لكل إنسان قادر عليه وباحث عنه كما وأن الإتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان قد كفلت هذا الحق لكل فرد بغض النظر عن اللون أو الجنس أو غيرها من صور التمييز .

إن وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمواجهة هذه المشكلة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي ودقيق لمفهوم البطالة ومدى حجها كما وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الإجتماعي للمجتمع والمتمثل بالجوانب الأمنيه، والإجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية.

1:4 **أهداف الدراسة** :

1 تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على عنصر مهم من عناصر الموارد الإقتصادية في المجتمع الفلسطيني ألا وهو عنصر القوى العاملة.

2 -انطلاقاً من إعتبار الإنسان هدف التنمية ووسيلتها الأساسية فلا بد من الوقوف على طبيعة الترابط بين تعطل هذه الوسيلة وتحقيق الغاية ذلك أن البطالة تجعل العاطلين عن العمل خارج نطاق التنمية مما يتطلب توجيه الجهود نحو خطط التنمية التي تهتم بالعاطلين عن العمل مع الأخذ بعين الإعتبار أن توقف المورد البشري عن الإنتاج لا يعني بأي حال من الأحوال توقفه عن الإستهلاك الأمر الذي سيؤدي إلى تصاعد وتيرة الفقر في المجتمع الفلسطيني .

3 كما تهدف إلى دراسة مفهوم البطالة ونشوئها وحجمها والأسباب المؤدية إلى ظهورها في منطقة الدراسة فضلاً عن التعرف على الجوانب والمضاعفات والتأثيرات المباشرة منها وغير المباشرة على الكيان الإجتماعي وما تلحقه تلك الظاهرة من أضرار اقتصادية واجتماعية تطال شرائح واسعة من الموارد البشرية التي تشكل العنصر الأساسي من العناصر الرئيسة في بناء سياسة اقتصادية ناجحة تضع نصب عينيها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وصولاً إلى حالة من الرفاهية التي هي غاية كل سياسة اقتصادية تنموية .

4 توضيح العلاقة بين سياسات التعليم من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى وتأثير ذلك على مستويات البطالة في المجتمع الفلسطيني .

5 توضيح دور المجتمع المدني في دعم المشاريع الصغيرة واستيعاب إبداعات وابتكارات الشباب والتي تساعد على تطوير الآلاف من المشروعات الناهضة بالمجتمع والمستوعبة لطاقاته البشرية.

6 توضيح دور القطاعات الإقتصادية في استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة .

7 الخروج ببعض المقترحات والحلول للإسهام في الحد من مشكلة البطالة .

1:5 أسئلة الدراسة :

ما العوامل الرئيسة المؤدية إلى مشكلة البطالة بين الشباب في منطقة الدراسة

ما حجم مشكلة البطالة وتأثيرها على الطبقة العاملة

ما تأثيرات البطالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية على الطبقة العاملة

هل تتم توعية الطلبة حول التخصصات المطلوبة في السوق

كيف يمكن الإرتقاء بالتعليم العام والعالي لتأهيل القوى العاملة بالمهارات والمعارف المطلوبة؟

هل هناك علاقة بين ارتفاع نسبة البطالة وهجرة الشباب المتعلم

كيف يمكن معالجة مشكلة البطالة المقنعة في القطاع العام واستيعاب أعداد متزايدة من موظفي الحكومة في القطاع الخاص

1:6 **فرضيات الدراسة** :

تم وضع مجموعه من الفرضيات القابلة للقياس وهي :

الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير الجنس .

الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية .

الفرضية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير السبب الرئيسي للتعطل .

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير مكان السكن .

الفرضية السابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير مستوى التدريب المهني .

الفرضية الثامنة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير مستويات التخصص .

الفرضية التاسعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير نظام التعليم ودرجة تمشيه مع المتطلبات الاقتصادية .

الفرضية الحادية عشرة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير هجرة الشباب .

الفرضية الثانية عشرة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير سنة التخرج .

الفرضية الثالثة عشر : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في تأثيرها على مشكلة البطالة تعزى لمتغير انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية .

1:7 حدود الدراسة :

الحدود الزمانيه :

منذ عام 1995 - عام 2011 م حيث أن قيام إسرائيل بتطبيق سياسة تصاريح العمل وتقييد العمل الفلسطيني منذ بدء عملية التسوية السياسية في مطلع التسعينات وتنامي التوجه لإستبدال العمالة الفلسطينية بأخرى أجنبيه وتزامن ذلك مع عودة الآلآف من الفلسطينيين إلى وطنهم في أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الذاتي الأمر الذي أدى إلى استفحال مشكلة البطالة في فلسطين بشكل ينذر بالخطر .

الحدود المكانية : حدود مدينة نابلس .

حدود مجتمع الدراسة :

شريحة الشباب الذين يمثلون شريحة بالغة الأهمية خصوصا في الفئات العمرية من (15 24) والفئة العمرية (25 34) ضمن شرائح القوى العاملة المختلفة، كونهم رجال المستقبل فان معاناتهم كبيرة للغاية بسبب ارتفاع معدلات البطالة بينهم حيث أشارت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسحه للقوى العاملة للأعوام 2008 م و2010م أن نسبة البطالة بلغت في الأراضي الفلسطينية للعام 2008 أعلى نسبة بواقع 40.2 % للفئة العمرية (15 24) و25.5 % للفئة العمرية (25 34) في حين بلغت للعام 2010 ما نسبته 38.8 % للفئة العمرية (15 24) و 24.2 % للفئة العمرية(25 34) دون أن تلوح في الأفق بارقة أمل بشأن الإنفراج في قضاياهم بما ينعكس سلباً على تطلعاتهم وطموحاتهم .

1:8 مصادر البيانات :

تتعدد مصادر البيانات بتعدد الموضوعات التي تم تناولها بالدراسة، وأبرزها

1. النتائج المنشورة من قبل المراكز الإحصائية مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي تم من خلالها الحصول على نتائج التعداد المتعلقة بمسح القوى العاملة.

2. المراجع والكتب والدوريات والدراسات السابقة والرسائل الجامعية ومواقع الانترنت .

3. الدراسات الميدانية : حيث تم تصميم استبانة شملت كافة الموضوعات التي تم تغطيتها بالدراسة يهدف هذا الأسلوب إلى جمع البيانات من أفراد الدراسة وتحليلها ودراستها واستخلاص النتائج من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

1:9 منهجية الدراسة :

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص الظاهرة وجمع المعلومات عنها من حيث الموقع وطبيعة الحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية والتعليم وتطور أعداد السكان وما لها من انعكاسات على مشكلة البطالة والذي يتطلب الموضوعية وعدم التحيز في الوصف كما يتطلب دراسة الحالة ومسح العينة ولتحقيق ذلك تم توزيع استبانة .

كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي فيعتمد على الملاحظة بشكل رئيس والناتجة عن تحليل المعلومات والوثائق والذي يهدف إلى الوصو إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي إضافه إلى دراسة المصادر والمراجع المتخصصة بموضوع الدراسة للتعرف على آثار البطالة وما يتعلق بها من نواحي اقتصادية واجتماعية وسياسية على الطبقة العاملة الفلسطينية للحد من هذه الآثار .

1:10 هيكلية الدراسة: تتضمن الدراسة أجزاء أساسية تم تقسيمها كما يلي :

الفصل الأول :

الخلفية النظرية للدراسة وتشمل مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها وحدود المنطقة المدروسة ومنهجية الدراسة والعينة التي تم اختيارها ومصادر البيانات بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة البطالة .

الفصل الثاني :

تناول التعريف بمنطقة الدراسة من حيث التاريخ الموقع وظروف المناخ السائدة والسكان وطبيعة الحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية والعمل والأهمية الإدارية والتطور العمراني والتعليم .

كما وتم دراسة مفاهيمية لتحديد معنى البطالة وتعريفها وأشكالها وأسبابها وآليات علاجها، بالإضافة إلى دراسة وضع البطالة في الأراضي الفلسطينية بصورة عامة من حيث تطور هذه الظاهرة منذ فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967 وحتى قيام السلطة الفلسطينية وسياسات العمل المطبقة في المناطق الفلسطينية منذ عام 1994 وواقع البطالة في مدينة نابلس بشكل خاص .

الفصل الثالث :

يتناول خصائص قوة العمل النظرية في مدينة نابلس ودراسة أهم الأسباب التي تقف وراء مشكلة البطالة والعوامل التي أدت الى تفاقم هذه الظاهرة بالإضافة الى الآثار المترتبة عليها سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو النفسية .

الفصل الرابع: خصائص مسكن أسرة العاطل عن العمل .

الفصل الخامس : أهم نتائج الدراسة وتوصياتها .

1:11 عينة الدراسة :

نتيجة لعدم وجود بيانات لعدد المساكن سواء للمدينة ككل أو لكل حي من أحيائها، فقد تم الإعتماد على اشتراكات المياه لكل حي كمؤشر لعدد السكان في هذا الحي حتى يتم أخذ عينة الدراسة وبالفعل تم سحب عينة طبقية عشوائية تكون ممثلة لجميع مناطق نابلس وذلك حسب حجم كل منطقة وكانت هذه العينة تمثل 1.5 % من جملة اشتراكات المياه في كل حي .

جدول رقم (1:1) حجم عينة الدراسة حسب عدد اشتراكات المياه في أحياء مدينة نابلس

اسم الحي	عدد اشتراكات المياه	حجم العينة 1.5%
الجبل الشمالي	6500	97
البلدة القديمة	3755	56
الدوار وغرب الدوار	2455	37
المنطقة الصناعية	4945	74
المساكن الشعبية	3115	47
رفيديا	3082	46
الضاحية	3128	47
المخفية	6150	92
رأس العين	4500	68
مجموع المدينة	37630	564

المصدر : المسح الميداني 2012

ملاحظة : تم إضافة أربع استمارات لكل حي ليصبح العدد 600 استمارة .

1:12 الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تتناول موضوع البطالة والتي كان من أهمها :

1 دور الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية خالد وليد عبد الكريم عبد الحق 2005م .

تمحورت هذه الدراسة حول الإجابة عن السؤال المحوري والمتعلق بدور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية حيث تناولت الدراسة البرامج التي قام بتنفيذها الإتحاد في إطار دوره في معالجة البطالة ومقارنتها ببرامج المؤسسات الأخرى حيث أن برامج الإتحاد لم تكن موفقة في الوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع هذه البرامج كما أن فعاليتها لم تكن بالمستوى المطلوب في حين أنها كانت مميزة مقارنة ببرامج المؤسسات الأخرى حيث خرجت هذه الدراسة إلى ضرورة تنسيق الجهود والبرامج وتكاملها مع مختلف المؤسسات التي لها إسهام في معالجة آثار البطالة والعمل على تبني فكرة المشاريع الصغيرة والتي ستسهم في خلق فرص عمل جديدة.[1]

2 الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة محمد دمان ذبيح،الجزائر 2008 .

ركز الباحث على دور الإسلام في حل مشكلة البطالة حيث اثبت أن الآليات الشرعية لها القدرة على تحقيق التوازن الاقتصادي للمجتمع وعلاج مشكلاته مهما كان نوعها وشكلها كما وضع ملحقاً لبعض المشروعات النموذجية الحديثة التي تكون في متناول كل شاب عاطل عن العمل آخذاً بعين الإعتبار المؤهلات المتباينة والإمكانات المحدودة مثل تصنيع المنتجات الفخارية وإنتاج البلاط من مخلفات الإسمنت كما أبرز أهمية الإقتصاد الإسلامي ليطبق في كل المجالات الإقتصادية وتفعيل دور المؤسسات الإجتماعية والاقتصادية في المجتمع كمؤسسة الزكاة والجمعيات الخيرية وضرورة قيام الدولة بالدور المنوط بها في مجال التنمية

---

1 عبد الحق خالد وليد عبد الكريم **دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة اثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية**،رسالة ماجستيرغير منشورة فلسطين جامعة النجاح الوطنية 2005.

وحرصها الكامل على خدمة أفرادها بتوفير فرص عمل لهم وكذلك ضرورة تأهيل الشباب العاطل عن العمل عن طريق قيامه بدورات تدريبية وتشجيعه على إنتاج مشاريع إنتاجية خاصة به .[1]

3 البطالة قنبلة موقوتة فك شفراتها وحديث مع الشباب محمد جامع نبيل 2008 م .

انتهجت هذه الدراسة منهجا يتمثل في التشخيص لواقع ومرارة البطالة وعواقبها ثم التعرف على الأسباب التي فجرت هذه البطالة والعوامل المؤثرة على معدل البطالة حيث توصل إلى أن مواجهة البطالة تستلزم عملية تنمية شاملة مثل منظومة متكاملة يتم التركيز فيها على تطبيق المفهوم الصحيح للتنمية والقضاء على الفساد والقضاء على البيروقراطية ومراعاة عدالة توزيع الدخل القومي كما دعا إلى ضرورة استمرار السياسة الاقتصادية التوسيعية الشاملة لزيادة معدلات الإستثمار، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضرورة الإهتمام بالتعليم والبحث العلمي من أجل الإرتقاء بالانتاجية والتنمية حيث يحتاج هذا الأمر إلى تغييرات مؤسسية تتعلق بنوعية التعليم أكثر مما ترتبط بالنواحي الكمية .[2]

4 الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة محمد خليفة 1997م .

استعرضت هذه الدراسة التطور التاريخي للعمالة الفلسطينية بدءا من أواخر العهد العثماني وحتى عملية السلام الحالية وتبين أن العمالة الفلسطينية عانت مشكلة التمييز مع العمالة اليهودية منذ بداية هذا القرن وحتى الآن كما توصلت الدراسة إلى أن حجم العمالة الفلسطينية يتسم بالتذبذب الناجم عن الهجرة الخارجية وعن ممارسات الإحتلال الإسرائيلي كما تبين أن مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة في تراجع مستمر أما القطاع

1 ذبيح، محمد دمان، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة** رسالة ماجستيرغير منشورة الجزائر 2008 م.

2 جامع محمد نبيل **البطالة قنبلة موقوتة** فك شفراتها وحديث مع الشباب الاسكندريه 2008م.

الصناعي فتتسم مساهمته بالثبات في حين أن مساهمة قطاع الإنشاءات في تزايد مستمر أما قطاع الخدمات فيستحوذ على نصف العمالة الفلسطينية .[1]

5 دراسة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الاردنيه دوخي عبد الرحيم الحنيطي 2007 م .

تمحورت الدراسة حول تحليل العلاقة بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافيه حسب النوع الاجتماعي في المجتمعات البدوية في جنوب الأردن حيث توصل إلى أن معدل المشاركة الإقتصادية في سوق العمل أعلى عند الذكور من الإناث كما تبين وجود علاقة احصائية بين مستوى التعليم العالي للإناث ومعدل المشاركة الاقتصادية، ووجود اختلاف في معدل المشاركة الإقتصادية بين النوع الإجتماعي والحالة الإجتماعية إذ ينخفض عند الإناث المتزوجات مقارنة مع الحالات الاجتماعية الأخرى وتبين أن نسبة البطالة في البادية الجنوبية الأردنية أعلى من المستوى العام للمملكة .[2]

6 مشاكل البطالة والإدمان أنوار حافظ عبد الحليم 2008م .

ركزت هذه الدراسة على ظاهرة البطالة من حيث علاقتها بمشكلة الزيادة السكانية ومحاور الأمية والتعليم وآثارها السيئة داخل المجتمع من تطرف وعنف حيث أن مستقبل التنمية في مصر مرتبط بسلامة القوى البشرية والقدرة على توجيهها بشكل سليم ومع أهمية الآثار السياسية والاقتصادية فان الآثار الاجتماعية لا تقل أهميه حيث تؤثر على أمن المجتمع .

وخرجت بمجموعه من التوصيات وكان من أهمها : زيادة الميزانية المخصصة للتعليم ومؤسساته وإعادة النظر في التعليم الفني بما يتناسب مع حاجات المجتمع ودراسة أسواق العمل الخارجية وخصائصها والإهتمام باللغات الأجنبية للتعامل مع التكنولوجيا وفتح

---

1 خليفة محمد **الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة** رسالة جامعية غير منشورة جامعة بيرزيت 1997 م .

2 http://www.mutah.edu.jo/userhomepages/drdoukhi/All/Study%20of%20the%20Relation تاريخ التصفح : 2011/3/2

مجال العمل أمام الخريجين في الأسواق الخارجية ووضع السياسات الاقتصادية التي من شأنها استيعاب الفائض.[1]

7 التعليم والبطالة شبل بدران 2005 م .

تناولت الدراسة التعليم وعلاقته بقضية البطالة في الواقع المصري كما أنها طرحت رؤى جديدة ونقدية في كشف التناقضات في الواقع المعيشي وإماطة اللثام عن العلاقة الجدلية بين التعليم ومشكلة البطالة ويطرح أيضاً موقف المرأة من التعليم وسوق العمل، ودورها ونسبة تواجدها في العمل وذلك انطلاقاً من وضعية المرأة في المجتمع تعد مرآة لهذا المجتمع في تقدمه أو تخلفه فالنظرة إلى المرأة والموقف منها ومن قضايا التعليم، والعمل تعد مؤشراً هاماً وحاكماً في درجة تطور المجتمع .[2]

8 -تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة لؤي شبانه 2009م هدفت الدراسة لتسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني وإبراز السمات الأساسية للقوى العاملة النسوية من أجل رصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة الفلسطينية لرسم خريطة حول الواقع الراهن لمشاركة النساء في سوق العمل حيث تم استخدام الأسلوبين الكمي والنوعي في إعداد هذه الدراسة .

وأبرزت الدراسة أن المشاركة في القوى العاملة متدنية عموماً في الأراضي الفلسطينية، كما بينت الدراسة أن تدني المشاركة النسوية مرتبط بخليط من الأسباب إقتصادية وإجتماعية وثقافية كما تتركز فئة النساء خارج القوى العاملة على الصعيد الدولي في فئة النساء الأكبر سناً والأقل تعليماً بينما نجد في الوضع الفلسطيني أن النساء خارج القوى العاملة أكثر شباباً وأكثر تعليماً مما يشير إلى أن المشكلة الأساسية هي في توفر فرص العمل في سوق العمل

1 عبد الحليم أنوار حافظ **مشاكل البطالة والإدمان** مؤسسة شباب الجامعة الاسكندريه 2008م.

2 بدران شبل **التعليم والبطاله** الاسكندريه دار المعرفه الجامعيه ط1 2005م

المحلية أي أن المشكلة ليست في العرض وإنما الطلب على عمل النساء خصوصا وأن هناك نسبة من النساء المنخرطات في سوق العمل تعاني من البطالة لا سيما بين المتعلمات .[1]

9 مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية محمود الجعفري ودارين لافي 2004 م .

استعرضت هذه الدراسة ظاهرة البطالة بين صفوف الخريجين ونسبت ذلك إلى مجموعة من العوامل يتعلق بعضها بخصائص التعليم العالي الفلسطيني فيما يتعلق بعضها الآخر بخصائص سوق العمل المحلية أما فيما يخص العوامل المتعلقة بخصائص التعليم العالي الفلسطيني فيعود أهمها إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على مواءمة مخرجاتها من الخريجين مع احتياجات سوق العمل فالمهارات والقدرات التي يمتلكها الخريجون ما زالت محدودة ولا تفي باحتياجات سوق العمل أما الأسباب المتعلقة بسوق العمل الفلسطينية فيعود بعضها إلى التشوهات التي تعرضت لها تلك السوق بفعل سياسات الإحتلال الإسرائيلي والتي أحدثت اختلالاً كبيراً في سوق العمل وذلك من خلال إنفصام آليات العرض والطلب في سوق العمل الإسرائيلي بالإضافة إلى السياسات التي انتهجتها سلطات الإحتلال المتمثلة بمحاصرة امكانات نمو الإقتصاد الفلسطيني وإعاقة تنمية قدراته الذاتية الإنتاجية والتشغيلية، مما أدى إلى تراجع هذه القدرات كماً ونوعاً وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة البدء بتعديل المناهج الخاصة بالتخصصات الفائضة لجعلها أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات سوق العمل، حيث أن تحقيق أي تنمية اقتصادية لا بد من أن ينبع من زيادة جودة التعليم العالي، الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاجية في القطاعات الإقتصادية من جهة وزيادة نسبة استيعاب الخريجين فيها من جهة أخرى .[2]

---

1 شبانه، لؤي وآخرون **تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة** : دراسة كميه نوعيه حول مشاركة المرأة في سوق العمل مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق ط1 2009م

2 الجعفري محمود وآخرون **مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية** (ماس) القدس _ رام الله آذار 2004 .

10 - البطالة في الأردن محمد محمود السرياني د.ت .

عالجت الدراسة البطالة في الأردن حيث ساعد على وجود البطالة في الأردن مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي أثرت على سوق العمل الأردني حيث تراوحت البطالة ما بين 15 - 20 % من حجم القوى العاملة الأردنية ومن بين الأسباب الداخلية الركود الإقتصادي وعودة العاملين الأردنيين من دول الخليج وبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي أدى الى خفض نسبة الداخلين الى سوق العمل عن طريق تحديد الوظائف وزيادة الضرائب وتحديد الموازنة العامة للدولة يضاف الى ذلك النمو السكاني والسياسة التعليمية التي تزود السوق المحلي بخبرات لا يحتاج اليها سوق العمل وقد أظهرت الدراسة نسبة البطالة العالية لدى الشباب 20 35 عام كما وارتفعت عند النساء عموماً مقارنة بالرجال وخاصة من ذوات الشهادات الجامعية في العلوم الإنسانية والتجارية والإدارية، وظهرت البطالة في الأرياف أكثر من المدن كما بينت الدراسة آثار البطالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لهؤلاء المتعطلين.

وقد خلصت الدراسة إلى أن بعض الإجراءات يمكن أن تخفف من حدة البطالة ومنها التوسع في الإستثمار والتحول نحو فنون الإنتاج كثيفة العمل ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل .[1]

11- المقارنة بين منهجي التخطيط الاقتصادي التقليدي وتخطيط القوى البشرية في دراسة بطالة القوى العاملة المتعلمة في الأردن سليم كاظم سليم "أحمد أمين "(1970 1990)

ركزت الدراسة على وصول مستويات البطالة في الأردن إلى مستوى مرتفعٍ جداً حيث أصبحت تشكل خطراً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً فلا بد من اللجوء إلى وسائل منهجية جديدة لمعالجة البطالة فمعالجة البطالة لا تتم فقط بالتركيز على جانب الطلب الذي يعتمد على زيادة معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة حجم الإستثمارات في القطاعات المختلفة إنما يتطلب الأمر منهجا تخطيطيا يعنى على نحو متساوٍ بالمضامين الاقتصادية والديموغرافية يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة ويحقق استغلالاً أفضل للقوى البشرية وبشكل خاص للمتعلمة منها ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ضرورة إعادة النظر في منهجية التخطيط بعد فشل مقولة أن تنمية أي مجتمع يتأتى من تحقيق زيادة في الدخل لا تقل عن 5%

1 السرياني محمد محمود **البطالة في الأردن** جامعة اليرموك الأردن د.ت .

في السنة كحد أدنى وبعد أن تأكد من خلال الواقع التخطيطي في الأردن أنه حتى أعلى معدلات الدخل لا تساعد على تحقيق التنمية .[1]

الفصل الثاني

لمحة عامة

2:1 لمحة تاريخية لمنطقة الدر اسه (مدينة نابلس)

2:2 تسمية المدينة

2:3 منطقة الدراسة (الموقع والوضع)

2:4 حدود مدينة نابلس

2:5 أحياء منطقة الدراسة

2:6 الوضع الطبوغرافي والتضاريسي

2:7 التركيب الجيولوجي لمنطقة الدراسه

2:8 تربة منطقة الدراسة

2:9 موارد المياه

2:10 مناخ منطقة الدراسة

2:11 وظائف المدينة

2:12 الحياة الاقتصادية

2:13 سكان مدينة نابلس وتطور أعدادهم

---

1 "أحمد أمين " سليم كاظم سليم **المقارنة بين منهجي التخطيط الاقتصادي التقليدي وتخطيط القوى البشرية في دراسة بطالة القوى العاملة المتعلمة في الأردن (1970 1990)** رسالة ماجستيرغير منشورة الجامعة الأردنية آذار 1993 .

2:14 الإطار المفاهيمي

2:15 من هم الشباب

2:16 سوق العمل الفلسطيني في ظل الإحتلال

2:17 سوق العمل في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

الفصل الثاني

لمحة عامة

2:1 لمحة تاريخية لمنطقة الدراسة (مدينة نابلس)

نابلس مدينة عربية شهيرة تنفرد عن سواها من المدن بتاريخها المميز حيث اتسمت بالإستمرارية التاريخية وفي تجديدها لبنيتها وطابعها المتطورين عبر التاريخ بحيث أنها لم تقف عند مرحلة تاريخية واحدة لتنتهي بانتهائها وتندثر باندثارها وإنما كانت تقف عندها لتبدأ مرحلة تاريخية تالية مما عمل على صبغ تاريخها بصبغة الإستمرارية التاريخية المتجددة والمتنوعة .

وتعتبر مدينة نابلس كنعانية الأصل والمنشأ حيث بناها "الحويون والجرزيون" وهي إحدى قبائل الكنعانيين الذين سكنوا فلسطين في الفترة ما بين 2700 3000 ق.م وقد أسسها الكنعانيون على أنقاض مستوطنة قديمة تعود للعصر الحجري الحديث بدليل وجود فخاريات أريحا وقد سماها الكنعانيون (شكيم) أي النجد أو الأرض المرتفعة وقرية شكيم هي قرية بلاطة الحديثة التي تقع على بعد كيلو متر ونصف شرقي مدينة نابلس قدم إليها إبراهيم عليه السلام بعد أن قدم من أور في العراق ثم سكنها يعقوب علية السلام .[1]

قام الفرعون المصري احمي الأول بتدميرها ثم تعرضت للغزو اليهودي بقيادة يوشع بن نون واتخذها يربعام بن نباط عاصمة له عام 932 ق.م ثم وقعت تحت حكم الأشورين وأصابها ما أصاب السامرة من سبي وخراب ثم تعرضت للحكم الفارسي وتم تدميرها سكن فيها السومريون " فئة من اليهود لا تعترف من التوراة بغير الأسفار الخمسة " على جبل جرزيم وأمر الإسكندر المقدوني ببناء هيكل على جبل جرزيم عام 300 ق.م .[2]

---

1 المرعشلي أحمد وآخرون **الموسوعة الفلسطينية** دمشق المجلد الرابع 1984م ط1 ص415.

2 الحلو مسلم قصة مدينة نابلس **سلسلة المدن الفلسطينية** بدون تاريخ نشر ص33- 34.

نابلس في العهد الروماني :

احتل الرومان فلسطين سنة 63 ق.م وفي زمن "فسبازيان" 69 -67 م ثار السامريون على الإحتلال الروماني فحاصرتهم القوات الرومانية في جبل جرزيم وقتل الكثير منهم وهدمت مدينة شكيم وفي سنة 70 م أمر فسبازيان بنقل حجارتها وتجديد بنائها في غرب المدينة القديمة وسماها نيا بولس أي المدينة الجديدة (ومنها لفظ نابلس الحالي) حيث قاموا ببناء المدينة وفق التصميم المعماري الروماني الخاص في بناء المدن فقد كانت المدينة تحف بصفوف من الأعمدة الحجرية كما أنها تتفرع من مجموعة من الطرق والشوارع الفرعية المؤدية إلى أحياء المدينة وساحاتها العامة المبلطة من البلاط الحجري الجميل .[1]

نابلس في العهد البيزنطي :

انتصرت المسيحية وأصبحت نابلس مركزاً لأسقفية وفي القرن الخامس الميلادي بنى المسيحيون على قمة جبل جرزيم كنيسة تخليداً لمريم العذراء .[2]

نابلس في العهد الإسلامي :

خضعت نابلس للحكم الإسلامي زمن الخليفة أبو بكر الصديق - (رضي الله عنه) - بقيادة عمرو بن العاص وسميت آنذاك (دمشق الصغرى) وذلك لكثرة مياهها الجارية وزيتونها الوافر وخيراتها الكثيرة ويصفها " المقدسي " في القرن العاشر بقوله " ولها سوقان واحد من الباب إلى الباب وآخر إلى نصف البلدة وجامعها في وسطها وهي مبلطة، ونظيفة وماؤها خشن " وقد ذكرها ابن حوقل وقال إن البئر التي حفرها يعقوب موجود بها وأن بها الجبل الذي يحج إليه السامريون وليس بفلسطين بلدة فيها ماء جار سواها .[3]

---

1 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق** ص417.

2 **نفس المرجع** ص 417.

3 شراب محمد محمد حسن **معجم بلدان فلسطين** عمان الأردن ط2 1996م ص697.

ثم استولى الصليبون على مدينة نابلس عام 1100م بقيادة تنكرد صاحب إنطاكية وتم بناء قلعة على جبل جرزيم لحماية القوات الصليبية عام 1100 - 1118م ثم فتحها الأيوبيون عام 1187م بقيادة صلاح الدين الأيوبي بعد انتصاره في معركة حطين وسيطر على ضياعها ومزارعها وعاشت حالة من الإزدهار، ثم تعرضت لزلزال هدم الكثير من مبانيها عام 1189م ثم استولى عليها التتار عام 1285م ثم قضى المماليك على التتار وحكموها ثم احتلها العثمانيون بعد موقعة مرج دابق عام 1517م .[1]

نابلس في العهد العثماني :

في العام 1517م سيطر العثمانيون على سوريا وفلسطين ولبنان وأصبحت فلسطين تابعة للإمبراطورية العثمانية ومن ضمنها نابلس وأصبحت نابلس لواءً تابعاً لولاية دمشق في العهد العثماني وفي عام 1832م دخلت نابلس تحت الحكم المصري بقيادة إبراهيم باشا ثم استعادها العثمانيون عام 1840م وأجبروا إبراهيم باشا على الإنسحاب منها بموجب مؤتمر لندن 1841 .[2]

نابلس تحت الاحتلال البريطاني :

تمكن الجيش البريطاني من هزيمة القوات التركية ودخول نابلس بتاريخ 1918/9/21م وشارك أهالي المدينة في العديد من الثورات ضد الإحتلال البريطاني كثورة 1936 م وثورة 1937 - 1939 م وغيرها من الثورات وبدخول الإحتلال البريطاني أراضي نابلس بدأت تفقد أهميتها التجارية وذلك لتغير طرق المواصلات والنقل عنها ونقصت صادراتها من الصابون مما أدى إلى ضعف تجارتها وكبت تطورها .[3]

---

1 السجدي آمال عزت عبده **بلدة نابلس القديمة في صور قبل الاجتياح الإسرائيلي في نيسان عام 2002 وبعدة** عمان مطابع الفنار ط1 2002 ص16.

2 أبو حجر آمنة إبراهيم **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية** الأردن-عمان أسامة للنشر الجزء الثاني 2002 ص896.

3 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق** ص417.

نابلس تحت الحكم الأردني :

امتدت هذه الفترة منذ عام 1948 -1967م وفيها تم اندماج الضفة الغربية مع الضفة الشرقية طبقاً لما جاء في مؤتمر أريحا وأصبحت نابلس إحدى مدن المملكة الأردنية الهاشمية فأصبح يحق لها أن تصدر منتجاتها إلى سائر مدن المملكة الأردنية بدون رسوم فانتعشت تجارة الصابون وبعد فتح باب الإغتراب للمواطنين إلى البلاد العربية والأجنبية وخاصة بلدان الخليج العربي تدفقت الأموال إلى المنطقة مما أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الطلب على الحاجيات فنشطت التجارة مما أدى إلى نمو مدينة نابلس اقتصادياً وعمرانياً واستمر حكم المملكة الأردنية الهاشمية لنابلس حتى عام 1967م حيث سيطرت عليها إسرائيل. [1]

نابلس تحت الاحتلال الإسرائيلي :

في عام 1967 م وقعت نابلس تحت الإحتلال الإسرائيلي ولم تسلم المدينة وآثارها من الهمجية الصهيونية فعاثوا فيها فساداً ودنسوا مقدساتها ومارسوا فيها كل أنواع التدمير والتخريب.

نابلس في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية :

في العام 1994م تولت السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في مدينة نابلس وسيطرت بدورها على كافة المواقع التي انسحب منها الإحتلال عقب اتفاق أوسلو الذي وقع في العام 1993م والذي يقضي بتسليم المدن الفلسطينية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية كخطوة أولى لحين متابعة المفاوضات لوضع اتفاق نهائي للقضية الفلسطينية وما زالت السلطة

---

1 عارف عبد الله **مدينة نابلس دراسة إقليمية** رسالة جامعية لنيل إجازة الآداب قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة دمشق 1963- 1964 م ص22.

الوطنية الفلسطينية تقوم بمهامها في نابلس منذ أن تم نقل صلاحيات ضبط الأمن والشؤون المدنية إليها.

2:2 تسمية المدينة

أسست نابلس في أواسط الألفية الثالثة قبل الميلاد عند المدخل الشرقي لمدينة نابلس الحالية على يد العرب الكنعانيين فوق تل كبير يدعى الآن تل بلاطة .

نابلس بضم الباء واللآم والبعض يسكن الباء بلدة عربية من أقدم مدن العالم وذكرتها رسائل تل العمارنة [1] باسم "shakmi" وهي محرفة عن شكيم وهو اسم ملكها شكيم الكنعاني ومعناه المنكب أو الكتف أو الأرض المرتفعة أما سبب تسميتها نابلس فقد قيل أنه كان واد فيه حية قد امتنعت فيه وكانت عظيمة جدا وكانوا يسمونها بلغتهم " لس " فاحتالوا عليها حتى قتلوها وانتزعوا نابها وجاؤوا بها فعلقوها على باب المدينة فقيل هذا ناب لس أي ناب الحية لس ثم كثر استعمالها وتداولها حتى كتبوها متصلة " نابلس " وغلب هذا الإسم عليها ويرجع اسمها إلى نيابولس " Neopolis " وهي المدينة الجديدة التي أقامها الإمبراطور الروماني فسبازيان بعد تدمير المدينة القديمة .[2]

وقد عرفت في فترات لاحقة باسم "موبورتا " كما ذكر المؤرخ "يوسيفوس" وأورد "بليني" أنها عرفت باسم "مامورتا" ويرى بعضهم أن هذه الكلمات بمعنى " منكب " وهو المعنى الأول لكلمة شكيم ويرى آخرون أنها تحرف " ماباركتا " الآرامية بمعنى مدينة البركات الإسم الذي يطلقه السامريون على جبل جرزيم وفي العهد الروماني سميت " فيلافيابولس "

---

1 رسائل كتبت باللغة الكنعانية بالخط المسماري عثر عليها في مصر وهي رسائل تبحث في بلاد الشام بين القرن الخامس عشر والثالث عشر قبل الميلاد.

2 الدباغ مصطفى مراد **بلادنا فلسطين في الديار النابلسية** دار الهدى ط1 الجزء الثاني 2002 ص97.

وذلك عام 70م حيث تدل كلمة " فيلافيا " على اسم عائلة القيصر الروماني وكلمة بولس " المدينة الجديدة " والتي يرجح أن يكون لفظ نابلس الحالي مشتقا منها .[1]

2:3 منطقة الدراسة (الموقع والموضع)

تقع منطقة الدراسة (مدينة نابلس) شمال فلسطين على دائرة عرض 32 13َشمال خط الإستواء وعلى خط طول 35 16َدرجة شرقي غرينتش وهي تبعد حوالي 42 كم عن البحر المتوسط و 66 كم عن القدس و 109 كم عن الخليل 46 كم عن جنين و 114 كم عن عمان وترتبط نابلس بمدن وقرى محافظتها شبكة جيدة من الطرق تصلها بجنين شمالاً وبطولكرم وقلقيلية غرباً وبحواره جنوباً .[2]

وتشير الخارطة رقم (1 -2) إلى موقع منطقة الدر اسة .

إن موقع المدينة قد منح لها أهمية عسكرية على مر العصور التاريخية فهي طريق الجيوش وقت الحروب ومركزاً للسلطات التي تعاقبت على حكم فلسطين وتعتبر نابلس المركز الرئيس لشمال الضفة الغربية وتقع على مفترق طريق القدس حيفا طولكرم الأغوار عمان لقد حولها موقعها منذ القدم إلى بؤرة تجارية رئيسية كمصدر للمنتوجات الزراعية وتركز بعض الصناعات فيها وقد حولتها التجارة إلى مركز حضري لشمال الضفة الغربية وقد فرضت

ضرورات التطور السكاني الطبيعي والطارئ إلى توسعها فوق مساحات امتدت شمالا وشرقا لتغطي الجبل الشمالي وغربا لتصل إلى زواتا وبيت وزن وشرقا لتصل الى كفر قليل

---

[1] الجليلي حسين لوباني الداوني **معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية وتفسير معانيها** لبنان ط1 2004 ص241 .

2 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق** ص415.

بلاطة عسكر البلد ولذلك توسعت المدينة بشكل مضطرد خلال السنوات العشرين الأخيرة من أجل توفير مساحات لكافة استخدامات الأرض لتوفير نوعاً من الحياة الاقتصادية المتكاملة.[1]

أما بالنسبة للموضع فان مدينة نابلس تقوم على وادٍ ضيق بحيث يصل إلى مسافة 1كم محصور بين جبلي عيبال وجرزيم فهي تنحصر بين جبل عيبال شمالا والذي يبلغ ارتفاعه 940م وجبل جرزيم جنوبا على ارتفاع 880 م فوق مستوى سطح البحر. [2]

إن موضع المدينة على وادٍ ضيق جعلها تتخذ الشكل الطولي الشريطي من الغرب إلى الشرق وذلك استجابة للعوامل الطبوغرافية المتمثلة بشدة انحدار السفوح الشمالية والجنوبية لجبال جرزيم وعيبال حيث تحكم هذا الموضع في امتداد وتوسع المدينة شرقاً وغرباً وإعطائها الشكل الشريطي . [3]

كما أن موضع المدينة بشكل شريطي بين جبلين قد أعطى للسكان قديماً الحماية فتمتعت المدينة بمواقع حساسة سواء من الناحية السياسية أو التجارية فكان السبب في نمو المدينة واتساع مساحتها وكثرة عدد سكانها إضافة إلى المقومات الطبيعية ومصادر المياه في المدينة وظهيرها كالينابيع والسهول الزراعية ذات التربة الخصبة الأمر الذي ساهم في تطورها وجعلها تمثل مركزاً اقتصادياً لمدن شمال الضفة الغربية .[4]

---

1 حنني رائد إبراهيم عبد الرحمن **النفايات الصلبة في مدينة نابلس** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين 1999 ص10.

2 أبو حجر امنة إبراهيم **مرجع سابق** ص888- 889.

3 حنني رائد إبراهيم عبد الرحمن **مرجع سابق** ص 10.

4 عمران عمار عادل عبد الرحمن **الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2008 ص20.

خارطة رقم (1 -2) موقع مدينة نابلس في الضفة الغربية.

المصدر : بلدية نابلس بتصرف الباحثة

2:4 حدود مدينة نابلس [1]

تمثل حدود مدينة نابلس التي تم اعتمادها في هذه الدراسة أحدث مخطط هيكلي لمدينة نابلس الذي صدر عام 2010 م وبمقياس رسم 1 : 50000 وبناء على ذلك المخطط فإن حدود مدينة نابلس تمتد على النحو التالي :

من الشرق : تمتد حدود المدينة شرقا باتجاه قرى بيت دجن وبيت فوريك حيث تتعدى المقبرة بحوالي 200 متراً .

من الغرب : تصل حدود المدينة إلى 500 م غرب مبنى جامعة النجاح الوطنية الجديد .

من الشمال : تمتد إلى 800 متراً شمال أكاديمية تحفيظ القران الكريم .

من الجنوب : تمتد إلى مسافة 2300 متراً جنوب مخيم بلاطه امتداداً مع شارع نابلس القدس

[1] المصدر : تقديرات الباحثة اعتماداً على **المخطط الهيكلي لمدينة نابلس** 2010 .

خارطة رقم (٢-٢) المخطط الهيكلي لمدينة نابلس

المصدر: بلدية نابلس، قسم التخطيط ، المخططات الهيكلية، ٢٠١٠

2:5 أحياء منطقة الدراسة. [1]

تم تقسيم منطقة الدراسة إلى تسعة أقسام كل قسم يمثل حياً من أحياء المدينة كما تبين الخارطة رقم (3-2).

1 - حي الجبل الشمالي : تقع هذه المنطقة إلى الشمال من شارع فيصل ابتداءً من خلة الرهبان شرقا وحتى ضاحية زواتا غربا وتشمل هذه المنطقة الأحياء التالية : خلة الراهبات (خلة الأيمان حديثا) ضاحية الروضة شارع بن رشد شارع بيكر بليبوس شارع عصيرة الشمالية.

2 - البلدة القديمة : تقع هذه المنطقة في وسط المدينة وتشتمل على الأحياء التالية :

خان الحبلة حارة القريون حي القيسارية حي الفقوس حارة الشيخ مسلم حي الياسمينة حي الحدادين سوق التجار .

3 - الدوار وغرب الدوار : تقع هذه المنطقة جنوب شارع فيصل وتمتد حتى شارع السلام غربا، ومن شارع عمر بن الخطاب وحتى شارع حطين شرقا وتشمل هذه المنطقة على شارع سفيان وشارع العدل وشارع المطحنة شارع الأمير محمد.

4 - المنطقة الصناعية : تقع هذه المنطقة إلى الشرق من شارع القدس وإلى الشرق من شارع عمان وتشمل المنطقة الصناعية : قرية عسكر ومخيم بلاطة ومخيم عسكر الجديد ومخيم عسكر القديم وبلاطة البلد وإسكان الأطباء وإسكان روجيب .

5 - المساكن الشعبية : تقع إلى الغرب من شارع عمان وتمتد حتى خلة الرهبان غربا.

---

1 حلبي رائد صالح طلب **استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس** رسالة ماجستير غير منشورة نابلس فلسطين 2003 م ص23.

6 - رفيديا : تقع هذه المنطقة إلى الجنوب من شارع حيفا والى الشمال من شارع الكفير والى الغرب من شارع الأمير محمد وشارع السلام وتشتمل هذه المنطقة على الأحياء التالية : حي كمال جنبلاط والجنيد وشارع عكا وشارع حيفا وشارع رفيديا.

7 - الضاحية : تقع هذه المنطقة جنوبي شارع جمال عبد الناصر والى الشرق من مبنى المحافظة والى الغرب من شارع القدس وحتى حدود قرية كفر قليل .

8 - المخفية : تقع هذه المنطقة إلى الجنوب من الجنيد شارع عبد الرحيم محمود وشارع الكفير، والى الغرب من مقبرة رأس العين وتشتمل على المناطق التالية : منطقة الجامعة شارع تل شارع24 شارع المخفية .

9 - رأس العين وخلة العامود : تقع هذه المنطقة غربي مبنى المقاطعة وجنوبي البلدة القديمة والى الشرق من مقبرة رأس العين وشارع صلاح الدين جنوبا وتشتمل على المناطق التالية :

حي خلة العامود وشارع حلاوة وشارع رأس العين وشارع المدارس وطلعة الطور، وشارع عشرة وشارع عمر بن الخطاب و شارع أبو عبيدة وشارع جرزيم .

الخارطة رقم (3 -2) أحياء منطقة الدراسة

المصدر : بلدية نابلس بتصرف الباحثة

2:6 الوضع الطبوغرافي والتضاريسي

المظهر التضاريسي العام لمنطقة الدراسة

جبال نابلس :

تشكل جبال نابلس جزءاً من جبال فلسطين الوسطى أو مرتفعات وسط فلسطين التي تبدأ الكتلة الرئيسية منها في الشمال من حوض جنين الذي تطوقه كتلة أم الفحم ومرتفعات جنين وجبل فقوعه وتشكل هذه الجبال مشارف جبال نابلس الشمالية ومنها تأخذ الأرض في الإرتفاع من منسوب 450 م إلى أكثر من 850 م ويصل بعض القمم إلى 940 م كقمة جبل عيبال وجبال نابلس إقليم معقد البناء تشغله طية قوسية معقدة لها محور عام يمتد من الشمال إلى الجنوب ويرجع تعقد بنائها إلى قوى التصدع والطي فهي تجمع بين قوى الطي التي لعبت دورا بارزاً في بناء جبال الخليل وقوى التصدع التي شكلت جبال الجليل فإلى جوار البنيات المحدبة والمقعرة يوجد العديد من الأحواض التكتونية والأودية الإخدوديه التي تتقاطع مع محاور الطي كما وأن حركات التخلع الصدعية خلقت نوعاً من الإنقلاب التضاريسي وذلك عندما نهضت قيعان الطيات المقعرة فوق مناسيب الطيات المحدبة، وأبرزها جبال نابلس الشاهقة التي يشملها مقعر نابلس ومن المرجح أن يكون المظهر الحالي نتيجة لحركات التصدع التي بلغت أوجها في البلايستوسين .[1]

وتعد جبال نابلس من أكثر جبال فلسطين تنوعاً وتعقيداً في بنيتها وتتحدد ملامحها الرئيسية بمحدبين يقع بينهما مقعر نابلس ويمتد الأول باتجاه جنوبي شرقي باتجاه الغور بينما يمتد الآخر باتجاه شمالي غربي إلى جبل الكرمل وتقع أعلى المناسيب في منطقة المقعر حيث يرتفع جبل عيبال 940 م وجبل جرزيم في الجنوب 880 م ويعزى هذا الشذوذ إلى تقطع المنطقة بعدد من التراكيب الصدعية التي رفعت المقعر وخسفت المحدبين والى النشاط الحتي

---

1 حمادة صفاء عبد الجليل كامل **الخصائص الطبوغرافية وتأثيرها على الغطاء النباتي في محافظة نابلس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2010 ص23.

الذي ساعد في الوصول إلى هذا الإنقلاب التضاريسي وتقوم بين جبال نابلس مجموعة من الأراضي السهلية ومن أشهرها مرج صانور شمالي نابلس وسهل عرابة جنوب غرب جنين وسهل مخنه (حواره) جنوب نابلس وقد كانت هذه المنخفضات منذ القدم وما زالت حتى الآن مقر مجتمعات زراعيه بفضل عمق تربتها الحمراء المنقولة وسطحها المستوي ووفرة رطوبتها وفيها يتجلى النظام الزراعي المتوسطي بثالوثه التقليدي حيث تستغل بطون المنخفضات لزراعة المحاصيل الحقلية وتزرع الأشجار على السفوح اللطيفة وتترك الأرضي الجرداء لرعي الماشية.[1]

وتعتري هذه الجبال مجموعه من الأودية الأخدودية فتوجد أفضل نماذجها في وادي البقيعة الذي ينساب من جبل طمون إلى الشمال الشرقي من مدينة نابلس ثم يسير باتجاه جنوبي شرقي إلى أن ينتهي في الضفة الغربية من نهر الأردن ووادي الفارعة شرقا الذي عمق مجراه الخانقي إلى ما دون مستوى البحر على مقربة من قمة جبل الكبير، ليصبح الفاصل الرأسي بين القمة وبين بطن الوادي نحو 850 م عبر مسافة كيلو مترين فقط وقد ساعدت عوامل التعرية على تعرية الحوائط الصخرية من غطاء التربة ويبرز الطرف الجنوبي الشرقي لجبل الكبير في أرض الغور بواجهة انكسارية تعلو فوقه بأكثر من 650 م مما أعطاها أهمية استراتيجية وتظهر أهمية الأودية الصدعية على ظروف الرطوبة في هذه المنطقة فهي بحكم انفتاحها على الغرب تعتبر موصلاً جيد للمؤثرات البحرية مما أدى إلى إنحسار منطقة ظل المطر في الغور إلى مجرد شريط لا يتجاوز عرضه عشرة كيلومترات فقط، وتزايد معدلات المطر السنوي إلى 250 ملم .[2]

---

1 بحيري صلاح الدين **جغرافية الاردن** ط1 مطبعة الشرق عمان 1973 ص 45.

2 **نفس المرجع** ص46.

الوضع الطبوغرافي :

تتموضع مدينة نابلس في بطن وادٍ ضيق يصل أقصى عرض له حوالي 1200 م وهو بامتداد شرقي غربي ذو انحدارين حيث تبلغ نسبة الإنحدار للجانب الشرقي في معظمها أقل من 10 % بإتجاه الشرق بينما تصل إلى 20 % في الجانب الغربي بإتجاه الغرب أما جانبا الوادي فهما السفح الجنوبي لجبل عيبال في الشمال والسفح الشمالي لجبل جرزيم في الجنوب وتتميز تلك السفوح بشدة إنحدار تزيد عن 40 % .[1]

وتتباين الظروف الطبيعية والبشرية لمرتفعات نابلس على منحدراتها الغربية المطلة على البحر المتوسط عن المنحدرات الشرقية المطلة على الغور بشكل يسمح بتقسيمها إلى نمطين إقليميين فرعيين يفصل بينهما شريط من الأراضي المنخفضة يبدأ من سهل مخنه وعسكر فخانق الباذان إلى طوباس ثم سهل الزبابده وعرابه حتى جنين .[2]

ويمكن ان نميز بين النمطين على النحو التالي :

أ **المنحدرات الغربية**

إن المنحدرات الغربية أعلى منسوباً وأوفر أمطاراً من المنحدرات الشرقية كما وأنها أكثف عمراناً وسكاناً خاصة على أطرافها الشمالية والغربية ونواتها الوسطى حيث تقع مدينة نابلس وتختلف المناطق على هذه المنحدرات من حيث تضرسها النسبي أو تكويناتها الصخرية أو مظهرها العام ففي الشمال تتواجد مجموعة من الأحواض الداخلية التي توفر مساحات لا بأس بها من الأراضي الزراعية المستوية التي تكسوها التربة الفيضية الخصبة ومن أشهرها سهل عرابه الذي يشكل أفضل الأراضي الزراعية في منطقة نابلس على امتداد طوله 10 كيلومترات وعرضه 4 كيلومتر بالإضافه إلى قيعان الأحواض التي قد تغرقها

---

1 عمران عادل عبد الرحمن **مرجع سابق** ص 22.

2 عناب وائل رفعت محمد علي **الجغرافيا الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة 1979 م ص49.

الأمطار في بعض المواسم كمرج صانور والتلال المدرجة التي تزرع فيها أشجار الزيتون بكثافات كبيرة .

أما في الغرب فتختلف خصائص المنطقة المحيطة بقلقيلية في الجنوب عن تلك المحيطة بطولكرم في الشمال ففي منطقة قلقيلية يتضرس السطح بشدة وتتكشف الصخور الجيرية القاسية عن وجه صلد عار من التربة فلا تدع مجالاً للزراعة إلا في بقاعٍ محدودةٍ مما أدى إلى تناثر القليل من القرى على المساحات المستوية من روافد الأودية المنحدرة إلى السهل الفلسطيني .

وبالإتجاه شمالاً نحو طولكرم تظهر تكوينات الطباشير اللينة على السطح وتتسع بطون الأودية وتلطف جوانبها وتتكاثف عليها أغطية من التربة قليلة الأحجار لذلك كانت منطقه زراعية هامة وتعد هذه المنطقة من أهم بقاع مرتفعات نابلس من حيث اكتظاظها بالسكان .[1]

ب النواة الوسطى لمرتفعات نابلس

تقع النواة الوسطى لمرتفعات نابلس على الطرف الغربي من هذا القسم وتشمل أعلى القمم عيبال وجرزيم ومنهما تنحدر الأرض في كافة الإتجاهات إلى أحواض طبوغرافية منخفضة منطقة دير شرف في الغرب وسهل مخنه وعسكر الذي يستمر في وادي بيت دجن في الجنوب الشرقي وتحتل النواة الوسطى موقعاً مركزياً مثالياً يشرف على المرتفعات المجاورة من مسافات متساوية ومن هنا جاءت أهمية موقع مدينة نابلس القديمة على تل الرأس ببلاطة عند مفترق الأودية المتجهة غربا وشرقا حيث خصصت بطون الأودية لزراعة المحاصيل الحقلية والمنحدرات للكروم والزيتون كما تتوافر لهذا الموقع موارد المياه من الينابيع التي تنبثق من جوانب الأودية ورغم تفرد مدينة نابلس بهذه الخصائص الطبيعية التي جعلتها مركزاً زراعياً وتجارياً إلا أنها لم تهبها ميزة الموقع الحصين فاندثرت وورثتها مدينة

1 بحيري صلاح الدين **مرجع سابق** ص48.

نابلس الحالية التي ازدهرت كمدينة رومانية ولا تزال حتى اليوم تشكل بؤرة النشاط الزراعي والتجاري والصناعي في الإقليم .[1]

ج **المنحدرات الشرقية**

تقدم المنحدرات الشرقية لمرتفعات نابلس استمراراً شمالياً لإختلاط عناصر الطي والتصدع التي رافقت المنحدرات الشرقية لمحدب الخليل ولكنها تقدم فوارق أكبر في الطبوغرافيا نتيجة للتخلعات الأرضية الرأسية التي بلغ مداها أحيانا 800 م وغالبا ما تتقاطع خطوطها مع محور الطي بزوايا مختلفة فتبدو بذلك طبقات الكتل المصدوعة وقد أطلت حوافها بجروف وعرة إلى الشمال تقابلها منحدرات لطيفة في الجنوب كما تؤدي خطوط التصدع في حال توازيها إلى ارتخاء الأرض فيما بينها كأخاديد عميقة تهبط كثيراً دون مستوى قمم الكتل التي تحيط بها .[2]

وكان لهذا التباين انعكاساته القوية على نشاط الأودية على الجانبين فتمتعت الأودية الشرقية لمرتفعات نابلس بطاقة كبيرة على النحت فاستطالت منابعها على حساب أحواض الأودية المتجهة غرباً ويظهر ذلك بوضوح في حوض وادي الفارعة الذي بلغ نحته الصاعد منابع بعض الأودية الغربية وأسرها كذلك الحال بالنسبة للتصريف المائي لسهل عسكر وبيت دجن ويبدو موضع الأسر - بفج عميق - وادي الباذان الذي يقطع الحافة الغربية لجبل الكبير وقد كشف أثناء تعميقه لمجراه مجالات صخرية تحتوي على ماء جوفي وبذلك تفجرت الينابيع على جوانبه مما أدى إلى اعتباره أحد الأنهار الدائمة التي ترفد نهر الأردن من الغرب والى الشمال من وادي الفارعة يقع منخفض البقيعة التكتوني بموازاة محوره ولكنه أصغر مساحة

---

1 **نفس المرجع** ص50 .

2 عناب وائل رفعت محمد علي **مرجع سابق** ص50.

وأقل عمقاً فبينما يتعمق مجرى وادي الفارعة إلى ما دون مستوى سطح البحر حوالي 100 م يرتفع قاع وادي البقيعة بين 50 100م فوق مستوى سطح البحر وتحيط به مجموعة من التلال تصل أعلاها في جبل طمون 547 م الواقع الى الجنوب الغربي منه والى الجنوب من وادي الفارعة يوجد جبل الكبير وفيما وراءه حوض بيت دجن التكتوني الأصل ذو الأمطار القليلة والتربة الفقيرة والسطح المتضرس الذي جعل المنطقة موطناً للرعاة حيث لا يوجد في المنطقة الشرقية من القرى سوى طوباس تليها طمون وبيت دجن .[1]

والخارطة رقم (4 -2) توضح التفاوت في مناسيب الإرتفاع واختلافها من منطقة إلى اخرى داخل مدينة نابلس .

1 بحيري صلاح الدين **مرجع سابق** ص51-52.

الخارطة رقم (4 -2) طبوغرافية مدينة نابلس .

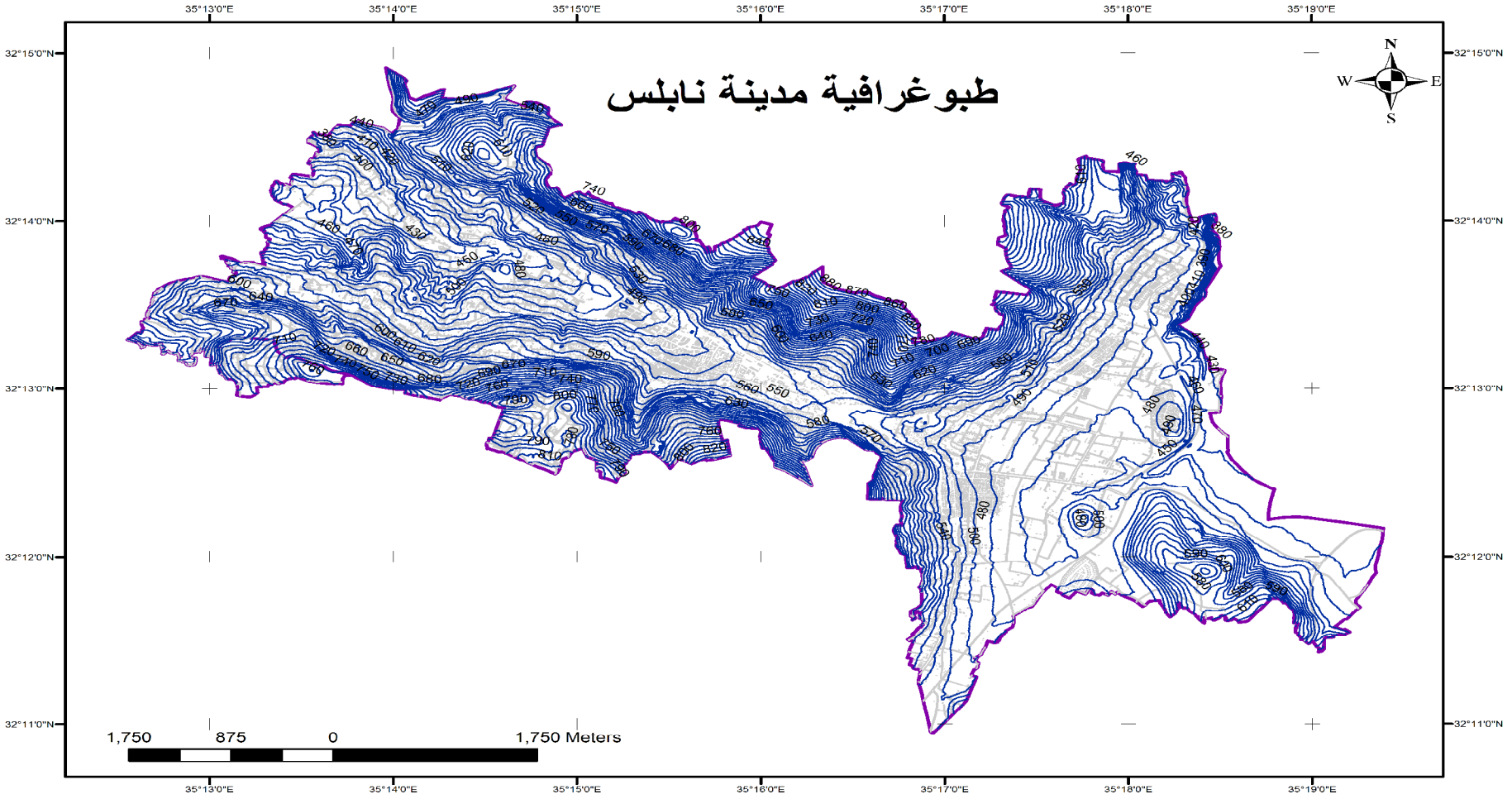

المصدر : بلدية نابلس بتصرف الباحثة

2:7 التركيب الجيولوجي لمنطقة الدراسة

يؤثر التركيب الجيولوجي بشكل كبير في أنشطة الإنسان المختلفة نتيجة لعلاقته المباشرة بالطبقات الصخرية واحتوائها على المياه الجوفية التي تساهم بشكل فعال في تشكيل أنشطة الإنسان المختلفة حيث أن وجود المياه يساعد على تلبية احتياجات السكان الزراعية والصناعية وغيرها من الأنشطة بمعنى آخر فان الآبار الإرتوازية المستغلة تمد المواطنين والأرض بكميات المياه مما يؤدي إلى دوران عجلة الحياة بمختلف جوانبها الزراعية والصناعية والمنزلية والبناء .

وتقع مدينة نابلس ضمن الحوض الممتد بين نابلس -جنين والمعروف بالحوض الأيوسيني في الطرف الجنوبي منه وهذا الحوض المقعر متصل بمحدبين أحدهما يمتد لعنبتا غربا والآخر لوادي الفارعة شرقا وتظهر في منطقة الدراسة مجموعة من الكتل الصخرية يعود تاريخها الجيولوجي إلى أواخر الزمن الثاني وأوائل الزمن الثالث وتعود أقدم الطبقات الصخرية إلى العصر الكريتاسي السفلي وتشكيلات السينوماني والأيوسين .[1]

أ - الكريتاسي الأسفل : تعود أقدم الطبقات الصخرية إلى العصر الكريتاسي السفلي ويتمثل بالتكوين الرملي من عصر النيوسوميان ويتكشف في منطقة وادي الفارعة وتقع فوق التكوين الرملي مجموعة صخرية تعود للعصر (السينوماني السفلي والعلوي) وكذلك عصر التورونيان .[2]

ب - الكريتاسي الأعلى : يشتمل على تكوينات العصر التوروني التي تتكشف في الغرب وتتكون من حجر جيري وحجر جيري طباشيري .

اما العصر السينوماني فيتألف من حجر جيري متماسك صلب ويقسم إلى تكوينات سفلية من السينوماني تتكشف في منطقة سلفيت وبيت فوريك ومجدل بني فاضل وتتكون من

---

1 أبو الهدى كفاية خليل إبراهيم **النفايات السائلة في مدينة نابلس "دراسة في جغرافية البيئة "** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2001 م ص17.

2 شولي منار محمد احمد **مرجع سابق** ص21.

طبقات رقيقة من الحجر الرملي ومارل رملي وشيل أما التكوينات العلوية فتتكشف في الحواف التي تعرضت لعمليات تعرية شديدة وتظهر في وادي الفارعة وبيت فوريك ويتكون هذا التكوين من الحجر الجيري والمارل اضافه إلى الدولوميت وتعتبر هذه التكوينات بشكل عام خزاناً مائياً جيداً إضافة إلى ذلك تتكشف مجموعة من الصخور تعود إلى عصر السينونيان على الحافة الغربية لطية نابلس حيث تتكون من طباشير ومارل وصوان وتعتبر هذه المجموعة صخورا فاصلة بين الصخور الحاملة للمياه والصخور التي تقع أسفل منها والتي تعتبر مناطق ذات صفات مائية ضعيفة .[1]

ج- صخور العصر الثلاثي الأيوسين والميوسين : وتتمثل في الصخور الموجودة في جبلي عيبال وجرزيم وهي تكوينات انتابتها العديد من الصدوع المتعامدة على طول منطقة التفريغ.[2]

د -صخور العصر الرباعي : تتمثل صخور العصر الرباعي في منطقة نابلس بالصخور النارية التي يرجع تشكلها إلى حدوث فترتين من النشاط البركاني الأولى حدثت بين التكوين الرملي والمالح وذلك في نهاية الجوراسي وبداية الكريتاسي والفترة الثانية شكلت الحجر الجيري النيوميلتي وذلك في مرحلة الأيوسين .[3]

1 حمادة صفاء عبد الجليل كامل **مرجع سابق** ص20- 21.

2 حلبي رائد صالح طلب **مرجع سابق** ص41.

3 شولي منار محمد احمد **مرجع سابق** ص23.

2:8 تربة منطقة الدراسة

للتربة دور مهم في النواحي الطبيعية والاقتصادية ويغلب على تربة المدينة وما حولها الضحالة وقلة السمك حيث أن تربة المدينة وما حولها غير متطورة نظرا لبطء تفسخ الصخور الكلسية ولقلة أثر فعل المياه في عمليات الأكسدة والإذابة ونظراً لزيادة ميل السفوح وسرعة عمليات الجريان وما يترتب عليه من سرعة انجراف التربة مما يؤدي إلى ضعف تطور التربة وتجددها كما أن قلة الغطاء النباتي ساعد على تسارع عمليات الإزالة وبالتالي تظهر منطقة الدراسة فقيرة بالمزروعات باستثناء بعض المناطق ذات التربة الخصبة في الأماكن المنبسطة في الوادي الذي يخترق المدينة والذي استغل معظمها لأعمال التشييد والبناء مؤخراً .[1]

2:9 موارد المياه

تتوفر المياه في المدينة من خلال العديد من المصادر أهمها : الينابيع التي تكثر في مدينة نابلس والتي تعتبر المورد الثاني للمياه بعد الآبار الجوفية (الإرتوازية) التي تزود المدينة بالمياه حيث تساهم أمطار نابلس بتزويد خزانات المياه الجوفية بالمياه فتتغذى الينابيع والآبار وبالرغم من ذلك فقد أخذ استهلاك المدينة من المياه يتزايد في السنوات الأخيرة ويؤثر في مخزون المياه الجوفية وتنتشر الينابيع في أماكن متعددة وتستخدم في أغراض الري والزراعة والشرب والصناعة ويتركز كثير من الينابيع في جبل جرزيم الذي يتفجر من منحدراته 22 ينبوعا والآبار قليلة في مدينة نابلس لأن مستوى المياه الجوفية عميق يتراوح بين 900 1000 م ويعود السبب في ذلك إلى أن المياه في نابلس غارت إلى أعماق سحيقة بفعل الصد وع والإنكسارات في المنطقة .[2]

وتعتبر نابلس من أغنى المدن الفلسطينية بالمياه حيث تنبثق الينابيع في المدينة من القسم الأوسط والهوامش الجنوبية اذ تفجرت جميعها من الحجر الأيوسيني الكونغلوميراتي

---

1 عارف عبد الله **مرجع سابق** ص 41- 42.

2 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق** ص416.

ومنها ما يشرب منه السكان وهي الينابيع المرتفعة مثل رأس العين العسل القريون اللوز، أما المنخفضة فتستخدم في ري البساتين وهي عين بيت الماء حسين الفؤاد الصبيان دفنة.[1]

ومن أهم الينابيع والآبار الجوفية في المدينة . [2]

1 عين دفنة : وهي العين المركزية في المدينة وتنبع من جبل جرزيم .

2 عين القريون : تقع داخل البلدة القديمة ومصدر مياهها جبل جرزيم .

3 عين رأس العين : تقع أعلى القصبة على سطح جرزيم وتعتبر أعلى عين في المدينة وترتفع 645 م عن سطح البحر .

4 عين العسل : تعتبر أصغر العيون في نابلس ترتفع 586 م عن سطح البحر .

5 عين بيت الماء : تقع غرب المدينه .

وتنساب مياه الينابيع التي تخرج من جبل جرزيم إلى داخل المدينة بسبب ميل الطبقات باتجاه وسط المدينة وتعود ملكية هذه الينابيع لبلدية نابلس وتستغلها في الشرب والصناعة .

الآبار الجوفية :

لقد تم حفر مجموعة من الآبار شرق وغرب المدينة للإستفادة من مياهها لتلبية احتياجات المدينة المتزايدة سنوياً وتمتلك بلدية نابلس الآبار الجوفية التالية :

1 بئر الباذان : يقع على بعد 8كم إلى الشرق من مدينة نابلس على ارتفاع 210 م فوق مستوى سطح البحر .

2 بئر الفارعة : يقع على بعد 10 كيلو متر إلى الشرق من مدينة نابلس على ارتفاع 100 .

---

1 أبو الهدى كفاية خليل إبراهيم **مرجع سابق** ص22- 27.

2 بلدية نابلس قسم المياه بتاريخ 2011/11/29 م .

3 -بئر دير شرف : يقع على بعد 9 كيلو متر غرب المدينة .

4 بئر سبسطية : هذا البئر منه حصة للقرى .

5 بئر اودلة : قامت البلدية بحفر البئر عام 1998 م جنوب نابلس .

حيث تساهم المياه في المدينة بتلبية احتياجات السكان المختلفة سواء كانت المنزلية أو التجارية أوالصناعية أوالزراعية.

2:10 مناخ منطقة الدراسة

يعتبر المناخ من العوامل الطبيعية الهامة التي تؤثر على أنماط استخدامات الأرض حيث يختلف تأثير المناخ من منطقة إلى أخرى حسب طبوغرافية المنطقة وتضاريسها ويعتبر مناخ نابلس جزءاً من مناخ فلسطين الذي يفرضه الموقع الفلكي ويحدد تفاصيله طبوغرافية المنطقة والقرب والبعد عن المسطحات المائية ويتبع هذا المناخ مناخ البحر المتوسط فوق المداري ويوصف عادة هذا المناخ بأنه (متوسطي ساحلي) انتقالي بين المناخ الصحراوي ومناخ البحر المتوسط ويتميز بأنه حار جاف صيفاً بارد ماطر شتاءً. [1]

درجة الحرارة :

تعتبر درجة الحرارة من أهم عناصر المناخ حيث تعتبر مقياساً لكمية الطاقة الحرارية التي يكتسبها الهواء من الإشعاع الشمسي أو الأرضي وتختلف درجة الحرارة من مكان إلى آخر بسبب الموقع الجغرافي والرياح السائدة ودرجة العرض لذلك فإن موقع نابلس الجغرافي في الشمال من الضفة الغربية أعطاها مدى حرارياً أقل من المحافظات الأخرى لذلك امتازت أنها باردة جافة ويعتبر آب أكثر الأشهر حرارة وشهر كانون الثاني أكثرها برودة وتتساقط الثلوج في الأيام الباردة على المرتفعات الجبلية حيث يزيد ارتفاع جبل عيبال عن 900 م عن مستوى سطح البحر ويؤدي انخفاض درجة الحرارة تحت الصفر المئوي إلى تشكل الصقيع

1 جرار مازن توفيق محمد سعيد **" النقل البري في محافظة نابلس دراسة جغرافية "** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2000 م ص 69.

الذي يؤثر بدوره على الإنتاج الزراعي لذلك فان تفاوت درجة الحرارة بين منطقة وأخرى داخل منطقة الدراسة يؤثر على أشكال استخدام الأرض . [1]

الجدول رقم (1 – 2) المعدل العام لدرجة الحرارة ومعدل درجة الحرارة العظمى والصغرى في منطقة الدراسة خلال السنوات (1987 - 2008)

الشهر	معدل درجة الحرارة الصغرى(c)	معدل درجة الحرارة العظمى (c)	معدل درجة الحرارة (c)
كانون الثاني	6.2	13.2	9.7
شباط	6.4	14.9	10.7
آذار	8.8	18.1	13.5
نيسان	12	22.7	17.4
أيار	14.3	26	20.2
حزيران	17.1	26.3	21.7
تموز	19.9	29.3	24.6
آب	20.1	29.8	25
أيلول	18.8	28.2	23.5
تشرين أول	16.3	25.9	21.1
تشرين ثاني	12	20.4	16.2
كانون أول	7.7	15	11.4

المصدر : بيانات الأرصاد الجوية الفلسطينية 2008 م مأخوذ من حمادة صفاء عبد الجليل كامل 2010 ص32.

1 شولي منار محمد احمد **مرجع سابق** ص28.

يتضح من الجدول رقم (1 – 2) أنه في فصل الصيف حيث يعتبر شهر آب أكثر الأشهر حرارة بلغ معدل درجة الحرارة 25 حيث بلغ معدل الحد الأقصى لدرجة الحرارة 29.8 ومعدل الحد الأدنى 20.1 درجة مئوية وخلال فصل الشتاء الذي يعتبر كانون الثاني أشد أشهر السنة برودة فقد بلغ معدل درجة الحرارة 9.7 حيث بلغ الحد الأدنى 6.2 درجة مئوية ودرجة الحرارة العظمى 13.2 درجة مئوية .

الرطوبة :

الرطوبة الجوية هي الماء الذي يحويه الغلاف الجوي على هيئة بخار والذي يشكل نسبة

لا تزيد عن (0.01) من مجموع الماء الموجود في الكرة الأرضية وحولها .

يتضح من الجدول رقم (2 – 2) أن معدل الرطوبة النسبية في منطقة الدراسة يتراوح ما بين 51 68 % حيث أن معدل الرطوبة النسبية يقل في شهر أيار نظراً لارتفاع درجة الحرارة ليبلغ أدنى مستوى له 51.3 % بينما تسجل الرطوبة أعلى مستويات لها في كانون الثاني كانون أول وشباط 67 67.4 67.8 على التوالي حيث توجد علاقة عكسية بين الرطوبة النسبية ودرجات الحرارة .

الجدول رقم (2 – 2) معدل درجة الرطوبة النسبية في منطقة الدراسة خلال السنوات (1978 - 2008 م)

الشهر	معدل الرطوبة النسبية %
كانون الثاني	67
شباط	67.8
آذار	62.4
نيسان	53.2
أيار	51.3
حزيران	55.3
تموز	61.5
آب	65.4
أيلول	64.1
تشرين أول	67.6
تشرين ثاني	57.3
كانون أول	67.4

المصدر : بيانات الأرصاد الجوية الفلسطينية 2008 م، مأخوذ من حمادة صفاء عبد الجليل كامل ص33

ج - **الرياح** :

إن الرياح في منطقة الدراسة تتأثر بالعوامل الطبوغرافية بشكل كبير فنمط ومورفولوجية المدينة والشكل الطولي للمدينة حيث الإمتداد الشرقي والغربي حددت مسرباً خاصاً للرياح الغربية التي تعبر المدينة وتقوم على تلطيف الجو، وتسود بالمنطقة بنسبة 85 % في فترة الشتاء من مجمل اتجاهات الرياح في المنطقة وتهب عليها رياح صيفية شمالية وشمالية غربية من مراكز الضغط الجوي المرتفع حيث تسود في المنطقة بنسبة 80 % في فترة الصيف.[1]

علماً أن سرعة واتجاه الرياح التي تهب على الأراضي الفلسطينية تتغير من موسم إلى آخر ومن موقع إلى آخر حسب طبوغرافية المكان والموقع الفلكي ومدى التعرض للإضطرابات الجوية .[2]

كما وتهب على المنطقة رياح الخماسين الصحراوية العاصفة بين شهري نيسان وحزيران مسببة ارتفاع في درجة الحرارة وانخفاض في الرطوبة ويصبح الجو غائماً ومغبراً برمال مصدرها من الصحراء .

الأمطار :

يبدأ موسم هطول الأمطار في الضفة الغربية في شهر تشرين أول بنسبة منخفضة ثم تبدأ بالإرتفاع خلال شهر تشرين ثاني وتصل أوجها في أشهر الشتاء كانون أول كانون ثاني وشباط لتنعدم خلال أشهر حزيران تموز آب أيلول ويعتبر كانون الثاني أكثر الأشهر مطراً وتتميز الأمطار على المرتفعات الفلسطينية بتباينها المكاني حيث تزداد شمالاً وتقل جنوباً والسبب في ذلك أن الأمطار تتأثر بعامل الإرتفاع عن سطح البحر وبعامل الشمال أي أنه كلما اتجهنا شمالا كانت الأمطار أكثر شدة ويعتمد هذا على حركة الغيوم والرياح إضافة إلى ذلك تكون الأمطار أوفر على السفوح الغربية من السفوح الشرقية للمرتفعات الفلسطينية والتي تعتبر نابلس جزءا منها [3] كما أن كميات الأمطار تتفاوت من جهة إلى أخرى داخل منطقة الدراسة إذ تتلقى قمم الجبال كميات اكبر من المناطق المنخفضة المتمثلة بالمناطق الشرقية الواقعة في مناطق ظل المطر مثل عسكر البلد المساكن الشعبية عراق التايه شارع

---

1 حنني رائد إبراهيم عبد الرحمن **مرجع سابق** ص 12.

2 عابد عبد القادر والوشاحي **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة** مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين ط1 1999 م ص360 - 361.

3 جرار مازن توفيق محمد سعيد **مرجع سابق** ص 69.

القدس وكفر قليل اذ لا يزيد معدل المطر فيها عن 520 [1] بينما يبلغ معدل سقوط الأمطار في منطقة الدراسة 660 ملم / السنة .

ويشير الجدول رقم (3 – 2) إلى أن معدل الأمطار السنوي في محافظة نابلس بلغ 660 ملم/ السنة حيث أن هطول الأمطار يبدأ في شهر تشرين أول ويصل إلى الذروة في شهر شباط وكانون الثاني حيث يبلغ أعلى معدل له في شباط 146.9 ملم وكانون الثاني 141.1 ملم .

الجدول رقم (3 – 2) معدل الأمطار في منطقة الدراسة خلال السنوات (1978 2008)

الشهر	معدل الأمطار ملم
كانون الثاني	141.1
شباط	146.9
آذار	104
نيسان	20.2
أيار	7.8
حزيران	0
تموز	0
أب	0
أيلول	1.8
تشرين أول	20.7
تشرين ثاني	77.1
كانون أول	140.5

المصدر : بيانات الأرصاد الجوية الفلسطينية 2008 م، مأخوذ من حمادة صفاء عبد الجليل كامل ص39.

ثم تأخذ بالتناقص التدريجي حتى شهر أيار وتتميز الأمطار بأنها تكون على شكل عواصف لفترات قصيرة لا تلبث إلا أن تهدأ بحيث تسود أحيانا فترات من الصحو بين هذه الفترات .

1 حنني رائد إبراهيم عبد الرحمن **مرجع سابق**، ص 13.

الإشعاع الشمسي :

يعتبر الإشعاع الشمسي المصدر الرئيسي لطاقة الغلاف الجوي من ناحية والعامل الأساسي في التغيرات المناخية من ناحية أخرى ويتغير الإشعاع الشمسي تبعاً للموقع الجغرافي وتبعا لعدد ساعات الإضاءة (ساعات الشمس) في اليوم [1] حيث يختلف معدل الإشعاع الشمسي في الضفة الغربية من مكان لآخر فيقل في المرتفعات الجبلية التي تعتبر منطقة نابلس جزءا منها اذ يصل المعدل فيها حوالي 17.8 مليون جول / م^2 في اليوم ويرتفع في منطقة الأغوار فيبلغ معدل الإشعاع الشمسي فيها 19 مليون جول / م^2 . [2]

ويمكن تحديد وجه الإشعاع الشمسي في أنماط الإستعمال للأرض في المدينة حيث يوجد تفضيل أكبر لإقامة الأبنية السكنية على سفوح جبل عيبال (الجبل الشمالي) بالمقابل لسفوح جبل جرزيم (الجبل الجنوبي) وذلك للإستفادة أكثر من أشعة الشمس الزائدة في السفوح الشمالية وتجنب الرطوبة في السفوح الجنوبية الأمر الذي عمل على زيادة أسعار الأراضي في سفوح جبل عيبال واحتواءه على أحياء سكنية أفضل كما تزداد الكثافة السكانية في المنحدرات الشمالية الغربية المواجهة لأشعة الشمس عن المنحدرات الجنوبية الغربية المعاكسة لأشعة الشمس.[3]

1 عابد عبد القادر والوشاحي **مرجع سابق** ص363.

2 شولي منار محمد احمد **مرجع سابق** ص32.

3 حلبي رائد صالح طلب **مرجع سابق** ص 45.

2:11 وظائف المدينة

تستقطب المدن الكبيرة عادة حولها عدداً من المدن والقرى والتي تشكل ظهيراً ذا أهمية للمدينة لذا فان مدينة نابلس وعلى مر الحقب التي مرت عليها تحظى بهذه الأهمية والتي عززها موقعها على طرق القوافل التجارية وعلى خط المواصلات الذي يربط هذه التجمعات والمدن التي تحيطها حيث تختلف صورة المدينة باختلاف الوظائف التي تقدمها لذا تعتبر الوظائف التي تقدمها المدينة مبرراً لوجودها فهناك مجموعة من الوظائف التي تؤديها مدينة نابلس والتي أسهمت بشكل فعال على تطورها ونموها وامتدادها ويمكن إجمال هذه الوظائف والأدوار التي تلعبها وتؤديها بما يلي :

1 - الوظيفة الإقتصادية :

لقد اشتهرت مدينة نابلس بالتجارة والصناعة منذ القدم وقد تطورت التجارة فيها بشكل يضمن سد النقص في حاجيات السكان فقد لعب رأس المال الموجود بين أيدي تجار المدينة دورا هاما في استقطاب التجارة وجعل المدينة مركزاً تجارياً هاماً بالنسبة لغيرها من المدن الواقعة في منطقتها فتأسست الشركات والمصانع وفتحت المحال التجارية الكبيرة التي تبيع بالجملة والمفرق والتي تناسب كافة الأذواق وقد ساعدت مهارة أبنائها الحرفية على نشوء الحرف والصناعات التي اكتسبت شهرة حتى يومنا هذا ومنها صناعة الحلويات والمنسوجات ومطاحن الحبوب ومصانع الطحينية والحلاوة وصناعة الصابون .[1]

وتعد صناعة الصابون من أكثر الصناعات الكيماوية انتشاراً في الضفة الغربية وتتركز في مدينة نابلس وتعد من الصناعات القديمة جداً حيث تعود إلى ما قبل 600 سنة ويرجع ذلك إلى أن مدينة نابلس تتوسط منطقة غنية بأشجار الزيتون مما يوفر لها المواد الرئيسية لهذه الصناعة وهي الزيت والجفت إضافة إلى الخبرة الفنية لهذه الصناعة التي توارثتها كثيراً من العائلات جيلاً بعد جيل بينما يتم استيراد المواد الأولية الأخرى كالصودا

1 عارف عبد الله **مرجع سابق** ص 77.

والشحومات من الخارج وقد كان لإحتلال الضفة الغربية عام 1967م أثر بارز على هذه الصناعة فقد تم إغلاق بعض المعامل في المدينة اذ أدى الإرتفاع المستمر في أسعار المواد الأولية اللآزمة لهذه الصناعة وكذلك الإرتفاع في معدلات أجور العاملين وارتفاع تكاليف المعيشة إلى رفع تكلفة الإنتاج وهذا لم تقدر عليه هذه المعامل لا سيما وأن جميعها عبارة عن وحدات إنتاجية صغيرة الحجم .[1]

ويساهم الإنتاج الزراعي بنسبة قليلة في اقتصاد المدينة ومن أهم المحاصيل الحمضيات والزيتون وقد ساهمت هذه الوظيفة في حركة السكان باتجاه المركز الحضري .

2 - **الوظيفة الإدارية** :

تساهم الوظيفة الإدارية في تطور المدن ونموها ولكنها لا تشكل العامل الأساسي والمبرر الوحيد لقيام المدن وإن شكلت في بعض المدن كالمصرية قديماً أهم المبررات لتكوينها [2] وفيما يلي تطور التقسيم الإداري لمحافظة نابلس .

أ - **الوضع الإداري لنابلس في العهد العثماني** :

كانت نابلس في مطلع العهد العثماني تابعة لولاية دمشق (ولاية الشام) .[3]

وفي عام 1910 أصبحت نابلس متصرفية تتبع لولاية بيروت وكانت تتألف من قضائين وسبع نواحٍ و238 قرية ثم تم ضم متصرفية نابلس الى متصرفية القدس التي أصبحت بعد الحرب العالمية الأولى تسمى فلسطين والتي تشمل متصرفية نابلس ومتصرفية عكا ومتصرفية القدس .[4]

---

1 عناب وائل رفعت محمد علي **مرجع سابق** ص 240.

2 فواز مصطفى **مبادئ تنظيم المدينة** معهد الإنماء العربي 1980 ص23.

3 مناع عادل **تاريخ فلسطين في اواخر العهد العثماني** (1700- 1918) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 بيروت 1999: ص7.

4 الدباغ مصطفى مراد **بلادنا فلسطين** الجزء السادس ط4 دار الطليعة بيروت 1988 ص11-12.

ب - **الوضع الإداري لمحافظة نابلس في عهد الانتداب البريطاني (1917 1948)**

في عام 1918م احتل البريطانيون فلسطين ومن ضمنها منطقة نابلس وفي عام 1922 كان لواء السامره يتألف من نابلس وجنين وطولكرم وبيسان .[1]

وفي عام 1945 بلغت مساحة لواء نابلس 3262 كم² أي ما يعادل 12 % من مساحة فلسطين البالغة 27009 كم² أما عدد سكانه فقد بلغ 231 ألف نسمة حسب تقديرات إحصاء 1945 م، أما بالنسبة لمدن وقرى لواء نابلس فقد بلغت أربع مدن (نابلس جنين طولكرم قلقيليه) و231 قرية .[2]

ت **الوضع الإداري لمحافظة نابلس في عهد الاداره الأردنية (1948 1967)**

بعد هزيمة العرب في حرب فلسطين عام 1948 م أصبحت الضفة الغربية ومن ضمنها نابلس تابعة للإدارة الأردنية وذلك عام 1950 م وقامت الحكومة الاردنية بتقسيم الضفة الغربية إدارياً إلى ثلاث محافظات هي :

أ - محافظة القدس ب - محافظة نابلس ج محافظة الخليل

وضم لواء نابلس حتى عام 1965 م مدينة نابلس و130قرية وأصبحت نابلس محافظة شمال الضفة الغربية لتضم جنين وطولكرم وطوباس وسلفيت وقلقيلية وبلغت مساحة محافظة نابلس عام 1966 م 2473 كم² أي بنسبة 43.9 % من مساحة الضفة الغربية البالغة 5633 كم² أما عدد سكانها فقد بلغ 223.616 نسمه .[3]

---

1 الدباغ : مصطفى مراد، **مرجع سابق** ص13.

2 الجمل هاني محمد إبراهيم **مرجع سابق**، ص27.

3 حمادة صفاء عبد الجليل كامل **مرجع سابق** ص17.

ث **الوضع الادراي لمحافظة نابلس حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي (1967 1994)**

في عام 1967 م احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية بما فيها نابلس وقام الإحتلال بتغيير التقسيم الإداري لمحافظة نابلس والذي يضم نابلس وطولكرم وجنين حيث سلخ المدن الثلاث عن بعضها اداريا مسمياً كل مدينة لواء منفصلاً عن الآخر إدارياً وبالتالي تقلصت مساحتها إلى 1548 كم^2 أي بنسبة 27.2 % من مساحة الضفة الغربية ثم فصل منطقة طوباس وألحقها بلواء جنين وسلخ منطقة سلفيت وألحقها بلواء طولكرم .[1]

ج - الوضع الإداري لمحافظة نابلس في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية 1994 م

مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أعلنت تقسيمها الإداري الجديد للضفة الغربية والذي اعتمدته وزارة الحكم المحلي وكان كالتالي :[2]

1 قسمت الضفة الغربية إلى تسع محافظات ومنطقتين أما المحافظات فهي : جنين طولكرم قلقيلية نابلس رام الله والبيرة القدس أريحا بيت لحم والخليل .

2 أما بالنسبة للمنطقتين فهما طوباس وسلفيت وقد أطلقت عليهما تسمية مناطق لأنها لم تأخذ السمات الحضارية لتكون مراكز المحافظات لذا اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية هاتين المنطقتين مناطق تطوير وإنشاء البنى التحتية اللآزمة لحين إعلانهما مراكز محافظات .

أما مساحة محافظة نابلس فقد بلغت 848 كم^2 أي بنسبة 15 % من مساحة الضفة الغربية زمن السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1998 م وبلغ عدد السكان 261377 نسمة

1 حمادة صفاء عبد الجليل كامل **مرجع سابق**، ص 17.

2 الجمل هاني محمد إبراهيم **مرجع سابق** ص26.

وفي عام 2008 بلغت مساحة محافظة نابلس 605 كم^2 بينما تبلغ مساحة المدينة 29 كم^2.[1]

3 الوظيفة التعليمية :

تقدم مدينة نابلس خدمات تعليمية لأبنائها ولأبناء ريفها وقد عرفت مدينة نابلس النهضة العلمية والثقافية في أواخر العهد العثماني حيث كان الطلاب يكملون تعليمهم في المعاهد العليا في اسطنبول وبيروت وتطور التعليم أثناء الإستعمار البريطاني بشكل محدود وازدهر بعد ذلك وسجل أرقاماً قياسية لعدد من المدارس والطلاب كان في مقدمتها مدرسة النجاح الوطنية التي تأسست عام 1918 م والتي تخرج منها عدد كبير من رجالات العالم العربي وارتفعت لتصبح من أكبر الجامعات الفلسطينية تخرج كوكبة من طلابها على مدار السنين كما وازدادت أعداد المدارس والمعاهد وازداد الإقبال على التعليم وفي الميدان الثقافي اشتهرت نابلس بالعديد من علماء الدين والفقه ورجال الفكر والشعر والأدب ممن أسهموا بقسط وافر في الحركة الفكرية وقدموا انتاجهم العلمي والأدبي .[2]

أما حالياً بلغ مجموع المدارس في مدينة نابلس 98 مدرسة منها 24 مدرسة خاصة و74 مدرسة حكومية ومدرسة مهنية واحدة أما بالنسبة للتعليم العالي في المدينة فيوجد جامعتان هما : جامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس المفتوحة ويوجد ثلاث كليات جامعية وهي : كلية الروضة وكلية الحاجة عندليب للتمريض وكلية هشام حجاوي بالإضافة إلى 87 روضة وحضانة موزعة على معظم المناطق والأحياء داخل المدينة فضلاً عن وجود العديد من المراكز الثقافية والتعليمية في المدينة والتي تستقطب معظم الطلبة والمثقفين والمهتمين بها فهناك 21 مركزاً ثقافياً و18 جمعية نسوية و15 نادياً رياضياً بالإضافة الى 3 ملاعب

---

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 . **كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي** (2) . رام الله فلسطين ص32.

[2] الحلو مسلم **مرجع سابق** ص105 113 .

ومكتبة عامة وأربعون مسجداً ومركز للإحصاء الفلسطيني ومتحفاً وقاعة للمؤتمرات و4 مراكز للطفل بالإضافة إلى 10 محطات إذاعية وتلفزيونية ومسرحين ودارين للسينما .[1]

4 **الوظيفة الصحية** :

تقدم مدينة نابلس الخدمات الصحية المتنوعة لسكانها وسكان المخيمات والقرى المجاورة ففيها مشفيان حكوميان هما : المشفى الوطني ومشفى رفيديا بالإضافة إلى مشفيين آخرين هما : الاتحاد النسائي و الإنجيلي كما ظهرت مشافي جديدة خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية مثل مشفى نابلس التخصصي والمستشفى العربي التخصصي إضافة إلى الكثير من العيادات الحكومية التي تنتشر في المدينة وريفها وتقدم الخدمات الطبية للسكان .

2:12 الحياة الاقتصادية

إن الحياة الاقتصادية هي نتيجة لتفاعل الإنسان مع موارد بيئته وتعبر عن مدى نشاطه الزراعي والصناعي والتجاري وهي التي تحدد شتى أنواع مستويات الحياة للمجتمع وتطبعه بطابع النشاط الاقتصادي السائد فيه وقد اشتهرت مدينة نابلس منذ القدم بازدهار صناعتها وانتعاش تجارتها مع سائر المدن وبرع فيها صناع وعمال مهرة أنشئوا العديد من الصناعات المختلفة وشيدوا المباني الضخمة التي تشهد بمقدرتهم وإبداعهم في مجال الإعمار وتعتمد الخصائص الاقتصادية على عدة مقومات أهمها : الزراعة التجارة والصناعة .

1 - الزراعة :

إن افتقار المدينة إلى أراضٍ ذات تربة خصبة لم يسمح بإعطاء الفرصة للمدينة في إنتاج زراعي جيد حيث تنحصر الأراضي الزراعية فيها في المناطق ذات التربة

[1] دخل الله صبحية عبد القادر **التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته (دراسة في جغرافية التنمية)** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس -فلسطين، 2012، ص 74 .

الخصبة (اللحقية) التي تعتبر محدودة في المدينة كما أن انتشار العمران ضمن تلك المناطق نتيجة تزايد أعداد السكان ونمو حجم المدينة قد قلل من مساحة الأراضي المستغلة زراعياً .[1]

لذا تساهم الزراعة بنسبة قليلة في اقتصاد المدينة وتتركز الزراعة على سفوح الجبال وفي بطون الأودية وتنتج الفواكه والزيتون والحبوب أما الإنتاج الحيواني فيساهم رغم قلته في توفير الغذاء البروتيني للسكان [2] وأهم المواشي التي يربيها السكان الضأن والمعز والبقر وهناك مزارع للدواجن البياضة واللآحمة وتساهم بعض المواد الأولية الزراعية والحيوانية في تشغيل بعض مصانع الأغذية ومن هنا تعتمد المدينة اعتماداً شبه كلي على القرى المحيطة والإستيراد الخارجي لسد احتياجاتها من المزروعات كأي مدينة من المدن الفلسطينية الأخرى وكذلك الحال فيما يتعلق بالثروة الحيوانية اذ تعتمد المدينة اعتماداً شبه كلي على القرى المجاورة لها ومن الأمور الهامة ذات التأثير السلبي على تطور الإنتاج الزراعي في مدينة نابلس : [3]

أ - اعتماد الزراعة اعتماداً شبه كلي على مياه الأمطار .

ب - تفتت الملكية بسبب نظام الإرث .

ت - الإهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والصناعة مع تجاهل الاهتمام بالقطاع الزراعي .

ث توجه السكان للتحضر والتمدن والإبتعاد عن مهنة الزراعة ومزاولتها.

2 الصناعة :

تعد نابلس من أهم المراكز الصناعية في فلسطين وتعتمد أكثر منتجاتها الصناعية على المواد الخام الزراعية والحيوانية المحلية وتتوزع المناطق الصناعية في الأجزاء الشرقية والغربية من نابلس كما توجد في وسطها الصناعات الخفيفة مثل :

---

1 الحلو مسلم، **مرجع سابق** ص64.

2 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق**، ص419.

3 الحلو مسلم **مرجع سابق** ص67.

صناعة الحلاوة والطحينة والصابون وتقوم بالنشاطات الصناعية في مدينة نابلس شركات صناعية متخصصة إلى جانب الصناعات التي يمارسها الأفراد في محلات صغيرة وتعد صناعة الزيوت النباتية وزيت الزيتون والصابون والجلود وعلب الصفيح والمنسوجات والحلويات من أهم الصناعات الموجودة في مدينة نابلس [1] كما وتعد ثاني المراكز الصناعية في الضفة الغربية بعد الخليل من حيث المصانع وبالرغم من ذلك كله فان الصناعة في مدينة نابلس قد تعرضت للعديد من التحديات الناتجة عن موجات الإحتلال المتتالية التي مرت بها المدينة على مر العصور وكان لها التأثير الكبير على القطاع الصناعي في مدينة نابلس .

أ - الصناعة في منطقة نابلس في العهد العثماني حتى أواخر 1918 م

لقد تميزت الدولة العثمانية بأنها عسكريه وظلت كذلك حتى نهايتها وكان لذلك التأثير على القطاع الصناعي في المدينة ففي هذه الفترة ظهرت الحرف اليدوية والورش الصغيرة التي اتسمت بالعائلية والوراثة إضافة إلى بساطتها كما وظهرت في مدينة نابلس خلال هذه الفترة صناعات محلية بجهود فردية كسائر المدن الأخرى حيث ارتبطت تلك الصناعات بالنشاط الزراعي بالدرجة الأولى فظهرت صناعات طحن الحبوب كما ظهرت الصناعات الجلدية التي اعتمدت على جلود الحيوانات اضافه إلى صناعة استخراج الزيوت النباتية مستفيدة من أشجار الزيتون بالإضافة إلى صناعة الحلاوة والطحينة وصناعة الصابون النابلسي والكنافة النابلسية وقد كان الهدف من إنشاء هذه الصناعات هو سد حاجة السوق المحلية باستثناء بعض الصناعات التي كانت تصدر للخارج كالصابون وزيت الزيتون. [2]

---

1 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق** ص419.

2 الجمل هاني محمد إبراهيم **مرجع سابق** ص68.

ب - الصناعة في منطقة نابلس أثناء فترة الانتداب البريطاني 1922 1948 م

تميزت هذه الفترة بأنها امتداد طبيعي للنشاطات الاقتصادية التي كانت في فترة الحكم العثماني فكانت صناعات تقليدية يدوية بسيطة وموروثة ذات طابع محلي هدفها كفاية الحاجة المحلية بالإضافة إلى قلة عدد المشتغلين فيها وقلة مساهمتها في الدخل القومي .[1]

ت الصناعة في منطقة نابلس في العهد الأردني منذ 1950 1967 م

إن التطور الصناعي في نابلس في هذه الفترة كان في اتجاه تطوير الصناعات الموجودة قبل عام 1948 ولم تدخل عليه أي صناعات جديدة باستثناء صناعة البلاستيك وتعليب الأغذية وبعض الصناعات البسيطة .[2]

ث الصناعة في منطقة نابلس في ظل الاحتلال الإسرائيلي 1967 1992 م

في هذه الفترة كان القطاع الصناعي في محافظة نابلس يعاني من عدة مشاكل نظراً للإحتلال الإسرائيلي وتعمده الكساد الصناعي والزراعي حيث تميزت الصناعة في محافظة نابلس في هذه الفترة بانخفاض مستواها التقني وصغر حجمها إضافة إلى إنتشار الورش والحرف الصغيرة ذات الطابع المحلي وعندما نشبت حرب عام 1967 وأكملت إسرائيل احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة تلقت الصناعة في مدينة نابلس ضربة قوية تمثلت في فصل محافظة نابلس عن المملكة الأردنية الهاشمية والتي كان من خلالها يتم التبادل التجاري بين نابلس والدول العربية المجاورة وترتب على ذلك صعوبات عديدة واجهت قطاع الصناعة منها : صعوبة الحصول على المواد الخام اللآزمة للصناعات المحلية وتقلص

---

1 بلدية نابلس 2010 العنوان الإلكتروني : http://www.nablus.org/content.php?id_itemcontent تاريخ التصفح : 2012/5/20

2 **نفس المرجع**، ونفس تاريخ التصفح .

الأسواق واقتصارها على الأسواق المحلية للمحافظة وباقي محافظات الضفة الغربية بالإضافه إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب توقف النشاط الصناعي في المحافظة . [1]

ج - الصناعة في منطقة نابلس أثناء الانتفاضة الشعبية الأولى 1987 1992 م

لقد أدى اندلاع الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى عام 1987 إلى إحداث تغيرات في مختلف جوانب حياة الشعب الفلسطيني سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن الآثار السلبية الناتجة عن الإنتفاضة تقليص ساعات العمل اليومية مما أدى إلى خفض الإنتاج للصناعات المحلية كما أن كثرة أيام منع التجول والحداد والإضرابات الشاملة أدت إلى توقف الإنتاج اليومي فيها كليا أو جزئيا بالإضافة إلى انخفاض دخل العمال بسبب انخفاض إنتاج المصانع وكثرة أيام العطل كما وأن بعض القرارات السياسية التي تزامنت مع الإنتفاضة الأولى مثل قرار فك الإرتباط الإداري مع الضفة الغربية الذي أعلنته الأردن بتاريخ 1988/7/31م أدى إلى تدني مستوى الصناعة في نابلس بسبب فرض القيود على تصدير الصناعات المحلية إلى الأردن ومنها منع تصدير الزيت إلى الأردن اذ كان فائض الزيت عام 1988 وهي فترة فك الإرتباط حوالي 20 ألف طن . [2]

ح - الصناعة في منطقة نابلس في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية 1993 2002 م

تميزت هذه الفترة بوقوع عدد كبير من الأحداث التاريخية الهامة مثل : الإنتفاضة الشعبية التي استمرت لعدة سنوات وحرب الخليج الأولى التي اندلعت في بداية التسعينات والتي كانت لها آثار اقتصادية على الأرض الفلسطينية حيث شهدت الأرض الفلسطينية هجرة معاكسة لأبنائها العاملين في دول الخليج العربي وخاصة في دولة الكويت وهو الأمر الذي ترتب عليه آثار اقتصادية هامة تمثلت في انقطاع التحويلات المالية التي كان يرسلها الفلسطينيون المقيمون في الخليج العربي للأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافه إلى الإجراءات القمعية الاسرائيلية المتمثلة في فرض حالة منع التجول فضلاً عن فرض القيود

---

1 الجمل هاني محمد إبراهيم **مرجع سابق** ص96.

2 http://www.nablus.org/content.php?id_itemconten : تاريخ التصفح : 2012/5/20

على العمل في إسرائيل إلا بتصريح مسبق من سلطات الإحتلال الإسرائيلي حيث ساهمت هذه الأوضاع في زيادة أعداد العاطلين عن العمل وارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير بين أبناء الشعب الفلسطيني ثم تبعها توقيع اتفاقيه مدريد للسلام عام 1991 وما تبعها من اتفاقيات اقتصاديه مثل اتفاقية القاهرة بتاريخ 1994/4/4 م ثم اتفاقية باريس 1994/4/29 م ومن البنود المتعلقة بالصناعة التي حملتها الإتفاقيات الإقتصادية الموقعة عام 1994 سماح إسرائيل بدخول المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيليه بدون تصريح مسبق شريطة أن يلتزم المنتج الفلسطيني بالمواصفات وتعليمات الصحة العامة ولكن إسرائيل كثيرا ما منعت المنتجات الصناعية الفلسطينية من دخول السوق الإسرائيلي بحجة عدم مطابقتها لمتطلبات الصحة بينما تدخل المنتجات الإسرائيليه إلى أسواق السلطة الفلسطينية بحريه تامة مما أدى إلى إضعاف قطاع الصناعة في المدن الفلسطينية ومنها مدينة نابلس وعدم قدرته على استيعاب القوى العاملة في المنطقة .[1]

3 التجارة :

لقد ساعد موقع نابلس المتوسط على أن تكون محط رجال القوافل التجارية القادمة من الشرق والغرب كما كونت علاقات تجارية مع الأقاليم المجاورة لها قديما حيث وصلت تجارتها إلى مصر والشام والحجاز في القرن الماضي إضافة إلى مدن فلسطين والأردن كما وصلت تجارتها خارج حدود المنطقة العربية لتصل فرنسا.[2]

أما في القرن الحالي فتعتبر مدينة نابلس مركزاً تجارياً هاماً بالنسبة لفلسطين كونها تقع في الوسط وتساهم التجارة في دعم اقتصاد المدينة وتتركز الأسواق التجارية في وسط المدينة حيث السوق التجاري الرئيسي وتشهد المدينة يومياً حركة تجارية نشطة على الصعيدين المحلي والخارجي فهي تستقبل أبناء الريف الذين يعرضون منتجاتهم للبيع في أسواقها

1 الجمل هاني محمد إبراهيم **مرجع سابق** ص104 110.

2 **نفس المرجع**، ص76 77.

ويشترون منها حاجاتهم وتستورد المواد الخام اللآزمة للصناعة من منطقتها أو من الخارج وتصدر المنتجات الصناعية إلى المناطق المجاورة والى أسواق الخليج العربي والسعودية .[1]

وقد أفادت بلدية نابلس في تقرير منشور لها عبر موقعها الإلكتروني أن مدينة نابلس قد اكتسبت شهرة تجارية واسعة لها من خلال علاقاتها التجارية مع الدول المجاورة خاصة الأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية ومصر وعلى الصعيد الداخلي لها علاقات تجارية مميزة مع المدن والمحافظات الفلسطينية كما واكتسبت الصناعة في المدينة أهمية بالغة من حيث عدد المنشآت الصناعية فيها اذ بلغت 2621 منشأة حسب بيانات وزارة الصناعة لذا تحتل مدينة نابلس مكانة صناعية هامة بين المحافظات ولكن خضعت الضفة الغربية لظروف اقتصادية وسياسية وتاريخية مختلفة من (أتراك وانجليز ثم الانضمام إلى الأردن ثم الاحتلال الإسرائيلي) والتي تركت الأثر الكبير على بنية الاقتصاد الفلسطيني وكان من أعمق الآثار التي تركها الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 م وحتى الآن هدم أسس الإقتصاد الفلسطيني والحاقه بالإقتصاد الإسرائيلي ملبياً بذلك حاجة الاقتصاد الإسرائيلي من القوى العاملة والمواد الخام اللآزمة والسوق الضرورية لتصريف السلع والمنتجات الإسرائيلية كما أدى الإحتلال الإسرائيلي إلى سيطرة إسرائيل على معابر نهر الأردن الحدودية مع الأردن وبذلك فصلت محافظة نابلس عن كل من الأردن وسوريا والدول العربية المجاورة وصعوبة الحصول على الآلآت والمواد الخام من الأردن أو الوصول إلى الأسواق الأردنية والعربية كما ساعد قرار فك الإرتباط الإداري والقانوني بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية الذي أعلن عام 1988 م على فرض قيود جديدة أمام انتقال السلع والبضائع من محافظة نابلس إلى الأردن .[2]

ومن مظاهر الأزمة الاقتصادية في مدينة نابلس : [3]

---

1 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق** ص419.

2 http://www.nablus.org/content.php?id_itemcontent تاريخ التصفح : 2012/5/22

3 **نفس المرجع** نفس تاريخ التصفح .

أ - تراجع أعمال القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة للسياسات الإسرائيلية التي لها بالغ الأثر على الاقتصاد النابلسي فقد أدت القيود المفروضة على انتقال المواطنين والباعة بسبب وجود الحواجز العسكرية التي تحيط بالمدينة إلى منع وصول السلع الإستهلاكية والمواد الخام ومنع خروج البضائع المحلية مما أدى إلى انخفاض معدلات التبادل التجاري للمدينة .

ب - التراجع في مستوى العمالة : حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير، وتشير الإحصاءات عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني آذار 2004 أن نسبة البطالة من القوى العاملة في محافظة نابلس بلغت 24.6 % .

ت إغلاق الكثير من المنشآت الاقتصادية .

2:13 سكان مدينة نابلس وتطور أعدادهم

إن الحياة البشرية ليست جامدة بل ديناميكية تتطور وتتقهقر تبعاً للظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على بنية السكان وعددهم فالعامل الطبيعي فرض موقع نابلس المتوسط وجعل منها نقطة التقاء وتفرع لطرق المواصلات وهذا أدى إلى جذب السكان للإستفادة من هذا الموقع في تجارتهم والعوامل السياسية قد جعلت المدينة مدينة يهاجر منها واليها وقد اثر العامل الاقتصادي في الحياة البشرية للمدينة حيث جذب الكثير من العمال وأصحاب المشاريع الصغيرة من القرويين للعمل فيها [1] .

ويشير الجدول رقم (4 – 2) إلى النمو السكاني في مدينة نابلس وتطور أعدادهم منذ عام 1922 -2011 م حيث قدر عدد سكان مدينة نابلس عام 1922 م ب 15947 نسمة ثم زاد عدد سكان نابلس ليصل عام 1931 م قرابة 17418 نسمة كانوا يقيمون في 584 بيتا وكان معظم بيوت نابلس حتى أوائل الأربعينات تتجمع في وادي نابلس وعند أقدام جبلي عيبال وجرزيم وقدر عدد سكان نابلس عام 1945 م بنحو 23250 نسمة أقام معظمهم في بيوت

1 عارف عبد الله **مرجع سابق** ص 87.

المدينة القديمة التي امتدت على طول وادي نابلس بأزقتها المعتمة وأسواقها الضيقة وأبنيتها المتلاصقة ولكن البلدية سعت لتحسين أوضاعها فقامت بتنفيذ مشروعات كثيرة مثل فتح الشوارع وتوزيع المياه على البيوت .

الجدول رقم (4 – 2) تطور أعداد السكان في مدينة نابلس

السنة	عدد السكان
1922	15947
1931	17418
1945	23250
1961	45980
1966	53000
1967	44000
1980	60000
1997	100231
2007	126132
2011	136823

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 . كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (2) رام الله فلسطين ص32.

وقد ازادت حركة البناء في نابلس بعد الحرب العالمية الأولى ونتج عن ذلك زحف المباني على طول الوادي وعلى بعض أجزاء من منحدرات جبلي عيبال وجرزيم وقد بدأ بعض السكان يشيدون منازلهم على الجبال خارج المدينة القديمة منذ عام 1930 م ومما دفعهم إلى

ذلك زلزال عام 1927 م بعد عام 1948 م شهدت نابلس كغيرها من مدن الضفة الغربية نموا كبيرا في عدد سكانها ومبانيها لأنها آوت أعدادا كبيرة من اللآجئين للإقامة فيها أو في المخيمات حولها ونشطت حركة البناء بسرعة كبيرة وظهرت نابلس الجديدة وهي التي أقيمت بناياتها وشوارعها على طراز حديث وفي عام 1961 م وصل تعداد نابلس إلى نحو 45980 نسمة ثم ازداد عام 1966 م وقدر ب 53000 نسمة وفي عام 1967 م هبط عدد السكان إلى 44000 نسمة نتيجة نزوح البعض إلى الأردن ومغادرة آخرون للعمل في دول الخليج وبالرغم من ذلك فقد عاد سكان نابلس إلى الإزدياد عام 1980 م حيث وصل إلى 60000 نسمة وتعزى هذه الزيادة إلى الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدينة [1] ثم استمر أعداد السكان بالإزدياد اذ قدر عدد السكان عام 1997 م ب 100231 نسمة وفي العام 2007 م وصل إلى 126132 نسمة و2011 م إلى 136823 نسمة. [2]

2:14 الإطار ألمفاهيمي

لدراسة ظاهرة البطالة وتحديد مفاهيمها العلمية لا بد لنا من التعرف في البداية على مفهوم الموارد البشرية Human Resources والذي يعني المجتمع الإنساني الذي يتكون من مجموعة من الأشخاص منظور إليهم من الجوانب الاقتصادية والسياسية والجغرافية والحضارية والديمغرافية سواء على مستوى دولة واحدة أم على المستوى الدولي مع اعتبار الإنسان عنصراً (إنتاجياً) في النشاط الإنساني وإهمال الإنسان باعتباره غاية من غايات النشاط الاجتماعي و إهماله بصفته أهم عناصر ومكونات السوق ممثلا بجانب الطلب وليس فقط جانب العرض أي كونه منتجاً ومستهلكاً في آن واحد .[3]

---

1 المرعشلي أحمد وآخرون **مرجع سابق** ص418.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 . **كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (2)** رام الله فلسطين ص32.

3 الراوي منصور وآخرون **نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية** سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدو العربية الخليجية المنامة ط1 1985 ص11- 12.

وتمثل القوة البشرية Manpower بأنها مجموعة السكان القادرة على العمل بين من هم في سن العمل الذين استبعد منهم غير القادرين على العمل بسبب العاهات والأمراض المزمنة .[1]

كما ويمثل سوق العمل Labour Market النطاق الذي من خلاله يمكن لمعطيات العرض والطلب أن تتفاعل لتحديد مستويات الأجور وشروط الإستخدام كما ويمكن تعريفه بأنه "جميع المؤسسات والعمليات التي تهتم ببيع وشراء وتسعير خدمات العمل لذلك فان أهم عناصره هم العاملون ومن لهم رغبة في العمل بما يتصفون به من قدرات ومهارات وخبرات والتنظيمات العمالية التي تهتم بتوفير ظروف العمل سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ومعاييره وشروطه وأصحاب العمل الذين يمثلون الطلب على العمل سواء على المستوى الكمي أو النوعي إضافة إلى المؤسسات الحكومية ودورها في تنظيم سوق العمل من خلال ما تتبناه من سياسات اقتصادية واجتماعية وضمانات وتحديد ساعات العمل والأجور كما أن سوق العمل يجب أن يصور التفاعلات الحقيقية لكل من عرض العمل والطلب عليه في ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة " .[2]

أما عرض العمل Labour supply فيعرف بأنه القوى العاملة المتاحة مضافاً إليها القوى العاملة الثانوية التي يمكن أن تنضم إلى سوق العمل من خارج السكان النشيطين اقتصادياً عندما يتطلب الأمر زيادة عرض العمل خاصة من النساء والطلبة [3] كما ويعرف بأنه عدد ساعات العمل المرغوب في عرضها في السوق للإستخدام خلال فترة زمنية معينة وعند مستوى محدد من الأجور وقد يكون ذلك على مستوى الفرد أو المجتمع أو لمهنة محددة أو منطقة جغرافية ويكون ذلك إما على المدى القصير الذي يعتمد على عوامل تحدد

---

1 خليل أنور عبد الرحمن وآخرون **حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية المفاهيم الأجهزة التطوير** سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية تصدر عن مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية المنامة 1986 ص20.

2 خليل أنور عبد الرحمن وآخرون **حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية المفاهيم الأجهزة التطوير** ص 39-42.

3 **نفس المرجع** ص40 .

ساعات العمل والذي بدوره يعتمد على مستويات الأجور ومنفعة العمل والدخل المتحقق منه أو على المدى الطويل الذي يعتمد على عوامل تحدد نوعية ساعات العمل المتوفرة من حيث : مستوى التعليم والتدريب إضافة إلى العوامل الإجتماعية مثل نظرة المجتمع للعمل خاصة الإناث والأنظمة الاقتصادية مثل : أنظمة الضمان الإجتماعي والعوامل القانونية المتعلقة بتحديد سن العمل وظروف العمل والتقاعد ومخصصات البطالة [1]، أما الطلب على العمل فهو : عبارة عن إجمالي قوة العمل القائمة مضافاً إليها الوظائف الشاغرة سواء في القطاع الإنتاجي أو الخدمي في ظل ظروف عمل معينة .[2]

كما يمكن تحديد القوى العاملة Labour forces : بأنه الأشخاص الذين هم في سن العمل، و يعملون أو يبحثون عن عمل ويشمل المشتغلين مقابل أجر أي العمال غير المستقلين والمشتغلين لحسابهم أو أصحاب العمل أي العمال المستقلين ولا يشمل هذا التعريف الأفراد الذين لا يعملون لأسباب اقتصادية أو اجتماعية كالطلبة وربات البيوت والمتقاعدين وغير القادرين على العمل ومن هم خارج سن العمل .[3]

كما ويعرف بأنه كل الأشخاص الذين يمثلون العرض المتاح لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية ويدخل ضمن هذا التعريف كلا الجنسين الذكور والإناث الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون مقابل أجور نقدية أو عينية أو حتى بدون اجر وكذلك الذين يساعدون ذويهم في المنشات الأسرية والمزارع .[4]

أما تخطيط القوى العاملة Planning labour forces : فأنه تحديد الإحتياجات من القوى العاملة المطلوبة لتحقيق نسبة معينة من التطور الاقتصادي معبر عنه بزيادة إنتاج

---

1 مكحول باسم **تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس القدس- رام الله 2000 ص31.

2 خليل أنور عبد الرحمن وآخرون **مرجع سابق** ص41.

3 أبو شكر عبد الفتاح **سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة** جامعة النجاح الوطنية نابلس 1987 ص11.

4 مسودي تيسير عبد الحافظ وآخرون **وقائع ندوة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة القدس 3 -4 شباط 1994** تحرير د. عبد الفتاح أبو شكر جامعة النجاح الوطنية وجمعية الاقتصاديين العرب ومنظمة العمل الدولية القدس 1994 ص3.

مستهدف خلال فترة زمنية معينة كما وأنه تحديد الوسائل والسياسات اللآزمة لتحقيق الإستخدام الكامل للقوى العاملة من خلال تنظيم جانب عرض العمل كما ويمثل تخطيط القوى العاملة عملية منظمة ومستمرة يتم بموجبها مواءمة العرض من القوى العاملة والطلب عليها بشكل ينسجم مع السياسات السكانية وسياسات التعليم والتدريب ومسارات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والموارد المالية المتاحة .[1]

وتمثل فجوة الطلب الفرق بين عدد العاملين وعدد أفراد القوى العاملة خلال فترة زمنية محددة وهي لا تمثل العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل لأن البعض قد يعمل خارج سوق العمل في حين يهدف تحديد هذه الفجوة إلى التعرف على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية كما ويمثل عبء البطالة توزيعات العاطلين عن العمل حسب مؤثرات اجتماعية وجغرافية ويفيد في رسم السياسات الملائمة لمكافحتها .[2]

مفهوم البطالة :

يشمل التعريف الشائع للبطالة من الناحية الإحصائية من هم في سن العمل العاطلين عنه والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه فعلاً في آن واحد ومن الناحية الاقتصادية النظرية تشكل البطالة فائضاً في العرض من قوة العمل بالمقارنة مع حجم وبنية الطلب عليها في سوق العمل عند مستوى معين من شروط وظروف العمل الإقتصادية والإجتماعية (الأجر والرواتب والمستوى التعليمي والتخصص والمهنة والتأهيل الفني والرضا النفسي الخ) .[3]

---

1 احمد خالد حسين **نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية** سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية المنامة 185 ص73-74.

2 مكحول باسم 2000 **مرجع سابق** ص 45-49.

3 صبيح ماجد حسني **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل** (العقبات ومداخل التنمية) مركز الدراسات العمالية رام الله ط1 1992 ص82.

فالبطالة تعني عدم العمل ويمكن تعريف مصطلح العاطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ولكنهم عاجزون عن العثور على الوظائف المناسبة.[1]

كما وعرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل : بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

وفي تعريف آخر فأنه كل من تتجاوز أعمارهم السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصادياً وكانوا خلال الفترة المرجعية ضمن الفئات التاليه : [2]

1 -بدون عمل : أي الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص .
2 -متاح للعمل : أي الذين هم في انتظار عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص .
3 يبحث عن عمل : أي الذين اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة محددة بحثاً عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص .

كما عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها : جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا ابدآ خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق : مثل مطالعة الصحف أو التسجيل في مكاتب الاستخدام أو سؤال الأصدقاء أو غير ذلك .[3]

كما لا بد من الإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أكد على حق كل شخص في العمل وفي اختيار العمل الذي يناسبه حيث نصت المادة الثالثة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المادة 23 :[4]

---

1 صول جورج **العمال والأجور** دار المعارف القاهرة 1945 ص58.

2 مجموعة باحثين **التعطل في دول الاسكوا منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة** وزارة التخطيط الأردنية عمان 1994 ص11.

3 مكحول باسم 2000 **مرجع سابق**، ص 43.

4 http://www.un.org/ar/documents/udhr/ تاريخ التصفح : 2012/5/28 .

1 -لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة .

2 -لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل .

3 -لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرضٍ يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الإجتماعية .

4 لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

أشكال البطالة وأنواعها :

تأخذ أشكال البطالة وأنواعها صيغاً مختلفة وفقاً لطبيعتها والعوامل المؤثرة فيها ونستطيع أن نقسمها من حيث مصادرها إلى ثلاثة أقسام :[1]

1 -البطالة التي تنشأ نتيجة لنقص الطلب : في حالة نقص الطلب وما يرافقه من تراجع المبيعات فان العديد من المؤسسات تلجأ إلى تخفيف إنتاجها مما يعني عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة .

2 -البطالة التي تنشأ نتيجة لنقص الإنتاج : والذي يكون مرده إلى عدم قدرة المؤسسة على إنتاج سلعة معينة أو تلبية حجم الطلب عليها على الرغم من توفر الطلب عليها .

3 البطالة التي تنشأ من عدم ملائمة العمل : تنحصر في نوعية من العاملين الذين لا تتلاءم مؤهلاتهم مع طبيعة العمل .

وتعتبر دراسة البطالة السائدة في المجتمع ومعرفة حجمها ونوعها وشكلها من أهم أركان التخطيط السليم لمعالجة هذه الظاهرة وبالتالي وضع الآليات المناسبة لمعالجتها أو الحد منها حيث تختلف هذه الآليات حسب نوع البطالة السائدة وشكلها ويرتبط ذلك كله بمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى بروزها.

تختلف معدلات البطالة التي يتم حسابها على أساس قسمة عدد العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة (المشتغلين مضافاً إليهم العاطلين عن العمل) [2] من حيث التركيب العمري والنوعي للسكان وكذلك من حيث مدتها الزمنية ونوعها .

---

1 عبد الحق خالد وليد عبد الكريم **مرجع سابق** ص25.

2 أبو شكر عبد الفتاح **مرجع سابق**، 1987م ص 102.

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \right] * 100$$

والعاطلون عن العمل يمثلون جزءا من القوى العاملة وهم الفئة القادرة على العمل والراغبة فيه والباحثة عنه أي هم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل في فترة مرجعية معينة ويشار لهذا النوع من البطالة بالبطالة السافرة ويكون سببها الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه حيث تتعلق بحالة التصلب التي تصيب سوق العمل [1] وقد يختار العاطل عدم قبول وظيفة معروضة عليه وانتظار توافر وظيفة أفضل وقد يكون هذا النوع من البطالة في شكل بطالة إحتكاكية أو هيكلية أو دورية والبطالة الإحتكاكية هي تلك التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين جهات العمل والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل [2] وتعزى البطالة الهيكلية إلى عدم التوافق بين فرص العمل وخبرات المتعطلين فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيرات هيكلية في سوق العمل أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة أي فشل السياسات والركود الاقتصادي وسوء سير أسواق العمل ويتطلب حل هذا النوع من البطالة إنعاش الطلب التراكمي على اليد العاملة واستهداف مهارات معينة [3] ويعني النوعان أن العمل موجود بالفعل أو يمكن توفيره لكن الباحثين عنه إما لم يعثروا عليه بعد أو أنهم لا يتمتعون بالمؤهلات اللآزمة أما البطالة الدورية وغالباً ما تكون وقتية فتنشأ عن التقلبات في الطلب الكلي على العمل أي عندما يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظيف) نحو الهبوط الدوري في الدورات الاقتصادية [4] أما البطالة الموسمية فتنشأ نتيجة للتقلبات الموسمية في الطلب على

---

1 عبد السميع أسامه السيد **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية** دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2008 ص15.

2 أبو شكر عبد الفتاح **مرجع سابق** 1987 م، ص 102.

3 الأمم المتحدة : **الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة** بدون دار ومكان نشر 1999م ص37.

4 الزواوي خالد **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل** القاهرة ط1 2004 م ص20.

العمال حيث يتوقف الطلب على العمال لفترات معينة ويزداد الطلب عليها في فترات أخرى وينتشر هذا النوع في البلاد الزراعية [1] والبطالة العارضة والتي هي قصيرة الأمد تنجم عن العملية العادية المتمثلة في بحث العمال عن وظائف مناسبة وبحث أصحاب العمل عن عمالة مناسبة [2] أما البطالة التركيبية فتنشأ عندما توجد وظائف شاغرة في نفس الوقت الذي يوجد فيه عاطلون عن العمل إلا أن مؤهلات أولئك العاطلين عن العمل لا تتناسب مع المؤهلات المطلوبة لتلك الوظائف وتظهر بصورة واضحة في بطالة الخريجين [3] في حين أن البطالة المقنعة تنشأ حينما يكون هناك فائضاً من القوى العاملة في موقع العمل دون تناسب معقول مع مستوى الحاجة لهذه الأعداد منها وكذلك تعيين الأفراد في أماكن لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية أو كفاءاتهم العملية [4] كما لا بد من الإشارة إلى كل من البطالة الإقليمية وهي التي تنشأ نتيجة لإنحسار عناصر الإنتاج ومقوماته في إقليم معين أو تزايد عرض العمل فيه والبطالة الإجبارية والتي تتواجد بين الأفراد الذين يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرص عمل وعادة ما يحدث نتيجة لتدني الطلب الفعال والإختيارية حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة . [5]

2:15 من هم الشباب ؟

في العام 1985 م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً لفئة الشباب لا يزال يستخدم إلى الآن كمعيار معتمد دولياً في غالبية الدراسات والإحصائيات حدد التعريف الشباب بأنهم " الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين (15 - 24) عام وقد أثار هذا التعريف نقاشاً واسع النطاق حول مدى ملائمته للواقع العملي المتنوع في مختلف دول العالم واتساقه مع نصوص الإتفاقيات الدولية فطبقاً لهذا التعريف فإن الأطفال هم من تكون أعمارهم اقل من 14 سنة

---

1 السراحنة جمال حسن احمد عيسى وآخرون **مرجع سابق** ص102.

2 الأمم المتحدة : **الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة** مرجع سابق ص37.

3 أبو شكر عبد الفتاح **مرجع سابق** 1987 م، ص 102.

4 عبد الحق خالد وليد عبد الكريم **مرجع سابق** ص28.

5 عبد السميع أسامة السيد **مرجع سابق** ص16.

بينما تحدده المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأطفال لعام 1979 م الأطفال بأنهم جميع من تكون أعمارهم من 18 سنة فأقل وقد تم خلال منتدى الشباب الدولي في "داكار" السنغال عام 2001 بطلب من الأمم المتحدة إعادة النظر في تعريف الشباب ورفع الحد الأقصى للسن ليصل إلى 30 عاماً حتى يفي بمتطلبات تعريف الشباب خاصة في البلدان النامية وكان الهدف من مرونة التعريف توسيع نطاق الحماية الإجتماعية خاصة في المراحل الإنتقالية للفرد من عالم الطفولة إلى عالم البالغين بالإضافة إلى ذلك فان عوامل ذات صلة مباشرة بعوامل سوسيولوجية واقتصادية وسياسية في مختلف المجتمعات تلعب دوراً أساسياً في تعاملها الفعلي مع فئة الشباب .[1]

كما أن التعريف العملي للشباب يختلف باختلاف البلدان ويتأثر بعوامل ثقافية ومؤسسية وسياسية ففي البلدان الصناعية يتوافق حد السن الأدنى عادة مع سن انتهاء فترة التعليم الإلزامي أما الحد الأعلى فيتباين كثيراً ففي بريطانيا يقصد " بسياسة عمالة الشباب " عموماً السياسات الموجهة إلى المجموعة العمرية التي يتراوح عمر أفرادها بين (16 18) عام بينما تستهدف عمالة الشباب في ايطاليا الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (14 29) عاماً في شمال ايطاليا وبين (14 32) في جنوبها " الإختلاف بين ايطاليا الشمالية والجنوبية ناجم عن الميل إلى جعل سياسات العمالة أكثر قابلية للتطبيق في الجزء الجنوبي من البلاد الفقيرة نسبياً).[2]

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الشباب على أنهم : حديثو السن أو صغار السن الفئة العمرية (10 -24) عام والتي تضم الأطفال في الفئة العمرية (10

1 السقاف علي احمد ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل " **بطالة الشباب المشاكل والحلول** " جامعة عدن 2007 م، ص4.

2 العنوان الإلكتروني : http://www.iauiraq.org/reports/SectoralCommitteePapers/Youth- in- Iraq.pdf تاريخ التصفح : 2012/6/28

14) عام والمراهقون وهم ضمن الفئة العمرية (15 19) عام والشباب اليافع وهم ضمن الفئة العمرية (20 24) عام .[1]

فنلاحظ وجود اختلاف في المعايير المتبعة لتحديد الفئة العمرية المحددة لسن الشباب بين الدول والمنظمات في العالم فمثلاً :

- الأمم المتحدة كما سبق تحدد فئة الشباب بأنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 25 عاما .[2]
- البنك الدولي يحصر فئة الشباب ما بين 10 24 عاماً .[3]
- معجم المنجد في اللغة العربية يحدد تلك الفئة من سن البلوغ إلى سن الثلاثين والشباب جمع شاب وتعني الفتاء والحداثة .[4]

إذن عندما نتحدث عن فئة الشباب فإننا نتحدث عن شرائح متعددة من السكان فنجد أن تصنيف فئة الشباب تختلف من دولة إلى أخرى وأن بعض الدول يمزج الشباب بفئة البالغين فبعض الدراسات والإحصائيات تعتبر فئة الشباب بين سن 15 29 عام وبعضها الآخر يحصر السن بين 15 24 بفئة الشباب وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية اختلف التصنيف كذلك عن بعض الدول كما أنه اختلف بين مسح وآخر ولكن في هذه الدراسة سنحاول التركيز على الفئات العمرية (15 24) عام و (25 34) عام .

2:16 سوق العمل الفلسطيني في ظل الاحتلال :

---

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2001 **شباب فلسطين : واقع وأرقام** . رام الله فلسطين ص13.

[2] العنوان الإلكتروني : http://www.shams- pal.org/pages/arabic/researches/tanmya.pdfص تاريخ التصفح : 2012/6/28

[3] صندوق الامم المتحدة للسكان **المكتب الإقليمي للدول العربية** الشباب في الدول العربية تغيير العالم للأفضل موقع انترنت ص 4 .

[4] معلوف لويس **المنجد في اللغة العربية والآداب والعلوم** المطبعة الكاثوليكية بيروت الطبعة السابعة عشرة 1960 ص 371 .

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميزه عن العديد من الاقتصاديات العالمية ويرجع هذا التميز إلى خضوعه لأشكال متعددة من الإحتلالات المتعاقبة والتي أفقدته القاعدة التنموية السليمة إلى جانب ندرة موارده وإمكاناته مما جعلته يرتبط بشكل أو بآخر بعلاقات اقتصادية مع المحيط الخارجي وبخاصة مع إسرائيل التي أحكمت قبضتها على الإقتصاد الفلسطيني وعملت على تدمير مقومات نموه فمنذ إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م عملت إسرائيل على تدمير ما كان قائماً من بنى الاقتصاد وضمن خطة مبرمجة وممنهجة لربطه بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويل أبناء الشعب الفلسطيني إلى مساهم أساسي في سوق العمل الإسرائيلي وكان لهذه السياسة الرامية إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي آثارها السيئة على واقع الاقتصاد الفلسطيني والتي أضعفت إمكانات تطوره وحولت الأراضي الفلسطينية إلى سوق استهلاكي للمنتجات الإسرائيلية في حين سخرت القوى العاملة لخدمة اقتصادها .

ومن أبرز مظاهر ضعف الاقتصاد الفلسطيني : عدم قدرته على إمتصاص كامل القوة العاملة مما تسبب بوجود فائض كبير منها إلا أن هذا الفائض لم يخلق مشكلة حقيقية للإقتصاد الفلسطيني في مرحلة ما قبل الإنتفاضة وقبل حرب الخليج الثانية نظراً لإمكانية تصديره إلى معظم الدول العربية وإسرائيل لكن هذه الإمكانية تراجعت في منتصف الثمانينيات حيث تراجع الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية في الدول العربية خاصة دول الخليج العربي نتيجة لتراجع إقتصادها كما أن إمكانية العمل في إسرائيل شهدت تراجعاً ازدادت حدته مع تطبيق إسرائيل لسياسة الطوق الأمني حيث فقد آلآف من الفلسطينيين عملهم في الكويت بشكل خاص وفي دول الخليج العربي بشكل عام وفي إسرائيل أيضاً وقد ترافق ذلك مع عودة الآلآف من الفلسطينيين إلى وطنهم بعد توقيع اتفاقيات السلام وهكذا استفحلت مشكلة البطالة في فلسطين بشكل ينذر بالخطر .[1]

1 مكحول باسم **مرجع سابق**، ص 1.

وتميز هذا الجزء من الدراسة بمتابعة التغيرات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني منذ الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 وحتى الآن ومحاولة رصد التغيرات التي طرأت على العمالة الفلسطينية .

الفترة 1967م 1987 م

لقد أربكت هذه الفترة النظام الاقتصادي الفلسطيني حيث واجه الاقتصاد الفلسطيني فيها إقتصاداً عملاقاً إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في بداية هذه المرحلة ثم ارتفع إلى 5.2 % منه عام 1980م وقد عملت إسرائيل على تدمير قطاعي الزراعة والصناعة بشكل تدريجي لأن تدميرهما يشكل الأساس لإنهيار اقتصاد الأراضي المحتلة إضافة إلى تحقيق هدف إسرائيل وهو إبعاد العمال الفلسطينيين عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (الزراعة والصناعة) ودفعهم للهجرة الخارجية وقد نجحت إسرائيل في ذلك حيث هاجر من الأراضي المحتلة حوالي 285 ألف نسمة عام 1967م كما ارتفعت الهجرة عام 1968 م إلى حوالي 47 ألف نسمة بتأثير البطالة، ولم تتوقف الهجرة بعد الحرب بل استمرت ملازمة للعمالة الفلسطينية ولكنها تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى حيث انخفضت بشكل ملحوظ في الأعوام 1969 -1973م وذلك بسبب فتح المجال للعمالة الفلسطينية للعمل في إسرائيل ثم أخذت بالإرتفاع في الفترة ما بين 1974 1982 ويعود ذلك إلى آثار حرب 1973م والى الركود الاقتصادي في إسرائيل، وانخفاض الأجور إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في دول الخليج العربي وازدياد الطلب على العمالة الفلسطينية هناك وقيام إسرائيل بتقديم تسهيلات للعمال للخروج من الأراضي المحتلة وفي عام 1982 انخفضت هجرة العمالة الفلسطينية بسبب الإجراءات الأردنية للحد من هجرة سكان الضفة الغربية وكانت أغلبية المهاجرين من الذكور الشباب من 21 35 عاماً [1] ومن أهم آثار الهجرة على العمالة الفلسطينية في تلك الفترة أنها أسهمت في تخفيض معدل البطالة وزيادة التحويلات المالية من العاملين في الخارج كما أدت إلى إحداث ضرر بالغ في بنية القوى العاملة التي

1 خليفة محمد 1997 **مرجع سابق**، ص 51-63.

ترتفع فيها نسبة المتعلمين والفنين وذلك لعدم توفر فرص عمل لهم في الأراضي المحتلة وزيادة الطلب عليهم في الخارج كما نجم عن ذلك أيضا أن أصبح نظام التعليم موجهاً لتلبية حاجة الدول المستضيفة وليس للسوق الفلسطينية ولذلك برزت هناك مشكلة كبيرة في سوق العمل الفلسطيني بعد تراجع فرص تصدير العمالة لهذه الدول .[1]

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي في هذه الفترة فهناك انخفاض واضح في عدد العاملين في الزراعة حيث انخفض عددهم في الضفة الغربية من 42.4 ألف عامل عام 1970 إلى 29.8 ألف عامل عام 1987 أي حوالي 30% كما وانخفض عددهم في قطاع غزة من 16.8 ألف عامل عام 1970 إلى 8.6 ألف عامل عام 1987م أي بحوالي 49% أما نسبة العاملين في الصناعة فهي متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة اذ بلغت نسبتها 15.5 % في الضفة الغربية و 14.8 % في قطاع غزة إلا أن هذه النسبة منخفضة مقارنة بدول أخرى اذ بلغت (31 % في لبنان و24 % في سوريا و32 % في جنوب إفريقيا و22% في مصر) ويعود ذلك إلى ضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى المعيقات التي وضعها الإحتلال أمام تطور الصناعة في فلسطين أما نسبة العاملين في قطاع الخدمات فهي 57.7% في قطاع غزة و 45% في الضفة الغربية عام 1987 وهي قريبة من نسبتها في الدول المجاورة مثل سوريا و مصر حيث بلغت 47% في سوريا عام 1984 و 43% في مصر عام 1982 إلا أنها منخفضة جداً بالمقارنة مع الأردن حيث بلغت 66.3% في الفترة 1968 1989م .[2]

الفترة 1988 1993م

أدت الظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي إلى اندلاع الإنتفاضة 1987/12/8م وشارك العمال في فعاليات الإنتفاضة إضافة إلى توقفهم عن العمل أيام الإضراب الشامل وتوقفهم عن العمل في إسرائيل والمستوطنات وقامت إسرائيل باستخدام

1 مكحول باسم 2000 **مرجع سابق** ص8.

2 مكحول باسم 2000 **مرجع سابق** ص 9 -10.

الحصار الاقتصادي ومنع التجول لأيام طويلة في مواجهة الإنتفاضة ومن الآثار المترتبة على الإنتفاضة حدوث تذبذب ملحوظ في أعداد العاملين في إسرائيل وكان هذا التذبذب على أشده في قطاع غزة فيما شهدت الضفة الغربية تذبذباً بسيطاً في الفترة 1987 1990 بنسبة 2% فقط وفي عام 1988 حدث انخفاض طفيف في أعداد العاملين في إسرائيل، ثم ازداد عام 1990 بنسبة 9% ثم عاد للإنخفاض عام 1991 فانخفض عدد العاملين من الضفة الغربية بنسبة 13.5% وذلك بسبب حرب الخليج الثانية وتقييد دخول العاملين إلى إسرائيل [1] حيث أن لحرب الخليج والتي بدأت عام 1990 أثراً سلبياً قاسياً على العمالة الفلسطينية العاملة في دول الخليج العربي المنتجة للنفط فنتيجة للحرب خسر الكثير من الفلسطينيين وظائفهم وحقهم في البقاء والعمل في هذه الدول فكان خيار معظم هؤلاء العاملين، هو العودة للوطن والعمل فيه الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وإضعاف قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب العمالة المحلية [2] أما في العام 1992 فكان هناك إرتفاع حاد في عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل زاد بنسبة 29.7% في الضفة الغربية و31% في غزة وذلك بسبب تراجع حدة أعمال الإنتفاضة في العام 1992 وهو العام الذي وصل فيه عدد العاملين في إسرائيل إلى أعلى مستوى في الفترة 1970 - 1993 أما في العام 1993 فقد حدث إنخفاض حاد في عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 26% و29.5 % على التوالي بسبب بدء إسرائيل بتطبيق سياسة الإغلاق .[3]

ومن الأمور اللآفتة للنظر حسبما يشير الجدول رقم (5 – 2) بأن البطالة في فلسطين في ظل الإحتلال الإسرائيلي تميزت بانخفاض مستوياتها حيث وصلت إلى أقل من 1 % في العديد من السنوات اذ كانت 0.7% عام 1979 و 0.9% عام 1976 ولم تشهد نسبة البطالة أي إرتفاع إلا منذ العام 1984 حيث وصلت إلى 2.7% ومن ثم تواصلت نسبة البطالة في الإرتفاع حتى وصلت إلى 6.7% عام 1993، ويعود السبب الرئيسي لإرتفاع نسبة

---

1 **نفس المرجع** ص 11- 12.

2 السروجي فتحي وآخرون **هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة الأسباب والآثار الاقتصادية** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس رام الله 2008 ص25.

3 مكحول باسم 2000 **مرجع سابق** ص12.

البطالة خلال الأعوام 1984 -1993 إلى إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 وما رافقها من سياسة الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل وإجراءات تشغيل العمال الفلسطينيين ودخولهم إلى إسرائيل.

جدول (5 – 2) البطالة في الأراضي الفلسطينية في الفترة (1970 -1993)

السنة	قوة العمل (...)	البطالة		السنة	قوة العمل (...)	البطالة	
		(...)	%			(...)	%
1970	180.8	7.5	4.1	1982	225.2	2.3	1.0
1971	191.5	5.0	2.6	1983	236.0	3.1	1.3
1972	191.2	2.4	1.3	1984	248.0	6.7	2.7

3.6	9.1	251.2	1985	0.92	1.8	196.3	1973
3.0	8.0	267.3	1986	0.94	2.0	212.5	1974
2.2	6.2	283.9	1987	0.92	1.9	206.6	1975
2.6	7.5	289.3	1988	0.9	1.8	207.6	1976
3.7	10.8	290.3	1989	0.8	1.7	206.1	1977
3.6	11.2	307.7	1990	0.8	1.6	213.6	1978
7.9	24.7	312.1	1991	0.7	1.5	213.9	1979
4.2	14.1	333.4	1992	1.3	2.8	218.5	1980
6.7	6.22	338.5	1993	1.0	2.2	218.1	1981

المصدر: خليفة محمد مرجع سابق، ص145

وبمقارنة الأرقام الواردة في الجدول رقم (5 2) مع البطالة في الأردن فإن هذه الأرقام لا تعكس في نظر العديد من المحللين حقيقة وضع البطالة إذ أنه غالباً ما كان يحكمها اعتبارات سياسية تهدف إلى تجميل صورة الإحتلال واختلال آليات قياس البطالة حيث بلغت نسبة البطالة في الأردن خلال الأعوام 1973 (11.1%) و 1984(5.4%) و 1990(16.8%) [1] والجدول رقم (6 2) يظهر أن نسبة البطالة كما أظهرها الجدول رقم (5 2) ليست واقعية بل عكس ذلك تماما.

جدول رقم (6 2) معدل البطالة حسب المنطقة في الأراضي المحتلة عام 1993.

المنطقة	نسبة البطالة %
أريحا	32.3
الخليل	29.7

1 المصدر: خليفة محمد **مرجع سابق** ص146.

القدس	37.0
بيت لحم	40.5
جنين	26.0
رام الله	36.8
طولكرم	31.6
نابلس	23.1
قطاع غزة	18.0

المصدر : نفس المصدر للجدول السابق،ص14

2:17 سوق العمل في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

الفترة 1994 2000

مع قيام السلطة الفلسطينية كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني من عدم قدرته على احتواء العمالة الفلسطينية بأكملها مما خلق فائضاً كبيراً في القوة العاملة كنتيجة لتراجع طلب سوق العمل الإسرائيلية عليها بسبب الإغلاق والحصار وما نتج عن حرب الخليج الثانية من عودة أعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين في دول الخليج وعلى الرغم من مساهمة السلطة الفلسطينية وأجهزتها المختلفة في استيعاب جزء من الفائض في العمالة إلا أن هذا الاستيعاب بقي محدوداً[1] ففي ظل السلطة الفلسطينية تأرجحت معدلات البطالة ما بين 23.8% عام

1 مكحول باسم 2000 **مرجع سابق** ص 1.

1996 إلى 14.1 عام 2000 ويعود التفاوت في هذه المعدلات من سنة إلى أخرى إلى الممارسات الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية المتمثلة في الإغلاقات المتكررة التي بلغت 130 يوماً عام 1996 و128 يوماً عام 1997 حيث شهدت هذه الفترة أحداث النفق عام 1996 في حين أن فترات الإستقرار التي شهدتها الفترة ما بين 1999 2000 أدت إلى نمو ملحوظ في الإقتصاد الفلسطيني والذي ينعكس على إنخفاض معدلات البطالة .

جدول رقم (7 2) معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين (1995 2000)

السنة	معدل البطالة
1995	18.2
1996	23.8
1997	20.3
1998	14.4
1999	11.8
2000	14.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2001 مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2000 رام الله فلسطين ص49.

وتشير التقديرات أن متوسط حجم السكان الفلسطينيين في سن العمل قد شهد نمواً سنوياً بنسبة 3.9%حيث بلغ حوالي 167.4 ألف شخص عام 2000 مقابل 161.3 ألف شخص عام 1999 وقد شكلت نتيجة النمو السكاني وإرتفاع نسبة القوى العاملة المشاركة ازدياداً بنسبة 3.5% في الحجم المطلق للقوى العاملة حيث ارتفعت من 667 ألف عامل عام 1999 إلى 695 ألف عامل عام 2000 أما من حيث فرص العمل الجديدة فان إجمالي فرص العمل التي توفرت للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ارتفعت من 12 ألف فرصة عام 1996 إلى 52 ألف فرصة عام 1997 وإلى 67 ألف فرصة عام 1998 في حين انخفضت إلى 40 ألف فرصة عام 1999 وان سوق العمل الإسرائيلي قد ساهم في مجموع فرص العمل الجديدة في توفير 21.8 ألف فرصة عمل خلال 1997 و 36.6 ألف عام 1998 و15.8 ألف عام 1999 وأن الإقتصاد الفلسطيني خلال الربع الرابع من عام 2000 قد فقد نحو 109 ألف فرصة عمل منها 91.1 ألف فرصة عمل في سوق العمل الإسرائيلي و17.9 ألف في

الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى، في نهاية شهر أيلول من نفس العام وسياسة الإغلاق والحصار للمدن والقرى الفلسطينية كما ارتفع عدد العاملين في سوق العمل الفلسطيني للفترة 95 - 99 من 417 ألف عامل عام 1995، إلى 588 ألف عامل عام 1999 في حين انخفضت إلى 479 ألف عامل خلال الربع الأخير من عام 2000 أما في سوق العمل الإسرائيلي خلال نفس الفترة فقد ارتفعت من 67.6 ألف عامل عام 1995 إلى 134.7 ألف عامل عام 1999 في حين انخفضت إلى 43.6 ألف عامل في الربع الأخير من عام 2000 أما فيما يتعلق بتوزيع العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي حسب القطاع للعام 1998 فإن قطاع الإنشاءات قد استوعب نسبة 65.3% وقطاع الزراعة 10.3% بينما الخدمات 9% والصناعة 5.5% بينما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغت مساهمة مختلف القطاعات في توفير فرص العمل للعام 1998 إلى الإنشاءات 50.4% الصناعة 11.9% التجارة 11.3% الزراعة 3.5% الخدمات 3.8%.[1]

سياسات العمل المطبقة في المناطق الفلسطينية منذ عام 1994

لقد قامت السلطة الفلسطينية بانتهاج سياسات وتشريعات وبرامج عمل تهدف إلى توسيع القدرة الاستيعابية للإقتصاد الفلسطيني وتقليص البطالة في المناطق الفلسطينية ومن هذه السياسات :[2]

1 - تنظيم سوق العمل : حيث يشكل الطرف الأول في تنظيم سوق العمل وزارة العمل الفلسطينية بينما يشكل الطرف الثاني نقابات العمال التي تعنى بتنظيم سوق العمل

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 **مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد**، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (11) تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى رام الله فلسطين ص19

2 مكحول باسم وآخرون **سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة البدائل المتاحة** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس القدس رام الله 2000 ص21-30.

وتركز على قضايا العمل والعمال إذ تهدف نقابات العمال إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية من خلال تحديث الإطار القانوني، بما في ذلك القوانين المنظمة لقطاع العمل (قانون العمل قانون التأمينات الإجتماعية قانون التعاون) بينما تقوم الوزارة ببلورة السياسة العامة للتشغيل بما يساهم في المواءمة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل جديدة .

2 سياسات الأجور : تشتمل سياسات الأجور على القوانين التي تحددها الحكومة وتؤثر على مستوى الأجور وشروط دفعها وآلية تغيرها وتسعى سياسات الأجور لتحقيق أهداف عدة من أهمها : حماية حقوق العمال وإلزام المنتج بدفع الأجور في موعد محدد والإجازات المدفوعة للعامل والعلاوات السنوية ومكافأة نهاية الخدمة وغيرها من حقوق العمل .

3 سياسات التدريب المهني : يعتبر التدريب المهني استثماراً في العنصر البشري لمواكبة التطورات الفنية والعلمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الإنتاجية والتسويقية حيث يهدف التدريب إلى اكتساب مهارات جديدة تؤثر على طرق العمل بما يضمن رفع كفاءة الإنتاج والمردود المادي والاقتصادي .

4 مكاتب العمل : تتولى مكاتب العمل مسؤولية جمع وتوفير المعلومات عن الباحثين عن عمل وأولئك الذين يطلبونه وإعداد سجلات خاصة بالمتعطلين عن العمل وعروض العمل بالإضافة إلى متابعة العمالة المحلية والتعرف إلى أوضاعها ومتابعة العمال في الخارج بغية التعرف على أوضاعهم والمشاكل التي تواجههم والعمل على حلها .

الفترة 2000 2004

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في نسبة الأشخاص في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بنسبة 2.3% حيث بلغ معدل المشاركة 40.4% عام 2003 مقابل 38.1% عام 2002 حيث ارتفع حجم القوى العاملة من 707 ألف عامل عام 2002 إلى

794 ألف عامل عام 2003 أما من حيث فرص العمل الجديدة فقد استمرت في الإنخفاض حتى عام 2001 لتصل إلى 60 ألف فرصة عمل مفقودة ولكنها اقل من عام 2000 حيث وصلت فرص العمل المفقودة إلى 10 آلاف فرصة وبعد ذلك استمرت في الزيادة إلى 94.3 ألف فرصة عمل جديدة حيث كانت الفرص المفقودة في غزة والضفة بحوالي 13 ألف فرصة عمل عام 2001 ثم ازدادت فرص العمل الجديدة في الضفة وغزة إلى 87 ألف فرصة عمل عام 2003 كما أن سوق العمل الفلسطيني فقد 47 ألف فرصة عمل في السوق الإسرائيلي عام 2001 مقابل 20 ألف فرصة عمل عام 2002 ليعود سوق العمل الإسرائيلي لتوفير 7.3 ألف فرصة عمل جديدة عام 2003 رغم الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية ومنع الكثير من الفلسطينيين الدخول للعمل في إسرائيل كما وان عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية قد انخفض للفترة ما بين 2000 2002 من 597 ألف عامل عام 2000 إلى 486 ألف عامل عام 2002 في حين عاد وارتفع عام 2003 إلى 591 ألف عامل أما عدد العمال في سوق العمل الإسرائيلي خلال نفس الفترة فقد انخفض من 117 ألف عامل عام 2000 إلى 50 ألف عامل عام 2002 في حين ارتفع عام 2003 إلى 57.3 ألف عامل وهذا ما يفسر الارتفاع والهبوط في نسب البطالة في تلك الاعوام أما في الربع الأخير من عام 2004 فقد انخفض عدد العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي حيث وصلت إلى 4% فقط من إجمالي العاملين[1] مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة كما يتضح من الجدول (8 - 2) حيث وصلت الى 26.8 % مقارنة بالاعوام الاخرى .

جدول رقم(8 2) معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين (2000 2004)

السنة	معدل البطالة

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 **مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد** مصدر سابق، ص21 22.

14.1	2000
25.2	2001
31.3	2002
25.6	2003
26.8	2004

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2004 رام الله فلسطين ص49

الفترة 2004 2010

إن نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسبما يشير الجدول رقم (9 - 2) ارتفعت بشكل طفيف عام 2005 مقارنة مع العام 2004 حيث بلغت 40.4% في العام 2005 في حين كانت 40.1 % في العام 2004 وبالمقارنة مع العام 2010 فقد بلغت 41.1 % مقارنة مع 41.6 % في العام 2009 كما وانخفضت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 26.8 % في العام 2004 إلى 23.5 % في العام 2005 في حين بلغت عام 2010 حوالي 23.7 % بالمقارنة مع عام 2009 حيث بلغت 24.5 %.

كما انخفضت نسبة البطالة بين الذكور من 28.1 % خلال عام 2004 إلى 23.7 % عام 2005 في حين ارتفعت النسبة بين الإناث من 20.1 % خلال 2004 إلى 22.3 % عام 2005 وبالمقارنة مع عام 2010 فقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور 23.1 % عام 2010

مقارنة مع 24.1 % عام 2009 أما بالنسبة للإناث فقد بلغت 26.8 % عام 2010 مقارنة مع 26.4 % عام2009 من جهة أخرى فان العاملين اختلف توزيعهم حسب مكان العمل للعام 2005 بواقع 61.7 % في الضفة الغربية و 28.4 % في غزة مقابل 9.9 % في إسرائيل والمستوطنات حيث أن هناك ارتفاع في نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات من 8.7 % عام 2004 إلى 9.9 % عام 2005 حيث ارتفعت نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات من 11.6 % في العام 2004 إلى 13.8 % عام 2005 في حين انخفضت نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات من 1.1 % عام 2004 إلى 0.4 % عام 2005 في حين كان توزيع العاملين حسب مكان العمل للعام 2010 63.5 % في الضفة الغربية و 26% في قطاع غزة مقابل 10.5 % في إسرائيل والمستوطنات وقد بلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات 10.2 % عام 2009 وبلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية 14.2 % عام 2010 مقارنة مع 13.9 % عام 2009 في حين لم يتمكن أي عامل من قطاع غزة من العمل في إسرائيل والمستوطنات منذ العام 2006 حتى نهاية العام 2010 .[1]

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006. **مسح القوى العاملة الفلسطينية** : التقرير السنوي : 2005 رام الله فلسطين ص 32 34 و ومسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2011 ص36 38.

جدول رقم (9 -2) التوزيع النسبي للافراد 15 سنة فأكثر في الاراضي الفلسطينية ما بين(2004 -2010)

المنطقة	العلاقة بقوة العمل												
	داخل القوى العاملة		خارج القوى العاملة		المجموع		عمالة تامة		عمالة محدودة		بطالة		المجموع
	%	عدد القوى العاملة بالآلآف	%	عدد القوى العاملة بالآلآف	%	عدد القوى العاملة بالآلآف	%	عدد القوى العاملة بالآلآف	%	عدد القوى العاملة بالآلآف	%	عدد القوى العاملة بالآلآف	%	عدد القوى العاملة بالآلآف
الأراضـــــي الفلســطينيـة													
2004	40.1	752	59.9	1.124	100.0	1.876	66.8	503.0	6.4	48.0	26.8	201.0	100.0	752.0
2005	40.4	789	59.6	1.163	100.0	1.952	69.9	551.0	6.6	52.0	23.5	186.0	100.0	789.0
2006	41.0	834	59.0	1.199	100.0	2.033	68.3	569.0	8.0	67.0	23.7	198.0	100.0	834.0
2007	41.7	882	58.3	1.234	100.0	2.116	70.3	620.0	8.0	70.0	21.7	192.0	100.0	882.0
2008	41.2	908	58.8	1.294	100.0	2.202	66.5	604.0	6.9	63.0	26.6	241.0	100.0	908.0
2009	41.6	951	58.4	1.337	100.0	2.288	69.6	661.0	5.6	57.0	24.5	233.0	100.0	951.0
2010	41.1	976	58.9	1.400	100.0	2.376	69.2	675.0	7.1	69.0	23.7	232.0	100.0	976.0

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. 2011، مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي: 2010. رام الله- فلسطين ص57

أما على صعيد التوزيع النسبي للمشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي فيشير الجدول رقم (10 2) إلى أنه في العام 2005 بلغ ما نسبته 34.5 % من العاملين يعملون في الخدمات مقابل 19.2 % في التجارة وأنشطة المطاعم والفنادق وقد كان قطاع البناء والتشييد من القطاعات التي تضررت منذ عام 2000 حتى الآن حيث بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 12.8 % في العام 2005 مقارنة مع العام 2010 حيث بلغت النسبة 13.2 % كما عمل 38.3 % من العاملين في الأراضي الفلسطينية في قطاع الخدمات للعام 2010 مقابل 19.3 % في قطاع التجارة وأنشطة المطاعم والفنادق لنفس العام فنلاحظ أن أنشطة الخدمات قد وظفت النسبة الأعلى من العاملين يليها قطاع الزراعة.

جدول رقم (10 - 2) التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ما بين(2004 - 2010)

النشاط الاقتصادي	العام						
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة والحراجه وصيد الأسماك	16.4	15.0	16.7	16.1	14.1	11.8	11.8
التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية	12.6	12.9	12.3	12.5	12.3	12.1	11.4
البناء والتشييد	11.5	12.8	11.0	10.9	10.7	11.7	13.2
التجارة والمطاعم والفنادق	19.4	19.2	19.0	19.4	19.8	19.1	19.3
النقل والتخزين والاتصالات	5.3	5.6	5.6	5.5	4.9	5.7	6.0
الخدمات والفروع الأخرى	34.8	34.5	35.4	35.6	38.2	39.6	38.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

الفصل الثالث

خصائص قوة العمل النظرية في مدينة نابلس

3:1 تمهيد

3:2 خصائص قوة العمل النظرية

3:2:1 التركيب العمري والنوعي

3:2:2 نسبة الإعالة

3:3 الخصائص الزواجية لقوة العمل

3:3:1 توزيع السكان حسب الحالة الزواجية

3:3:2 العمر عند الزواج الأول

3:3:3 مدة الحياة الزواجية

3:4 الخصائص التعليمية لقوة العمل

3:4:1 الإلتحاق بالتعليم

3:4:2 المستوى التعليمي

3:4:3 العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي

3:4:4 التخصص

3:4:5 سبب إختيار التخصص

3:4:6 مكان التخرج

3:4:7 سنة التخرج

3:4:8 أسباب بطالة الخريجين

3:5 التركيب الإقتصادي

3:5:1 معدل النشاط الإقتصادي العام

3:5:2 التركيب المهني للعاملين

3:5:3 جهة العمل

3:5:4 طبيعة العمل

3:5:5 مكان العمل

3:5:6 طرق البحث عن عمل

3:5:7 التسجيل في مكتب العمل

3:5:8 هجرة الشباب

3:5:9 العاطلون عن العمل حسب أسباب ترك العمل السابق

3:5:10 التأخر في الحصول على وظيفة (فرصة عمل)

3:5:11 التدريب المهني

3:5:12 تصاريح العمل

3:5:13 مصادر دخل الأسرة

3:5:14 الدخل الشهري

3:5:15 سياسات التشغيل ومدى فعاليتها في الحد من البطالة

3:5:16 أسباب البطالة

3:5:17 آثار البطالة

الفصل الثالث

خصائص قوة العمل النظرية في مدينة نابلس

3:1 تمهيد

يتشابه الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاديات الإقليميه العربية في بعض المؤشرات الهامة إلا انه يختلف عنها في الكثير من مؤشرات النمو والتطور والناتج عن جملة من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني فقد عانى الاقتصاد الفلسطيني وما زال من العديد من التحديات التي تعيق تطوره وتؤخر نموه ارتبطت جميعها بالوضع السياسي العام وعدم ثباته وعدم السيطرة الفلسطينية على الموارد الطبيعية من أرض ومياه وعدم السيطرة على المعابر والحدود مما أدى لمنع تطوره مقارنة باقتصاديات الدول التي نمت منذ عام 1967 م وحتى يومنا هذا بالرغم من تشابه اقتصادياتها مع الاقتصاد الفلسطيني حينها فقد أكد البنك الدولي كما العديد من المنظمات الدولية إن الوضع السياسي الحالي في مناطق السلطة الفلسطينية أدى إلى تقليل المقومات الاقتصادية وإلى زيادة المعيقات التي يعانيها بزيادة التكاليف في نقل البشر والبضائع .[1]

"كما يجب أن لا ننسى الإنقسام الداخلي الذي الحق بالغ الضرر بالاقتصاد الفلسطيني وهو ما تسبب بشل حركة الاقتصاد وتعرضها لخسائر كبيرة أسفرت عن طمس الاقتصاد الفلسطيني الذي تراجع بشكل كبير سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى تدني القدرة الإنتاجية حيث أن استمرار لغة الإنقسام سيعني مزيداً من التدهور على الصعيد الاقتصادي وهو ما سيلحق الضرر عموماً بالواقع الفلسطيني الذي لم يعد يحتمل مزيداً من التراكمات السلبية التي عقدت الساحة على حساب المواطن البسيط فقد وصل الاقتصاد الفلسطيني إلى أدنى مستوياته في المرحلة الحالية بعد تعطل الكثير من البرامج والصناعات الاقتصادية بفعل حالة الإنقسام الداخلية فالحالة السيئة التي يعيشها المواطن الفلسطيني يمكن

[1] هلال رنده **دراسةالاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية** المشروع البلجيكي دعم التعليم والتدريب المهني والتقني الفلسطيني ط1 2011 ص19 .

ربطها بحالة الإنقسام التي دخلت كل تفاصيل الحياة اليومية وأعاقت النمو الطبيعي لجميع القطاعات بما فيها الاقتصادية لذا لا بد من أهمية معالجة الخلاف الداخلي حتى يمكن الإنطلاق في بناء الهرم الاقتصادي الفلسطيني " .[1]

كل هذا أدى بدوره إلى تقليل ميزتها التنافسية مما يمثل عبئاً كبيراً حيث تسبب في إنكماش الاقتصاد في الضفة وانهياره التام في غزة ويقدر إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب 13 % أو نسبة تراكمية 34 % من نصيب الفرد الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الإنتفاضة الثانية عام 2000 لذا أصبح مستوى الدخل للإقتصاد الفلسطيني أقل بكثير من إمكاناته وبالرغم من تخفيف القيود الإسرائيليه عام 2009 2011 فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بقي أقل من مستواه في العام 2000 بنسبة 27 %، وبقيت نسب البطالة مرتفعة .

وقد أدى الإنكماش الإقتصادي الناتج إلى إنخفاض معدل مشاركة القوى العاملة الفلسطينية المحدودة أصلاً وارتفاع في نسب البطالة من 11,4% في بداية عام 2000 إلى 24,4 % في نهاية عام 2009 بينما ارتفعت البطالة بين الشباب لتصل إلى 38,9 % في نهاية عام 2009 .[2]

كذلك الحال فقد تركزت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب للعام 2011 حيث بلغت النسبة 35.7 % بواقع 32.2 % للذكور و 53.5 % للإناث [3] وقد يعزى ذلك إلى الأزمة المالية التي عانت منها السلطة الفلسطينية في ظل حكومة سلام فياض حيث أن عدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها أدى إلى حدوث عجز متراكم في موازنة السلطة بالإضافة إلى تهديدات اسرائيل المستمرة بوقف التحويلات الجمركية والضريبية للسلطة الفلسطينية وبالتالي أدى

---

[1] الموقع الإلكتروني

http://alhayah.org/new1/subpage.php?scid=100&id=832&extra=news&type=36 تاريخ التصفح : 2013/4/13

[2] هلال رنده **مرجع سابق** ص 19 .

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012 **مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي** 2011 رام الله - فلسطين ص39.

الوضع الناتج إلى تآكل دخل الفرد وصولاً إلى مستوى يزيد قليلاً عن ال 1000 دولار أمريكي للفرد عام 2008 وقد بين جهاز الإحصاء الفلسطيني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 1,340.4 دولار أمريكي في العام 2008 [1] وقد أدى ذلك إلى إرتفاع نسبة الفقر لتصل إلى 57 % في العام 2006 وفي العام 2007 .[2]

وتكمن إحدى التحديات الأصعب التي تواجه سوق العمل في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في نقص فرص العمل للشباب الفلسطيني فقد أظهرت المؤشرات الإحصائية التي أعلن عنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الشباب (15 29) عاماً في مناطق السلطة الفلسطينية بلغت 29.8 % من إجمالي السكان منهم 39.6 % في الفئة العمرية (15 19) عاماً و 60.4 % في الفئة العمرية (20 29) عاماً [3] علماً بأن تعداد السكان في أراضي السلطة الفلسطينية لغاية منتصف عام 2010 قارب 4,05 مليون نسمه حيث يعيش 64.1 % من السكان في الضفة الغربية و 35.9 % منهم في قطاع غزة وقرابة 2,365 مليون فلسطيني من السكان أي 58.399 % هم في سن 15 عاما فأكثر وهم إما يعملون أو يبحثون عن فرص عمل أو خارج القوى العاملة.[4]

يعتبر الشباب العامل مورداً قيماً بالنسبة إلى الاقتصاديات النامية إلا أن ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب قد تؤدي إلى الكثير من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية في حال كانت القدرة الإستيعابية لسوق العمل غير ملائمة وبالنظر إلى الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2010 فقد تبين أن ما نسبته 33.1 % من الشباب (15 19) عاماً نشيطون اقتصادياً ويبحثون عن العمل (العاملون وغير العاملين)

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة** (2008 2007) رام الله - فلسطين ص105.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007 **تقرير الفقر** : 2006 رام الله فلسطين ص16.

[3] الموقع الإلكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=512058 تاريخ التصفح : 2013/4/14.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 **أوضاع السكان في الأراضي الفلسطينية عشية اليوم العالمي للسكان** 11 تموز 2010 موقع انترنت ص1.

حيث شكلوا نسبة 35.3% في الضفة الغربية ونسبة 29.6% في قطاع غزة كما بلغ معدل البطالة بين الشباب لنفس الفترة 32.2 % [1] وتتدرج نسبة 44.6 % من الشباب الفلسطيني ضمن المجموعة العمرية (20 24) عاماً في فئة العاطلين عن العمل بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 34.3 % مقارنة بنسبة 65.7 % في قطاع غزة ومن مجموع المؤهلين للعمل ضمن المجموعة العمرية (15 19) عاما 37.5 % هم من العاطلين عن العمل كما نلاحظ يعتبر التفاوت بين الضفة وغزة كبيراً حيث وصلت مستويات البطالة في الضفة الغربية إلى 28.6 % مقارنة بنسبة 7.2 5 % في قطاع غزة وضمن المجموعة العمرية (25 29) عاماً تسجل نسبة 33.2 % من العاطلين عن العمل حيث توجد نسبة 26.5 % في الضفة الغربية و 44.5 % في قطاع غزة ممن يفتقرون الى فرص العمل.[2]

كما ويعد الشباب مورداً اقتصادياً مهمًا يجب على الحكومات والمؤسسات أن تعي وتتفهم دوره الاقتصادي وعيًا وإدراكًا مما يجعل هذه الجهات حريصة على الإستفادة القصوى من طاقات الشباب لكي لا يتحول الشباب من عناصر منتجة تخدم المجتمع وتساهم في نمو اقتصاده وتشارك في مجريات الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية إلى عناصر هدامة تحطم كل ما يقف في طريقها ومن هنا لا بد من تسليط الضوء حول هذه الأوضاع المتمثلة في ضرورة توظيف طاقات الشباب وجعلهم فاعلين في مجتمعهم صانعين لحاضرهم ومستقبلهم ؛ هذا وأن الشباب لطالما كان موردًا بشريًا مهمًا في عملية الإنتاج ويعد ركيزة أساسية لها وذا دور واضح في تكوين رأس المال البشري وإذا كانت بعض الدول قد أخذت على عاتقها تحقيق التنمية البشرية فإن ذلك يعتبر خطوة متقدمة لتطوير هذه الموارد جنبًا إلى جنب رأس المال المادي وذلك استنادًا إلى أن رأس المال لم يعد ماديًا ممثلاً في الآلآت والمعدات فقط بل ترى المدارس الفكرية الحديثة أن هناك نوعاً إضافياً مهماً من أنواع الإستثمار، ألا وهو الإستثمار البشري وتكوين رأس المال البشري ويمتاز الشباب بالحماس

---

[1] الموقع الإلكتروني http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=84881 تاريخ التصفح : 2013/4/20 .

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **مسح القوى العامله** دورة (تموز ايلول، 2010)، الربع الثالث 2010 رام الله فلسطين ص7.

والطاقة وهم عنصر مهم وذو فاعلية كبيرة في عملية الإنتاج وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية وكافة أنواع التنمية ويقترح بعض الخبراء للنهوض بعملية الإستثمارات في رأس المال البشري الإهتمام بالإستثمارات في مجال الخدمة الصحية وفي مجال التعليم والإهتمام بنشر مراكز التدريب المهني وتوسيع التعليم الفني وتشجيع هجرة الأفراد إلى حيث توجد الوظائف أي إعادة التوزيع الجغرافي للسكان كلما اقتضت الضرورة بذلك .[1]

تؤدي استعادة " القدرات الإنتاجية الكامنة " لدى الشباب إلى منافع اقتصادية كبيره اذ تحرم البطالة الشباب من فرص المساهمة في الرفاه الاقتصادي للمجتمع بل إن عدم استقلالية الشباب تترجم إلى استنزاف مدخرات العائلة وانخفاض طلب المستهلك وبالإضافة إلى التبريرات الاقتصادية وراء محاربة البطالة في صفوف الشباب هنالك التكلفة الاجتماعية والسياسية نتيجة الإحباط وغياب الأمل في نفوس الشباب في هذا السياق فإنه يصعب بلا شك على الشباب الدخول إلى سوق العمل لذا لا بد من تبني سياسة اقتصادية فلسطينية سليمة قادرة على معالجة الخلل والإهتزاز في بنية الإقتصاد الفلسطيني تساهم في كسر الهوة ما بين الإقتصاد الفلسطيني واقتصاديات الدول المجاورة ولا بد من تنسيق الجهود بين ممثلي سوق العمل والمسؤولين والشباب لمحاولة وضع الشباب في " عمل لائق وكريم " .[2]

---

1 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد **سياسات القوى العامله بين النظريه والتطبيق**، رام الله فلسطين ص50.

[2] ابو شكر عبد الفتاح واخرون **العمل اللآ ئق في الاراضي الفلسطينية** وثيقة بحثية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ايلول 2011 ص9

3:2 خصائص قوة العمل النظرية

3:2:1 التركيب العمري والنوعي : Age and sex composition

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي في أي مجتمع من المجتمعات مهمة جداً ؛ حيث تفيد معرفتهما في توضيح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً واناثاً كما وتساعد دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان على فهم الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادي من خلال تحديد الفئات المنتجة اقتصادياً والفئات التي يقع على عاتقها إعالة باقي أفراده كذلك فان التركيب العمري والنوعي نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة كما وتفيد دراسة التركيب العمري للسكان المخططين في أي دولة على رسم السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية في المجتمع .[1]

ومن المعروف عادة انقسام السكان حسب الأعمار إلى ثلاث فئات عريضة وهي :

- السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عام .
- السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 64 عام وهم الأكثر أهمية في هذه الدراسة .
- فئة كبار السن من 65 عام فأكثر .

وتواجه عملية جمع البيانات عن أعمار السكان صعوبات عدة من أهمها عملية التبليغ غير الصحيح عن العمر وبخاصة لدى الاناث وكبار السن .

ويتضح من الجدول رقم (1 - 3) والشكل (1 3) الهيئة التي تتوزع فيها قوة العمل في مدينة نابلس حسب المسح الميداني 2012 حيث قامت الباحثة باحتساب نسبة صغار السن بالإعتماد على السؤال الذي اشتملت عليه الإستمارة والمتمثل ب (عدد الاطفال أقل من 15 سنة) حيث بلغ عدد السكان بما فيهم صغار السن أقل من 15 عام في عينة الدراسة 4287 وبالتالي بلغت نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 49.92% وهي

[1] ابو عيانه فتحي محمد **دراسات في علم السكان** دار النهضه العربيه بيروت 1985 ص205 .

تعتبر مقاربة لنظيرتها في مناطق السلطة الفلسطينية حيث بلغت 47 % لعام 2007 [1] وهذه النسبة تدل على أن مجتمع الدراسة مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة صغار السن الناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة السكانية حيث يتميز مجتمعنا بالإكثار من الإنجاب على اعتبار أن الأبناء عزوة لعائلاتهم بالإضافة إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان الذين هم في سن العمل الى خارج منطقة الدراسة مما يؤدي الى ارتفاع نسبة صغار السن .

وتعتبر فئة صغار السن بأنها غير منتجة وإعالة هذه الفئة يقع على عاتق فئة العمر العاملة (15 64) عاماً وهذا يعني انه كلما ارتفعت نسبة صغار السن فان ذلك يؤدي الى زيادة العبء الملقى على فئة العمر النشطة .

وفيما يتعلق بالفئة الثانية من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 64 عاماً والذين يعتبرون الفئة المنتجة أو النشيطة اقتصادياً فقد بلغت نسبتهم 48 % من مجموع السكان حسب المسح الميداني 2012 وهي تقترب من النسبة في مناطق السلطة الفلسطينية حيث بلغت 49.5 % لعام 2007 [2] مع ارتفاع هذه النسبة قليلاً في أراضي السلطة الفلسطينية عنها في منطقة الدراسة ويعود السبب في ذلك إلى الإنخفاض في المشاريع الإستثمارية القادرة على توفير فرص العمل في مدينة نابلس مقارنة ببعض المناطق الأخرى في الضفة الغربية التي تتوفر فيها فرص العمل والخدمات (كالخليل ورام الله) وبالتالي تجذب اليها النشيطين اقتصادياً أكثر من مدينة نابلس بالإضافة إلى الرغبة بالهجرة للخارج لتحسين أوضاعهم الإقتصادية حيث سنرى لاحقاً رغبة الأفراد النشيطين اقتصادياً بالهجرة للبحث عن فرص عمل في ظل محدودية فرص العمل في مدينة نابلس حيث أن هجرة اعداد كبيرة من السكان الذين هم في سن العمل تؤدي الى انخفاض نسبة الافراد 15 64 عاما مما يتطلب توفير فرص عمل للحد من هجرة الأفراد في قوة العمل .

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد** تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997 2007 رام الله فلسطين ص29.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009 . **تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية** مرجع سابق،ص 29.

جدول رقم (1 3) التركيب العمري النوعي لقوة العمل النظرية في مدينة نابلس لعام 2012 (%)

الفئة العمرية	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
15- 19	174	8.1	110	5.1	284	13.2
20- 24	237	11.0	213	9.9	450	21.0
25- 29	139	6.5	156	7.3	295	13.7
30- 34	154	7.2	113	5.3	267	12.4
35- 39	80	3.7	89	4.1	169	7.9
40- 44	76	3.5	73	3.4	149	6.9
45- 49	54	2.5	81	3.8	135	6.3
50- 54	68	3.2	73	3.4	141	6.6
55- 59	58	2.7	49	2.3	107	5.0
60- 64	49	2.3	20	1.0	69	3.2
65 فأكثر	49	2.3	32	1.5	81	3.8
المجموع	1138	53.0	1009	47.0	2147	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

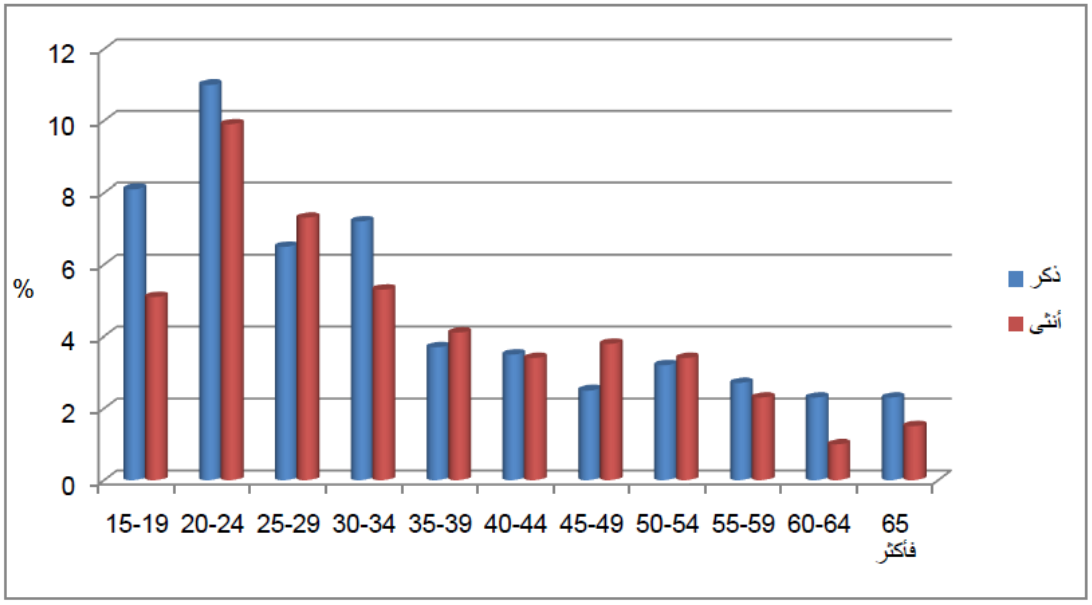

شكل رقم (1 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الفئة العمرية والجنس لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

كما ونلاحظ بأن الأشخاص الذين في سن العمل والذين يشكلون حوالي نصف السكان في مجتمع الدراسة والذين من المفروض أن يكونوا قوة العمل فيه فإننا نجد أن نسبة كبيرة منهم من الإناث وأن نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل حسب المسح الميداني 2012 قليلة كما سيتضح ذلك فيما بعد مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الإعالة .

وبالنظر الى فئات الأعمار فاننا نلاحظ أن فئات الأعمار من 20 - 29عاماً قد شكلت النسب الأكبر من قوة العمل بواقع 21 % للفئة العمرية 20 24 عاماً و13.7 % للفئة العمرية 25 29 عاماً وهذه الفئات الشابة تتميز بكبر الطاقة الإنتاجية والقدرة على العمل وسنلاحظ لاحقاً ارتفاع نسبة البطالة بين هذه الفئات وتأخذ نسب قوة العمل بالإنخفاض مع التقدم في العمر .

أما الفئة الثالثة من السكان والذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما فقد بلغت نسبتهم 3.8 % من مجموع قوة العمل في مجتمع الدراسة حسب المسح الميداني 2012 وهي متقاربة مع

النسبة في محافظة نابلس 3.7 % لعام 1997 و3.8 % لعام 2007 [1] في حين بلغت ما نسبته 1.89 % من اجمالي مجموع السكان وهذا يتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة والتي توصلت إلى أن نسبة كبار السن لعام 1997 بلغت 1.7 % من مجموع السكان [2] وتعتبر النسبة قليلة تدل على قلة عدد الأفراد في الأعمار الكبيرة مقارنة بصغار السن ومن هم في سن العمل بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الوفيات بسبب تأخر الوضع الصحي وبالتالي انخفاض أمد الحياة مما يؤدي الى تقليل نسبة الأشخاص في الأعمار الكبيرة ولمعرفة حجم هذه الفئة العمرية أهمية كبيرة فحجمها يؤثر على نسبة الاعالة في المدينة .

نستنتج مما سبق أن نصف مجتمع الدراسة يعتبر خارج قوة العمل والنصف الآخر يقع عليهم عاتق إعالة صغار السن وكبار السن ممن هم خارج قوة العمل .

وفيما يتعلق بنسبة الجنس فقد أشارت بيانات الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (2-3) إلى أن نسبة الإناث أعلى من الذكور بحيث بلغت هذه النسبة 50.40% للإناث مقابل 49.59% للذكور وبلغت نسبة النوع 98 ذكر لكل 100 انثى وهي أقل من النسبه في الضفه الغربيه حيث بلغت 103.1 ذكر لكل 100 أنثى وقطاع غزة حيث بلغت 103.2 ذكر لكل 100 أنثى [3] كما وينخفض عن المعدل العالمي العام والبالغ 105 أو 106 ذكر لكل 100 أنثى [4] ولكن نسبة النوع حسب نتائج المسح بالعينة تعد أكثر قرباً من من نسبة الجنس في مدينتي

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009 . **تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية** مرجع سابق،ص 29.

[2] ماهر ابو صالح مرجع سابق ص 22

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني **تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية** 2009 مرجع سابق ص30 .

[4] الخفاف عبد علي **جغرافية السكان** اسس عامه العراق دار الفكر ط1 1999، ص66.

رام الله والبيرة والبالغة 97 ذكر لكل 100 انثى [1] وكذلك تقترب من نسبة الجنس في مدن الضفة الغربية والبالغة 96.6 ذكر لكل 100 أنثى .[2]

جدول رقم (2 -3) السكان في مدينة نابلس حسب عدد أفراد الاسرة والجنس

عدد أفراد الأسرة	نسمة	%
ذكور	2126	49.59
إناث	2161	50.40
المجموع	4287	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

وقد يعود انخفاض نسبة الجنس في منطقة الدراسة حسب المسح الميداني 2012 إلى تزايد معدلات الهجرة الخارجية بين الفئات الشابة وخاصة الذكور، للبحث عن فرص عمل لتأمين مستقبلهم في ضوء كبر حجم الإلتزامات المادية الملقاه على عاتقهم وما يؤكد ذلك ما توصل اليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2011 حيث ترتفع نسبة المهاجرين للخارج من الذكور مقارنة بالمهاجرات من الإناث فبلغت نسبة الجنس للمهاجرين من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية للخارج 152.2 % مهاجر ذكر لكل 100 مهاجرة من الإناث [3]، فكما هو

---

[1] كساب ياسر محمد سرحان **الهجرة الداخلية الى مدينتي رام اللة والبيره** رسالة ماجستير 2002 جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين ص 78

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **النتائج النهائية للتعداد** ملخص-(السكان المباني المساكن المنشات) محافظة نابلس رام الله فلسطين ص33.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2011 **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية** 2010 التقرير الرئيسي . رام الله فلسطين ص 30 .

متعارف عليه بأن الهجرة اختيارية للذكور أكثر من الإناث حيث أن الذكر يعطى الحرية الأكبر في رسم مستقبله وتقل القيود المفروضة عليه على عكس الأنثى التي تكون في الغالب تابعة للرجل اذ أن طبيعة المجتمع لا يتقبل ولا يرغب بتغريب أفراده وخاصة الإناث فبالتالي ترتفع نسبة الذكور المهاجرين على الإناث على اعتبار أن التقاليد لا تسمح للأنثى بالهجرة دون محرم وتكون حركتها في الغالب مرتبطة بهجرة الذكور كما يجب أن لا ننسى الأحداث السياسية وبخاصة انتفاضة الأقصى والتي لعبت فيها العناصر الشابة من الذكور دوراً مباشراً وتركت آثارها على نسبة النوع بالإضافة الى وجود نسبة لا يستهان بها من الأسرى القابعين خلف جدران سجون الإحتلال .

وعلى صعيد ارتفاع نسبة النوع في الضفة الغربية وقطاع غزة عنها في مدينة نابلس فان هذه التباينات عائدة الى الاختلافات القائمة في هذه المناطق وبخاصة الريفية منها من حيث العادات والتقاليد وأثرهما على الخصوبة لدى النساء .

3:2:2 نسبة الإعالة : Dependency Ratio

وهي نسبة الأشخاص غير النشيطين اقتصادياً الى نسبة الأشخاص النشيطين اقتصادياً في كل فئات الأعمار حيث تعتبر نسبة الإعالة من أكثر النتائج الاقتصادية أهمية للإختلافات في التركيب العمري والنوعي للسكان من ناحية تأثيرها على نسبة الإعالة ؛ اذ كلما كانت نسبة الإعالة منخفضة كان من السهل على الأشخاص في الفئات الأخرى اعالتهم الا أن هذه النسبة تعتبر نظرية الى حد ما لأنها لا تدخل بالحسبان اولئك الذين يعملون ويساهمون في النشاط الاقتصادي في المجتمع على الرغم من أن أعمارهم تقع خارج فئة العمر النشيطة اقتصادياً 15 64 عاماً كما أن نسبة الإعالة تفترض أن جميع الأشخاص من سن 15 64 عاما مساهمين فعلاً في النشاط الاقتصادي فقد نجد أن الكثيرين ممن يقعون في الفئات العمريه المنتجة لا يعملون مثلاً ولا يساهمون في العملية الإنتاجية كما أنها

تعتبر جميع الإناث في سن العمل (15 64) عاماً منتجات اقتصادياً وهذا لا يتماشى مع الواقع.[1]

تشير نتائج المسح الميداني 2012 أن نسبة الإعالة الخام في مدينة نابلس بلغت 107.5 % بينما تصل في الضفة الغربية 94.3% [2] من الواضح ان نسبة الإعالة في مدينة نابلس أعلى منها في الضفة الغربية ؛ أي ان العبء الاقتصادي الذي يتحمله أحد الأشخاص النشيطين اقتصادياً يعتبر أكبر من العبء الذي يتحمله مثيله في باقي الضفة الغربية ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد بالإضافة إلى هجرة الشباب المنتجين الى الخارج وتأخر دخول بعض الأفراد الى سوق العمل بسبب محدودية فرص العمل بشكل لا يستطيع استيعاب جميع الأفراد المنتجين كما وأن انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل تزيد من معدلات الإعالة .

ومن هنا نلاحظ اختلاف معدلات الإعالة التي تقع على عاتق أرباب الأسر أو الفئات العمرية القادرة على العمل والمتراوحة ما بين 15 64 عاماً حيث يكون أفراد هذه الفئة هم المعيل للفئات العمرية الأخرى أقل من 15 عام و65 عاما فأكثر على اعتبار أن هاتين الفئتين تشكلان القاصرين والمسنين الذين يكونون بحاجة الى من يعيلهم وقد أشار توزيع السكان حسب فئات العمر إلى أن نسبة الأفراد في الفئات العمرية الكبيرة (65 عاماً فاكثر) نسبة قليلة في مدينة نابلس حسب المسح الميداني 2012 لذا فان العبء الاقتصادي على الفئة العمرية العاملة والمنتجة نحو كبار السن هو عبء قليل نسبياً بينما ترتفع نسبة الفئة العمرية الأولى (أقل من 15 عاما) مما ساهم في زيادة نسبة إعالة صغار السن .

ندرك أن ارتفاع نسبة الإعالة في مدينة نابلس يعود إلى ارتفاع نسبة صغار السن وهجرة عنصر الشباب الذي يشكل قوة العمل وكذلك انخفاض نسبة الإناث العاملات كما سنرى لاحقاً.

---

[1] ابو صالح ماهر مدينة نابلس **-دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 1998 ص 32.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الفلسطينيون في نهاية عام 2009** رام الله فلسطين ص40

3:3 الخصائص الزواجيه لقوة العمل Marital Status of the labor force

3:3:1 توزيع السكان حسب الحالة الزواجية

يقصد بالحالة الزواجية التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والمتزوجون والأفراد المطلقون والأرامل ويؤثر التركيب العمري ونسب النوع تأثيراً مباشراً على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربع كما تسهم الأحوال الإجتماعية والإقتصادية في تحديدها واتجاهها وعليه فهي دائمة التغيير وليست ثابتة اطلاقاً نتيجة لظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية السائدة شأنها في ذلك شأن الخصائص المتعلقة بالسكان [1] وتعتبر دراسة الحالة الزواجية للسكان مهمة جداً لما لها من دلالات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية لما يترتب عليها من أعباء اقتصادية كبيرة تقع على عاتق رب الأسرة، متمثلة بالمتطلبات الحياتية الواجب توفيرها والرغبة الأكيدة من رب الاسرة في الحصول على عمل لائق لتوفير هذه المتطلبات في ظل الإرتفاع الكبير في نسب البطالة وعدم توفر فرص العمل للجميع .

وبالنسبة لمنطقة الدراسة فانه يتبين من الجدول رقم (3 - 3) أن نسبة العزاب وهم اولئك الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للزواج من كلا الجنسين ولكنهم ما زالوا عزاباً لأسباب قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو تعليمية أو غيرها بلغت 42.85 % وتعتبر النسبة متقاربة اذا ما قورنت بمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والبالغة 39.6 % لعام 1997 و43.4 % لعام 2007 [2] ؛ وقد يعود ارتفاع هذه النسبة إلى الزيادة الطبيعية في أعداد السكان وما ينتج عنها من إرتفاع نسبة صغار السن و الإهتمام بالتعليم وتأخير سن

---

[1] الشواورة علي حميدان وآخرون **جغرافية السكان** الجامعة الاردنية عمان 1988 ص77.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية، 1997 2007** رام الله فلسطين ص76

الزواج لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبة في ظل محدودية فرص العمل وغلاء المهور التي أدت الى عزوف بعض الشباب عن الزواج وزيادة الوعي بعبء إنشاء أسرة جديدة نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي وقد زادت نسبة العزاب من الذكور والبالغة 23.66 % عنها لدى الإناث والبالغة 19.19 % وقد يعود ارتفاع هذه النسب لدى الذكور عنها لدى الإناث إلى أن تكاليف الزواج في مجتمعنا الفلسطيني هي من مسؤولية الرجل إضافة إلى الإلتزامات والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية الواقعة على هؤلاء الذكور، تجاه بعض أفراد الأسرة سواء كانوا الوالدين أو الأخوة والأخوات مما يؤدي إلى تأخير سن الزواج لديهم .

جدول رقم (3 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة الزواجية والجنس لعام 2012 (%)

الحالة الزواجية	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
دون سن الزواج	48	2.24	11	0.51	59	2.75
أعزب	508	23.66	412	19.19	920	42.85
متزوج	534	24.87	529	24.64	1063	49.51
أرمل	12	0.56	58	2.70	70	3.26
مطلق	5	0.23	28	1.30	33	1.54
منفصل	---	----	2	0.09	2	0.09

المجموع	1107	51.56	1040	48.43	2147	100.0

المصدر : المسح الميداني 2012

أما بالنسبة للمتزوجين من كلا الجنسين فقد أشارت بيانات المسح الميداني 2012 كما يتضح من الجدول رقم (3 - 3) إلى أن نسبة المتزوجين من الذكور تقترب من نسبة المتزوجات مع زيادة طفيفة لعنصر الذكور حيث تتزوج الإناث في مناطق أخرى وتلتحق بالزوج في حين يبقى الذكور في نفس منطقة السكن كما وتنخفض نسبة المتزوجين في منطقة الدراسة حسب المسح الميداني 2012 والبالغة 49.51 % عن مثيلتها في الضفة الغربية لعام 2007 والبالغة 51.5 % وعام 1997 والبالغة 53.8 % وقد يعود انخفاض نسبة المتزوجين في منطقة الدراسة إلى إرتفاع سن الزواج وإنخفاض نسبة الزواج المبكر وقد يكون ناتجاً عن ارتفاع نسبة التعليم خاصة الجامعي وارتفاع نسب البطالة والأسباب الاقتصادية المرافقة .

كما أن الإبتعاد عن تعدد الزوجات يعتبر سبباً في انخفاض النسبة حيث أن القلة القليلة يلجأون الى الزواج أكثر من مرة وهذا راجع الى تردي الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى الدوافع الأخلاقية والإنسانية والتربوية كحب واحترام الرجل لزوجته يحصنه من تعدد الزوجات كما يشير الجدول رقم (4 3) .

جدول رقم (4 3) المتزوجون من قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب عدد مرات الزواج والجنس لعام 2012 (%).

عدد مرات الزواج	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
واحد	522	44.69	615	52.65	1137	97.35

اثنان	24	2.05	-----	---	24	2.05
ثلاث فأكثر	2	0.17	5	0.43	7	0.60
المجموع	548	46.91	620	53.08	1168	%100

المصدر : المسح الميداني2012

يتضح من الجدول رقم (4 - 3) أن نسبة الذكور الذين تزوجوا لمرة واحدة بلغت 44.69 % وهي نسبة مرتفعة اذا ما قارناها بالذين تزوجوا أكثر من زوجة حيث بلغت نسبتهم 2.22 % فقط وقد يعود ذلك إلى عدم المقدرة المادية للإنفاق على أكثر من زوجة وفتح أكثر من بيت أما نسبة النساء اللواتي تزوجن أكثر من مرة فهي منخفضة جداً اذ بلغت 0.43 % وقد يعود ذلك إلى تعرضها للترمل أو الطلاق والزواج مرة اخرى وبالمقارنة مع نتائج تعدادي 1997 و2007 فقد أظهرت نتائج التعداد خلال عام 2007 أن المتزوجين في الضفة الغربية شكلوا ما نسبتة 51.5 % في حين كانت النسبة عام 1997 بمقدار 53.8 % [1] وهذه النسب تعتبر متقاربة مع المسح الميداني 2012 أما على مستوى محافظة نابلس فقد شكل المتزوجون ما نسبته 50.9 % لعام 2007. [2]

كما يتبين من الجدول رقم (3 3) أن نسبة الترمل لدى الإناث أكبر منها لدى الذكور، بواقع 2.70 % لدى الإناث مقابل 0.56 % لدى الذكور وتعتبر النسبة متقاربة مع المترملون في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2007 فقد بلغت نسبتهم 3.1 %[3] والسبب في ذلك أن الإناث يتعرضن للترمل أكثر من الذكور وذلك لأن معدلات وفيات الذكور أكبر منها بالنسبة للإناث وقد يعود ذلك إلى الأعباء الواقعة على عاتق

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية** مرجع سابق ص59.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009 **ملخص السكان المباني المساكن - المنشات)** مرجع سابق ص34.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية** مرجع سابق ص77.

الرجل واشتغاله في أعمال شاقة بالإضافة الى الظروف السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني التي قد تؤدي الى استشهاد الذكور كما يعزى ذلك إلى أسباب بيولوجية تعود إلى أن الأم في مملكة الحيوان تعمر أطول لأن جهاز المناعة عندها أقوى من الرجل بحكم الأمومة والمسؤولية المباشرة لرعاية الأبناء ومن الأسباب التي تعزى إلى ارتفاع نسبة الذكور المتزوجين كما ذكر سابقاً إلى أن الرجل الذي يترمل لا يتحرج من الزواج مرة اخرى بعكس الإناث اللواتي يتحرجن معظمهن من الزواج مرة اخرى إما خوفا من انتقادات المجتمع، أو حرصاً على تربية الأبناء بالإضافة الى أن الذكور يتزوجون في أعمار متقدمة عن الإناث اللواتي يتزوجن مبكراً في الغالب .

أما بالنسبة للطلاق فتشير بيانات المسح الميداني 2012 إلى أن نسبة الطلاق لدى الذكور قليلة بالنسبة لما لدى الإناث فقد بلغت لدى الذكور كما يتضح من الجدول (3 3) 0.23 % في حين ترتفع النسبة لدى الإناث لتبلغ 1.30 % وقد يعود ارتفاع نسبة المطلقات الإناث عن المطلقين الذكور إلى أن نسبة المطلقات اللواتي يطلقن ولا يتزوجن مرة اخرى أعلى عادة من نسبة الذكور الذين يطلقون ولا يتزوجون فالأنثى تتحرج من الزواج مرة اخرى حفاظاً على تماسك الأسرة وحرصاً على تربية الأبناء أو خوفاً من الإنتقادات الإجتماعية بالإضافة إلى أن معظم الذكور في مجتمعنا لا يرغبون في الزواج من إناث مطلقات وبالمقارنة مع نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ معدل الطلاق 0.6 % في الضفة الغربية وقطاع غزة [1] وتعتبر نسبة الطلاق في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية منخفضة جداً اذا ما قورنت بدول العالم حيث أكدت الإحصائيات الأخيرة أن نسبة الطلاق في الأراضي الفلسطينية هي النسب الأقل في العالم ؛ وقد يعود ذلك إلى محدودية فرص العمل في ظل الإرتفاع الحاد في معدلات البطالة وانخفاض مستويات الدخول حيث لا يتمكن الرجل في حال الطلاق من الزواج مرة اخرى

3:3:2 العمر عند الزواج الأول : Age at First Marriage

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية** مرجع سابق ص69 .

ويقصد به عمر الفرد عندما تزوج للمرة الأولى ويعتبر من الجوانب الهامة التي ينبغي دراستها عند دراسة الحالة الزواجية للسكان فهو يعتبر مؤشراً لمفاهيم اجتماعية سائدة كما أن له تاثيراً على الخصوبة في ذلك المجتمع وقد أشارت بيانات الجدول (5 3) إلى أن نسبة المتزوجات من الإناث في الفئات العمرية 15 19 عاماً ارتفعت بمقارنتها مع الذكور في نفس الفئة العمرية حيث بلغت نسبة الإناث المتزوجات في الفئة العمرية 15 19 عاماً 25.77 % مقابل 2.40 % للذكور وهذا يعود كما ذكرنا سابقاً إلى أن تكاليف الزواج هي من مسؤولية الذكر وليس الأنثى حيث أن الذكور في هذه الفئة العمرية إما أن يكونوا منشغلين في متابعة تحصيلهم العلمي أو أن يكونوا منشغلين في الإستعداد والتحضير للزواج بالإضافة إلى محدودية فرص العمل التي لا تمكن الشاب من تكوين نفسه في سن مبكرة .

جدول رقم (5 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب العمر عند الزواج الاول والجنس لعام 2012 (%)

العمر عند الزواج الاول	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى			
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
أقل من 15	4	0.34	19	1.63	23	1.97
15- 19	28	2.40	301	25.77	330	28.25
20- 24	146	12.5	211	18.07	357	30.57
25- 29	219	18.75	75	6.42	294	25.17
30- 34	118	10.10	11	0.94	129	11.04

35- 39	31	2.65	2	0.17	33	2.83
40 فأكثر	2	0.17	---	---	2	0.17
المجموع	548	46.92	619	52.99	1168	%100.0

المصدر : المسح الميداني 2012

بينما تقل نسبة الإناث المتزوجات للمرة الأولى في الفئة العمرية 20 29 عاماً حيث تكون الأنثى في هذه الفئة العمرية قد أنهت تعليمها ثم تزوجت حيث أن الآباء لا يمتنعون عن تزويج بناتهم في هذه السن إذا كان الزواج مناسباً في حين نلاحظ أن النسبة الأعلى للزواج الأول عند الذكور تقع في الفئة العمرية 25 29 عاماً حيث بلغت 18.75 % وقد يعود ذلك إلى أن الذكور العاملين كما يتضح من الجدول (23 - 3) في الفئة العمرية 25 29 عام ضعف العاملين في الفئة 15- 19 عاما بالإضافة إلى رغبة الذكور في الزواج من فتيات أصغر منهم سناً .

ومن خلال نتائج المسح الميداني لعام 2012 تبين أن العمر الحالي يعتبر من العوامل المؤثرة في متوسط العمر عند الزواج الأول فقد أشارت بيانات الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (6 3) إلى أن هناك تبايناً في هذا المتوسط عند الذكور والإناث في فئات العمر المختلفة حيث ظهر أقل متوسط للعمر في الزواج الأول للذكور في الفئة العمرية (15 19) عاماً ويعود السبب في انخفاض هذا المتوسط إلى زواج هؤلاء في سن مبكرة وأغلبهم ممن ترك الدراسة وحظي بفرصة عمل وأعدوا أنفسهم للزواج أو ممن تم مساعدتهم مادياً من الأهل حيث قدم سن الزواج لديهم .

كما ويلاحظ أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في فئات الأعمار (20 - 24) و(25 29) ترتفع عن متوسط الفئة السابقة حيث أن الشاب يكون قد أنهى تعليمه والتحق بسوق العمل وكون نفسه واستعد للزواج إلا أن متوسط العمر عند الزواج الأول ارتفع للذكور في الفئة العمرية (35 39) وهو أعلى متوسط في جميع الفئات وقد

يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الفئة هي التي يتزوج فيها أغلب الذكور حيث يتضح أن هناك اتجاهاً للتأخير في الزواج بسبب زيادة الوعي والتوجه نحو التعليم بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الزواج بينما نلاحظ أن متوسط العمر عند الزواج الأول لأصحاب الفئات التي تتراوح بين (50 54) فأعلى قد انخفض حيث كان الذكور يتزوجون في سن مبكرة نسبياً لكون تكاليف الزواج لم تكن مرتفعة كما هو عليه الحال اليوم بالإضافة إلى توفير مكان السكن حيث كانت العائلة الممتدة تنتشر بشكل أوسع مما هو عليه الحال اليوم .

وفيما يتعلق بمتوسطات الأعمار عند الزواج الأول للإناث يلاحظ أن أقل المتوسطات عند الزواج للإناث وجدت للإناث اللواتي تزوجن في الفئات الأولى 15 19 و 20 24 ويعود ذلك إلى الزواج المبكر للإناث السائد في مجتمعنا فأهل الأنثى لا يمانعون في زواج بناتهم في سن مبكرة اذا كان ذلك الزواج مناسباً بالإضافة إلى رغبة الذكور في الزواج من إناث أقل منهم سناً كما وأن أعباء الزواج تقع على كاهل الذكر وليس الأنثى كما وينخفض متوسط العمر عند الزواج الأول في فئات الأعمار 55 59 و 60 64 عاماً وهذا يؤكد على انتشار ظاهرة الزواج المبكر للإناث قديماً وأن أعلى المتوسطات للزواج تقع في فئة العمر 25 29 عاماً وهذا يدل على ازدياد اهتمام الإناث بإكمال تعليمهن قبل الزواج حيث ترتفع لدى الإناث اللواتي أكملن تعليمهن الجامعي وفضلن التعليم والعمل على الزواج وقبلن بالزواج في فترات متأخرة كما وتوجد علاقة وثيقة بين المستوى التعليمي ومتوسط العمر عند الزواج الأول كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (7 3) حيث ينخفض متوسط العمر عند الزواج الأول لكلا الجنسين ذوا المستويات التعليمية المنخفضة مقابل زيادة في سن اولئك الذين يواصلون التعليم؛ حيث نفقات الدراسة والإنشغال بالتعليم كل ذلك يساعد على زيادة متوسط العمر عند الزواج الأول لكلا الجنسين حيث يلاحظ أن الذين يستمرون في تحصيلهم العلمي سواء من الذكور أو الإناث يتأخرون في الزواج إذ أن أعلى المتوسطات للعمر عند الزواج الأو ولكلا الجنسين كانت للذين هم في مرحلة التعليم سواء في المعهد او الجامعة بسبب زيادة الوعي لديهم .

الجدول رقم (6 -3) المتزوجون من قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب متوسط العمر عند الزواج الأول بحسب فئات العمر الحالي والجنس لعام 2012 (%)

فئات العمر الحالي	متوسط العمر عند الزواج الأول	
	ذكور	إناث
من 15_ 19	17	14.2
20_ 24	19.2	17
25_ 29	23.2	22.3
30_ 34	26.5	21.3
35_ 39	27.7	18.6
40_ 44	23.4	18.2
45_49	27.2	22.1
50_ 54	22.2	21
55_ 59	23.1	17.3
60_64	21	16.4
65 سنة فأعلى	19	16.1

المصدر : المسح الميداني 2012

الجدول رقم (7 - 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المستوى التعليمي والجنس لعام 2012 (%)

المستوى التعليمي	ذكور	إناث
أمي	22.3	16.5
ابتدائي	23.5	18.9
إعدادي	23.7	17.4
ثانوي	25.2	18.4
معهد	23.2	21.3
دبلوم	22.2	22.1
جامعة	26.8	22.5
دراسات عليا	29.4	26.8

المصدر : المسح الميداني 2012

3:3:3 مدة الحياة الزواجية : Duration of Marriage

تعرف مدة الحياة الزواجية بأنها الفترة الفاصلة بين تاريخ الزواج الفعلي وتاريخ تعبئة الإستمارة بالنسبة للمتزوجات حالياً ولمرة واحدة أو مجموع الفترات الفاصلة بين تاريخ الزواج الفعلي وتاريخ إنحلال الزواج سواء بالطلاق أو الترمل للمتزوجات أكثر من مرة أو متزوجات لمرة واحدة أو مجموع السنوات التي قضتها المرأة في عصمة زوج .[1]

جدول رقم (8 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب مدة الحياة الزواجية والجنس لعام 2012 (%)

مدة الحياه الزوجيه	ذكر	أنثى	المجموع
	%	%	
أقل من سنة	1.8	1.81	1.79
1 5	15.4	15.47	15.29
6- 10	18.8	19.36	18.88
11- 15	8.7	8.79	8.63
16- 20	7.2	7.43	7.26
21- 25	18.1	18.23	17.99
26- 30	10.1	10.45	10.17
31 فأكثر	20.0	20.31	19.95
المجموع	%100	%100	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

تشير بيانات الجدول (8 3) إلى أن 15.47 % من بين النساء المتزوجات كانت مدة الحياة الزواجية لهن 1 - 5 سنوات يلي ذلك النساء اللواتي كانت مدة الحياة الزواجية

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية** مرجع سابق ص61.

لهن 6 10 سنوات وذلك بنسبة 18.88 % أما النسبة الأعلى فكانت للنساء اللواتي مدة الحياة الزواجية لهن 31 عاماً فأكثر ولو قارنا ذلك بالضفة الغربية لعام 2007 م فإن 18.2 % من بين النساء المتزوجات في الضفة الغربية كانت مدة الحياة الزواجية لهن 0 4 سنوات يلي ذلك النساء اللواتي كانت مدة الحياة الزوجية لهن 5 - 9 سنوات وذلك بنسبة 16.6 % أما النساء اللواتي كانت مدة الحياة الزواجية لهن 30 سنة فأكثر فقد بلغت 16.7 % [1] وتعتبر نتائج الضفة الغربية متقاربة إلى حد ما مع نتائج المسح الميداني بالعينة 2012 مما سبق نستنتج أن مدة الحياة الزواجية في مجتمع الدراسة (مدينة نابلس) وكذلك في الضفة الغربية طويلة بغض النظر عن الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي يمر بها وليس فقط هذه الفترة ولكنه نمط مستمر قديماً وحديثاً في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية حيث أن طول مدة الحياة الزواجية تدل على استقرار الزواج في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية كما ترجع طول مدة الحياة الزواجية إلى أن ارتفاع المهور وتكاليف الزواج تجعل الأزواج مترددين في الطلاق أو اللجوء الى المحاكم لأن ذلك سوف يؤدي إلى دفع تكاليف باهظة في ظل معدلات البطالة المرتفعة في منطقة الدراسة ومحدودية الدخل .

كما وتعتبر مدة الحياة الزواجية من المؤشرات الدالة على عدد الأطفال المنجبين لدى النساء المتزوجات ؛ لوجود علاقة ما بين مدة الحياة الزواجية وعدد الأطفال المنجبين وعلى اعتبار أن مدينة نابلس جزء من الضفة الغربية فقد أظهرت نتائج المسح 1993 أن متوسط عدد الأطفال المنجبين للمرأة يزداد بارتفاع مدة الحياة الزواجية لهن حيث بلغ 1.6 % طفلاً للنساء اللواتي قضين أقل من 5 سنوات وهن متزوجات ويرتفع إلى 4 أطفال للنساء اللواتي قضين أقل من 10 سنوات وهن متزوجات و8.8 طفل للنساء اللواتي مر على زواجهن 40

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية** مرجع سابق ص62

سنة فأكثر [1] وهذا ما يؤكد ارتفاع نسبة الإعالة الناتجة عن زيادة الخصوبة لدى النساء وزيادة الأطفال المنجبين

كما وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة عام 2012 أن الحالة العملية تلعب دورها في التأثير على الحالة الزواجية حيث أشارت بيانات الجدول (9 - 3) والشكل (2 3) إلى أن نسب البطالة بين المتزوجين قد بلغت 14.53 % مقابل 16.30 % للعزاب فالجميع يبحث عن فرصة عمل فالمتزوج تقع على عاتقه التزامات مادية تجاه أسرته والأعزب بحاجة إلى تأمين مستقبله للإستعداد للزواج و تكوين أسرة كما ويعزى ارتفاع هذه النسبه لدى العزاب إلى كون الأغلبيه منهم يدخلون سوق العمل لأول مرة وبالتالي عزوفهم عن الزواج لحين توفر العمل المناسب الذي يساعدهم على توفير مستلزمات الزواج في ظل الإرتفاع الحاد في تكاليف المعيشة .

بينما بلغت نسبة العاملين من المتزوجين 15.28 % مقابل 8.10 % للعزاب ويمكن إيعاز هذه النسب إلى أن المتزوجين يترتب عليهم التزامات مادية إضافية غير موجودة لدى فئة العزاب الأمر الذي يجبرهم على البحث عن عمل لتمويل هذه الإلتزامات والقبول بأي فرصة عمل حتى وإن لم تكن مناسبة .

[1] احمد حسين والشامي مفيد **مسح الاوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة** الملتقى الفكري العربي القدس 1995 ص 52

جدول رقم (9 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية والحالة الزواجية لعام 2012 (%)

الحالة العملية	الحالة الزواجية												المجموع	
	دون سن الزواج		أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		منفصل		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%		
يعمل	22	1.03	174	8.10	328	15.28	4	0.19	5	0.23	---	---	533	24.83
لا يعمل	29	1.35	350	16.30	312	14.53	4	0.19	9	0.42	2	0.09	706	32.88
غير قادر على العمل	1	0.0	9	0.42	66	3.07	9	0.42	--	---	--	--	85	3.96
طالب	43	2.00	279	12.99	1	----	--	---	--	---	---	---	323	15.04
ربة بيت	7	0.33	65	3.03	321	14.95	51	2.38	19	0.89	---	---	463	21.57
متقاعد	---	---	0	0.0	35	1.63	2	0.09	--	---	---	---	37	1.72
المجموع	101	4.70	877	40.85	1063	49.51	70	3.26	33	1.54	2	0.09	2147	100.0

المصدر : المسح الميداني 2012.

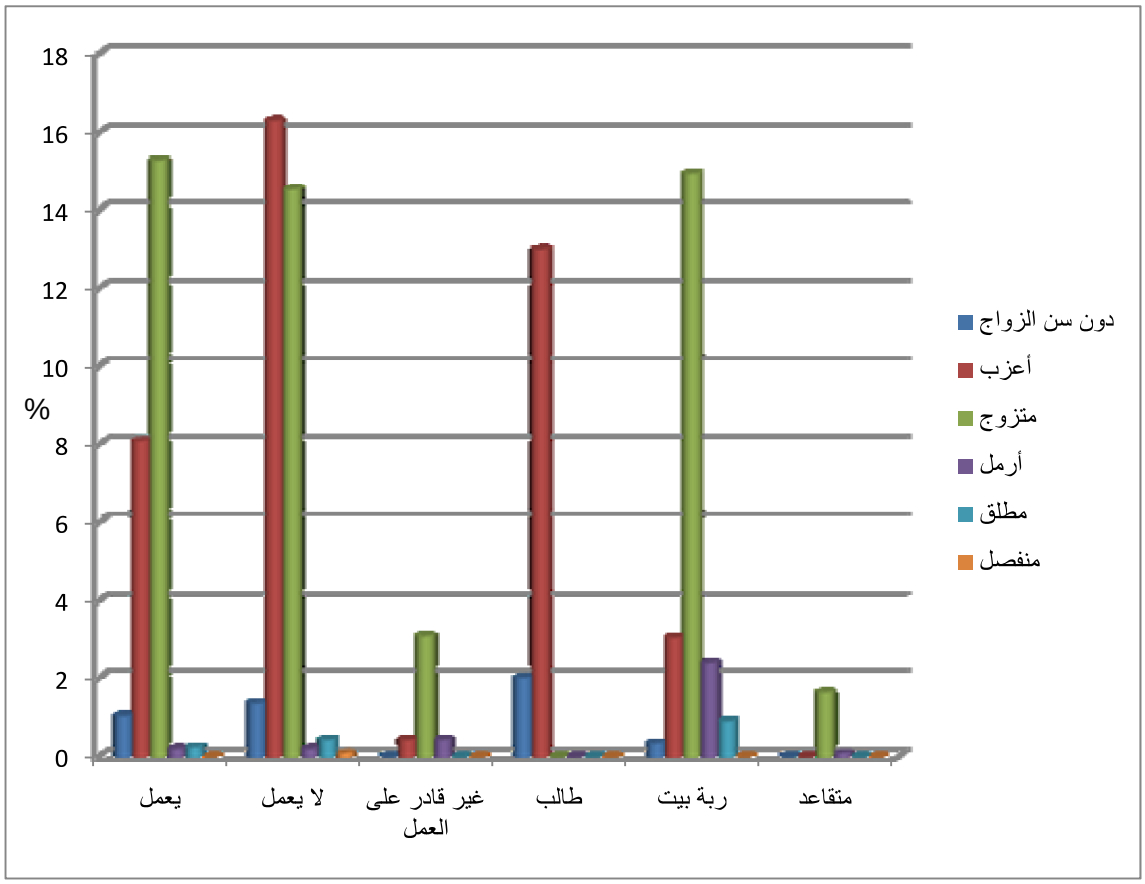

شكل رقم (2 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية والحالة الزواجية لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012.

3:4 الخصائص التعليمية لقوة العمل

Educational characteristics of the labor force

تعتبر دراسة الخصائص التعليمية مهمة جداً حيث تفيد دراستها في التعرف على أوضاع السكان الإجتماعية وما من شك في أن إرتفاع نسبة المتعلمين في أي مجتمع وإنخفاض نسبة الأمية دليل واضح على التقدم الذي يشهده المجتمع من حيث زيادة الوعي كما يتأثر المستوى التعليمي للسكان بالظروف الإقتصادية السائدة في المجتمع .

3:4:1 الإلتحاق بالتعليم :Educational Attendance

ويقصد بالإلتحاق بالتعليم تسجيل الفرد بإحدى مراحل التعليم النظامية سواء أكان منتظماً أو منتسباً ومراحل التعليم النظامية تشمل المرحلة الإبتدائية أو الإعدادية أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تعطي شهادات دبلوم متوسط أو المرحلة الجامعية

و لقد تناولت الدراسة قوة العمل حيث اعتمدت على الفئات المنتجة اقتصاديا من 15 عاماً فما فوق الأمر الذي يشير إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة قد انهوا تحصيلهم في المستويات كافة وما يؤكد ذلك ما توصلت اليه الدراسة والموضح في الجدول رقم (10 3) حيث تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم منخفضة مقارنة بالأفراد الذين انهوا تحصيلهم العلمي حيث بلغت نسبة غير الملتحقين بالتعليم 86.82% مقابل 13.18% للملتحقين .

جدول رقم (10 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الالتحاق بالتعليم والجنس لعام 2012 (%)

الالتحاق بالتعليم	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
ملتحق	149	6.94	134	6.24	283	13.18
غير ملتحق	1004	46.76	860	40.06	1864	86.82
المجموع	1153	53.70	994	46.30	2147	%100

المصدر :المسح الميداني 2012

3:4:2 المستوى التعليمي Educational Attainment

هو أعلى مؤهل علمي أتمه الفرد بنجاح ويعتبر الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب تعلماً حيث أن نسبة الأمية عند الفلسطينين هي أقل من مثيلاتها عند معظم سكان الدول المجاورة وقد يعود ذلك إلى الإهتمام بالتعليم على أساس أنه الوسيلة الوحيدة للحصول على العمل المناسب سواء كان ذلك داخل الضفة الغربية أو خارجها بالإضافة إلى الإعتبارات الإجتماعية الأخرى [1] ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية 2012 وكما هو موضح في الجدول رقم (11- 3) يتبين أن نسبة الأمية في مجتمع الدراسة للذين أعمارهم 15 سنة فأكثر قد بلغت 1.82% وهي تعتبر منخفضة جداً إذا ما قورنت بنسبة الأمية في الضفة الغربية لعام 2007 حيث بلغت 6.2 % [2] .

[1] احمد حسين والشامي مفيد **مرجع سابق** ص105 .

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية**، مرجع سابق ص47 .

جدول رقم (11 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب المستوى التعليمي والجنس لعام 2012 (%)

المستوى التعليمي	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى			
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
أمي	11	0.51	28	1.30	39	1.82
أبتدائي	129	6.01	65	3.03	194	9.04
إعدادي	273	12.72	211	9.83	484	22.54
ثانوي	517	24.08	369	17.19	886	41.27
معهد	2	0.09	5	0.23	7	0.33
دبلوم	60	2.80	89	4.14	149	6.94
بكالوريوس	122	5.68	233	10.85	355	16.53
دراسات عليا	18	0.84	15	0.70	33	1.54
المجموع	1132	52.73	1015	47.27	2147	%100.0

المصدر : المسح الميداني 2012

وقد يعود الإنخفاض لأسباب منها انتشار المؤسسات التعليمية في مدينة نابلس أكثر من بقية التجمعات السكانية الأخرى في الضفة التي يفتقر العديد منها إلى المدارس والجامعات كما أن بعض الأشخاص يتحرج من الإفصاح بأنه لا يستطيع القراءة والكتابة يضاف إلى ذلك وجود

حالة من التنافس الإجتماعي بين السكان من حيث الإقبال على التعليم إذ تعكس الأسرة المتعلمة وضعاً اجتماعياً جيداً لأفرادها .

كما يتضح أيضا ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث مقارنة بمثيلتها بين الذكور ويعود السبب في ذلك إلى أن البعض لا زال يبدي عدم الإهتمام بتعليم الإناث لأن بعض أرباب الأسر يرون أن الأنثى مهما تعلمت فإن مصيرها إلى الزواج وتربية الأبناء عدا عن ذلك فإنهم يرون أن الأموال التي ستصرف على تعليم الأنثى لن تعود بالنفع والفائدة على أهلها، بعكس الذكر الذي يعطي مزيداً من الإهتمام لأن الأسر تنظر إلى تعليم الذكر على أنه استثمار اقتصادي فهم يرون أن الذكر سيساعد في اعالة اسرته .

يتبين من الجدول (12 3) أن أعلى نسبة للأمية توجد في حي المنطقة الصناعية 0.61% وقد يعود ذلك إلى انخفاض في مستويات المعيشة والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أهالي هذه المنطقة حيث اشتملت هذه المنطقة على المخيمات بالإضافة إلى قرى عسكر وبلاطة حيث يمتنع بعض الأهالي في القرى عن الإلتحاق بالتعليم وبخاصة للفتيات كما وتعتبر النسب متقاربة جداً بين بقية الأحياء باستثناء كل من المساكن الشعبية والدوار التي لا يوجد بها نسبة للأمية .

وبالعودة مرة اخرى إلى الجدول (11 3) فقد شكلت نسبة السكان الذين مستواهم التعليمي للمرحلة الإبتدائية من كلا الجنسين 9.04% كما يتضح تعتبر نسبة السكان في المرحلة الإبتدائية مرتفعة بالمقارنة بالمستوى التعليمي السابق ويعود السبب في ذلك إلى اهتمام الأهالي بتسجيل ابنائهم في هذه المرحلة بالإضافة الى كون التعليم في هذه المرحلة الزامياً وقليل التكاليف و كون الأفراد في سن المرحلة الإبتدائية صغار السن وعدم تسجيلهم في هذه المرحلة لن يجدي نفعاً اقتصادياً للأسرة كما أن الإناث في تلك المرحلة لم يصلن إلى سن الزواج بالإضافة الى توفر المدارس بينما ارتفعت هذه النسبة في مناطق السلطة الفلسطينية 16.9%

حسب تعداد السكان لعام 2007 وبذلك يمكن القول أن هناك فرقاً واضحاً بين نسبة الأفراد الذين يحملون الشهادة الإبتدائية ما بين المسح الميداني 2012 ومناطق السلطة الفلسطينية لعام 2007 وقد يعود هذا الفارق إلى اختلاف حجم عينة الدراسة من ناحية، وإلى كون الضفة الغربية تشتمل على مختلف التجمعات بما فيها المدن والأرياف والمخيمات وتكون النظرة مختلفة ما بين هذه التجمعات وبخاصة الأرياف حول التحاق الأنثى بالمراحل التعليمية المختلفة من ناحية اخرى .

جدول رقم (12 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب المستوى التعليمي والحي لعام 2012 (%)

المستوى التعليمي	أحياء المدينة																		المجموع	
	الجبل الشمالي		البلدة القديمة		الدوار وغرب الدوار		رفيديا		المخفية		الضاحية		رأس العين		المساكن الشعبية		المنطقة الصناعية		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%		
أمي	5	0,23	4	0,19	----	-----	3	0,14	5	0,23	4	0,19	5	0,23	---	---	13	0,61	39	1,82
ابتدائي	54	2,52	12	0,56	11	0,51	24	1,12	25	1,16	12	0,56	16	0,75	7	0,32	33	1,54	194	9,04
اعدادي	129	6,01	31	1,44	31	1,44	32	1,49	72	3,35	38	1,77	47	2,19	30	1,40	74	3,45	484	22,54
ثانوي	259	12,06	50	2,33	51	2,38	77	3,59	130	6,06	54	2,52	84	3,91	51	2,38	130	6,06	886	41,27
معهد	1	0,05	--	---	-----	-----	2	0,09	1	0,05	2	0,09	1	0,05	---	---	--	---	7	0,33
دبلوم	27	1,26	14	0,56	13	0,61	19	0,88	29	1,35	13	0,61	11	0,51	14	0,65	9	0,42	149	6,94
بكالوريوس	118	5,50	19	0,88	19	0,88	39	1,82	43	2,00	32	1,49	32	1,49	24	1,12	29	1,35	355	16,53
دراسات عليا	11	0,51	4	0,19	3	0,14	--	---	7	0,33	1	0,05	6	0,28	---	---	1	0,05	33	1,54
المجموع	604	28,13	134	6,24	128	5,96	196	9,13	312	14,53	156	7,27	202	9,41	126	5,87	289	13,47	2147	100,0

المصدر : المسح الميداني 2012

أما المرحلة الإعدادية فقد استحوذت على ما نسبته 22.54 % من مجموع الأفراد 15 سنه فأكثر في مختلف مستوياتهم التعليمية وقد كانت أقل نسبة لمن مستواهم التعليمي في هذه المرحلة داخل الحي الواحد في منطقة الجبل الشمالي إذ بلغت 6 % ويعود السبب في ذلك إلى رغبة السكان في هذا الحي في مواصلة التعليم بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي الجيد للأسر في هذا الحي وقد يعود انخفاض نسبة الإناث الحاصلات على مستوى اعدادي مقارنة بالذكور إلى أن بعض الأسر تقبل بزواج بناتهن في هذه السن مما يحول دون مواصلة التعليم لديهن وهذا أمر طبيعي فالإناث في هذه المرحلة يقبلن على الزواج ويتعرضن لخطبة الذكور .

بينما المرحلة الثانوية فقد استحوذت على أعلى نسبة من مراحل التعليم المختلفة وذلك بنسبة 41.27 % وتبدو النسبة مرتفعة اذا ما قورنت بنتائج دراسات أخرى حيث بلغت 31.2 % [1] وقد يعود ذلك إلى الرغبة والتصميم لطلاب هذه المرحلة على انهائها فهي تعتبر المرحلة الحاسمة والمفتاح لمواصلة التعليم في المراحل الأخرى لأنه في أغلب الأحيان الشخص الذي لا يرغب بمواصلة تعليمه لأسباب اقتصادية أو نفسية فانه يكون قد ترك المدرسة في المرحلة الإبتدائية أو الإعدادية كما ويعزى إلى التشديدات الإسرائيلية على منح تصاريح العمل وبخاصة لفئة الشباب مقارنة بالسابق فأيقن الشباب في منطقة الدراسة أنه لا جدوى من ترك التعليم والإلتحاق بسوق العمل لكون فرص العمل محدودة وامكانية دخولهم إلى إسرائيل للعمل باتت صعبة فيفضلون الإستمرار في التعليم في هذه المرحلة وقد شكل الذكور نسبة أعلى من الإناث في هذه المرحلة بواقع 24.08 % للذكور مقابل 17.19 % للإناث، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن الأهالي يوافقون في بعض الأحيان على استمرار الذكور في التعليم حتى المرحلة الثانوية كما أنهم لا يترددون في زواج بناتهم في حال تعرض الأسرة لضائقة مالية أو في حال تقدم الشخص المناسب لخطبتها وفي داخل الحي الواحد وجدت أعلى نسبة للمراحل الثانوية في حي الجبل الشمالي وربما ساعد في ارتفاع النسبة في هذا الحي إلى الوضع المادي الجيد لسكان هذا الحي كما ذكر سابقاً .

[1] ابو صالح ماهر **مرجع سابق** ص42.

اما بالنسبة لمرحلة التعليم في المعهد فأعلى فقد كانت منخفضة في المعهد والدبلوم ثم ارتفعت في مستوى البكالوريوس لتعود مرة أخرى بالإنخفاض في الدراسات العليا فقد شكلت نسبة البكالوريوس 16.53 % مقابل 0.33 % للمعهد و 6.94 % دبلوم وتبدو نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس مرتفعة اذا ما قورنت بكل من المعهد والدبلوم وقد يعود هذا الإرتفاع إلى توجه الأفراد لإكمال دراستهم الجامعية حيث أدركوا بأهمية الحصول على الشهادة الجامعية حيث أن أصحاب العمل في كثير من الأحيان يفضلون الخريج الجامعي للإنخراط في سوق العمل على الحاصل على درجتي المعهد والدبلوم حيث تكون فرصة الحصول على وظيفة أو عمل لدى حملة الشهادات الجامعية أعلى منها لدى خريج المعهد بالإضافة إلى كون شهادة الجامعة أفضل من حيث المكانة الإجتماعية بالمقارنة بالمعهد والكلية حيث سنرى لاحقاً بأن نسبة الخريجين الجدد مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة .

أما عن نسبة مرحلة البكالويوس داخل الحي الواحد فقد كانت أعلى نسبة لها لدى سكان الجبل الشمالي بواقع 5.50 % ولعل هذا راجع إلى أن هذا الحي يعد من أقدم أحياء المدينة المؤهولة بالسكان ويسكنه ميسورو الحال وهم الذين قدموا من مناطق مختلفة وسكنوا هذا الحي ويحل حي المخفية بعد حي الجبل الشمالي من حيث ارتفاع نسبة المؤهلين لمرحلة البكالويوس؛ وقد يعود ذلك إلى ارتفاع مستويات الدخل في هذا الحي وقد شكلت الإناث في مرحلة البكالوريوس نسبة أكبر من الذكور على الرغم من أنه تم الحديث سابقاً أن نسبة الذكور في المرحلة الثانوية أعلى من الإناث الا أن الإناث في كثير من الأحيان بعد الزواج تعود مرة أخرى لإكمال التحصيل العلمي الجامعي لإثبات وجودها وللحصول على مؤهل علمي يساعدها على الإنخراط في سوق العمل لمساعدة الزوج في أعباء الحياة المتزايدة .

أما مرحلة الدراسات العليا فهي بشكل عام منخفضة حيث بلغت النسبة 1.54 % وهذا يعود إلى الظروف الإقتصادية الصعبة بشكل عام والتكاليف المادية المرتفعة لهذه المرحلة أما داخل الحي الواحد فيشكل حي الجبل الشمالي أعلى نسبة للحاصلين على الدراسات العليا ويعود ذلك إلى ارتفاع مستويات الدخل في هذا الحي .

كما وتوجد علاقة ما بين المستوى التعليمي وفئات الأعمار كما يتضح من الجدول المرفق رقم (13 3) حيث تتزايد نسبة الأمية مع التقدم في العمر إذ تنعدم نسبة الأمية حتى فئة العمر 25 29 ثم تأخذ بالظهور فيما بعد وترتفع بعد ذلك في الفئات اللآحقة لتصل أقصى حد لها في فئات العمر 65 عاماً فأكثر وهذا يعني أن التعليم في السابق لم يحظ بنفس الإهتمام من السكان كما هو عليه الحال اليوم فالأوضاع التعليمية تأثرت بالأوضاع الإقتصادية والسياسية التي مرت بها المنطقة مما حرم الكثير من فرص التعليم بالإضافة إلى إنخفاض الوعي بأهمية التعليم سابقاً كل ذلك أدى الى ارتفاع نسبة الأمية في الفئات التي تبدأ من 30 34 عاماً فاكثر .

ان نسبة السكان لمرحلة التعليم الإبتدائي تنخفض من فئة العمر (15 19) وحتى (25 29) وترتفع نسبة السكان لمرحلة التعليم الإبتدائي بعد فئة العمر (35 39) ويعود السبب في ذلك إلى عدم انتشار المؤسسات التعليمية في السابق كما هي عليه اليوم كما يعود إلى أن بعض التجمعات السكانية في السابق كانت تعاني من قلة المدارس لمرحلة ما بعد الإبتدائي مما منع الكثير من مواصلة تعليمه والإكتفاء بمرحلة التعليم الإبتدائي فقد كان الأهالي يتحفظون من إرسال أبنائهم وبخاصة الفتيات إلى مناطق أخرى للدراسة في حال عدم توفر مدارس في منطقة سكناهم .

أما فيما يخص نسبة السكان في مرحلة التعليم الإعدادي فإنها تنخفض ما بين فئات الأعمار 60 - 64 و65 عاماً فأكثر وقد يعود ذلك إلى عدم الإهتمام بالتعليم في هذه المرحلة كما هو عليه الحال اليوم .

ويلاحظ من الجدول (13 3) أيضاً ارتفاع نسبة التعليم في المرحلة الثانوية في فئة العمر 20 24 عنها لدى الفئة 15 19 وقد يعود السبب في ذلك إلى ترك الكثير من الذكور الدراسة في فئة العمر 15 19 والتوجه الى سوق العمل لمساعدة الأهل في الإنفاق على الأسرة ولكن سرعان ما يشعر الفرد بأنه تسرع في ترك الدراسة لعدم امكانية حصوله على فرصة عمل بسهولة فيعود ويلتحق بالتعليم مرة أخرى إلا أن الفئات من 55 59

وحتى الفئة من 65 عاماً فأكثر تنخفض فيها نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي ويعود ذلك إلى إنخفاض متابعة الإناث لهذه المراحل التعليمية في بعض الأحيان والإلتحاق بسوق العمل للذكور وفيما يتعلق بتوزيع السكان لمرحلتي المعهد والجامعة فانها ترتفع في الفئات التي تبدأ من 20 24 وحتى الفئة 30 34 ويعود السبب في ذلك إلى توفر الجامعات في الضفة الغربية مع زيادة الإهتمام والتوجه للتعليم الجامعي مقارنة بالفترات السابقة ثم تأخذ النسب بعد ذلك بالإنخفاض لعدم الإهتمام بالتعليم الجامعي كما هو عليه الحال اليوم ولعدم الإنتشار للمعاهد والجامعات كما هو عليه الحال اليوم أما مرحلة الدراسات العليا فهي منخفضة في جميع فئات الأعمار وقد يعود ذلك إلى التكاليف المالية الباهظة لمرحلة الدراسات العليا في ظل الأوضاع الإقتصادية الصعبة وهذه ظاهرة عالمية .

جدول رقم(13 -3) قوة العمل النظرية حسب المستوى التعليمي وفئات الاعمار لعام 2012 (%)

فئات العمر	المستوى التعليمي																المجموع	
	أمي		ابتدائي		اعدادي		ثانوي		معهد		دبلوم		جامعة		دراسات عليا		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%		
19_15	---	----	3	0.14	83	3.86	201	9.36	---	---	---	---	---	----	---	----	287	13.37
24_20	---	----	4	0.19	51	2.38	263	12.25	1	0.05	28	1.30	97	4.52	4	0.19	448	20.87
29_25	---	----	4	0.19	36	1.68	85	3.96	1	0.05	49	2.28	120	5.59	---	----	295	13.74
34_30	2	0.09	11	0.51	65	3.03	91	4.24	5	0.23	29	1.35	60	2.79	7	0.33	270	12.58
39_35	4	0.19	14	0.65	44	2.05	59	2.75	---	---	12	0.56	35	1.63	4	0.19	172	8.01
44_40	6	0.28	13	0.61	63	2.93	52	2.42	---	---	7	0.33	8	0.37	3	0.14	152	7.08
49_45	2	0.09	19	0.88	35	1.63	57	2.65	---	---	7	0.33	8	0.37	4	0.19	132	6.15
54_50	2	0.09	29	1.35	51	2.37	28	1.30	---		13	0.61	12	0.56	9	0.42	144	6.71
59_55	1	0.05	22	1.02	44	2.05	26	1.21	---	---	2	0.09	9	0.42	---	----	104	4.84
64_60	5	0.23	34	1.58	8	0.37	8	0.37	---	---	2	0.09	5	0.23	2	0.09	64	2.98
65 سنة فأكثر	17	0.79	41	1.91	4	0.19	16	0.75	---	---	---	---	1	0.05	---	---	79	3.68
المجموع	39	1.82	194	9.03	484	22.54	886	41.26	11	0.51	149	6.94	355	16.53	33	1.54	2147	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

3:4:3 العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي

واستكمالاً للحديث عن الخصائص التعليمية فقد تناولت الدراسة العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة وكما يتضح من الجدول (14 - 3) والشكل (3 - 3) أن البطالة تتركز في المستويات التعليمية الثانوية فما دون حيث تبلغ النسبة 87.11 % وربما يعزى الإرتفاع في هذه النسبة حسب وجهة نظر أفراد العينة لعدم جدوى متابعة التعليم لتقلص فرص العمل إضافة إلى الظروف المعيشيه الصعبة التي تحول دون متابعة التعليم وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة البطالة في صفوف منخفضي التعليم فقد بلغ أعلى معدلات البطالة وللجنسين بين أفراد المستوى التعليمي الثانوي 47.88 % ففي بعض الأحيان الشاب في هذا السن يرغب في الكسب ومساعدة الأسرة فيترك المدرسة رغبة في العمل ولكن لا جدوى حيث الأعداد المتزايدة من القوى العاملة في ظل محدودية فرص العمل مما يؤدي الى انضمامه إلى صفوف العاطلين عن العمل في حين بلغ أدنى معدل للبطالة بين أفراد المستوى التعليمي الأمي حيث أن الأمي يرضى بأي فرصة عمل بغض النظر عن المكانة الإجتماعية لتلك الفرصة بعكس الأفراد الحاصلين على مستويات تعليمية أعلى وهذا يعني ان المتعلمين هم الذين يبحثون عن عمل وامكانية حصولهم على عمل أكبر من الفئات غير المتعلمة كما ويلاحظ من الجدول تقارب نسبة البطالة ما بين الذكور والإناث الحاصلين على مؤهلات علمية عليا فوق الثانوية العامة حيث وصلت الى ما نسبته 12.89 % حيث أن أصحاب العمل يفضلون الخريج الجامعي للعمل مقارنة بالمستويات التعليمية الأقل .

جدول رقم (14 -3) العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي والجنس لعام 2012 (%)

المستوى التعليمي	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
أمي	6	0.85	12	1.70	18	2.55
ابتدائي	45	6.37	20	2.83	65	9.2
إعدادي	111	15.72	83	11.76	194	27.48
ثانوي	147	20.82	191	27.05	338	47.88
دبلوم	20	2.83	20	2.83	40	5.66
جامعة	22	3.12	29	4.11	51	7.23
المجموع	351	49.71	355	50.28	706	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

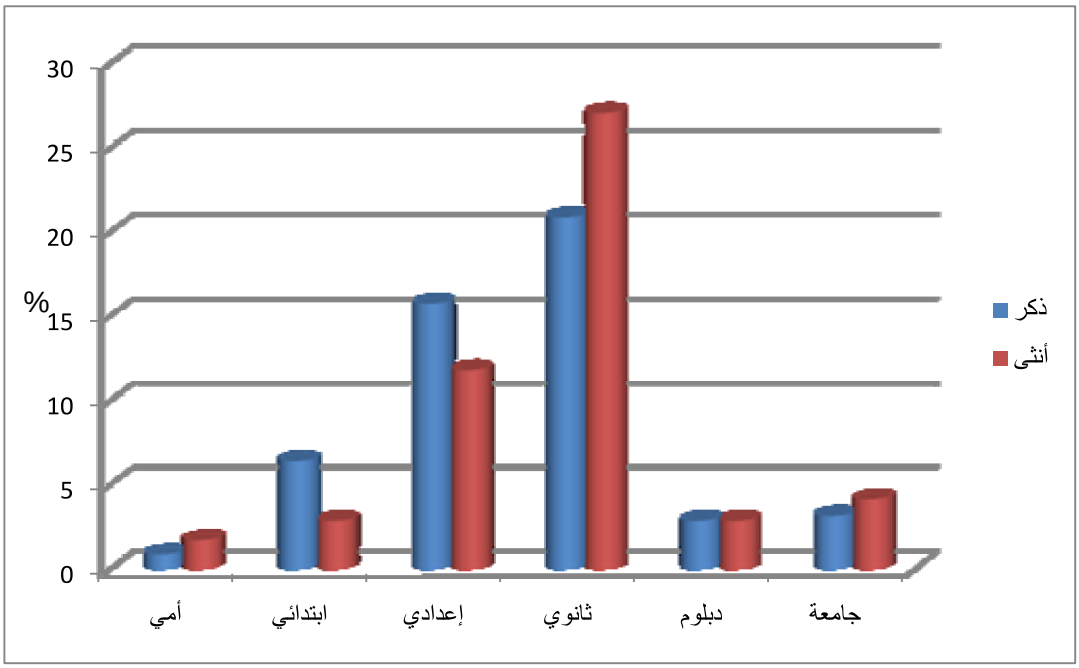

المصدر : المسح الميداني 2012

شكل (3- 3) العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي والجنس لعام 2012 (%)

3:4:4 التخصص : Specialization

ان التخصص في العادة لا يرتبط بجميع المستويات التعليمية بل يكون بعد شهادة الثانوية العامة وما يتبعها من مستويات علمية أعلى ومن المعروف أن التخصصات العلمية تتباين بتباين ميول أفراد المجتمع قيد الدراسة وبالنظر الى الجدول (15 3-) نلاحظ تباين النسب بين تخصص وآخر ففي حين ترتفع في بعض التخصصات العلمية كالإقتصاد والعلوم الإنسانية فإنها تنخفض في حقول أخرى كالعلوم الطبية والزراعية وقد يعود ارتفاع نسبة تخصص الإقتصاد والبالغة 31.98 % حسب وجة نظر الدارسين في هذا المجال إلى إمكانية استيعاب مثل هذا التخصص في المؤسسات الحكومية والخاصة بسبب الحاجة في هذه المؤسسات إلى متخصص يضع الرؤية النظرية لإتخاذ القرار الإقتصادي يليه تخصص العلوم الإنسانية حيث أن الإلتحاق في هذا التخصص يسمح للطالب بالعمل أثناء الدراسة ودفع رسوم وأقساط جامعية متدنية وترتفع النسبة لدى الإناث حيث بلغت النسبة 23.53 % مقابل 6.62 % للذكور لنفس التخصص حيث تلجأ الفتيات لهذا التخصص بسبب الرغبة في العمل في مجال

التدريس حيث توجد ساعات محددة للدوام كما وأن الأهالي في بعض الأحيان يرفضون عمل الأنثى في مجال آخر غير التدريس .

جدول رقم (15 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب التخصص العلمي والجنس لعام 2012 (%)

التخصص العلمي	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
طب	3	0.55	---	---	3	0.55
هندسة	28	5.15	28	5.15	56	10.29
تجارة	11	2.02	9	1.65	20	3.68
اقتصاد	69	12.68	105	19.30	174	31.98
زراعة	9	1.65	---	---	9	1.65
علوم طبيعية	13	2.39	25	4.60	38	6.98
علوم انسانية	36	6.62	128	23.53	164	30.15
أخرى	32	5.88	48	8.82	80	14.71
المجموع	201	36.95	343	63.05	544	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

ويشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن أعلى نسبة للعاطلين عن العمل تقع بين تخصص العلوم الإنسانية حيث تصل النسبة الى 31.6 % [1] وتخصص الإقتصاد دون الإشارة إلى النسبة [2] وهذا يتفق مع ما توصلت اليه الدراسة حسبما يتضح من الجدول (16 - 3) والشكل (4 - 3) حيث بلغت أعلى النسب للعاطلين عن العمل في تخصص العلوم الإنسانية بواقع 29.97 % وتخصص الإقتصاد بنسبة 25.99 % ؛ وقد يعود ذلك إلى التزايد الكبير في أعداد الخريجين سنوياً لنفس هذه التخصصات أي التزايد المستمر في العرض من خريجي كليات العلوم الإنسانية قد قلل من فرص التوظيف لهؤلاء الخريجين نظراً لإنخفاض الطلب على تلك التخصصات الأمر الذي انعكس على زيادة نسبة البطالة بين الخريجين نظراً لضعف القدرة الإستيعابية للقطاعين العام والخاص على توفير فرص عمل لتوظيفهم حتى ولو بأجور منخفضة حيث أن إختيار الخريج لتخصصه لا يعتمد على أي تخطيط مسبق أو أي ارتباط بسوق العمل وإنما يأتي نتيجة لطموح أو رغبة الفرد الشخصية أو تأمين قبول في المعاهد والجامعات بما يتفق مع المعدل الذي تم الحصول عليه في شهادة الدراسة الثانوية العامة بغض النظر عن المعرفة المسبقة بنوع الوظيفة ومدى حاجة سوق العمل لمثل هذا التخصص بسبب عدم توفر المعلومات الكافية عن الوظائف الشاغرة والقطاعات التي تعاني من نقص في الكوادر البشرية المدربة التي يمكن أن يكون لها دور في توجيه الطلبة نحو إختيار التخصصات المناسبة من هنا تظهر مسؤولية كل من وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل في تحقيق نوع من التلاؤم بين التخصصات المطلوبة وسوق العمل حيث تتجلى مسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي في تقديم الدعم المالي والفني للتخصصات المطلوبة في السوق المحلية وذلك على حساب التخصصات التي قلت حاجة المجتمع لها بالإضافة إلى ضرورة قيامها بالتنسيق مع مؤسسات القطاعين العام والخاص حول احتياجاتهما من الخريجين كماً ونوعاً وحول التخصصات المطروحة والتخصصات الجديدة بحيث تكون

---

[1] موناغان ليزا واخرون تحسين **تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، مركز دراسات التنمية جامعة بيرزيت ط1 2010 ص73.

[2] **نفس المرجع**، ص55.

وزارة التربية والتعليم حلقة وصل ما بين تلك المؤسسات من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى . [1]

أما مسؤولية وزارة العمل فتتجلى في توفير قاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي حول احتياجات سوق العمل المحلية من التخصصات المختلفة لتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات لخريجي مؤسسات التعليم العالي حول الشواغر المتوفرة في مؤسسات القطاعين العام والخاص لمساعدتهم في الحصول على فرص عمل . [2]

جدول رقم (16 -3) العاطلون عن العمل حسب التخصص العلمي والجنس لعام 2012(%)

التخصص العلمي	ذكر	أنثى	المجموع
	%	%	%
طب	0.92	----	0.92
هندسة	3.98	8.56	12.54
تجارة	2.14	1.83	3.98
اقتصاد	10.09	15.90	25.99
زراعه	1.53	1.22	2.75
علوم طبيعية	2.75	5.50	8.26
علوم انسانية	6.73	23.24	29.97
أخرى	7.34	8.26	15.59
المجموع	35.48	64.52	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

[1] الجعفري محمود واخرون **مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني لاومتطلبات سوق العمل الفلسطينيه** معهد أبحاث السياسات الاقتصاديه الفلسطيني (ماس) اذار 2004 ص217 .

[2] **نفس المرجع** ص218 .

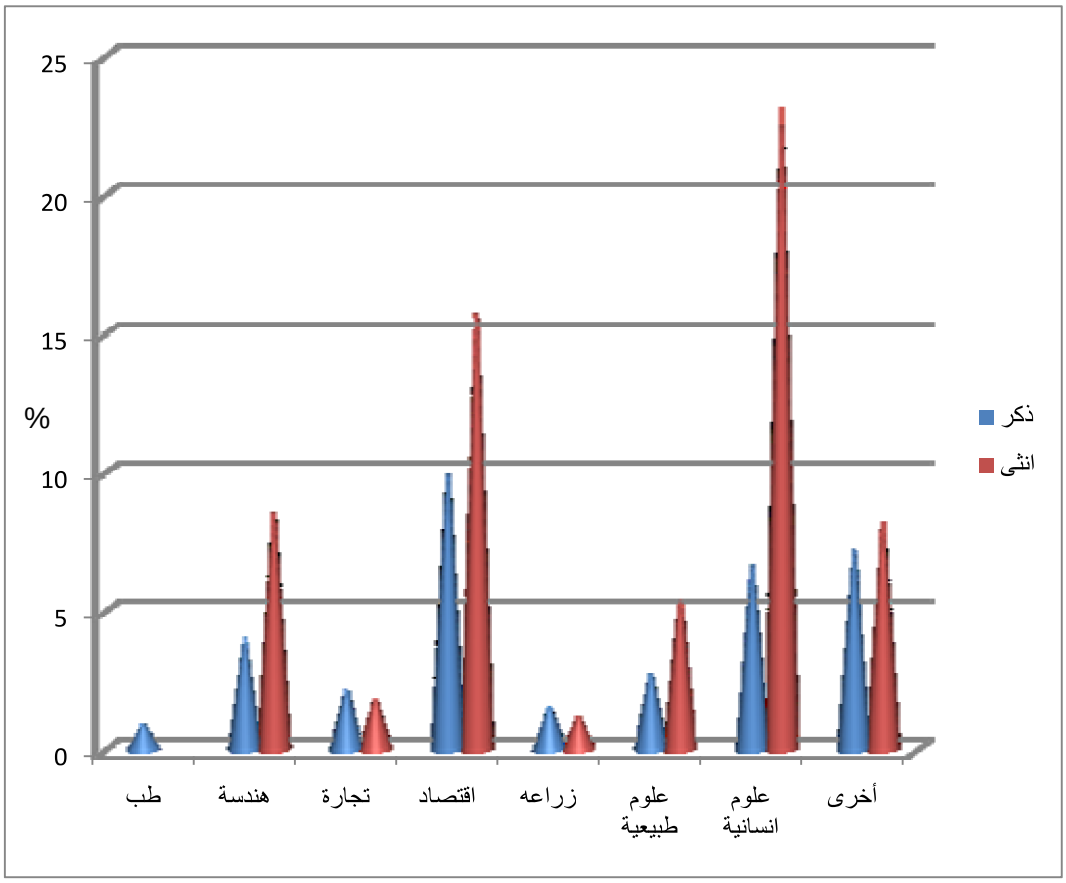

شكل رقم (4 - 3) العاطلون عن العمل حسب التخصص العلمي والجنس لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

3:4:5 سبب اختيار التخصص :Reason for choosing specialization

من المعروف أن الفرد عندما يلجأ إلى فعل ما فإنه لا بد من وجود دافع لهذا الفعل وبالتالي لا بد من وجود سبب وراء اختيار تخصص ما وقد حصلت الميول الشخصية على الترتيب الأعلى في التحاق الخريجين بالتخصص فقد حصلت على نسبة 48.91 % وحصل خيار حاجة السوق على النسبة الأقل 3.26 %، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود الربط بين التخصصات وحاجة السوق حيث لا يوجد تنسيق بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم لتثقيف الطلاب حول التخصصات الأكثر حاجة للسوق .[1]

[1] موناغان ليزا واخرون **مرجع سابق**، ص 70.

جدول رقم (17 3) العاطلون عن العمل حسب سبب اختيار التخصص العلمي والجنس لعام 2012(%)

سبب اختيار التخصص	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
ميول شخصية	30	32.61	15	16.30	45	48.91
حاجة السوق	3	3.26	---	---	3	3.26
رغبة الأسرة	15	16.30	14	15.22	29	31.52
المعدل	5	5.43	6	6.52	11	11.96
أخرى	2	2.17	2	2.17	4	4.34
المجموع	55	59.77	37	40.21	92	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

حيث نلاحظ أن الطلب على التعليم العالي لا يعكس أو يأتي نتيجة لزيادة الطلب على الخريجين في القطاعات الإقتصادية المحلية ذلك أن العديد من الطلبة يختارون مسار دراستهم أو تخصصهم استناداً إلى العوامل الإجتماعية والتقاليد والأعراف حيث حصل خيار رغبة الأسرة على المرتبة الثانية بواقع 31.52% أو تبعاً للوظائف التي ينظر إليها في المجتمع أنها جيدة بدلاً من مؤشرات سوق العمل فقد يختار الطالب التخصص الذي يناسب الإمكانيات المادية والأكاديمية لديه أو النظر إلى الحصول على وظيفة ذات عوائد مرتفعة بعد التخرج أو وظيفة ذات مكانة إجتماعية دون النظر إلى حاجة السوق وفي النهاية يعترف

الشاب بأن الإهتمام الذي يمنح لمطالب سوق العمل غير كافٍ وقد يعزى ذلك إلى نقص التوجيه والدعم ولا سيما في المدارس الثانوية وبالتالي يشعر الطلبة بأنهم اختاروا موضوع الدراسة أو التخصص دون مشورة أو توجيه كافٍ حيث لا توجد محددات أو خطط سابقة للفرد عند تسجيله في التعليم العالي بل يتخذون هذه الخطوة لتحقيق تطلعات شخصية بغض النظر عن معرفتهم بطبيعة النشاط الإقتصادي أو الدخل الذي يمكن الحصول عليه بعد إنهاء التحصيل العلمي أو مدى الطلب على هذا التخصص في سوق العمل كل ذلك بالطبع يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة في ضوء المناخ الإقتصادي الحالي .

3:4:6 مكان التخرج : Place graduation

لقد تناولت الدراسة إضافة إلى المستوى التعليمي والتخصص مكان التخرج لما له من دلالات اقتصادية تتمثل بمدى توفر المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى معدلات الإنفاق على الدراسة الجامعية فالإلتحاق بالمؤسسات التعليمية الداخلية قد يعطي مؤشراً على تدني معدلات الإنفاق وهذا بدوره مؤشر على مقدرة العامل اقتصادياً وقد يكون العكس صحيحاً فالمقتدر إقتصادياً تتاح له الدراسة خارج الوطن .

أشارت البيانات التي أفضت اليها الدراسة وكما يتضح من الجدول رقم (18 3) إلى أن الغالبية العظمى من المتعطلين هم من خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية حيث بلغت نسبتهم 94.56 % وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من الدارسين بالإضافة إلى السمعة الجيدة لهذه الجامعات وعلى مستوى الجنس نلاحظ ارتفاعاً في نسبة الإناث الخريجات من الضفة الغربية مقارنة بالذكور وقد يعود ذلك إلى طبيعة العادات والتقاليد في مجتمعنا الشرقي التي تسمح للذكر بالإنتقال أو السفر للخارج لمواصلة التعليم أو الإلتحاق بسوق العمل في حين تنخفض تلك الفرصة للأنثى إذ أن طبيعة المجتمع لا يتقبل تغريب الأنثى دون محرم .

جدول رقم (18 3) العاطلون عن العمل حسب مكان التخرج والجنس لعام 2012 (%)

مكان التخرج	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
الضفة الغربية	39	42.39	48	52.17	87	94.56
قطاع غزة	---	---	1	1.09	1	1.09
الأردن	4	4.35	---	---	4	4.35
المجموع	43	46.74	49	53.26	92	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

كما ويظهر إنخفاض في نسبة الذين تخرجوا من جامعات الأردن 4.35 % في حين لا توجد أي نسب في أي دولة أخرى للخريجين العاطلين عن العمل ويمكن إيعاز ذلك إلى العامل الإقتصادي الذي يتمثل بعدم قدرة الطالب على مواصلة تعليمه في الخارج حيث أن الفرد الذي تتاح له فرصة العمل في الخارج يكون مقتدراً من الناحية الاقتصادية .

3:4:7 سنة التخرج : Graduation Year

إن إيجاد الوظيفة الأولى لخريج الجامعة الجديد صعب في أي مكان في العالم ولكنه يكتسب صعوبة خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة ونظراً لهذا لا بد من بذل جهود أكبر لمساعدة الخريجين الجدد في انتقالهم من الدراسة إلى العمل واشراك كافة الأطراف المعنية التي تضم القطاع العام والخاص والجامعات والأهالي والخريجين أنفسهم وقد تعود تلك الصعوبة إلى التزايد المستمر في الطلب على التعليم العالي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حيث تضاعف عدد الطلبة الملتحقين خلال العقود الثلاثة الماضية إذ ارتفع عدد

الطلبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد المحلية بحوالي 232.3 % خلال الفترة 1994 / 1995 2002 / 2003 كما تضاعف العرض من الخريجين بنسبة 409.6 % خلال الفترة 1994/ 1996 2001/ 2002 .[1]

وحسب نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة لعام 2012 فقد أظهرت ارتفاعاً كبيراً في نسبة خريجي الجامعات الجدد 2008 2011 كما هو موضح في الجدول رقم (19 3) حيث بلغوا ما نسبته 40.26 % تليها 1998 2007 بنسبة 39.89 % وقد تعود هذه النسب العالية من الخريجين الجدد إلى التوسع الكبير في افتتاح مؤسسات التعليم بالإضافة إلى اشتداد المنافسة في الحصول على المؤهلات العلمية وهم الذين لم يكتسبوا خبرة عملية بعد وبالتالي ترتفع احتمالية انضمامهم إلى صفوف المتعطلين عن العمل وسوف تتضاعف أعداد جديدة سنوياً إلى هؤلاء الخريجين مما يعني أن فرص الخريجين الجدد في الحصول على وظيفة عاماً بعد عام ستكون أكثر صعوبة في ظل القدرات المحدودة للإقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة ما لم تكن هناك سياسات واضحة وفعالة للتعامل مع هذه القضايا قادرة على تحقيق أهداف محددة للتشغيل .

[1] الجعفري محمود واخرون **مرجع سابق** ص38.

جدول رقم (19 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب سنة التخرج والجنس لعام 2012 (%)

سنة التخرج	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
قبل 1960	2	0.37	---	---	2	0.37
1968- 1977	10	1.84	6	1.10	16	2.94
1978- 1987	20	3.68	26	4.78	46	8.46
1988- 1997	24	4.41	20	3.68	44	8.09
1998- 2007	72	13.24	145	26.65	217	39.89
2008- 2011	78	14.34	141	25.92	219	40.26
المجموع	206	37.88	338	62.13	544	%100

المصدر: المسح الميداني 2012

كما أظهرت الدراسة أيضاً كما يتضح من الجدول رقم (20 3) إرتفاعا في نسبة العاطلين عن العمل من الخريجين الجدد فقد بلغت أعلى النسب ما بين عامي 1998 2007 بنسبة 44.56 % تلتها 2008 2011 بنسبة 36.96 % حيث ارتفعت في الفترتين نسبة الإناث العاطلات عن العمل عن نسبة الذكور ويعزى ذلك إلى التحاق الإناث بالمستويات التعليمية العليا (بكالوريوس دبلوم) أكثر من الذكور الذين يفضلون الإلتحاق بسوق العمل على إكمال دراستهم الجامعية في حين لا توجد أي نسب للعاطلين عن العمل للأعوام ما بين

1960 1977، ويعود ذلك إلى أن المؤسسات في القطاعين العام والخاص غالباً ما تفضل توظيف الخريجين القدامى الذين اندمجوا في سوق العمل منذ عدة سنوات وممن اكتسبوا خبرات ومهارات يفتقر اليها الخريجون الجدد وتعكس هذه المؤشرات ضعف الإنسجام بين احتياجات القطاع العام والخاص والخريجين الجدد نظراً لإفتقارهم للمهارات والقدرات التي يتطلبها القطاعان مثل مهارات التدريب وقد أشارت وزارة التربية والتعليم العالي إلى حقيقة أنها تتلقى سنوياً 50 ألف طلب ل 2000 وظيفة تدريس وأن هناك ضغط لمواصلة تدريب الخريجين ولكن لا يمكن استيعاب هؤلاء الخريجين جميعهم في الإقتصاد [1] كما وينسب الإرتفاع في نسب البطالة بين حديثي التخرج إلى حرب الخليج وعودة الآلآف مما زاد من نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي والخريجين الذين التحقوا بسوق العمل حيث يوجد فائضاً كبيراً في القوى العاملة كنتيجة لتراجع طلب سوق العمل الإسرائيلي بسبب الإغلاق والحصار، وما آلت إليه حرب الخليج الثانية من عودة أعداد كبيرة من العاملين الفلسطينين من دول الخليج وانضمامهم إلى صفوف الباحثين عن عمل إضافة إلى عودة العديد من العائدين بعد إتفاق أوسلو 1993 م وعلى الرغم من مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها المختلفة في استيعاب جزء من الفائض من العمالة إلا أن هذا الإستيعاب بقي محدوداً .

[1] موناغان ليزا واخرون **مرجع سابق** ص 31 .

جدول رقم (20 -3) العاطلون عن العمل حسب سنة التخرج والجنس لعام 2012 (%)

سنة التخرج	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
1987 _1978	3	3.26	4	4.35	7	7.61
1997 _1988	6	6.52	4	35.4	10	10.87
2007 _1998	18	19.56	23	25.00	41	44.56
2011 _2008	14	15.22	20	21.74	34	36.96
المجموع	41	44.56	51	55.44	92	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

كما واشارت نتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة 2012 وكما يشير الجدول رقم (21 3) إرتفاعا كبيراً في نسبة الدارسين الذين عملوا في مهن لا تتناسب مع تحصيلهم العلمي حيث بلغت النسبة 55.51 % وهذه النسبة تتفق مع الدراسة التي قامت بها وزارة العمل لعام 1998 فقد أشارت الدراسة إلى أن 64 % من العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل في مجال تخصصهم [1] في الوقت الذي إنخفضت فيه نسبة الذين عملوا في مهن تتناسب مع تحصيلهم العلمي إلى حوالي 44.49 % حيث يساهم ذلك في ظهور البطالة المقنعة والتي تنشأ عن تعيين الأفراد في أماكن لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية أو كفاءاتهم العملية مما سينعكس سلباً على مستويات الإنتاجية لهؤلاء العاملين .

[1] الزعنون فيصل واخرون **البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية** مجلة تطوير الأداء الجامعي جامعة المنصوره العدد الأول بدون تاريخ نشر ص 9 .

جدول رقم (21 -3) التوزيع النسبي للخريجين في مدينة نابلس حسب المهنة ومناسبتها للتحصيل لعام 2012 (%)

مناسبة المهنة للتحصيل	نسمة	النسبة %
التناسب بين المهنة والتحصيل	242	44.49
عدم التناسب بين المهنة والتحصيل	302	55.51
المجموع	544	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

من هنا نلاحظ أن هناك حاجة ماسة لمتابعة الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات وممن لم يواصلوا تعليمهم في مراحل التعليم قبل الجامعي حيث ينبغي التنسيق بين سياسات التعليم من جهة وسياسات التشغيل من جهة ثانية واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى إذ أن الكثير من الخريجين احبطوا من اشتراطات سوق العمل والتي لا تتناسب مع مؤهلاتهم والمعارف المكتسبة لديهم مما يقتضي القيام بخطوات ملموسة نحو إصلاح التعليم والتدريب ليتواكب مع متطلبات سوق العمل بمؤسساتة المختلفة .[1]

وكما سيتضح لاحقاً بأن من أهم أسباب البطالة : هي عدم وجود الخبرة العلمية للخريجين الجدد حيث لا يستطيعون العمل بدون الحصول على هذه الخبرة وينضمون الى صفوف العاطلين عن العمل وما لم يتحقق ذلك فإن التصادم يظل قائماً ما بين متطلبات تطور المجتمع والفرص المتاحة أمام أفراده من الناحية العملية واكتساب مؤهل علمي يعطي الفرد مكانة إجتماعية من جهة وبين التطبيق والواقع العملي الذي يطالب بالخبرة العملية قبل التأهيل من جهة أخرى .

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 سياسات القوى العامله بين النظريه والتطبيق **مرجع سابق**، ص82.

3:4:8 أسباب بطالة الخريجين : [1]

1 صغر ومحدودية سوق العمل الفلسطيني أمام معدلات النمو السكاني المرتفعة وبالتالي الإرتفاع في معدلات القوة العاملة إضافة إلى الوضع السياسي الفلسطيني والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى خنق الإقتصاد الفلسطيني وتعطيل أي جهود تنموية حقيقية لبناء قاعدة انتاجية ومن جهة أخرى غياب سياسات تنموية وخطط وبرامج لإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية بعد التشوهات التي أصابتها من السياسات الإسرائيلية .

2 -الإفتقار إلى قاعده معلوماتية حول خصائص العرض والطلب بما يساعد الطلبة في اختيار تخصصاتهم وبالتالي فإن اختيار التخصص كانت بهدف متابعة التعليم العالي .

3 - عدم وجود رؤية تنموية واضحه تقوم على التنسيق بين عناصر العملية التنموية والعملية التعليمية بمعنى عدم ارتباط السياسه التعليمية بأهداف التنمية المجتمعية مما أدى الى اتساع الإنفصام في العلاقة بين خريجي التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .

4 -تخلف البنية الإقتصادية وعجز الاقتصاد الفلسطيني عن توفير فرص عمل إذ أن 94 % من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية صغيرة الحجم ولا تستوعب أكثر من 5 عمال كما أن 10 % فقط من العاملين في القطاع الخاص يمتلكون مؤهلاً علمياً عالياً جامعياً أو متوسطاً .

5 -ضعف كفاءة الخريجين ومحدودية مهاراتهم بسبب نقص التدريب والتطبيق (الجانب العملي) حيث لايحصل الطالب على تدريب أثناء دراسته تساعده على الإنخراط في سوق العمل بعد التخرج .

6 - زيادة الإقبال على التعليم الجامعي المدفوع بعاملين : الأول الزيادة الكبيرة لأعداد الطلبة في امتحان الثانوية العامة والناتج عن النمو السكاني السريع والتركيبة السكانية الفتية والثاني: إرتفاع معدلات النجاح في الثانوية العامة مما زاد من الضغط على القبول

[1] الجعفري محمود واخرون **مرجع سابق** ص5 .

والإستيعاب والذي أثر سلباً على نوعية التعليم ومستواه من خلال تزايد أعداد الطلبة في التخصصات المختلفة

7 سياسات التشغيل العربية للعمالة الفلسطينية وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 م وما نتج عنها من ترحيل أعداد كبيرة من الفلسطينين من دول الخليج العربي والتي كانت تشكل سوقاً هاماً للعمالة الفلسطينية إضافة إلى الإجراءات والضوابط التي وضعتها هذه الدول والمتعلقة باستيعاب هذه العمالة والتي حدت وأعاقت من القدرة على الإستفادة من أسواق العمل العربية في استيعاب جزء من القوى العاملة الفلسطينية فيها من ناحية وتوجيه جزء من الزيادة السنوية في حجم القوى العاملة نحوها من ناحية أخرى .

3:5 التركيب الإقتصادي : Economic structure

يعتبر التركيب الإقتصادي لسكان أي منطقة انعكاساً لمختلف العناصر الديموغرافية الأخرى وخاصة الخصوبة بالإضافة إلى التركيب العمري والنوعي وذلك من حيث الدخول في سن العمل وكذلك العقبات التي تواجه هذا العامل [1] وتفيد دراسة التركيب الاقتصادي في معرفة حجم القوى العاملة في المجتمع سواء كانت عاملة فعلاً أو عاطلة عن العمل ومدى مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل وعلى العموم فإن التركيب الإقتصادي للسكان يعكس الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة مما يساعد المخططون في وضع الخطط اللآزمة للنهوض بالمجتمع وتم تقسيم قوة العمل النظرية في هذه الدراسة إلى قسمين :

1. القسم الأول : الناشطون اقتصادياً سواء كانوا يعملون فعلاً أو أنهم عاطلون عن العمل وفي نفس الوقت قادرون عليه وراغبون فيه وباحثون عنه .
2. القسم الثاني : غير الناشطين اقتصادياً أي خارجون عن قوة العمل بحيث أن أعمالهم لا تسهم بصورة مباشرة في العملية الإنتاجية ويشمل هذا القسم غير القادرين على العمل وغير الراغبين فيه كالطلاب وربات البيوت والمتقاعدين .

[1] أحمد حسين والشامي مفيد **مرجع سابق** ص107

3:5:1 معدل النشاط الإقتصادي العام

Rate of General economic activity

يعرف معدل النشاط الإقتصادي العام في أي منطقة بأنه عدد السكان العاملين والعاطلين عن العمل أو ما يطلق علية النشيطون اقتصادياً مقسوماً على عدد السكان الذين اعمارهم 15 سنة فأكثر حيث يعتبر العمر 15 سنة فأكثر في معظم دول العالم على أنه العمر الأدنى لدخول سوق العمل .[1]

بلغ معدل النشاط الإقتصادي العام حسب المسح الميداني في منطقة الدراسة 57.7 % وهذا الرقم يشير إلى أن حوالي نصف السكان تقريباً هم الذين يقومون بالعمل بينما النصف الآخر هم من الأشخاص المعالين وهذا نظرياً كما تحدثنا في الإعالة لكون العاملين يمثلون فقط 24.9 % من قوة العمل بينما بلغت نسبة العاطلين عن العمل 32.9 %.

وبلغ معدل النشاط الإقتصادي العام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2010 ما نسبته 44.7 % مقابل 44.8 % في العام 2009 في حين بلغت في الضفة الغربية 47.2 % و 46.9 % للعامين 2010 و 2009 على التوالي [2] في حين بلغ في محافظة سلفيت 50 % وفي محافظة جنين 46 % [3] وقد يعود هذا الإختلاف إلى إختلاف الظروف الزمانية والمكانية بالإضافة إلى تفاوت مشاركة المرأة في سوق العمل من منطقة لأخرى بالإضافة إلى عامل الهجرة

من خلال نتائج الدراسة الميدانية لعام 2012 وكما يشير الجدول رقم (22 3) يتبين أن العاملين من كلا الجنسين قد شكلوا ما نسبته 24.83 % وتعتبر هذه النسبة

---

[1] أحمد حسين والشامي مفيد **مرجع سابق** ص107.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2011 **مسح القوى العاملة** التقرير السنوي 2010 رام اللة فلسطين ص34.

[3] جودة عماد فرج **منطقة سلفيت دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية 2011 ص50.

منخفضة اذا ما علمنا أن نسبة السكان في فئات العمر النشطة (15 64) عام من مجموع السكان البالغ عددهم 4287 قد بلغت 48 % ويعود السبب في إنخفاض نسبة العاملين في منطقة الدراسة إلى إنخفاض مشاركة المرأة حيث بلغت 3.31 % بالإضافة إلى عدم إعتبار أو عدم إفصاح المرأة عن عملها في حال وجود مشروع تعمل به خاص بها كالخياطة مثلاً بالإضافة إلى وجود نسبة من الطلاب الذين يعتبرون في فئة العمر العاملة ولكنهم فعلياً ما زالوا على مقاعد الدراسة سواء الثانوية أو الجامعية مما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق العاملين بينما بلغت نسبة الذكور العاملين 21.52 % ويعود السبب في انخفاض نسبة الإناث العاملات إلى العادات والتقاليد التي لا تحبذ خروج الإناث في بعض الأحيان للعمل حيث أن الإعتقاد السائد بأن المهمة الأولى للمرأة هي الإنجاب والإعتناء بالبيت والأطفال والمسنين فالكثيرون ينظرون إلى أن عمل المرأة موسمي أو مؤقت يتم قبوله فقط في الأوضاع الإقتصادية الصعبة وفور تحسن الوضع الإقتصادي للعائلة يكون القرار الأسري أن تترك المرأة العمل بالإضافة إلى أن الكثير من الإناث كن يجبن عن سؤال طبيعة الحالة العملية بأنهن ربات بيوت فقط مع أن هذا الأمر غير دقيق حيث ينطبق ذلك على الكثير من الإناث اللواتي يعملن داخل البيوت مثل الخياطة والتطريز أو حتى التجميل ولأسباب اجتماعية أيضا كانت الإجابة بأنهن ربات بيوت وغير عاملات .

وبالنظر الى الجدول (23 3) يتضح أن أعلى نسبة للذكور العاملين داخل الفئة الواحدة كانت عند الفئة العمرية 30 34 حيث بلغت 18.1 % من مجموع ذكور هذه الفئة والسبب في ذلك أن الذكور غالباً ما يكونوا في هذه الفئة قد انهوا تحصيلهم العلمي في المدرسة أو الجامعة وهذا ما يؤكده عدم وجود نسبة من الطلاب في هذه الفئة العمرية إلا في بعض الحالات الإستثنائية مما يدفع بهؤلاء الذكور للتوجه نحو سوق العمل وفي هذا السن يكون معظم الذكور قد رسموا طريقهم في الحياة العملية بالإضافة إلى أن هذه السن هي سن الشباب والعمل والعطاء لدى الإنسان كما ويلاحظ انخفاض نسبة العاملين الذكور في الفئة

العمرية 15 19 عاماً ويعود السبب في ذلك إلى وجود معظم الذكور في هذه السن في مقاعد الدراسة .

كما ويتضح أن نسبة الذكور العاملين تبدأ بالإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى من فئة عمرية إلى أخرى حيث تصل أدنى نسبة لها 65 سنة فأكثر حيث بلغت 0.7 % ويعود السبب في انخفاض نسبة الذكور العاملين في هذه الفئة العمرية مقارنة بالفئات السابقة إلى بلوغ هؤلاء الأشخاص سن التقاعد بالإضافة إلى بلوغهم سن الشيخوخة وبالتالي فإن أوضاعهم الصحية والجسدية لن تسمح لهم بالعمل في هذا السن والعاملون منهم هم فقط المضطرون بالإضافة إلى إنفاق الأبناء على آبائهم في هذا السن .

جدول رقم (22 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الجنس والحالة العملية لعام 2012 "(%)

الحالة العملية	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		العدد	%
	نسمة	%	نسمة	%		
الناشطون اقتصادياً						
يعمل	462	21,52	71	3,31	533	24,83
لا يعمل	398	18,54	308	14,35	706	32,89
المجموع	860	40,06	379	17,66	1239	57,72
غير الناشطين اقتصادياً						
غير قادر على العمل	77	3,59	8	0,37	85	3,96
طالب	171	7,96	152	7,08	323	15,04
ربة بيت	----	-----	463	21,56	463	21,56
متقاعد	28	1,30	9	0,42	37	1,72
المجموع	276	12,85	632	29,43	908	42,28
المجموع الكلي	1136	52,91	1011	47,09	2147	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

جدول رقم (23 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية والجنس وفئات الأعمار لعام 2012 (%)

فئات الأعمار	الناشطين اقتصاديا						غير الناشطين اقتصاديا								
	يعملون حالياً			عاطلون عن العمل			غير قادرين على العمل			طلاب			ربة بيت	متقاعدون	
	ذ	ث	المجموع	ذ	ث	المجموع	ذ	ث	المجموع	ذ	ث	المجموع	المجموع	ذ	ث	المجموع
19 _15	5.2	0.2	5.4	4.4	0.1	4.5	1.2	---	1.2	35.3	29.1	64.4	3.0	---	---	---
24_20	10.4	2.8	13.2	18.2	13.1	31.3	3.5	---	3.5	14.9	17.6	32.5	11.0	---	---	---
29_25	10.6	1.3	11.9	11.1	16.8	27.9	---	---	---	1.2	0.3	1.5	6.5	---	---	---
34_30	18.1	3.2	21.3	7.4	8.8	16.2	---	---	---	1.5	---	1.5	7.3	---	---	---
39_35	9.0	1.7	10.6	4.6	3.4	8.0	---	---	---	---	----	---	12.1	---	---	---
44 _40	6.7	0.7	7.5	5.7	0.7	6.4	---	---	---	---	----	---	13.6	----	2.7	2.7
49 _45	5.6	1.9	7.5	2.8	1.1	4.0	4.7	1.2	5.9	---	----	---	13.4	---	---	---
54 _50	9.7	2.4	12.1	0.6	----	0.6	9.4	---	9.4	---	----	---	12.7	10.8	2.7	13.5
59 _55	7.1	--	7.1	1.0	-----	1.0	9.4	---	9.4	---	----	---	10.3	8.1	8.1	16.2
64 _60	2.6	---	2.6	---	----	--	31.8	2.4	34.2	---	----	---	3.2	21.6	5.4	27.0
65 سنة فأعلى	0.7	---	0.7	---	------	--	30.6	5.9	36.5	---	----	---	6.7	35.1	5.4	40.5

المجموع	85.7	14.2	100%	55.8	43.9	100%	90.6	9.4	100%	52.9	47.0	100%	100%	75.7	24.3	100%

المصدر : المسح الميداني 2012

أما عن مساهمة الإناث في الحياة العملية فهي منخفضة مقارنة بالذكور كما أسلفنا ولكن داخل الفئة الواحدة فإنه يلاحظ انخفاض نسبة الإناث العاملات في الفئة العمرية 15 19 وهذا يعود إلى متابعة معظم الإناث في هذه الفئة تحصيلهن العلمي .

أما أعلى نسبة للإناث العاملات فهي عند الفئة العمرية 30 34 وهي نفس الفئة التي وجد فيها أعلى نسبة من الذكور العاملين كما أن الإناث قد أنهين تعليمهن الجامعي وحصلن على فرصة الزواج وأنجبن الأطفال وبعدها عدن مرة أخرى إلى سوق العمل لمساعدة الزوج في أعباء الحياة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ثم بعد ذلك تأخذ النسب بالإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى فهي ترتفع عند الفئة العمرية 50 54 وربما يعود السبب في ذلك إلى أن بعض النساء يترملن في هذه السن ولا يتزوجن ويلزمهن العمل .

أما فيما يتعلق بالعاطلين عن العمل وهم الأشخاص القادرون على العمل والراغبون فيه والباحثون عنه ولا يجدونه وحسبما يتضح من الجدول رقم (22 3) فقد بلغت 32.89 % بواقع 18.54 % للذكور و 14.35 % للإناث نلاحظ وجود تفاوت بين نسبة البطالة من خلال المسح الميداني 2012 والبالغة 32.89 % وبين الضفة الغربية حيث وصلت مستويات البطالة في الضفة الغربية لعام 2010 ما نسبته 26.6 % مقابل 25.8 % لعام 2009 [1] وقد يعود إرتفاع معدل البطالة في منطقة الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق ما بين معدل البطالة ومدى التشديد في القيود المفروضة على منح تصاريح العمل كما سنرى لاحقاً بالإضافة إلى انخفاض الأجور في السوق المحلي الأمر الذي يؤدي إلى تفضيل بعض الأفراد البقاء دون عمل على العمل براتب متدنٍ لا يوفر له ولأسرته الإحتياجات الأساسية للعيش الكريم وضعف الإستثمارات في السوق المحلي لكون رؤوس الأموال محدودة أصلاً كما يجب أن لا ننسى دور الإحتلال في تدمير البنى الاقتصادية وبعض المشاريع والمنشآت الصناعية التي تستوعب أعداداً من العمال والخسائر والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي (المحدود أصلاً) بالإضافة إلى الحصار المفروض على المعابر

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 دورة (تموز ايلول 2010) الربع الثالث **مرجع سابق**، ص8.

الحدودية ومنع حرية التنقل عبر المناطق المختلفة مما عطل الكثيرين من الوصول إلى أماكن عملهم .

وحسب فئات الأعمار يلاحظ من الجدول (23 3) ارتفاع نسبة الذكور العاطلين عن العمل في الفئات العمرية 20 24 و 25 29 عاماً وهذا راجع إلى محدودية المشاريع الإستثمارية التي تستوعب الأعداد المتزايدة من الفئات الشابة التي تتدافع باستمرار نحو الإلتحاق بسوق العمل بالإضافة إلى عدم استطاعة بعض الذكور في هاتين الفئتين من الأعمار، من رسم حياتهم العملية من جهة أو أن بعضهم أنهى مرحلة المعهد أو الجامعة ويبحث عن عمل يتلائم وتخصصه وفيما يتعلق بالإناث العاطلات عن العمل يلاحظ أيضاً ارتفاع نسبتهن في نفس الفئات العمرية وقد يعود التفسير لنفس الأسباب السالفة الذكر، ولاحقاً سيتم التعرف على الأسباب التي تقف وراء بطالة هؤلاء الشباب كما ويلاحظ من خلال المسح الميداني 2012 أن ما نسبته 31.3 % من الشباب ذكوراً وإناثاً في الفئة العمرية 20 24 يعانون من البطالة في حين أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ما نسبته 44.6% من الشباب الفلسطيني ضمن المجموعة العمرية 20 24 عاماً في فئة العاطلين عن العمل في حين بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 34.4 % مقابل 65.7 % في قطاع غزة [1] وتعتبر نتائج المسح الميداني 2012 متقاربة مع نسبتهم في الضفة الغربية .

وضمن المجموعة العمرية 25 29 عاماً وصلت نسبة العاطلين عن العمل من الذكور والإناث 27.9 % خلال المسح الميداني بالعينة في حين بلغت النسبة 33.2 % من العاطلين عن العمل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لنفس الفئة العمرية اذ يوجد نسبة 26.5 % في الضفة الغربية و 44.5 % في قطاع غزة ممن يفتقرون إلى فرص العمل لنفس الفئة العمرية.[2]

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 دورة (تموز ايلول 2010) الربع الثالث **مرجع سابق**، ص7.

[2] **نفس المرجع** نفس الصفحة .

أما فيما يتعلق بالأفراد غير الناشطين اقتصادياً (خارجون عن قوة العمل) أي أن أعمالهم لا تسهم بصورة مباشرة في العملية الإنتاجية ويشمل هذا القسم غير القادرين على العمل والطلبة وربات البيوت والمتقاعدين ووصلت نسبة هذا القسم إلى 42.28 % كما يتضح من الجدول (22 3) أما بالنسبة لغير القادرين على العمل فقد بلغت نسبتهم ما يقارب 4 % من مجموع قوة العمل النظرية وقد شكل الذكور نسبة أكبر من الإناث من الأفراد خارج قوة العمل وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة الذكور إلى إحتمال تعرض الذكور لإصابات العمل أكثر من الإناث بالإضافة الى وجود نسبة من الذكور الذين تعرضوا للإصابات من قبل قوات الإحتلال اثناء المشاركة في الأنشطة المختلفة .

أما فيما يخص انخفاض الطلاب في منطقة الدراسة فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية 2012 إلى وجود انخفاض في نسبة الطلاب الذكور في الفئة العمرية 20 24 مقارنة بالفئة العمرية 15 19 فقد بلغت للفئة العمرية 20 24 ما نسبته 14.9 % مقابل 35.3 % للفئة العمرية 15 19 ويمكن ايعاز هذا الإنخفاض إلى أن نسبة كبيرة اكتفوا بالمرحلة الثانوية من التعليم وانخرطوا في الحياة العملية سواء حصلوا على فرصة عمل أو انضموا الى صفوف العاطلين عن العمل كما وتأخذ نسبة الطلاب الذكور بالإنخفاض في الفئة اللآحقة 25 29 لتصل إلى 1.2 % ففي هذه الفئة أيضا يكون الكثيرون ممن درسوا المعهد أو الجامعة قد انهوا دراستهم واندمجوا في الحياة العملية بينما تصل في المرحلة التالية 30 34 إلى 1.5% ويكون هؤلاء إما ممن يتعلمون في جامعة القدس المفتوحة أو لم تسنح لهم الفرصة بمواصلة التعليم مباشرة لأسباب : اقتصادية أو سياسية أو غيرها والآن التحقوا بالتعليم وبعد الفئة 30 34 نجد أن عملية التعليم لدى الذكور تتوقف بحيث لا توجد أي نسبة لهم في الفئات العمرية اللآحقة.

أما بالنسبة للإناث الطالبات فنجد أن أعلى نسبة لهن كانت كما عند الذكور في الفئة العمرية 15 19 عاماً وذلك بنسبة 29.1 % من مجموع إناث هذه الفئة والسبب في

ارتفاع نسبة الطلاب عن الطالبات في هذه الفئة العمرية 15 19 عاماً قد يعود إلى رغبة بعض الفتيات بالخروج من المدرسة والبقاء في البيت وهذا ما يفسر وجود نسبة من ربات البيوت في هذه الفئة العمرية 15 19 عاما .

أما بالنسبة لربات البيوت فقد شكلن ما نسبتة 21.56 % وأكبر نسبة لهن وجدت في الفئات العمرية ما بين 40 49 عاما أما أقل نسبة لربات البيوت فوجدت في الفئة العمرية 15 19 عاما اذ ما زالت نسبة كبيرة منهن على مقاعد الدراسة .

وفيما يتعلق بالمتقاعدين من كلا الجنسين كما يتضح من الجدول (22 3) فقد بلغت نسبتهم 1.72 % وقد كانت نسبة الذكور المتقاعدين اعلى من نسبة الإناث المتقاعدات والسبب في ذلك واضح وهو أن نسبة العاملين من الذكور أكبر من نسبة الإناث العاملات وبالتالي فنسبة التقاعد بين الذكور ستشمل عدداً أكبر من نسبة التقاعد بين الإناث .

وبالنظر إلى الجدول (24 3) والشكل (5 - 3) والخارطة (1-3) نلاحظ ارتفاعاً في نسبة الأفراد العاطلين عن العمل في جميع الأحياء مقارنة بالأفراد العاملين وهذا منطقي حيث بلغت نسبة البطالة في الأحياء مجتمعة ما نسبته 32.89 % في حين بلغت نسبة الأفراد العاملين فعلاً 24.83 % وعلى مستوى الحي الواحد فقد بلغت أعلى نسبة للبطالة في حي الجبل الشمالي بواقع 8.76 % وقد يعود ذلك إلى التزايد السكاني الكبير في هذا الحي بالإضافة الى المستويات العليا للتعليم حيث يرتفع في هذا الحي نسبة الحاصلين على مؤهه بكالوريوس ودراسات عليا ذلك أن عدم القبول بالراتب المتدني وعدم الرغبة في العمل في غير مجال التخصص من أهم أسباب بطالة أصحاب المستويات التعليمية العليا في هذا الحي يليها حي المنطقة الصناعية بنسبة 4.98 % بسبب الكثافة السكانية العالية في مخيم عسكر

وبلاطة ثم حي المخفية يليه حي رفيديا فيما تقاربت النسب بين كل من رأس العين والضاحية والمساكن الشعبية بواقع 2.98 % و 2.61 % و 1.96 % على التوالي في حين بلغت في كل من الدوار والبلدة القديمة 1.91 % .

جدول رقم (24 3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية وأحياء المدينة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	الناشطين اقتصادياً				غير الناشطين اقتصادياً									
	يعملون حالياً		عاطلون عن العمل		غير قادرين على العمل		طلاب		ربة بيت		متقاعدون		المجموع	
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
الجبل الشمالي	157	7.31	188	8.76	19	0.89	100	4.66	118	5.50	19	0.88	601	27.99
البلدة القديمة	30	1.40	41	1.91	8	0.37	21	0.98	27	1.26	6	0.28	133	6.19
الدوار وغرب الدوار	30	1.40	41	1.91	7	0.33	19	0.88	28	1.30	---	---	125	5.82
رفيديا	53	2.47	69	3.21	6	0.28	30	1.40	36	1.68	---	---	194	9.04
المخفية	69	3.21	98	4.56	15	0.70	49	2.28	73	3.40	7	0.33	311	14.49
الضاحية	46	2.14	56	2.61	6	0.28	20	0.93	28	1.30	1	0.05	157	7.31
راس العين	49	2.28	64	2.98	10	0.47	27	1.26	49	2.28	3	0.14	202	9.41
المساكن الشعبية	38	1.77	42	1.96	6	0.28	19	0.88	22	1.03	---	---	127	5.92
المنطقة الصناعية	61	2.84	107	4.98	8	0.37	38	1.78	82	3.82	1	0.05	297	13.83
المجموع	533	24.83	706	32.89	85	3.96	323	15.04	463	21.56	37	1.72	2147	%100

المصدر :المسح الميداني 2012

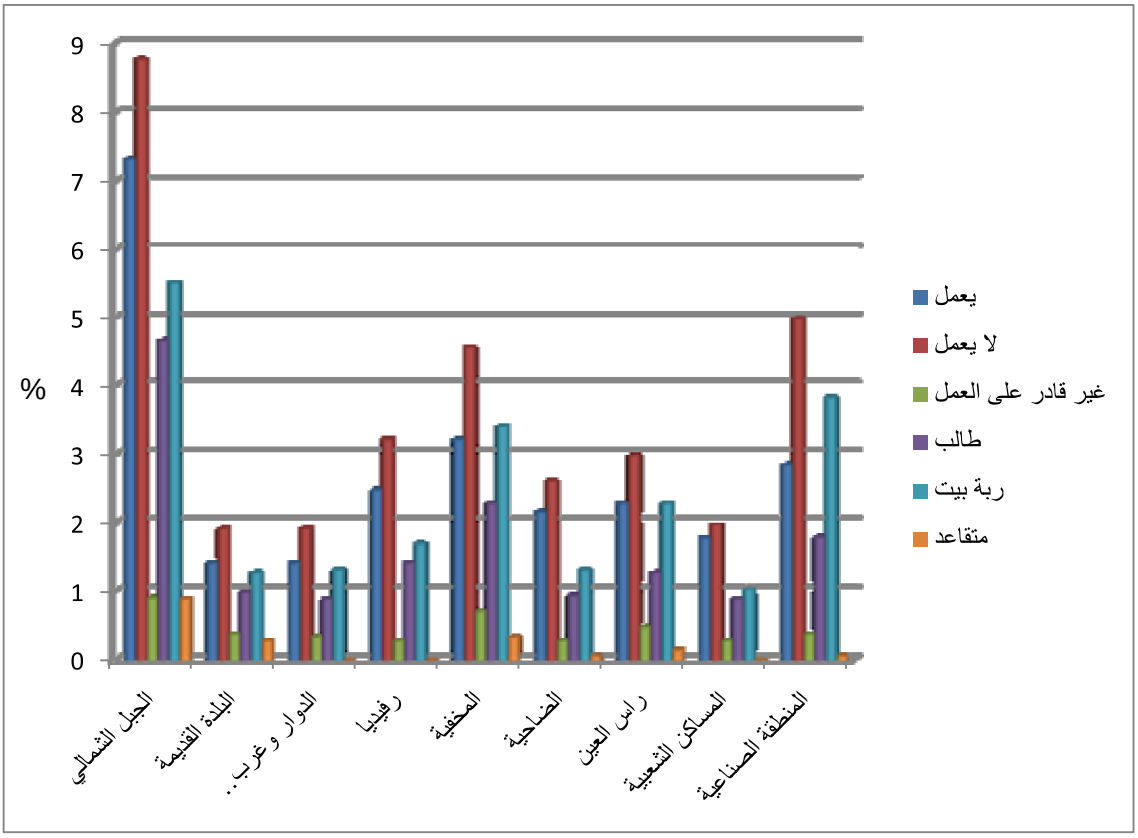

شكل رقم (5 -3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية وأحياء المدينة لعام 2012 (%)

المسح الميداني 2012

خارطة رقم (1 -3) قوة العمل النظرية في مدينة نابلس حسب الحالة العملية وأحياء المدينة لعام 2012

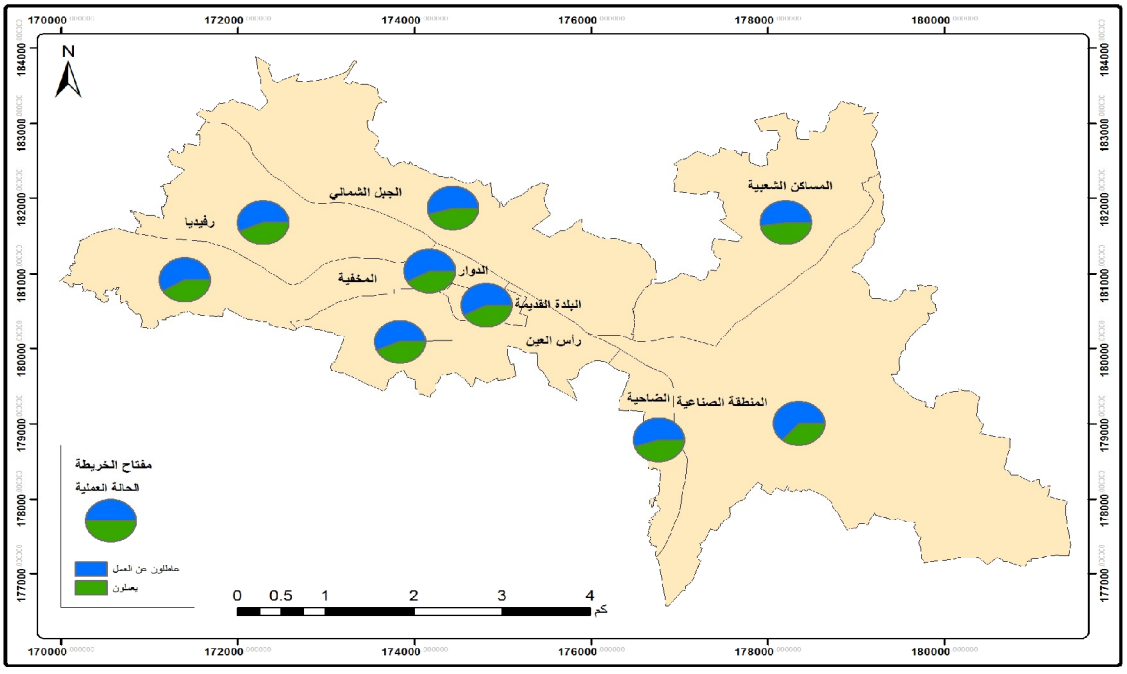

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:2 التركيب المهني للعاملين : Occupational Structure

يعرف النشاط الإقتصادي بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد أو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أ و المشروع ويظهر من خلال هذا النشاط مجالات العمل المتنوعة في المجتمع وفي حقيقة الأمر فان كل شخص عامل يعمل في مهنة تتناسب وقدرته العقلية والجسدية وقد تم تقسيم النشاط الإقتصادي كما يتضح من الجدول (25 3) والشكل (6 3) إلى ثمانية أقسام حيث تتعدد المهن أو الأنشطة الاقتصادية في مدينة نابلس بحكم تجمعها السكاني الكبير وموقعها الجغرافي الذي ساعد على جعلها مركزاً تجارياً نشطاً في شمال الضفة الغربية وأظهرت نتائج الدراسة العديد من التباينات بين العاملين في كل قطاع وسيتم الحديث عن كل قطاع على حده للوقوف على هذه التباينات .

يتمثل القطاع الخاص في كافة الشركات والمؤسسات والأعمال والمشاريع التي يمتلكها شخص معين أو مجموعة أشخاص ويكون هدفها الربح اذ يوجد في المدينة العديد من المؤسسات والشركات الخاصة ففي بعض الأحيان يفضل الشخص العمل في القطاع الخاص على القطاع العام بسبب الحصول على رواتب وامتيازات تفوق القطاع العام وأشارت نتائج المسح الميداني 2012 إلى أن هذا القطاع قد استحوذ على أكبر نسبة عاملين من بين المهن والأنشطة الاقتصادية الأخرى وذلك بنسبة 25.89 % وتعتبر هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت بالعاملين في القطاع الخاص في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية فقد بلغت النسبة 65.5 % في العام 2010 بواقع 53.9 % في قطاع غزة و69.6 % في الضفة الغربية ويمكن أن يعزى ذلك إلى صغر حجم عينة الدراسة بالإضافة إلى محدودية المشاريع الإستثمارية في منطقة الدراسة .[1]

ويتضح دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال استيعاب فائض العمالة الناجمة عن توقف القطاع العام عن استيعاب مزيد من القوى العاملة ويتحقق ذلك من خلال تنشيط الإستثمار والخدمات التي تتمتع بقدرة تنافسية في السوق المحلي وقد فقد الإقتصاد الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية أكثر من 30 % من انتاجه المحلي من

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011 **مرجع سابق** ص 36

الخدمات والسلع لصالح الإقتصاد الإسرائيلي حيث توجد العديد من السلع والخدمات التي تمتاز بسهولة البدء بانتاجها لتلبية الطلب عليها في السوق المحلي ومن المتوقع أن انتاج هذه السلع يقود إلى زيادة الطلب على العمالة بنسبة عالية وتقليل معدلات البطالة [1] وبالرغم من أهمية القطاع الخاص في توفير فرص عمل إلا أن قدرته تبقى رهناً بالتطورات السياسية وما يرافقها من تغيير في البيئة الإستثمارية ولا يخفى على أحد ما تعانيه البيئة الإستثمارية من ضعف يؤدي إلى احجام المستثمرين إضافة إلى تواضع القدرات التنافسية للمنتجات الفلسطينية وبالتالي فان تحسن قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل يتوقف على السياسات المتبعة في خلق بيئة عمل استثمارية من جهة ونجاح القطاع الخاص على تحسين قدرته التنافسية من جهة اخرى .

جدول رقم (25 3) العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2012 (%)

النشاط الاقتصادي	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
زراعة	18	3.38	----	---	18	3.38
صناعة	13	2.43	1	0.19	14	2.63
بناء	123	23.07	---	---	123	23.08
وظائف عليا	2	0.38	---	---	2	0.38
موظف عام	63	11.82	25	4.69	88	16.51
موظف خاص	98	18.39	40	7.50	138	25.89
حرفي	105	19.70	5	0.94	110	20.64
أخرى	38	7.13	2	0.38	40	7.51
المجموع	460	86,30	73	13.70	533	%100

المصدر :المسح الميداني 2012

[1] البطالة في الاراضي الفلسطينة : **واقعها وخيارات مواجهتها اوراق ووقائع المؤتمر السنوي** 2006 معهد ابحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني ماس القدس رام الله ص 95 97

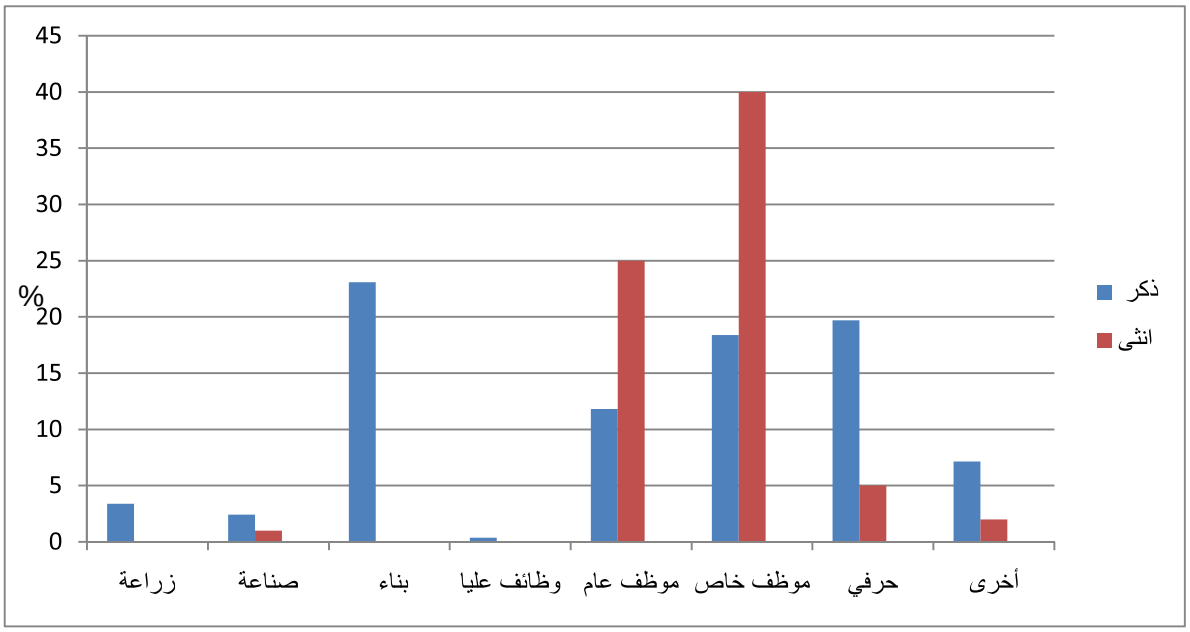

شكل رقم (6 3) العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2012 (%)

المصدر المسح الميداني 2012

وتأتي مهنة البناء بعد القطاع الخاص من حيث استحواذها على أكبر نسبة من العاملين في منطقة الدراسة وذلك بنسبة 23.08 % وهذا راجع إلى أن مدينة نابلس تشتهر بالبناء منذ القدم وخير شاهد على ذلك وجود المحاجر التي استخرجت منها الحجارة منذ مئات السنين ولم يتوقف العمل فيها إلا حديثاً بالإضافة إلى وجود مصانع الطوب والبلاط في المدينة فقد توارث الأبناء هذه المهنة جيلاً بعد جيل بالإضافة إلى كون هذه المهنة لا تحتاج إلى مستويات علمية عالية بل تحتاج إلى المجهود العضلي فقط اذ تقتصر الخبرة على المشرفين على المشروع كما يلاحظ عدم وجود أي نسبة للإناث يعملن في مهنة البناء وهذا راجع إلى عدم مقدرة الإناث على مزاولة هذه المهنة يضاف إلى ذلك عدم موافقة أهالي وأزواج هذه الإناث مزاولة هذه المهنة .

أما بخصوص الحرف فإنها تتعدد في مدينة نابلس اذ تشتهر المدينة بشكل كبير بوجود معامل الخياطة حيث أشار السكان إلى أن نسبة كبيرة من سكان مدينة نابلس يعملون في مجال الخياطة ويتوارثها الأبناء عن الآباء جيلاً بعد جيل بالإضافة إلى العديد من معامل النجارة والحدادة حيث يفضل الآباء أن يستمر ابناؤهم في نفس الحرفة للمحافظة على موروث

الآباء والأجداد وقد بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع الترتيب الثالث بنسبة 20.64 % وهي تعتبر مرتفعة للأسباب التي تم ذكرها بالإضافة الى وجود نسبة كبيرة من العاملين في المدينة يعملون في معامل الحلو والكنافة النابلسية وتم اعتبارها حرفة ايضاً .

ان القطاع العام هو القطاع الخاضع للحكومة والمملوك لها ويشتمل على كل المؤسسات والدوائر الحكومية والوزارات والهيئات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وقد ساهم هذا القطاع بدور مهم في استيعاب أعداد لا يستهان بها من الموظفين إذ يشير نفس الجدول إلى أن نسبة العاملين في هذا القطاع 16.51 % بواقع 11.82 % للذكور و 4.69 % للإناث وهذا الإختلاف ما بين الذكور والإناث واقعي لكون نسبة العاملين فعلاً من الذكور أعلى من الإناث وتعتبر النسبة منخفضة اذا ما قورنت بنسبة العاملين في القطاع العام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2010 وقد بلغت النسبة 24 % [1] ويعود هذا الفارق إلى ضعف الإستثمارات في هذا القطاع مما يؤدي إلى ايجاد نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل في منطقة الدراسة بالإضافة إلى لجوء الكثير من الأفراد داخل قوة العمل في منطقة الدراسة إلى العمل في مجال التجارة .

وعلى صعيد مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية يتعذر على القطاع العام الإستمرار في التوظيف كوسيلة لمكافحة البطالة لأسباب منها :[2]

1. الضغوط الناجمه عن محدودية الموارد المالية الفلسطينية اللآزمة لتغطية الرواتب والمستحقات للعاملين في القطاع العام اذ تستحوذ الرواتب على نحو 60 % من اجمالي الإنفاق العام .
2. تزايد ضغوط الدول المانحة ورفضهم لتوفير التمويل للموازنة الجارية .
3. ضخامة الأعباء الناجمة عن تضخم القطاع العام الفلسطيني وعجز الإقتصاد الفلسطيني الناشئ عن تحمل أعباء كلفته المتزايدة .

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011 **مرجع سابق** ص 36

[2] مكحول باسم واخرون **سياسات تحسين القدرة الاستيعابيه للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد ابحاث الساسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 2001 القدس رام الله ص 47

أما قطاع الزراعة فيعتبر هامشياً من حيث مساهمته في استيعاب اليد العاملة فكما يتضح من الجدول (25 - 3) أن نسبة العاملين في الزراعة منخفضة بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى وقد بلغت النسبة 3.38 % من مجموع العاملين في المدينة ولا عجب في ذلك فالمدينة ليست ذات طابع زراعي بالإضافة إلى انحسار في مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع العمراني والعاملون في الزراعة معظمهم أصحاب أراضي زراعية ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يمكن تنشيطها لإمتصاص الفائض من العمالة ذلك أن إنتاج العديد من السلع كاللحوم والألبان والفواكه يمكن أن يقلل من الإعتماد على اسرائيل ومن استمرار احتكار الأسواق في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من قبل المنتج الإسرائيلي اذ أن 40 % من الإنفاق على الإستهلاك يخصص للسلع المستوردة من المواد الغذائيه ولذلك فان أي تخفيض للسلع المستوردة سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة . [1]

واستحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 2.63% من مجموع العاملين في مدينة نابلس حسب المسح الميداني 2012 وهي نسبة قليلة جداً إذا ما أعدنا النظر بكون مدينة نابلس مدينة صناعية وقد يعود هذا الخلل في نسبة العاملين في هذا القطاع إلى ما أسهمت به سنوات الإحتلال جاهدة الى تدمير هذا القطاع حيث عمدت دائماً إلى تهميش دور القطاع الصناعي واضعافه من أجل أن تبقى المدينة وكافة مناطق السلطة الفلسطينية سوقاً استهلاكيا للسلع والبضائع الإسرائيلية فقد تمكنت البضائع والمنتجات الإسرائيلية من منافسة المنتجات الصناعية الفلسطينية والسيطرة على الأسواق المحلية العربية حيث فرضت سلطات الإحتلال الإسرائيلي ضرائب باهظة على الصناعات الفلسطينية وفتحت الأسواق الفلسطينية أمام الصناعات الإسرائيلية وفرضت قيود مشددة على المنتجات الفلسطينية لمنع وصولها للأسواق

[1] البطالة في الاراضي الفلسطينية 2006 **مرجع سابق** ص 97 - 99

الإسرائيلية كما ومارست سياسة الإغلاق في الضفة الغربية ومنع الحركة للبضائع بين محافظات الضفة الغربية وتأخير دخول المواد الخام اللآزمة للصناعة وقد ساعد قرار فك الإرتباط الإداري والقانوني بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية الذي أعلن عام 1988 م على فرض قيود جديدة أمام انتقال السلع والبضائع من محافظة نابلس إلى الأردن وتعتبر صناعة الصابون والزيوت النباتية واستغلال المحاجر من أكثر الصناعات التي تضررت أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية فقد تم فتح باب الإستيراد الذي رافق توقيع اتفاقية باريس الإقتصادية لعام 1994 م والتي أدت إلى ضرر كبير بالصناعات المحلية في مدينة نابلس اذ لم تتوفر الحماية الإقتصادية للمصانع المحلية من البضائع التي أصبحت تستورد بشكل كبير من الصين وغيرها مما أدى إلى اغلاق الكثير من المصانع وما رافق ذلك من تراجع المستويات التقنية والعلمية والمهنية في القطاع الصناعي في منطقة الدراسة وتدني رأس المال وبالتالي ضعف الإنتاجية وانعكاسها على القدرة التنافسية ويعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات القادرة على امتصاص الأيدي العاملة وللنهوض بالقطاع الصناعي وتنشيط دوره لزيادة فرص التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة لا بد من القيام بتشجيع الصناعات ذات الإستخدام المكثف للعمالة وتشجيع الإستغلال الأمثل للصناعات القائمة لزيادة قدرتها التنافسية مع متطلبات الأسواق المحلية والأسواق التصديرية بالإضافة الى مساعدة المنتجين على ايجاذ منافذ تسويقية جديدة وتوفير التسهيلات الإئتمانية لهم من خلال صناديق ضمان القروض الممنوحة للصناعة.[1]

[1] ابو شكر عبد الفتاح **استراتيجية التشغيل متوسطة المدى في فلسطين**، 2000 2004 وزارة العمل رام الله 1999 ص 62 .

أما الوظائف العليا : فهي الوظائف المناطة بأساتذة الجامعات والمحاضرين الذين حصلوا على مستوى علمي من درجة الماجستير فأعلى وقد بلغت النسبة 0.38% وقد يعود السبب في انخفاضها إلى انخفاض عدد الأفراد الحاصلين على هذه المؤهلات العلمية في عينة الدراسة بالإضافة الى كون البعض من حملة الشهادات العلمية العالية يفضلون الهجرة للخارج للعمل برواتب أعلى من العمل في منطقة الدراسة بالإضافة إلى كون هؤلاء يحملون مؤهلات علمية عليا فلا ينتظرون كثيراً للحصول على فرصة عمل في ظل تضاؤل فرص العمل المتاحة فيتجهون للعمل في الخارج .

كما وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة عام 2012 وكما يظهر من الجدول (26 - 3) والشكل (7 3) أن مهنة البناء شغلت أكبر نسبة من العاملين في حي الجبل الشمالي 8.82 % ويعتبر هذا الحي من أقدم الأحياء المؤهولة بالسكان وبخاصة بعد زلزال 1927 م اذ حضر إلى هذا الحي الكثير من السكان الذين عملوا في مهنة البناء بالإضافة إلى قدوم الكثيرين للسكن في هذا الحي لكونه صحياً في مواجهته لأشعة الشمس مما أدى إلى القيام ببناء الكثير من العمارات الجديدة في هذا الحي كما ترتفع في هذا الحي نسبة العاملين في القطاع العام والخاص والحرفي بنسب متقاربة كما ويلاحظ وجود ما نسبته 0.38% من هذا الحي يعملون في الوظائف العليا في حين لم توجد له أي نسب في باقي الأحياء .

أما بالنسبة لحي البلدة القديمة وحي الدوار فقد استقطب القطاع العام والقطاع الخاص أعلى النسب وقد يعود السبب في ذلك إلى ان الكثير من الأشخاص يفضل العمل في قطاعات

توفر له راتباً محدداً في نهاية الشهر أما بالنسبة لحي رفيديا فقد تساوت نسبة العاملين في القطاعين الخاص والحرفي بنسبة 3 % لكل قطاع .

في حين بلغت أعلى نسبة للعاملين في حي المخفية في القطاع الخاص ويعود تفضيل العاملين للعمل في القطاع الخاص الى تقاضيهم رواتب عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى

أما بالنسبة لأحياء الضاحية والمساكن الشعبية فقد وجدت أعلى نسبة للعاملين في قطاع الحرفة حيث يوجد الكثيرون الذين يمتلكون أو يعملون بأجر في حرفة النجارة والحدادة.

أما المنطقة الصناعية فوجدت أعلى نسبة للعاملين في مجال البناء ذلك لأنها تتطلب قوة عضلية وجسمية ولا تتطلب شهادات دراسية عليا .

جدول رقم (26 3) العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي وأحياء المدينة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	زراعة		صناعة		خدمات بناء		وظائف عليا		موظف قطاع عام		موظف قطاع خاص		حرفي		أخرى		المجموع	
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
الجبل الشمالي	2	0.38	7	1.31	47	8.82	2	0.38	28	5.25	30	5.62	24	4.50	13	2.44	153	28.71
البلدة القديمة	3	0.56	---	---	5	0.94	--	---	8	1.50	10	1.88	6	1.13	3	0.56	35	6.57
الدوار وغرب الدوار	----	----	---	---	4	0.75	--	---	6	1.13	9	1.68	5	0.94	2	0.38	26	4.88
رفيديا	3	0.56	1	0.19	9	1.69	--	--	4	0.75	16	3.00	16	3.00	6	1.13	55	10.32
المخفية	2	0.38	3	0.56	12	2.25	--	--	13	2.44	23	4.32	11	2.06	5	0.94	69	12.95
الضاحية	2	0.38	---	---	8	1.50	--	--	6	1.13	14	2.63	16	3.00	--	--	46	8.63
رأس العين	3	0.56	2	0.38	10	1.88	--	---	10	1.88	14	2.63	9	1.69	4	0.75	52	9.76
المساكن الشعبية	2	0.38	--	--	7	1.31	--	--	4	0.75	9	1.69	11	2.06	5	0.94	38	7.13
المنطقة الصناعية	1	0.19	1	0.19	21	3.94	--	--	9	1.69	13	2.44	12	2.25	2	0.38	59	11.07
المجموع	18	3.38	14	2.63	123	23.08	2	0.38	88	16.51	138	25.89	110	20.64	40	7.51	533	%100

المصدر : المسح الميداني 2012 .

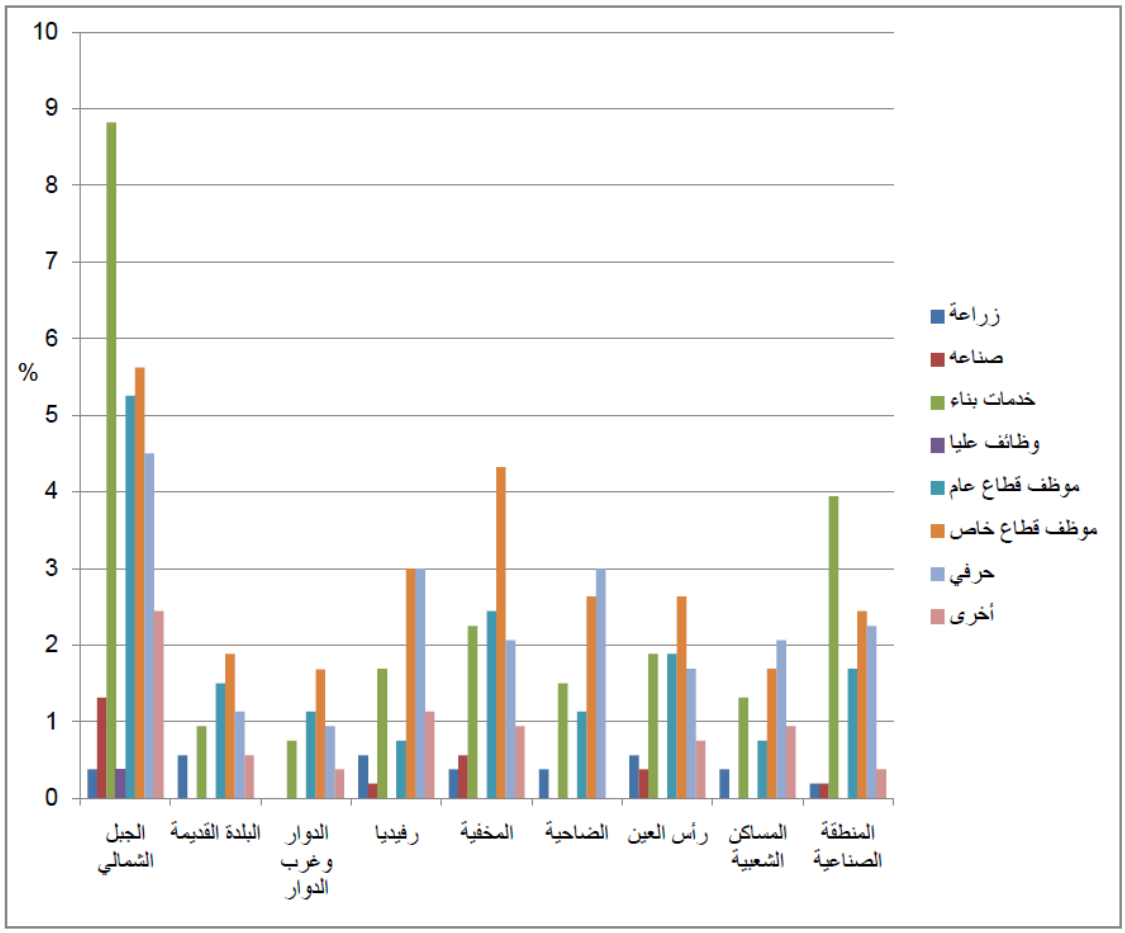

شكل رقم (7 3) العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي وأحياء المدينة لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:3 جهة العمل : Affiliation

لقد تم تقسيم جهة العمل في الدراسة إلى أربعة أقسام صاحب عمل يعمل لحسابه يعمل بأجر بالإضافة إلى خيارات أخرى .

وقد عرفت منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) صاحب العمل بأنه الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءا منها (شريك) ويعمل تحت اشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر ويشمل ذلك أصحاب العمل الذين يديرون مشاريع أو مقاولات خارج المنشآت بشرط أن يعمل تحت اشرافهم أو لحسابهم

مستخدم واحد على الأقل بأجر[1] ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية 2012 يتبين من الجدول رقم (27 3) والشكل (8 3) إلى أن معظم العاملين هم ممن يعملون بأجر بنسبة بلغت 83.30 % ويعود ذلك الإرتفاع إلى أسباب منها تفضيل العامل العمل في مهنة توفر له دخلاً منتظماً بالإضافة إلى حصول العاملين بأجر خاصة في القطاعين العام والخاص على حقوق وامتيازات كالإجازات المرضية والإجازات السنوية واجازات الأمومة مدفوعة الأجر بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة حيث أن هؤلاء العاملين لا يملكون الجرأة التي تمكنهم من فتح مشاريع خاصة بهم بالإضافة إلى قلة رأس المال لديهم وبالتالي اللجوء إلى العمل بأجر لخلوه من المغامرة وهذا ما يفسر سبب انخفاض نسبة أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص فقد بلغت النسب 1.88 % و 14.45 % على التوالي وتعتبر هذه النسب متقاربة مع نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقد حصل العاملون بأجر على أعلى النسب بواقع 67.6 % و18.8 يعملون لحسابهم والنسب الأقل لصالح أصحاب العمل بواقع 6.4 % [2] ويرجع ذلك لنفس الأسباب سالفة الذكر .

وقد عرفت منظمة العمل الدولية العامل بأجر بأنه الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة أو تحت اشرافها ويحصل مقابل عمله على أجر محدد سواء كان بأجر على شكل راتب شهري أو أجرة اسبوعياً أو بالمياومة أو أي طريقة دفع أخرى ويندرج تحت ذلك العاملون بالوزارات والهيئات الحكومية والعاملون بالشركات بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة خاصة بالعائلة أو لدى الغير .[3]

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **معجم المصطلحات الاحصائية المستخدمة في الجهاز** ط4 رام الله - فلسطين ص136.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 مسح القوى العامله، **مرجع سابق**، ص 36

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 معجم المصطلحات الاحصائية المستخدمة في الجهاز **مرجع سابق**، ص137.

جدول رقم (27 3) العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل والجنس لعام 2012 (%)

جهة العمل	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
صاحب عمل	10	1.88	---	---	10	1.88
يعمل لحسابه	77	14.45	---	---	77	14.45
يعمل بأجر	373	69.98	71	13.32	444	83.30
غير ذلك	2	0.38	---	---	2	0.38
المجموع	462	86.69	71	13.32	533	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

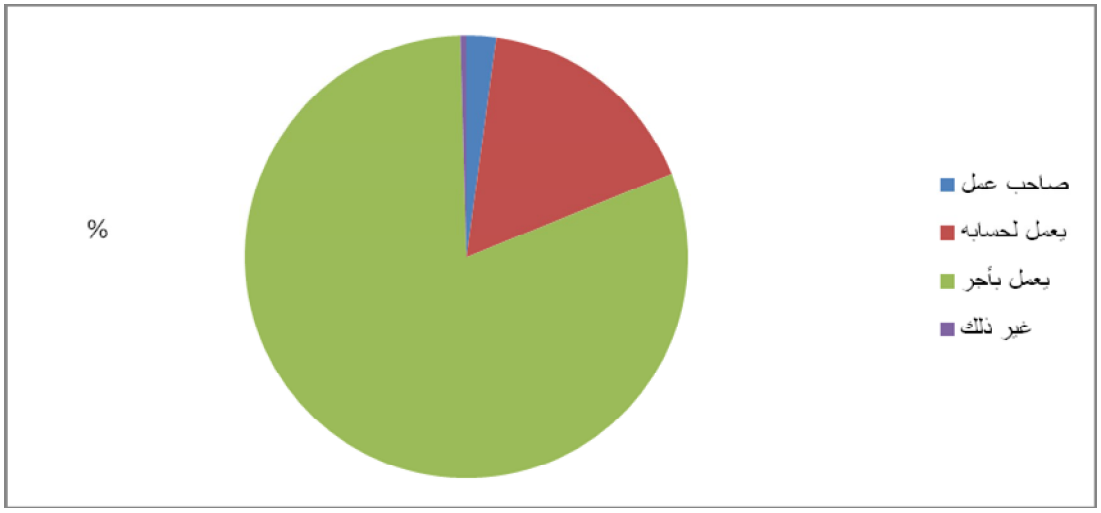

شكل رقم (8 3) العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

ومما لا شك فيه كما يتضح من الجدول (28 3) والشكل (9 3) أن لجهة العمل التي يخضع لها العامل تأثيراً في معدلات الدخل اذ سجلت أعلى الدخول للحالة العملية الأولى صاحب عمل وبمعدل دخل تراوح بين 750 999 تلتها الحالة الثانية يعمل لحسابه 500 749 ثم تلتها الحالة الثالثة يعمل بأجر والتي وصل فيها معدل الدخل 250 499 وذلك يعود إلى أن قيمة الأجر اليومي للعامل تعتبر منخفضة مقارنة بالأرباح التي يحصل عليها أصحاب العمل أو العاملون لحسابهم الخاص وهذا ما يفسر التباين في قيمة الدخل بين هذه الفئات .

جدول رقم (28 3) العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل والدخل الشهري لعام 2012 (%)

جهة العمل	الدخل الشهري								المجموع	
	أقل من 250 دينار		499_250		749_500		999 _750		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%		
صاحب عمل	---	---	---	---	4	0.75	6	1.12	10	1.87
يعمل لحسابه	7	1.31	30	5.63	50	9.38	---	---	87	16.32
يعمل بأجر	25	4.69	400	75.05	11	2.06	---	---	436	81.80
المجموع	32	6.00	430	80.68	65	12.19	6	1.12	533	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

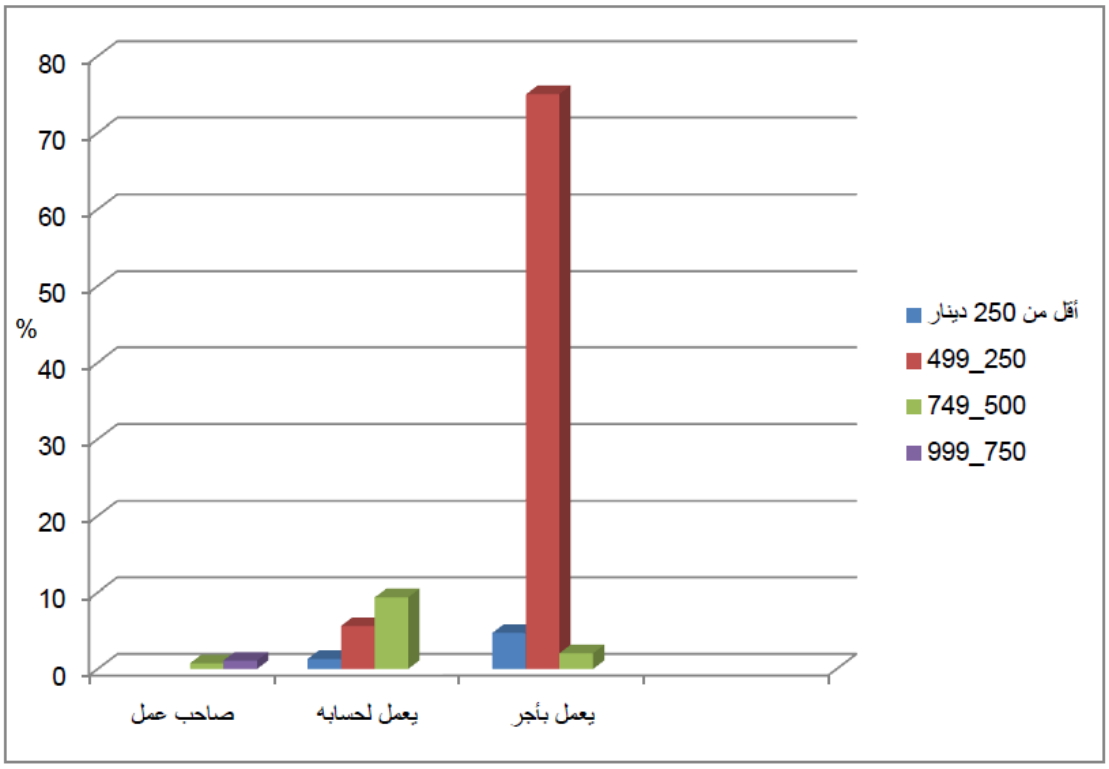

شكل رقم (9 - 3) العاملون في مدينة نابلس حسب جهة العمل والدخل الشهري لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:4 طبيعة العمل : Nature of work

يقصد بطبيعة العمل ماهيته من حيث الديمومة أو عدمها وبالطبع فان طبيعة العمل لها العديد من الدلالات المتعلقة بالنواحي الإقتصادية التي يعيشها السكان وما يترتب عليها من مستويات المعيشة التي تترك آثارها على الحياة الإجتماعية ايضاً .

العمل الدائم : فهو العمل المرتبط بالأفراد العاملين من 15 34 ساعة اسبوعياً .[1]

العمل المؤقت : هو العمل المرتبط بالأفراد المشتغلين من 1 14 ساعة اسبوعياً .[2]

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية 2012 وكما تشير بيانات الجدول رقم (29 3) أن هناك ارتفاعاً كبيراً في نسبة الملتحقين بأعمال دائمة حيث بلغت النسبة 68.29% في حين

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2008 **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات 2007** النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية ملخص (السكان والمساكن) رام الله فلسطين ص31 .

[2] **نفس االمرجع** نفس الصفحة.

كانت نسبة الملتحقين بأعمال مؤقتة 31.71% وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وقد يفسر الإرتفاع في نسبة الملتحقين بأعمال مؤقتة إلى محدودية فرص العمل حيث يقبل العامل بأي فرصة عمل حتى وإن كانت لفترة قصيرة لتلبية احتياجاته في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وبعد الإنتهاء من العمل في هذه المهنة المؤقتة يعيد الكرة مرة أخرى ويبحث عن عمل جديد وهكذا .

جدول رقم (29 3) العاملون في مدينة نابلس حسب طبيعة العمل والجنس لعام 2012 (%)

طبيعة العمل	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى			
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
دائم	294	55.16	70	13.13	364	68.29
مؤقت	164	30.77	5	0.94	169	31.71
المجموع	458	85.93	74	14.07	533	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:5 مكان العمل : Place of work

ان لكل شخص عامل مكاناً يمارس فيه عمله ويعتبر مكان العمل من الجوانب الهامة عند دراسة التركيب الاقتصادي للسكان وكذلك تفيد دراسة مكان العمل في التعرف على حركة العمال مما يستدعي توفير وسائط النقل اللآزمة لنقل هؤلاء العمال .

كما وتدلل الأماكن التي يعمل فيها السكان على مدى توفر فرص العمل في تلك الأماكن وقد قسمت الأماكن التي يعمل فيها السكان حسب الدراسة إلى سبعة أماكن كما يظهر الجدول (30 -3) وقد احتل مكان العمل في الضفة الغربية المرتبة الأولى بنسبة كبيرة جداً 97.95 % وقد أشار أغلبية العاملين إلى العمل داخل مدينة نابلس نفسها على اعتبار كون مدينة نابلس تتعدد فيها الأنشطة الاقتصادية كما أشرنا سابقاً بحكم كونها تجمعا سكانياً كبيراً ومركزاً اقتصادياً نشطاً في شمال الضفة الغربية بالإضافة الى العمل في المحافظات الأخرى حيث تتوفر فرص عمل في مدينة رام الله التي تستقبل العمال يوميا للعمل فيها من مدينة نابلس .

وبالمقارنة بنتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010 م بلغت نسبة العاملين في الضفة الغربية 63.5 % مقابل 10.5 % في أراضي 1948 [1] ويعود ارتفاع أعداد العاملين في الضفة الغربية إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير العديد من فرص العمل من خلال انشاء العديد من المؤسسات ومشروعات البنية التحتية وقد ساعد في جزء كبير من ذلك تدفق الإستثمارات والمساعدات التي قدمتها بعض الجهات الدولية بالرغم من عدم قدرتها على امتصاص كامل للقوى العاملة بسبب التزايد الكبير في أعداد الملتحقين بسوق العمل سنوياً.

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 مسح القوى العامله، **مرجع سابق**، ص 36.

مكان العمل السابق	%	مكان العمل الحالي	%
الضفة الغربية	98.28	الضفة الغربية	97.75
أراضي 1948	0.86	أراضي 1948	2.25
الأردن	0.54	الأردن	-----
دول الخليج العربي	0.32	دول الخليج العربي	------
دول عربية أخرى	----	دول عربية أخرى	-----
دول أجنبية	----	دول أجنبية	----
المجموع	%100	المجموع	%100

جدول رقم (30 3) العاملون حسب مكان العمل السابق والحالي لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

كما وقد شكلت سوق العمل الإسرائيلي مكاناً لعمل القليل من العمال حيث أن نسبة العاملين في اسرائيل منخفضة وأخذت بالتراجع عن الفترات السابقة نتيجة القيود التي تفرضها سلطات الإحتلال الإسرائيلي على العمال الذين يعملون دون اذن تصريح أو تصريح كما وأن سلطات الإحتلال حالياً لا تمنح تصاريح العمل كالسابق بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى استغلال قضية العمالة الفلسطينية في اسرائيل كورقة ضغط سياسية في المفاوضات من أجل الحصول على تنازلات سياسية بشأن الثوابت الفلسطينية وكذلك يعود إلى ضعف البنية الهيكلية للإقتصاد الفلسطيني كما وقد كان مكان العمل السابق للبعض في الأردن ودول الخليج العربي وهذه النسبة القليلة عادت إلى موطنها الأصلي بعد حرب الخليج وتسريح العمال .

3:5:6 طرق البحث عن عمل: Find ways to work

تتعدد الطرق المتبعة في الحصول على وظيفة ما بين سؤال الأصدقاء ومراجعة أصحاب العمل ووسائل الإعلام بالإضافة الى التسجيل في مكتب العمل والعلاقات الشخصية وحسبما تشير نتائج المسح الميداني 2012 ويتضح من الجدول رقم (31 3) سيتم ترتيب طرق البحث عن عمل للأفراد داخل قوة العمل حسب أهميتها كالآتي :

1. مراجعة أصحاب العمل حيث حصلت هذه الطريقة على النسبة الأكبر من طرق البحث عن العمل بواقع 54.70 % حيث توجد العديد من مكاتب التوظيف التي تطلب من العاطل عن العمل السيرة الذاتية وتقوم بتوفير فرص العمل لهؤلاء العاطلين عنه والإتصال بهم عند توفر فرصة العمل .
2. سؤال الأصدقاء فقد يلجأ البعض إلى سؤال المعارف والأقارب والأصدقاء حول فرصة عمل مناسبة فالعديد من الوظائف يتم الحصول عليها بهذه الطريقة وقد بلغت النسبة %26.49
3. أما النسبة الباقية فتكون لمصادر البحث والإعلان الأخرى مثل : وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والإنترنت بالإضافة الى العلاقات الشخصية التي تتيح العديد من الوظائف بالإضافة إلى التسجيل في مكاتب العمل وقد حصلت على النسبة الأقل 2.19 % ويعود ذلك لأسباب منها ما يتعلق بعدم علم الكثيرين بوجود مكتب العمل وبعضها الآخر يعود إلى الراتب المتدني والعلاقات الشخصية التي يتطلبها التسجيل في مكتب العمل وتعد الجرائد من الوسائل التي ساعدت الكثيرين في الحصول على وظائف فقد شكلت هذه الوسائل

مجتمعة ما نسبته 18.8% اذ ينبغي على العاطل عن العمل ان يقوم بمتابعة الإدارات المعنية بالتوظيف فقد توجد عادة ادارة سواء في القطاع الخاص أو العام معنية بالتوظيف وتخرج من خلالها طلبات الوظائف وقد تختلف مسميات هذه الإدارات من جهة إلى أخرى مثل ادارة العلاقات العامة أو شؤون الموظفين وعلى الشخص متابعة الجهة التي تعمل في مجال تخصصه ومعرفة ما اذا كانت هناك أوقات معينة تعلن خلالها هذه الجهات عن وظائف .

جدول رقم (31 3) الافراد داخل قوة العمل حسب الطرق المتبعة في البحث عن عمل والحالة العملية والجنس لعام 2012 (%)

طرق البحث عن عمل	الجنس												المجموع	
	ذكر						أنثى							
	يعمل		لا يعمل		متقاعد		تعمل		لا تعمل		متقاعدة		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%		
سؤال الأصدقاء	138	10.82	138	10.82	---	---	6	47.0	55	4.31	1	0.08	338	26.49
وسائل الإعلام	96	7.52	---	---	---	---	5	0.39	50	3.92	---	---	151	11.83
مراجعة أصحاب العمل	242	18.96	213	16.69	26	2.04	7	0.55	200	15.67	10	0.78	698	54.70
التسجيل في مكتب العمل	---	---	---	---	---	---	3	0.23	25	1.96	---	---	28	2.19
العلاقات الشخصية	30	2.35	---	---	---	---	6	0.47	25	1.96	---	---	61	4.78
المجموع	506	39.65	351	27.51	26	2.04	27	2.11	355	27.82	11	0.86	1276	%100

المصدر: المسح الميداني 2012

3:5:7 التسجيل في مكتب العمل : Join in Labour Office

يمثل مكتب العمل التابع لوزارة العمل أحد أطراف الإنتاج إلى جانب العمال وأصحاب العمل وتعمل الوزارة على ايجاد الأنظمة والقوانين المنظمة للعملية الإنتاجية والرقابة على تطبيقها من خلال الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون اضافة الى دورها الحيوي في ايجاد سياسات التشغيل وتطبيقها والتي تسعى ضمن خططها إلى الحد من ظاهرة البطالة باعتبارها الجهة الرسمية التي يرتبط عملها بسياسات التشغيل اساساً ووضع الخطط الرامية إلى تحديد معدلات البطالة وأسبابها وسبل الحد منها إلا أنه وفي ظل تسارع معدلات البطالة وشح فرص العمل المتاحة وعدم قدرة أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية الرسمية سعت وزارة العمل إلى محاولة ايجاد السبل الممكنة للحد من آثار البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وبخاصة الآثار الإقتصادية من خلال برنامج مساعدات البطالة والتشغيل المؤقت الذي يقوم على توفير فرص العمل المؤقتة للعاطلين عن العمل بحيث يتم استيعابهم في الوظائف والمهن لمدة ثلاثة شهور ويتقاضى العامل خلالها راتباً شهرياً بمعدل 900 شيقلاً للعامل .[1]

وخلال المسح الميداني 2012 وكما يظهر من الجدول رقم (32 3) يتبين أن الغالبية العظمى لم تسجل في مكتب العم حيث وصلت النسبة الى 81.59 % ويعود ذلك لأسباب متعددة كما سيتضح لاحقاً من الجدول (33 3) منها ما يتعلق بالراتب المتدني والعلاقات الشخصية ومنها ما يتعلق بعدم العلم بوجود مكتب العمل أصلاً في حين كان الذين سجلوا في المكتب وما زالوا ينتظرون العمل 17.28 % وقد يعود ذلك لأسباب منها : محدودية في الفرص التي يوفرها مكتب العمل من جهة كما وأن البعض لا يقبل بالفرصة التي تعرض عليه لكون العمل المتوفر لا يتناسب وامكانياته أو مقدرته العقلية أو الجسدية في أحيان كثيرة فينتظر فرصة أفضل تتناسب مع امكانياته والقليلون ممن سجلوا وحصلوا على

[1] عبد الحق، خالد وليد عبد الكريم **مرجع سابق** ص124

العمل حيث حصلت على النسبة الأقل 1.13 % وهذا يتفق مع نتائج بعض الدراسات التي توصلت إلى أن 57.3 %

من الخريجين الذين لا يعملون ومستعدين للعمل سجلوا في مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل وما زالوا في انتظار الحصول على فرصة العمل وهي تمثل النسبة الأعلى مقابل 12.9 % سجلوا في مكتب العمل وحصلوا على فرصة عمل إذ أن فرص العمل التي يوفرها مكتب العمل محدودة قياساً مع مستويات البطالة في حين بلغ الذين لم يسجلوا في مكاتب العمل ما نسبته 29.8 % ويعود السبب الرئيسي إلى أن 31.6 % منهم لا يعرفون عن وجود تلك المكاتب والسبب الذي يليه اعتبارهم أن فرص العمل التي توفرها غير مناسبة .[1]

جدول رقم (32 3) العاطلون عن العمل حسب التسجيل في مكتب العمل التابع لوزارة العمل والجنس لعام 2012 (%)

التسجيل في مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
التسجيل في مكتب العمل والحصول على فرصة عمل	3	0.42	5	0.71	8	1.13
التسجيل في مكتب العمل وعدم الحصول على فرصة عمل	59	8.36	63	8.92	122	17.28
عدم التسجيل في مكتب العمل	289	40.93	287	40.65	576	81.59
المجموع	351	49.71	355	50.28	706	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

[1] البطالة في الاراضي الفلسطينية : واقعها وخيارات مواجهتها **مرجع سابق** ص 35 .

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية لعام 2012 يتبين أن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء عدم تسجيل الكثيرين في مكتب العمل حيث تم حصرها في ستة أسباب كما يتضح من الجدول المرفق رقم (33 3) اذ يعود السبب الرئيسي لعدم تسجيل المعظم في مكتب العمل إلى أن 41.66 % يردون ذلك إلى كون الراتب الذي يتقاضاة العامل متدنٍ جداً كما أن 22.22 % منهم لا يعرف عن وجود هذه المكاتب أصلاً في حين أشار 8.16% إلى أن التسجيل في هذه المكاتب يتطلب علاقات شخصية وأشار 20.49 % من الحاصلين على مؤهلات علمية فوق الثانوي إلى أن الأعمال التي يوفرها مكتب العمل لا تتناسب مع مؤهلاتهم اذ أن فرص العمل التي يوفرها مكتب العمل محدودة قياساً مع مستويات البطالة كما وأنها لا تناسب جميع المستويات التعليمية بالإضافة إلى أنها لا توفر فرص عمل دائمة بل تكون الفرص مؤقتة و يمكن لهذه الفرص المؤقتة أن تساهم في تخفيف المعاناة عن الفرد لمرحلة قصيرة الا أنها لم تحد من ظاهرة البطالة .

جدول رقم (33 3) العاطلون عن العمل مدينة نابلس حسب اسباب عدم التسجيل في مكتب العمل التابع لوزارة العمل والجنس لعام 2012 (%)

السبب في عدم التسجيل في مكاتب العمل	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
بعد المكتب	2	0.35	---	---	2	0.35
الراتب متدني جدا	165	28.64	75	13.02	240	41.66
يتطلب علاقات شخصية	23	3.99	24	4.17	47	8.16
عدم تناسب الاعمال المتوفرة مع مؤهلات العاطلين عن العمل	55	9.55	63	10.94	118	20.49
عدم العلم بوجود مكتب العمل	70	12.15	58	10.07	128	22.22
غير ذلك	10	1.74	31	5.38	41	7.12

%100	576	43.58	251	56.42	325	المجموع

المصدر :المسح الميداني 2012

وقد أطلقت وزارة العمل مؤخراً استراتيجية قطاع العمل وهذه الإستراتيجية ترسم صورة مستقبلية تتضمن ارتفاعاً في القدرة الإستيعابية لسوق العمل من خلال موائمة مخرجات أنظمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل وتعزيز النمو الإقتصادي وتهدف هذه الإستراتيجية إلى المساهمة في بناء الدولة الفلسطينية من خلال توفير فرص العمل اللآئقة لجميع الأفراد وتحقيق المساواة في الفرص والإنتاجية كما وتسعى إلى خلق بيئة وهيكليات تنظيمية ومؤسسات متخصصة قادرة على قيادة العمل بفعالية وكفاءة وتوسيع دائرة الأطراف المشاركة والمعنية في تطوير وادارة سوق العمل .[1]

3:5:8 هجرة الشباب : Migration of young people

تعد هجرة الشباب ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد فهي ليست نتاجاً لعوامل محلية واقليمية فقط وانما نتاج لأبعاد عالمية اذ لعبت العولمة دوراً مباشراً في هذه الظاهرة وتمثل هجرة الشباب هدراً للطاقات والكفاءات فالشباب هم صانعو التنمية ويمكن تعريف هجرة الشباب الدولية بأنها :

تنقل الشباب من دولته الأصلية التي نشأ فيها إلى دولة أخرى بغرض العمل أو العلم، أو السياحة أو أي أسباب اخرى[2] والهجرة المقصودة هنا هي الهجرة من أجل العمل وفي كثير من الأحيان نلاحظ أن فئة الشباب هي أكثر المجموعات السكانية ميلاً للهجرة، بسبب عدم قدرة أسواق العمل المحلية على استيعاب اليد العاملة فأضحت الهجرة إلى الخارج وسيلة للبحث عن العمل وتشير نتائج الدراسة الميدانية 2012 إلى ارتفاع كبير في نسبة الراغبين في الهجرة إلى الخارج للعمل كما يتضح من الجدول رقم (34 3) حيث أشارت الأغلبية إلى الرغبة في الهجرة بما نسبتة 68.97 % من مجموع العاطلين عن العمل في مجتمع

[1] ابو شكر عبد الفتاح واخرون ايلول 2011 **مرجع سابق** ص34.

[2] امام مجده **هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات** 2009 بدون دار نشر ص 4.

الدراسة و أشارت ما نسبته 26.06 % من كلا الجنسين بالرغبة الأكيدة للهجرة فقط لدول عربية وبشروط في حين كانت ما نسبته 3.68 % ممن لديهم الرغبة بالهجرة إلى أي دولة وبشروط و بلغت نسبة من يرغبون بالهجرة سواء إلى دول عربية أو دول غير عربية وبدون شروط 39.23 % فبدخول الشباب في سن العمل يبدؤون في البحث عن الوظيفة المناسبة والسعي نحو تكوين كيانهم الأسري المستقل بهم وما يلفت الإنتباه أن 32 % من الإناث على استعداد للهجرة للعمل في الخارج بما فيها 17 % بدون شروط وقد يعود ذلك إلى زيادة ثقة الأنثى بنفسها وقدرتها على تحمل المسؤولية بالإضافة إلى الثقة الممنوحة لها من قبل الأهل .

جدول رقم (34 3) العاطلون عن العمل حسب قبول عرض العمل خارج فلسطين والجنس لعام 2012 (%)

قبول العمل خارج فلسطين	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى			
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
نعم بدول عربية فقط وبشروط	86	12.18	98	13.88	184	26.06
نعم باي دولة وبشروط	18	2.55	8	1.13	26	3.68
نعم بدول عربية وبدون شروط	150	21.25	113	16.00	263	37.25
نعم باي دولة وبدون شروط	6	0.85	8	1.13	14	1.98
لن اقبل بالعمل في الخارج	91	12.89	128	18.13	219	31.02
المجموع	351	49.72	355	50.27	706	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

ويأتي السبب الأول والدافع الأهم وراء الهجرة الحصول على عمل براتب مالي أكبر يمكن التوفير منه كما يتضح من الجدول رقم (35 - 3) حيث أشار 62.42 % من مجتمع الدراسة إلى أن الشرط الرئيسي للعمل في الخارج هو الراتب المرتفع وهذه النسبة تعتبر قريبة من نتائج الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة اذ بلغت 70.48 %[1]، وبالنظر إلى أسباب الهجرة من مناطق السلطة الفلسطينية بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص يعود إلى الوضع الاقتصادي المتردي المتمثل بالإنتشار الواسع لمشكلة البطالة ومحدودية فرص العمل كما وأن مستويات الأجور السائدة في منطقة السكن أقل من مستوى الأجور في المناطق الجاذبة للعمالة وتزداد المشكلة تعقيداً اذ يرتبط ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع المستوى التعليمي حيث يفضل الشباب المتعلم الحصول على وظيفة مناسبة لتخصصه وخبرته بالإضافة إلى الراتب الجيد ومن الجدول (35 3) والشكل (10 3) يتبين أن ما نسبته 17.66% من الشباب المتعلم يرغبون في العمل في مجال التخصص بالإضافة إلى الراتب المناسب وهنا تظهر المشكلة حيث الأعداد الكبيرة من الخريجين وفي نفس التخصصات ومحدودية فرص العمل القادرة على استيعابهم وهذا بالتأكيد يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين إذ تعد فترة الإنتظار لديهم للحصول على وظيفة أطول نسبياً من غير المتعلم نظراً لقلة امتلاكهم خبرة العمل التي يحتاجها سوق العمل كما يجب أن لا ننسى الأسباب المتعلقة بعدم الإستقرار السياسي في منطقة الدراسة فاصبح احتمال العمل لفترة ما في الخارج السبيل الوحيد لغالبية العاطلين عن العمل لإدخار قدرٍ كافٍ من المال لمواجهة حاجاتهم الحالية والمستقبلية المتوقعة فيما أشار ما نسبته 31 % بعدم قبول العمل في الخارج وردوا ذلك إلى اعتبارات شخصية .

وللحد من الهجرة لا بد من قيام الدولة بتوفير العمل المناسب الذي يوفر للفرد مستوى معيشيا لائقاً فالدول التي تهتم بمواطنيها وتسعى جاهدة لإحترام حقهم في العمل المناسب

[1] ابو شكر عبد الفتاح **الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة واثارها الاقتصادية والاجتماعية** الملتقى الفكري العربي القدس ط1 1990 ص17 .

واللآئق لا يتركها ابناؤها بل يساهمون في نهضة وتقدم بلادهم التي تسعى لاعطائهم كافة حقوقهم وأهمها الحق في العمل المناسب .

جدول رقم (35 3) العاطلون عن العمل في مدينة نابلس حسب الشرط الرئيسي للعمل في الخارج والجنس لعام 2012 (%)

الشرط الرئيسي للعمل بالخارج	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
العمل براتب يمكن التوفير منه	184	37.78	120	24.64	304	62.42
وظيفة مناسبة للتخصص والخبرة	35	7.19	49	10.06	84	17.25
كلاهما	41	0.42	45	9.24	86	17.66
غير ذلك	---	----	13	2.67	13	2.67
المجموع	260	45.39	227	46.61	487	%100

المصدر :المسح الميداني 2012

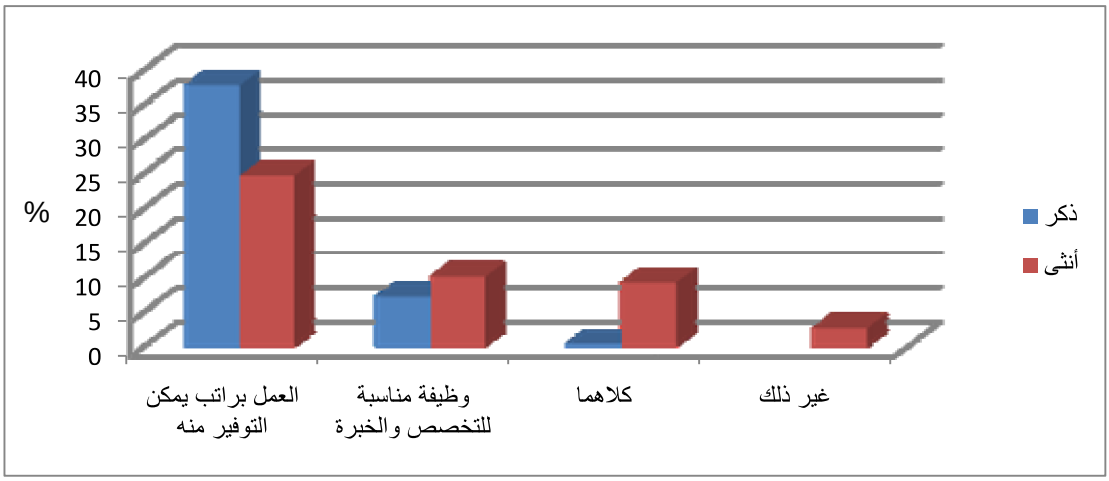

شكل رقم (10 3) العاطلون عن العمل في مدينة نابلس حسب الشرط الرئيسي للعمل في الخارج والجنس لعام 2012 (%)

المصدر: المسح الميداني 2012

يتضح من الجدول (36 3) والشكل (11 3) أن هناك علاقة وثيقة بين الرغبة بالهجرة والعمر اذ نجد أن الشباب أكثر ميلاً للهجرة من باقي الفئات العمرية فالشباب في الفئات العمرية 20 24 و 25 29 و30 - 34 أكثر المجموعات السكانية ميلاً للهجرة وقد لاحظنا سابقاً ارتفاع نسبة البطالة بين هذه الفئات الشابة المتحمسة للعمل في حين تأخذ هذه الرغبة بالتناقص في الفئات العمرية الأعلى ثم تصل إلى أدنى مستوياتها في فئات الأعمار من 50 59 عام في حين تنعدم الرغبة في الهجرة للعمل في فئة العمر 60 64 عاما وهذا ما يتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة والتي توصلت إلى أن معظم المهاجرين هم من الشباب في سن ما بين 21 35 عاما أما نسبة المهاجرين في سن أقل من 15 عاماً وأكثر من 65 عاما فهي قليلة وتصل إلى 4.49 % و 3.37 % على التوالي [1] كما يتفق مع نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ففي مسح أجراه عام 2011 م تبين أن 33 % من المهاجرين هم ضمن الفئة العمرية 15 29 عاماً وجاءت الفئة العمرية 30 44 عاماً في المرتبة الثانية بنسبة 25.9 % من المهاجرين للخارج. [2]

[1] ابو شكر عبد الفتاح 1990 **مرجع سابق**، ص8 .

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011 مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية **مرجع سابق**، ص 30 .

ويرجع ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة من الشباب إلى : انعدام فرص الحصول على الوظيفة المناسبة لتحقيق طموحاتهم وأهدافهم في أماكنهم الأصلية كما أن امكانية حصول فئة الشباب على فرصة عمل في البلد المستقبل تعتبر أسهل بكثير من امكانية حصول كبار السن على نفس الفرصة لكون الشباب يتميزون بكبر الطاقة الإنتاجية لديهم مقارنة بالأكبر سناً اصافة إلى تفضيل أرباب العمل تقليل تكاليف العمال ومنها أجورهم التي تنخفض مستوياتها عادة بسبب قلة سنوات الخبرة المتراكمة مقارنة بكبار السن .

جدول رقم (36 - 3) العاطلون عن العمل حسب قبول العرض للعمل في الخارج والعمر لعام 2012(%)

فئات الاعمار	قبول العمل في خارج										المجموع	
	نعم، بدول عربية فقط وبشروط		نعم، بأي دولة وبشروط		نعم، بدول عربية وبدون شروط		نعم، بأي دولة وبدون شروط		لن أُقبل بالعمل في الخارج		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%		
15_ 19	16	2.27	2	0.28	30	4.25	----	----	6	0.85	54	7.65
20_ 24	30	4.25	6	0.85	46	6.52	----	----	32	4.53	114	16.15
25_ 29	20	2.83	4	0.57	70	9.91	2	0.28	44	6.23	140	19.83
30_ 34	28	3.96	6	0.85	30	5.25	4	0.57	53	7.51	121	17.14
35_ 39	21	2.97	3	0.42	20	2.83	5	0.71	40	5.67	89	12.61
40_ 44	24	3.40	5	0.71	25	3.54	2	0.28	31	4.39	87	12.32
45_ 49	29	4.11	----	----	15	2.12	---	----	4	0.57	48	6.80
50_ 54	11	1.56	----	----	10	1.42	1	0.14	3	0.42	25	3.54
55_ 59	5	0.71	----	----	17	2.41	----	----	4	0.57	26	3.68
60_ 64	----	----	----	----	----	----	----	----	1	0.14	1	0.14
65 سنة فأعلى	----	----	----	----	----	----	----	----	1	0.14	1	0.14
المجموع	184	26.06	26	3.68	263	37.25	14	1.98	219	31.02	706	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

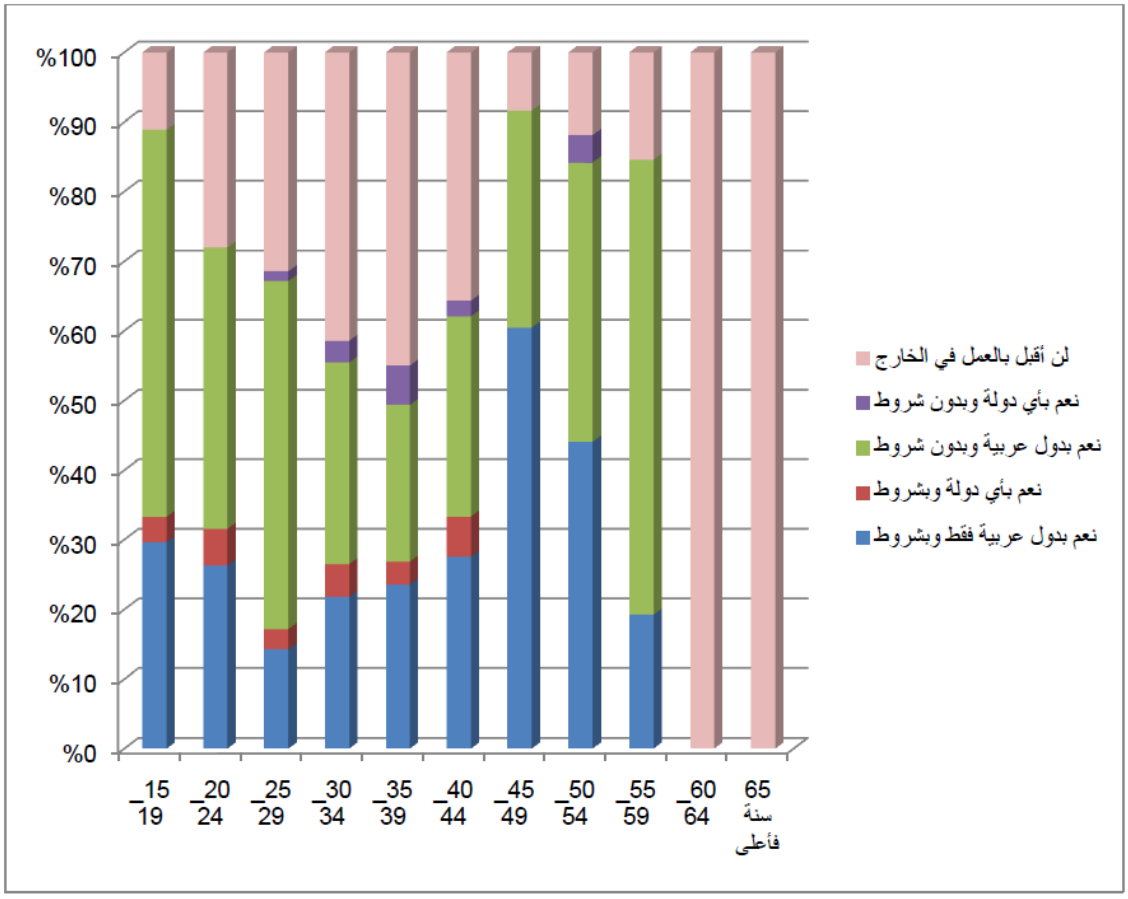

شكل رقم (11 - 3) العاطلون عن العمل حسب قبول العرض للعمل في الخارج والعمر لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:9 العاطلون عن العمل حسب أسباب ترك العمل السابق

أظهرت نتائج المسح الميداني 2012 أن نسبة الأفراد الذين لم يعملوا خلال الفترة السابقة بلغت 27.34 % مقابل 72.66 % عملوا خلال الفترات السابقة ولكن تركوا العمل ولعل من الصعب على الإنسان الذي يعمل في مهنة ما أن يترك عمله ويبحث عن غيره في ظل محدودية فرص العمل حيث يكون من المحتمل وقوعه مرة أخرى في صفوف العاطلين عن العمل إلا أنه في بعض الأحيان توجد أسباب دافعة لمثل هذا التصرف ومن الجدير بالذكر أ ن هؤلاء التاركين لأعمالهم خلال الفترة السابقة أعادوا ذلك الى أسباب مادية واجتماعية اذ أثرت هذه الأسباب تاثيراً مباشراً في هذه الرغبة لما لها من أهمية كبيرة في حياة الفرد والأسرة وقد تم حصر الأسباب التي أ دت إلى ترك الشخص لعمله السابق والبحث عن عمل جديد إلى خمسة أسباب كما ورد في الجدول (37 3) .

فقد تبين أن عدم كفاية الراتب يمثل السبب الأول والمباشر في هذه الرغبة الأكيدة لتغير المهنة والبحث عن أخرى بنسبة 59.26 % وقد زادت نسبتهم من الذكور عنها لدى الإناث وقد يعزى ذلك إلى الأعباء المالية التي تقع على عاتق الرجل نحو أفراد اسرته اذ يعتبر الرجل في مجتمعاتنا الشرقية هو المسؤول الأول والأخير عن توفير مستلزمات الحياة وهذا شيء مؤكد لكون العامل يكون همه الأول والأخير الحصول على الراتب المناسب الذي يمكنه من العيش بكرامة وتلبية متطلبات أسرته في ظل الإرتفاع الحاد في الأسعار الذي تشهده السوق المحلي بالإضافة إلى حصول الخيار الثاني رفع المستوى الإجتماعي على نسبة 16.18 % حيث يرغب الفرد دائماً العيش في مستوى اجتماعي لائق به .

أما فيما يتعلق بالأسباب الأخرى (ظروف العمل قاسية ومكان العمل بعيد) فقد تضاءلت نسبتهما لتبلغ 12.67 % و 1.95 % على التوالي حيث أن الفرد يقبل بفرصة العمل في بعض الأحيان لتلبية متطلباته ومتطلبات اسرته دون النظر إلى قسوة ظروف العمل أو بعد مكان العمل بل ينصب تفكيره على امكانية الحصول على الدخل الذي يمكنه من العيش بكرامة فالقليلون ممن يتركوا أعمالهم السابقة لكون مكان العمل بعيداً أو ظروف العمل قاسية إلا في بعض الحالات المتعلقة بالخصائص الجسمية للفرد ففي بعض الأحيان هناك بعض الأشخاص الذين لا يمتلكون القوة الكافية للإستمرار في الأعمال الشاقة فيضطرون لترك العمل والبحث عن عمل جديد يتلاءم وامكاناتهم الجسدية والصحية كما وأنه من الممكن أن يكون هناك أكثر من سبب واحد وراء تغير المهنة حيث حصل خيار (أخرى) على 9.94% ويقصد بهذا الخيار كل الأسباب التي تقف وراء تغيير الفرد لمهنته ولا تدخل في أي من الخيارات الأربعة الأولى وتشمل الأسباب النفسية والعائلية والوظيفية والصحية وغيرها من الأسباب التي لم يفصح بعض أفراد العينة عن ماهيتها .

جدول رقم (37 3) العاطلون عن العمل في مدينة نابلس حسب سبب ترك العمل خلال الفترة السابقة والجنس لعام 2012 (%)

أسباب ترك العمل السابق	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
عدم كفاية الراتب	200	99.38	104	20.27	304	59.26
رفع المستوى الاجتماعي	42	8.19	41	7.99	83	16.18
ظروف العمل قاسية	50	9.75	15	2.92	65	12.67
مكان العمل بعيد	3	0.58	7	1.36	10	1.95
أخرى	29	5.65	22	4.29	51	9.94
المجموع	324	63.16	189	36.83	513	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:10 التأخر في الحصول على وظيفة (فرصة عمل) The delay in getting a job

تجتاح مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص مخاوف تتمثل في الإرتفاع المطرد للشباب العاطل عن العمل مما يؤدي إلى عدم حصول الشباب على حقوقهم الإجتماعية والإقتصادية كحقوق إنسان وبخاصة للحاصلين على مؤهلات علمية اذ معروف لدى الجميع أن التعليم يؤدي إلى دورين أساسيين : هما إنخراط الشباب في المجتمع بما في ذلك التحضير لأدوارهم كبالغين في المستقبل واختيار المسار المهني أي الإنتقال من الدراسة إلى حقل العمل خصوصاً خريجو الجامعات كما يقال " التعليم هو تعلم لأداء وظيفة " فان المؤهل هو مسالة تعلم بغرض الحصول على وظيفة ولكن المستوى العالي للبطالة وعدم توفر فرص العمل سوف يحبط العاملين ويثنيهم عن الدخول بشكل مباشر إلى سوق العمل حيث تعتري الدخول إلى سوق العمل مجموعة من العقبات التي تؤخرهم من الحصول على وظيفة تمكنهم من العيش بكرامة الإنسان [1] وقد تم حصر الأسباب الرئيسية التي تؤخر الكثيرين من الحصول على وظيفة كما يظهر في الجدول (38 3) إلى سبعة أسباب .

وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية 2012 إلى أن سبب المحسوبية في التعينات سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص قد احتل المرتبة الأولى بنسبة 56.52 % وتشير المحسوبية إلى نظام الواسطة والفساد حيث يكون من الضروري تقديم رشوة أو ارتباط بشخص ذي نفوذ من أجل الحصول على فرصة عمل فقد أصبحت الواسطة والمحسوبية الآن جزءاً من عملية التقدم للحصول على وظيفة اذ يلجأ الكثيرون للأسرة والأصدقاء من أصحاب المناصب للحصول على وظيفة فهي تعتبر عائق أمام الكثيرين في الحصول على عمل وميزة للآخرين الذين يتوفر هذا الخيار أمامهم .

وبشكل عام تعتبر الواسطة مشكلة في تأمين الوظيفة في مناطق السلطة الفلسطينية وقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسح أجراه وتم فيه سؤال العاطلين عن

[1] موناغان ليزا واخرون **مرجع سابق** 2010 ص32

العمل عن سبب عدم حصولهم على عمل أشار 52.1 % بأن هذا الأمر مرده الى ضعف علاقاتهم الشخصية .[1]

جدول رقم (38 3) العاطلون عن العمل حسب اسباب التاخر في الحصول على وظيفة والجنس لعام 2012 (%)

أسباب التأخر في الحصول على وظيفه	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
عدم وجود خبرة	62	8.78	19	2.69	81	11.47
التخصص غير مرغوب	17	2.41	17	2.41	34	4.82
المحسوبية في التعيينات	107	15.16	292	41.36	399	56.52
المعدل	----	----	3	0.42	3	0.42
عدم الاعلان عن وظائف	136	19.26	19	2.69	155	21.95
لا يوجد رأس مال لبدء العمل	10	1.42	3	0.42	13	1.84
أخرى	19	2.69	2	0.28	21	2.97
المجموع	351	49.72	355	50.28	706	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

[1] موناغان ليزا واخرون **مرجع سابق** 2010 ص9 .

ويرتبط بالمحسوبية سبب عدم الإعلان عن الوظائف بنسبة 21.95 % وقد يتم في كثير من الحالات التعيين في الكثير من الوظائف دون الإعلان عنها وهذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحسوبية في التعينات يلي ذلك خيار عدم وجود الخبرة بنسبة 11.47 % حيث يتعرض الكثير من الباحثين عن العمل إلى هذه المشكلة (الخبرة) وبخاصة خريجي الجامعات ويمكن حل هذه المشكلة او التخفيف من حدتها عن طريق تحويل الخبرة العملية إلى جزء لا يتجزأ من برامج العديد من الجامعات ذلك لأنها تكمل المهارات النظرية التي يتم اكتسابها بتجربة عملية ضمن المسار المهني الذي يختاره الطالب حيث تستكمل الخبرة العملية مع الخبرة الأكاديمية لكي يتم التوافق بين الطلاب وأصحاب العمل أما الأسباب الأخرى فقد تضاءلت نسبتها لتبلغ 4.82% لكون التخصص غير مرغوب و 1.84 لعدم توفر رأس المال و0.42 % للمعدل و 2.97 % لأسباب أخرى لم يفصح عنها العاطلون عن العمل .

3:5:11 التدريب المهني :Vocational training

للتعليم والتدريب المهني دور هام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة فرص التشغيل والتقليل من حدة البطالة ؛ اذ كلما زادت مستويات التدريب للعاملين زادت مهاراتهم وانتاجيتهم وبالتالي زادت فرصة الحصول على عمل لديهم .

ويشير الجدول رقم (39 3) إلى أن ما نسبته 71.67 % من العاطلين عن العمل لم يتم التحاقهم بأي دورات تدريبية في حين بلغت نسبة من التحقوا بالدورات التدريبية حوالي 28.33 % من كلا الجنسين حيث يكون الهدف من الإلتحاق بهذه الدورات التدريبية المساعدة في بناء القدرات لديهم ورفع المهارات والكفاءات التي يحتاج اليها سوق العمل ولكن وبالنظر إلى الجدول المرفق رقم (40 3) تبين أن نسبة كبيرة جداً من الذين التحقوا بالدورات التدريبية أي حوالي 85 % لم يقم مركز التدريب المهني الذي التحقوا به بتوفير فرصة عمل لهم ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن نظام التعليم والتدريب المهني القائم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وبالأخص قبل مجيء السلطة الفلسطينية كان يعاني

من عدم الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل المحلي بل كان يتجه نحو تلبية احتياجات أسواق العمل الخارجية وبالذات سوق العمل الإسرائيلي وأسواق العمل العربية في الدول النفطية وبعد انحسار الطلب على العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق منذ التسعينات ظهر انعدام الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب القائم واحتياجات سوق العمل لذا لا بد من إعادة النظر في نظام التدريب الفلسطيني القائم وادخال التغيرات عليه ليصبح أكثر موائمة مع احتياجات سوق العمل [1] حيث أن التدريب المهني في ظل التطور التكنولوجي الحالي لم يعد قاصراً على تعلم بعض المهارات من خلال التدريب الفني وانما أصبح اساسياً للحصول على قدرٍ من المعرفة التقنية التي تؤهل الفرد للإنخراط في سوق العمل والذي أصبح يعتمد بصورة أكبر على تقنية المعلومات حيث يمتزج التدريب المهني بالتعليم التقني وبصورة حديثة وممنهجة من هنا يمكن القول أن الطلب المتزايد على المهارات التكنولوجية المتخصصة من قبل أرباب العمل وحاجة أرباب العمل للكفاءات المتميزة كل ذلك يتطلب تطوير مهارات الأفراد لكي تتناسب مع متطلبات سوق العمل إذ أن موائمة القدرات والمهارات مع احتياجات سوق العمل سيكون سبباً مباشراً في الحد من نسب البطالة بين الشباب وفتح مجالات جديدة للعمل ولكلا الجنسين .

جدول رقم (39 -3) العاطلون عن العمل حسب الالتحاق بالدورات التدريبية

الالتحاق بالدورات التدريبية	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
نعم	90	12.75	110	15.58	200	28.33
لا	250	35.41	256	36.26	506	71.67
المجموع	340	48.16	366	51.84	706	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

[1] أبو شكر،عبد الفتاح 2004 **مرجع سابق** ص 59 61 .

جدول رقم (40 3) العاطلون عن العمل حسب مدى قيام مركز التدريب المهني بتوفير فرص عمل والجنس لعام 2012 (%)

هل يقوم مركز التدريب المهني بتوفير فرص عمل	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
نعم	20	10.00	10	5.00	30	15.00
لا	36	18.00	134	67.00	170	85.00
المجموع	56	28.00	144	72.00	200	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

من هنا نلاحظ المسؤولية التي تقع على عاتق المسؤولين في سوق العمل على استيعاب هؤلاء المتدربين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وملاءمتها من أجل مساعدتهم على الإندماج في سوق العمل والمساهمة في بناء قدرات جديدة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يقع على سوق العمل مسؤولية تزويد مراكز التدريب المهني بالتغذية الراجعة حول خريجيهم وفحص مدى ملائمة هؤلاء الخريجين لإحتياجات ومتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة حيث تتمحور أسباب الإلتحاق بهذه الدورات التدريبية لكونها توفر فرصاً أفضل للتوظيف وفرصاً أفضل لفتح المشاريع الخاصة .

3:5:12 تصاريح العمل : Work Permits

إن نظام تصاريح العمل لا يسمح لأي عامل بالدخول إلى إسرائيل إلا بالحصول على تصريح عمل ولا يعطى هذا التصريح إلا بعد الحصول على براءة ذمة من الجهات الأمنية والضريبية من ثمانية مكاتب اسرائيليه مختلفة اضافه إلى إظهار طلب خطي من صاحب العمل الإسرائيلي وأن يكون العامل مسجلاً في مكتب العمل الإسرائيلي واذا قبض على العامل داخل اسرائيل وليس بحوزته ذلك التصريح فانه يغرم 150 دولارا اذا كان من الضفه و200 دولار اذا كان من غزه . [1]

وقد شكلت القيود التدريجية المفروضة على دخول العمال الفلسطينين إلى سوق العمل الإسرائيلي سمة للعلاقات الداخلية بين اسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية منذ اندلاع حرب الخليج الأولى وحتى انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية .

أما في ظل الإنتفاضة الثانية فقد أجهزت على الحركة الكبيرة للعمالة من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الى سوق العمل الاسرائيلي حتى ذلك الحين كانت مناطق السلطة الفلسطينية المصدر الرئيس للعمالة إلى اسرائيل إذ اجتذبت ما بين خمس وربع القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى مطلع عام 2000 [2] فقد شكل العمل في اسرائيل متنفساً للكثيرين وخفف من حدة البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية ولكن مع تزايد القيود المفروضة على دخول العمال الفلسطينين إلى سوق العمل الإسرائيلي زادت الأوضاع سوءاً وارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق ويتضح من الجدول رقم (41 3) والشكل (12 3) أن ما نسبته 1.98 % فقط من مجتمع الدراسة يحملون تصريح عمل لإسرائيل و1.56 % يخاطرون بالدخول إلى إسرائيل للعمل بدون تصريح عمل في حين كانت النسبة 94.33 % لا يحملون هذا التصريح وكانت نسبة الذكور منهم 46.32 % ويحاولون بشتى

---

[1] خليفه **مرجع سابق** ص160 .

[2] موناغان ليزا واخرون **مرجع سابق**، 2010 ص32 .

الوسائل الحصول على مثل هذا التصريح للخروج من أزمة البطالة في ظل محدودية فرص العمل في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية .

جدول رقم (41 -3) العاطلون عن العمل حسب حيازة تصريح عمل في اسرائيل والجنس لعام 2012 (%)

امتلاك تصريح او وثيقة عمل داخل اسرائيل	الجنس				المجموع	
	ذكر		أنثى		نسمة	%
	نسمة	%	نسمة	%		
أحمل تصريح	12	1.70	2	0.28	14	1.98
ادخل بدون تصريح	11	1.56	----	----	11	1.56
احمل جواز سفر أجنبي	7	0.99	8	1.13	15	2.12
لا أحمل تصريح	327	46.32	339	48.02	666	94.33
المجموع	357	50.57	349	49.43	706	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

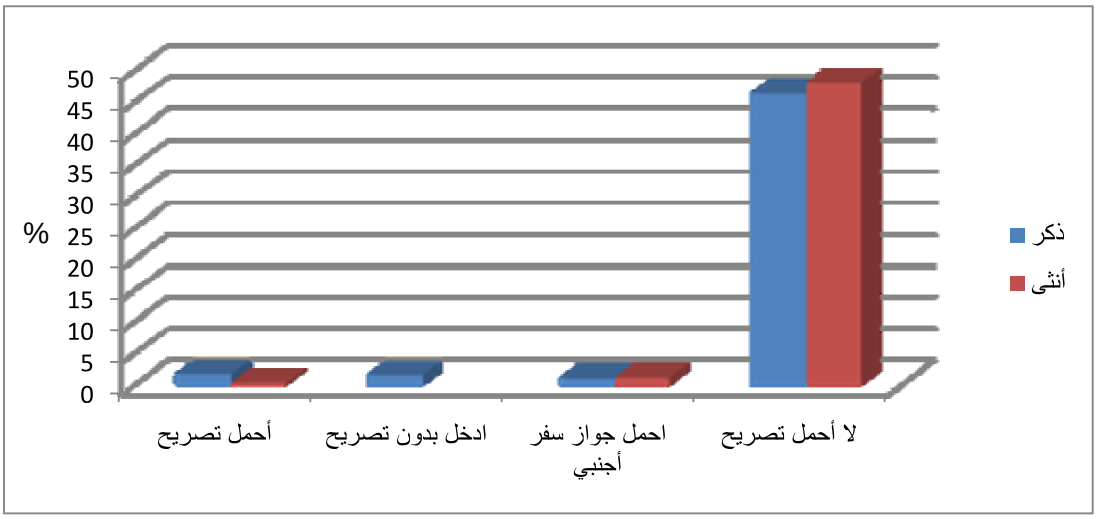

شكل رقم (12 - 3) العاطلون عن العمل حسب حيازة تصريح عمل في اسرائيل والجنس لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:13 مصادر دخل الأسرة : Family income sources

من خلال الدراسة الميدانية 2012 تبين أن مصادر دخل الأسرة كانت تتذبذب من مصدر إلى آخر فيلاحظ انخفاض حاد في نسبة الأسر التي تعتمد في مصدر دخلها على الزراعة باعتبار أن منطقة الدراسة ليست منطقة زراعية حيث انخفضت النسبة جداً ووصلت إلى 4.17% كما يتبين من الجدول رقم (42 3) أن هناك علاقة ما بين قيمة دخل الأسرة ومصدر الدخل اذ نجد أن الدخل لتلك الأسر تراوح ما بين 250 دينارا فأقل وحتى فئة الدخل 500 749 دينارا وكانت النسبة الأعلى أقل من 250 دينارا أردنيا لكون منطقة الدراسة ليست منطقة زراعية حيث أن الأسر التي تعتمد على مصدر الزراعة في توفير دخلها تكون أسرة مالكة لقطعة الأرض وتستثمرها لتوفير الدخل .

كما تبين أيضاً أن نسبة الأسر التي تعتمد في مصدر رزقها على مشاريع غير زراعية في منطقة الدراسة وصلت الى 15.83 % وهي تعتبر منخفضة اذا ما قورنت في الضفة الغربية حيث بلغت 28.2% خلال العام 2007 [1] وقد يعود ذلك إلى قلة رؤوس الأموال التي تمكن الأسر من فتح مشاريع خاصة بهم بالإضافة إلى عدم امتلاكهم الجرأة لفتح مثل هذه

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة الفلسطينية**، مرجع سابق ص94.

المشاريع كما وتبين أن نسبة الأسر التي اعتمدت على الأجور والرواتب سواء من القطاع الخاص أو الحكومي ارتفعت لتصل الى 46% حسب المسح الميداني 2012 وتعتبر النسبة مرتفعة اذا ما قورنت مع نسبة الأسر المعتمدة على الأجور والرواتب في الضفة الغربية فقد بلغت لعام 1997 ما نسبته 32.1 % [1] وبالنظر الى دخل الأسرة من القطاعين الخاص والحكومي نجد أن أعلى النسب في فئة الدخل 250 499 دينارا تلتها فئة الدخل 500 749 دينارا حيث تتراوح معدلات الأجور في هذين القطاعين ما بين 250 749 ديناراً اردنياً تتفاوت حسب المهنة والمستوى التعليمي للفرد ويعود السبب في ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على مصدر الأجور والرواتب مقارنة بالمشاريع الأخرى سواء كانت زراعية أو غير زراعية إلى أن الأسر في أغلب الأحيان تفضل عمل افرادها في المؤسسات الحكومية أوالخاصة من أجل تأمين مصدر دخل ثابت يساعدهم في الإنفاق على الأسرة في ظل تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في مناطق السلطة الفلسطينية كما وأن ما نسبته 7.83% من الأسر في مجتمع الدراسة اعتمدت على تحويلات خارجية في حين ارتفعت نسبة المساعدات الإجتماعية إلى 10% ومصادر أخرى للدخل بنسبة 16.17 % بينما وصلت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 1997ما نسبته 38 % .[2]

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة الفلسطينية** مرجع سابق ص94.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة .

جدول رقم (42 3) مصادر الدخل الشهري للأسر في مدينة نابلس لعام 2012 (%)

مصادر دخل الاسرة	الدخــل الشهري								المجموع	
	أقل من 250 دينار		499 _250		749 _500		999 _750			
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
الزراعه	14	2.33	8	1.33	3	0.50	---	---	25	4.17
مشاريع غير زراعية	35	5.83	45	7.50	15	2.50	---	---	95	15.83
رواتب من الحكومة	10	1.67	93	15.50	25	4.17	----	----	128	21.33
رواتب من القطاع الخاص	35	5.83	80	13.33	31	5.17	2	0.33	148	24.67
تحويلات من الخارج	20	3.33	27	4.50	----	----	----	----	47	7.83
مساعدات اجتماعية	44	7.33	16	2.67	----	----	----	----	60	10
أخرى	42	7.00	45	7.50	9	1.5	1	0.17	97	16.17
المجموع	200	33.33	314	52.34	83	13.83	3	0.5	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:14 الدخل الشهري: Monthly Income

يعتبر الدخل الشهري في أي مجتمع من الدلائل الأساسية للأنشطة الاقتصادية والأحوال الاجتماعية والسياسية في ذلك المجتمع .

تشير بيانات الجدول (43 3) إلى أن أكثر فئات الدخل شيوعاً في أحياء المدينة هي الفئة التي يتراوح فيها الدخل ما بين 250 499 ديناراً فقد بلغ عدد أفرادها في أحياء المدينة مجتمعة 287 شخصاً وبنسبة بلغت 53.85 % أما أقل الفئات شيوعاً فهي الفئة التي تراوح فيها الدخل ما بين 750 999 ديناراً في حين لم يوجد أي شخص أشار إلى أن دخله 1000 دينار فأكثر وقد يعود السبب في ذلك إلى الوضع الاقتصادي السيء اولاً وإلى عدم إعطاء السكان للقيم الحقيقية لقيمة الدخل الشهري للأسرة رغبة منهم في الحصول على بعض المساعدات المادية بالإضافة إلى قلة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي كما توضح سابقاً حيث يؤدي قلة مساهمتها إلى قلة نسب الدخل المتأتي من عمل المرأة مما يعني انخفاض دخل الأسرة .

وعند النظر إلى الجدول رقم (44 3) والشكل (13 3) نلاحظ أن أغلبية العاملين يعملون في مجال البناء 23.08 % والقطاع العام 16.51 % والقطاع الخاص 25.89 % والحرفة 20.64 % وهذه المهن تعتبر ذات دخل متوسط كما يتضح أن 53.85 % من العاملين في المجالات كافة بلغ متوسط الدخل الشهري لديهم 250 499 دينارا وقد تواجدت أعلى النسب ما بين موظف قطاع خاص وحرفي في حين بلغت ما نسبته 25.14 % ممن بلغ متوسط الدخل الشهري لديهم 500 794 دينارا حيث حصلت النسبة الأكبر داخل هذه الفئة للعاملين في القطاع الخاص بنسبة 10.32 % في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح دخولهم ما بين 750 999 ديناراً أقل النسب قياسا بفئات الدخل الأخرى .

وبالعودة مرة أخرى إلى الجدول (43 3) والخارطة (2 -3) نلاحظ وجود أعلى نسبة لفئة الدخل 500 749 في حي الجبل الشمالي كذلك يوجد بعض الأشخاص في هذا

الحي يحصلون على دخل 750 999 ديناراً بالرغم من عدم وجود دخل بهذه الفئة بأي حي آخر

وقد يعود ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي للسكان في هذا الحي مقارنة بالأحياء الأخرى تليها المخفية بنسبة 2.63 % للحاصلين على دخل 500 749 دينارا حيث وجد بعض الأشخاص لديه مشاريع تقدم لهم دخل بالإضافة إلى وجود أشخاص حاصلين على شهادات عليا بشكل أعلى من المناطق ا لأخرى .

ومن الجذير ذكره أن معدلات الدخول لدى الأفراد لم تصل الى مستوى عالٍ من الدقة عند الكثيرين منهم بسبب الإدلاء بأرقام غير صحيحه أو الإمتناع كلياً عن الإجابة عن سؤال الدخل .

جدول رقم (43 - 3) العاملون في مدينة نابلس حسب متوسط الدخل الشهري وأحياء المدينة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	الدخل الشهري								المجموع	
	أقل من 250 دينار		250_ 499		500_ 749		750_ 999			
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
الجبل الشمالي	54	10.13	71	13.32	15	2.81	9	1.69	149	27.95
البلدة القديمة	6	1.13	21	3.94	6	1.13	--	--	33	6.19
الدوار وغرب الدوار	5	0.94	20	3.75	4	0.75	---	---	29	5.44
رفيديا	17	3.19	27	5.07	9	1.69	--	--	53	9.94
المخفية	17	3.19	42	7.88	14	2.63	--	---	73	13.70
الضاحية	11	2.06	18	3.38	12	2.25	--	--	41	7.70
رأس العين	12	2.25	29	5.44	9	1.69	--	--	50	9.38
المساكن الشعبية	5	0.94	27	5.07	1	0.19	--	--	33	6.19
المنطقة الصناعية	35	6.57	32	6.00	5	0.94	--	---	72	13.51
المجموع	162	30.39	287	53.85	75	14.07	9	1.69	533	%100

المصدر: المسح الميداني 2012

الخارطة رقم (2 -3) العاملون في مدينة نابلس حسب متوسط الدخل الشهري وأحياء المدينة لعام 2012

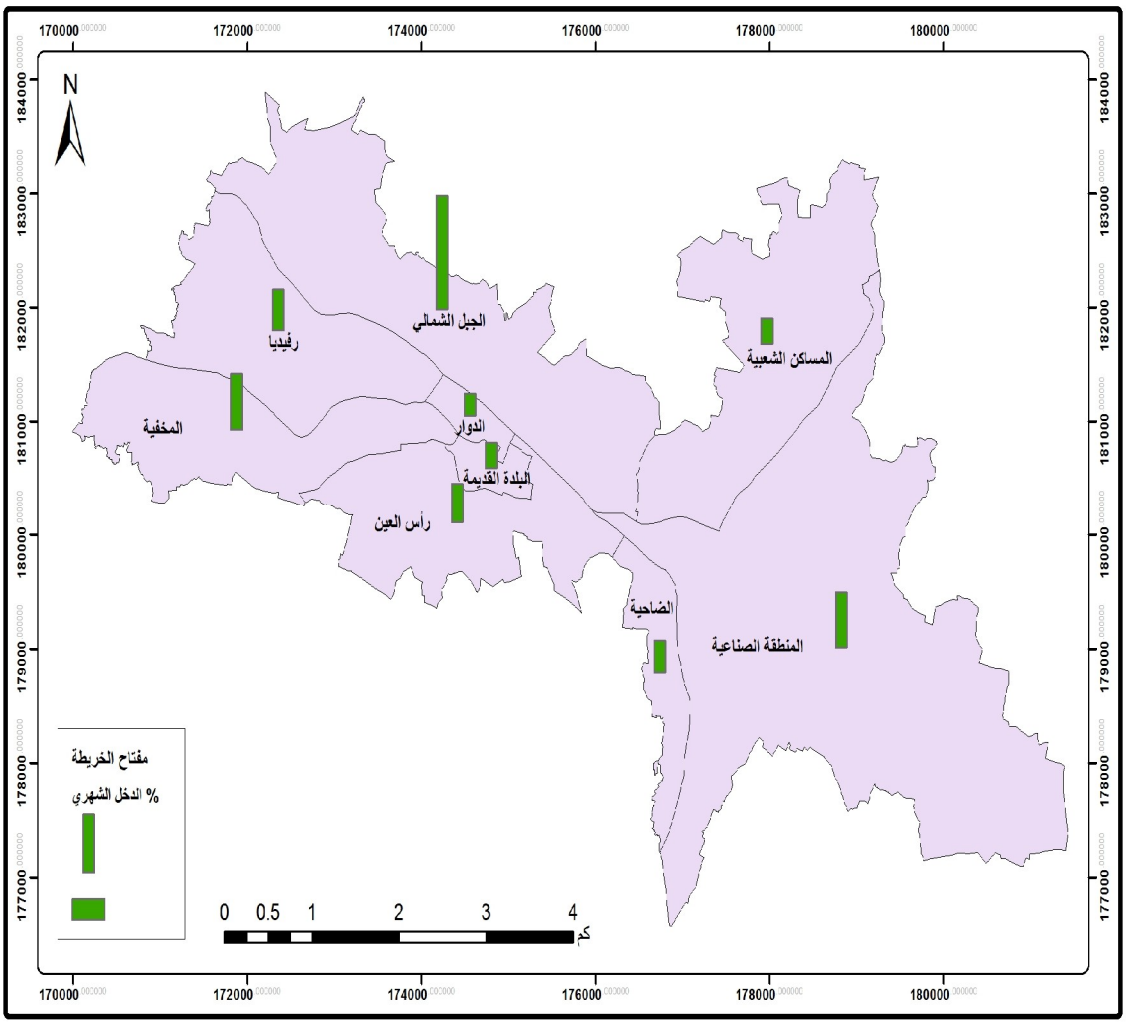

المصدر :المسح الميداني 2012

جدول رقم (44 3) العاملون في مدينة نابلس حسب النشاط الاقتصادي ومتوسط الدخل الشهري لعام 2012 (%)

النشاط الاقتصادي	الدخل الشهري								المجموع	
	أقل من 250 دينار		250_ 499		500_ 749		750_ 999			
	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%	نسمة	%
زراعة	1	0.19	13	2.44	4	0.75	--	--	18	3.38
صناعة	3	0.56	7	1.31	4	0.75	--	--	14	2.63
خدمات بناء	39	7.32	54	10.13	30	5.63	--	--	123	23.08
وظائف عليا	---	---	---	---	--	---	2	0.38	2	0.38
موظف قطاع عام	16	3.00	50	9.38	22	4.13	--	--	88	16.51
موظف قطاع خاص	16	3.00	67	12.57	55	10.32	--	--	138	25.89
حرفي	18	3.38	79	14.82	13	2.44	--	---	110	20.64
أخرى	9	1.69	17	3.19	6	1.13	8	1.50	40	7.50
المجموع	102	19.14	287	53.85	134	25.14	10	1.88	533	%100

المصدر المسح الميداني 2012

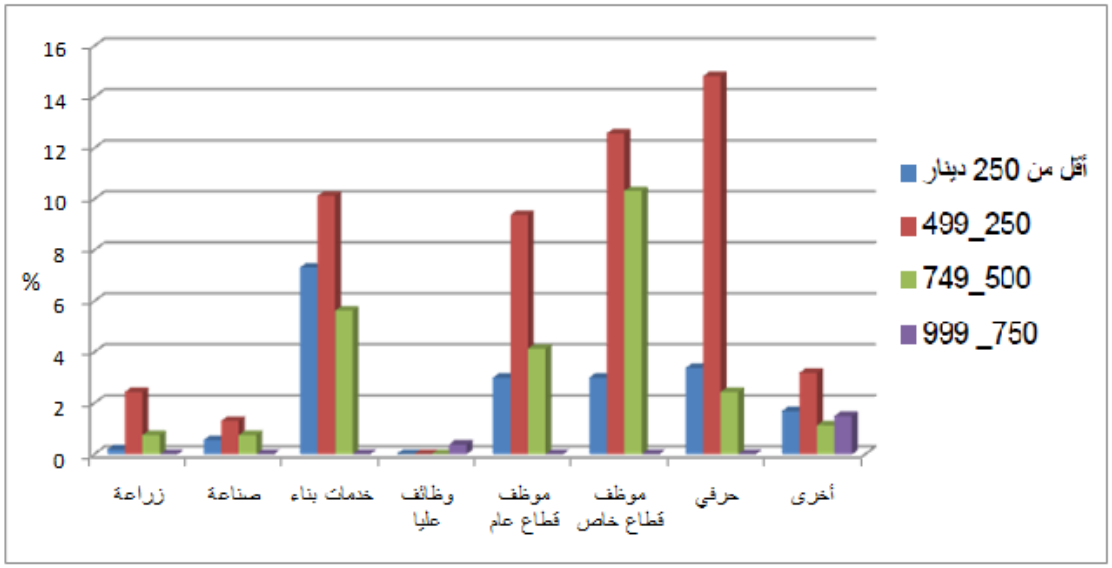

شكل (13 3) العاملون حسب النشاط الاقتصادي ومتوسط الدخل الشهري لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

3:5:15 سياسات التشغيل ومدى فعاليتها في الحد من البطالة

لقد ساهم الإنفتاح الاقتصادي العالمي في احداث تغيير سريع في المهن مما جعل قضية التشغيل تحدياً كبيراً وخاصة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية التي أثر عليها الحصار والإنقسام الداخلي من مواكبة المتغيرات والتأقلم باستمرار في مجال تنظيم العمل وسوق العمل وسياسات التشغيل .

وقد تزداد قضية التشغيل صعوبة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لأسباب عدة منها: قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995 بتنفيذ برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الإداري في القطاعين العام والخاص والذي أدى إلى تقليص التوظيف بسبب زيادة الكادر البشري العامل في القطاع العام منذ تأسيسه عا م 1994 حيث وصل إلى 25 % من حجم العمالة الفلسطينية في كافة الأنشطة بالإضافة الى تراجع فرص العمل في البلدان النفطية والتعارض بين الباحثين عن عمل ومتطلبات سوق العمل ومن ناحية أخرى فان محدودية قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين سنوياً قد زادت من معدل البطالة كما

وأن الكثير من المشاريع الإستثمارية قد توقفت بسبب العجز المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية [1].

والمقصود بالتشغيل هنا هو : تنظيم التوظيف الكامل والإستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية وقد عرفت الإتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل : بأنه الإستغلال الأمثل للعامل البشري في نمو الإقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه وأن يكون العمل منتجاً وأن يختار بحرية هذا العمل وامكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة عمل مناسب تستعمل فيه هذه المؤهلات [2] وعلى ذلك فقد اتخذت سياسات التشغيل بعدين اثنين اقتصر البعد الأول : على مجال ايجاد فرص عمل والتي يتم الحصول عليها من خلال سوق العمل أو مكاتب العمل أو غيرها من الجهات المختصة أما البعد الثاني : ادارة أسواق العمل وايجاد العمل المناسب وكذلك توفير ظروف العمل الملائمة وتحسين الإنتاجية عن طريق سياسات الحوافز ومن ثم تحسين هذه الإنتاجية مع الإهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض والطلب بالنوع والكم والزمان والمكان . [3]

أنواع سياسات التشغيل : [4]

توضح الدراسة التي أعدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت أن هناك نوعين من سياسات التشغيل:

1 - سياسات سلبية : تعالج ظاهرة البطالة دون التطرق لأسبابها وجذورها وغالباً ما تكون مجرد اصطناع احصائي أو حلول قصيرة الأمد لحل مشكلة البطالة .

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق** مرجع سابق ص 53.

[2] الموقع الإلكتروني http://www.yemen-nic.info/db/studies/studies/detail.php?ID=6376&phrase_id=291 تاريخ التصفح : 2013/4/22.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق ، ص54

[4] الموقع الإلكتروني http://www.arab-api.org/course27/pdf/P6709-6.PDF تاريخ التصفح 2013/4/23 .

2 سياسات ايجابية : تدرس ظاهرة البطالة وجذورها في اطار البيئة المحلية والدولية المتغيرة معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية التي تساعد في حل المشكلة من جذورها مثل : تنشيط الطلب موائمة التعليم والتدريب توفير معلومات عن سوق العمل وتعتبر السياسات الإيجابية أكثر جدوى ونجاعة في حل مشكلة البطالة .

برنامج سياسات التشغيل وعناصره الرئيسية :

لقد رتب المعهد العربي للتخطيط هذا البرنامج بالتركيز على العناصر التالية : [1]

1 التنمية البشرية : تطور مفهوم التنمية البشرية من مستوى الإهتمام بالبشر وتنميتهم إلى مستوى التنمية من أجل البشر وانعكس ذلك بدوره على تطورأساليب القياس وأهداف النمو وصياغة السياسات التنموية ويشكل التشغيل أبرز هدف يربط بين التنمية والإنسان لتحقيق حياة معيشية كريمة في ظل دخل مستمر .

2 اقتصاديات العمل : تهتم ادارة الموارد البشرية اهتماما كبيراً بتشغيل العنصر البشري وعليه يجب فهم آلية سوق العمل والتوازن بين قوى العرض والطلب في السوق لأن عدم التوازن يؤدي إلى خلل ينجم عنه حدوث البطالة أو عجز استيعاب الفائض من قوة العمل لذلك يجب دراسة سوق العمل وآلياته والتشغيل والبطالة والتوفيق بينهما .

3 التعليم وسوق العمل : يشكل التعليم جانباً مهماً من اهتمامات ادارة الموارد البشرية ذلك أن الفرد ينفق الكثير لإكتساب التعليم على أمل أن يعوض ما تم انفاقه ويجني ثمار ما زرعه طيلة سنوات الدراسة وينتقل من مرحلة الإتكال على العائلة إلى تحمل المسؤولية والقيام بدور فاعل في المجتمع .

4 البطالة وتحديات التشغيل : تعترض أسواق العمل خاصة في البلدان النامية جملة من التحديات التي تعكس مدى ثقتها في توفير فرص التشغيل وتتركز هذه التحديات في :

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق** مرجع سابق ص55.

التغيرات المتلاحقة في نطاق التعليم والثقافة والتغيرات في البيئة الإقتصادية من خلال الآثار الإقتصادية المترتبة على تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي كما تنفرد الدول النامية بتحديات خاصة منها سياسات التشغيل في القطاع العام وكفاءته وهجرة العمالة والتحديات الناتجة عن اتفاقيات السلام في المنطقة لذلك فقد أصبحت ظاهرة البطالة في الدول النامية تأخد طابعاً شديد الخطورة ذلك لأنها تمس فئات المجتمع كالمتعلمين والشباب ولوجود فجوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل فقد تم الإتجاه نحو صياغة سياسات تشغيل وعدم الإكتفاء بتخطيط القوى العاملة .

5 دور المؤسسات الصغيرة والقطاع غير المنظم في التشغيل : لقد أوضح الإقتصاديون أهمية المنشآت الصغيرة والعمل غير المنظم في الاقتصاد المعاصر لما تلعبه هذه القطاعات من دور في تلبية الحاجات الأساسية للسكان وفي توليد فرص العمل قليلة الإستثمارات والتي تعجز القطاعات المنظمة عن توليدها بنفس الكفاءة ونفس مستوى رأس المال المحدود وتركز الدراسات الحديثة على الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والقطاع غير المنظم في التشغيل وتوليد الدخول .

ويشير العمل غير المنظم : إلى العمل الذي لا يتمتع بحماية اجتماعية بما فيه حد أدنى من الأجور تأمين صحي خطة تقاعد عطل مدفوعة الأجر تعويضات نهاية الخدمة اجازة مرضية مدفوعة الأجر مخصصات البطالة والتأمين ضذ الفقدان المفاجئ للدخل بالإضافة الى ظروف العمل غير المنظم مثل ساعات العمل الطويلة وبيئة العمل غير الصحية وغير الآمنة وغياب الحماية أمام ظروف العمل الصعبة .[1]

وطبقاً لدراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني (ماس) في العام 2004 فان ثلثي المستطلعين (في القطاع غير المنظم) ذكروا أن عملهم أمن لهم دخلاً كافياً لتغطية الإحتياجات الأساسية للأسرة وتسمح مؤسسات العمل غير النظامي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بدرجة عالية من المرونة استجابة للتغييرات في الطلب على

[1] ابو شكر عبد الفتاح واخرون 2011 **مرجع سابق** ص 11.

المنتجات والخدمات وتقوم أيضا بالعمل كمستوعب للصدمات الناتجة عن قطاع العمل النظامي فهي توفر وظائف وفرص عمل عندما لا يستطيع القطاعان : العام والخاص النظاميان توفير هذه الفرص ولكن ليس العمل بدون حماية خياراً بل يتم اللجوء اليه بسبب الحاجة ويمكن للعمل في القطاع غير المنظم أن يحمي العامل من الجوع في معظم الحالات ولكنه لا يحمي العامل من الفقر والحرمان . [1]

أهداف سياسات التشغيل والإجراءات اللآزمة لتحقيقها : [2]

1 - التأكيد على أن العمل قيمة انسانية وحضارية ذات أبعاد دينية واقتصادية واجتماعية وغرس روح احترام العمل بكل الوسائل .

8 العمل على زيادة فرص عمل جديدة في مختلف الأنشطة لخفض معدلات البطالة من خلال:

أ - انشاء مكاتب للتشغيل في جميع المحافظات تكون مهمتها تسجيل العاطلين عن العمل وتوظيفهم حسب الطلب .

ب -توفير معلومات وبيانات وافية حول عرض القوى العاملة والطلب عليها .

ت - التوسع في توفير فرص تدريب للمتعطلين لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة تتيح لهم القبول في سوق العمل .

ث -تشجيع الصناعات الصغيرة وتطوير المنشآت الصغيرة المولدة لفرص العمل .

ج - توسيع مشاركة القطاع الخاص في مجالات التدريب المهني ووضع التسهيلات للعمال وحل مشاكلهم .

ح - تنظيم سوق العمل والبحث عن فرص عمل خارجية لإستيعاب قوة العمل الفائضة عن حاجة السوق المحلي .

---

[1] ابو شكر عبد الفتاح واخرون 2011 **مرجع سابق** ص 12 .

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق ص56.

9 - تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة والمتدنية الدخل من العمل والإنتاج وذلك بانشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يقوم بتقديم التسهيلات للمشاريع الخدمية والإنتاجية الصغيرة للحد من البطالة .

10 - تحقيق العمل اللآئق بما يتماشى مع العدالة الاجتماعية التي دعت اليها منظمة العمل الدولية .

اجراءات التشغيل حسب الخطة التطويرية لوزارة العمل لسنة 2004

لقد قامت وزارة العمل باعداد خطة تطويرية لأنشطتها روعي فيها اتخاذ اجراءات للتشغيل كالاتي :[1]

1 -تنظيم سوق العمل عن طريق توفير معلومات أساس حول القوى العاملة وتحسين خدمات التشغيل واعداد قوى عاملة حسب احتياجات السوق وذلك للحد من البطالة .

2 -انشاء مراكز للتدريب المهني لخلق وتأهيل عمالة ماهرة في التخصصات المختلفة

3 -تيسير التوظيف من خلال قنوات متعددة ودعم ومساعدة العمال لإقامة مشروعات تحتاج الى أيدي عاملة مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة .

3:5:16 أسباب البطالة

قد تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية الى أخرى كل حسب تكوينه الديموغرافي وحسب النظاميين السياسي والاقتصادي السائدين فيه إلا أن هناك أسباباً عامة وكثيرة تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها في المجتمعات وقد تم حصر الأسباب في هذا البحث في أحد عشر سبباً كما يتضح من الجدول المرفق رقم (45 3) والشكل (14 3) اذ تمثل وجهة نظر عينة الدراسة في ترتيب هذه الأسباب التي تقف وراء مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس حسب أهميتها :

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق** مرجع سابق ص60.

1 انتشار ظاهرة المحسوبية وغياب مبدأ الشفافية في التوظيف وحصلت على النسبة الأعلى 98.58 % تعتبر الواسطة والمحسوبية منتشرة على نطاق واسع وأصبحت جزءا من عملية التقدم للحصول على وظيفة ومن المعروف أن للواسطة تأثيراً كبيراً على حماسة الشباب للعمل وآمالهم في الحصول على وظيفة حيث يرى المبحوثون أن هذا السبب هو السبب الأول في الأهمية من حيث مساهمته في الإنتشار الواسع لظاهرة البطالة .

2 تدني الأجور وقد حصلت على الترتيب الثاني بنسبة 92.98 % تعتبر الأجور أهم العوامل تأثيرا على حفز الانسان للعمل وزيادة الإنتاجية اذ توجد علاقة وثيقة بين الإنتاج والأجور بمعنى أن زيادة انتاجية العامل تؤدي الى زيادة الأجور وبالتالي زيادة الطلب على الإستهلاك وارتفاع الإنتاج والإنتاجية .

كما وأن تدني الأجور أو عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الأحيان يعتبر من أهم الأسباب لظاهرة البطالة اذ يضطر العامل في بعض الأحيان الى ترك هذا العمل للبحث عن عمل آخر ذي دخل أعلى وقد لا يتوفر له ذلك مما يؤدي الى زيادة حجم البطالة أو أن يستمر في عمله ولكنه لا يؤديه على الوجه الأكمل فتظهر البطالة المقنعة كما وأن ثبات الأجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الإتجاه التضخمي للأسعار يعتبر سبباً مباشراً لزيادة حجم البطالة ويختلف تحديد الأجور ما بين القطاع العام والخاص ففي القطاع العام يتم تحديد الأجور وفق نظام ديوان الموظفين الذي يتصف بنظام موحد للأجور فهيكل الأجور الحكومي يتميز بالجمود ويعاني من تدني مستوى الأجور قياساً بتكاليف المعيشة الباهظة القريبة من المستويات الإسرائيلية حيث يزيد مستوى دخل الفرد الإسرائيلي عن مثيله الفلسطيني بنحو أحد عشر ضعفاً اضافه إلى تدني مستواه مقارنة بالرواتب في القطاعات غير الحكومية اذ ينخفض متوسط راتب الموظف الحكومي بحوالي 10 % عن متوسط الرواتب في القطاع الخاص [1] بينما يتم تحديد الأجور في القطاع الخاص تبعاً لظروف سوق العمل من حيث العرض والطلب على العمل لذلك تتصف الأجور في القطاع الخاص بالمرونة وسرعة الإستجابة

[1] مكحول باسم واخرون 2001 **مرجع سابق** ص25 .

للمتغيرات الاقتصادية في السوق ففي حالة الإنتعاش الإقتصادي تحدث زيادة في الطلب على القوى العاملة مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الأجور أما في حالة الركود الاقتصادي ووجود مستويات بطالة عالية تتأثر أجور العمال ويصبحوا مستعدين للعمل بأجور منخفضه .[1]

3 عدم قبول سوق العمل للخريجيين وحصلت على النسبه 79.11% ذلك أن الخريجين يفتقرون للتجربة العملية وهي من أهم الأسباب التي تقف وراءمشكلة بطالة الشباب حيث تنتج عن اعتقاد الكثيرين بأن معرفة الخريجين محدودة وان مهاراتهم ليست كافية ففي مسح أجراه مركز دراسات التنميه أشار إلى أن 77 % من الشركات الممسوحة لعام 2005 أعربت عن مستوى ترددها العالي في تعيين الخريجين الجدد نظراً لكون الخريجين تنقصهم المهارات والمعارف المناسبه وللتقليل من حدتها يمكن أن تتحول الخبرة العملية الى جزء لا يتجزء من برامج العديد من الجامعات وقد تستكمل المهارات النظرية بتجربة عملية ضمن التخصص الذي يختاره الطالب بحيث يحصل الطلاب على الخبرة العملية أثناء دراستهم الجامعية بحيث يتم التوافق والتفاهم بين الجامعات وأصحاب العمل بخصوص المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل كما وأن خبرة العمل بدوام جزئي قد تكون ذات قيمة أكبر للطالب من الحصص النظرية والذي يتم عن طريق ادخال الجامعات للتعليم المستند على العمل في مناهجها من خلال دمج تجربة العمل مع التعليم الصفي مما يمكن الطلاب من تطبيق النظريات وتوسيع معارفهم وقدراتهم بينما يجمعون المعلومات من مكان العمل بهذه الطريقة فإن أصحاب العمل يستطيعون ضمان امتلاك الخريجين للتجربة والمهارات اللآزمة لمكان العمل .[2]

[1] البطاله في الاراضي الفلسطينيه 2006 **مرجع سابق** ص46 .

[2] موناغان ليزا واخرون **مرجع سابق**، ص 58 .

جدول رقم (45 3) النسب المئوية لمجال الاسباب التي تقف وراء مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)

الرقم المتسلسل	الفقرات	%
1	ظاهرة المحسوبية في التعيينات	98.58
2	تدني الأجور	92.98
3	عدم قبول سوق العمل للخريجين	79.11
4	محدودية المشاريع الاستثمارية	74.86
5	عدم تناسب التخصصات مع سوق العمل	71.28
6	تضخم أجهزة السلطة	63.10
7	الانفاق الحكومي على مشاريع غير منتجة	56.64
8	احجام الشباب عن العمل في القطاع الخاص بسبب فقدان الامن الوظيفي	56.58
9	مصادرة الاراضي الزراعية	45.61
10	صعوبة العمل في اراضي 1948م	40.99
11	منافسة السلع الاجنبية للسلع الوطنية	32.70
	الدرجة الكلية	**64.78**

المصدر : المسح الميداني 2012

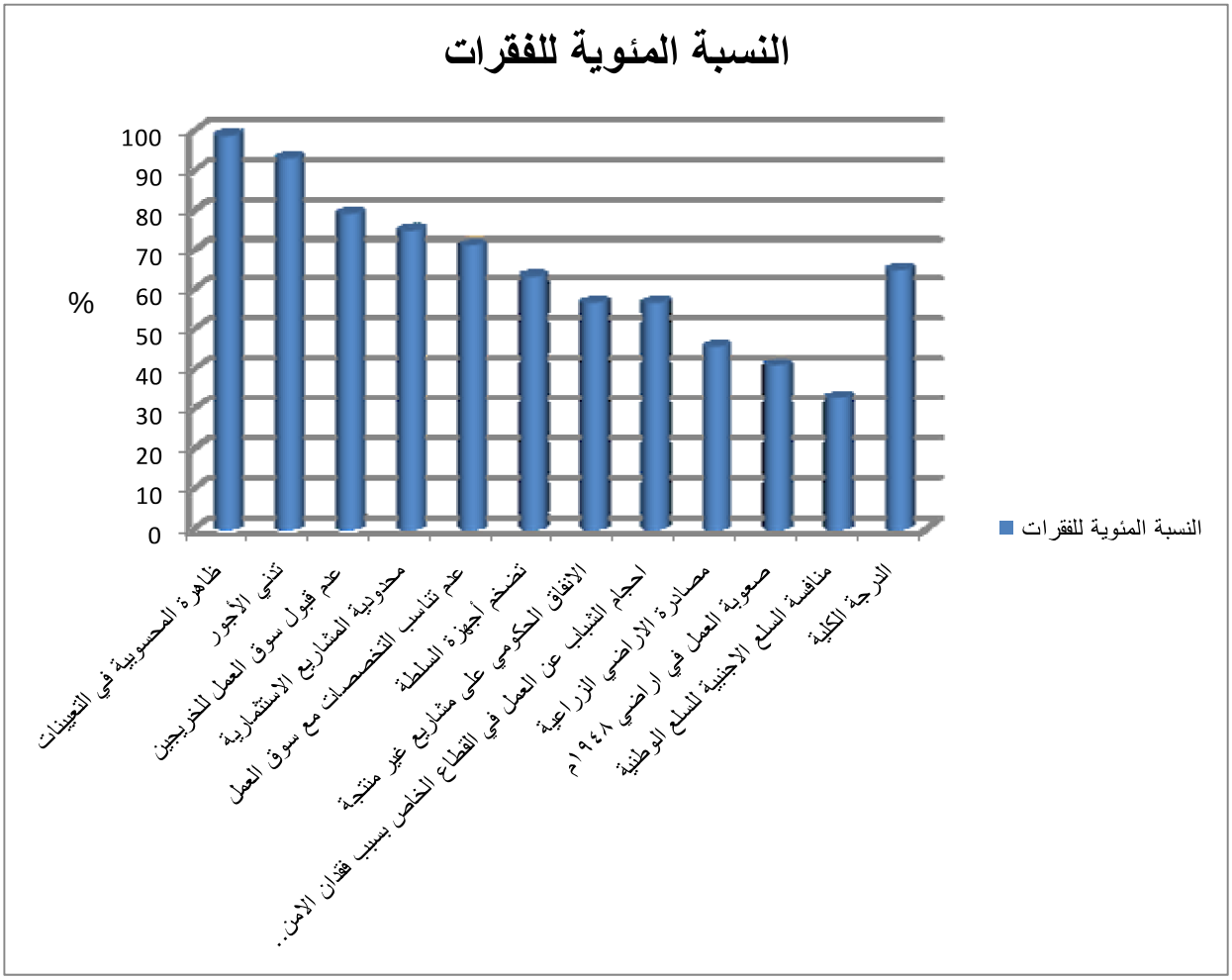

شكل رقم (14 3) النسب المئوية لمجال الاسباب التي تقف وراء مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

4 محدودية المشاريع الإستثمارية بواقع 74.86 % تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية عادة بتخصيص جزء من موازنتها لغايات تمويل النفقات التطويرية المتمثلة بالتحويلات الرأسمالية للمشاريع الإستثمارية لتوسيع الانتاج والتي تعمل على خلق المناخ الإستثماري المناسب للعمل وعلى الرغم من قلة قيمة المبالغ التي يتم تخصيصها من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لإنشاء المشاريع الإستثمارية الا أن هذه المبالغ لم تسلم من التخفيض جراء تزايد الضائقة المالية التي عانت منها السلطة الوطنية الفلسطينية وما زالت تعاني منها حتى الآن الأمر الذي أدى إلى انخفاض المبالغ المخصصة لهذا النوع من الإنفاق وفي ظل تزايد

الأزمة المالية قامت السلطة الوطنية الفلسطينية باستخدام كامل المبالغ التي حصلت عليها من المساعدات والمنح في تأمين جزء من نفقاتها المتكررة دون أن تخصص أي جزء للمشاريع الإستثمارية الأمر الذي سينعكس سلباً على توفر فرص العمل والنمو المستقبلي في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي التزايد في معدلات البطالة .[1]

كما وأن سلطة النقد الفلسطينية لم تكن تمتلك القدرة على تحديد أسعار الصرف أو معدلات الفائدة أو التأثير على عرض النقد نظراً لغياب عملة وطنية مما أدى إلى فقدان قدرتها على انتهاج سياسة نقدية فلسطينية تمكنها من جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والتعامل معها كما وأدى ذلك الى تردد المستثمرين وابتعاد الأموال عن الأراضي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية كل ذلك يشير إلى محدودية في مقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على خلق الأجواء المناسبة لتشجيع الإستثمار، وتسييره في اتجاه توسيع آفاق التشغيل والحد من البطالة.[2]

5 عدم تناسب التخصصات مع سوق العمل بنسبة 71.28 % وصلت نسبة العاطلين عن العمل من خريجي التعليم العالي لعام 2000 الى 25 % حيث يتميز نظام التعليم الفلسطيني بعدم قدرة مؤسساته (المعاهد والكليات والجامعات) على مواءمة مخرجاتها من الخريجين مع احتياجات سوق العمل فالتخصصات والمهارات والقدرات التي يمتلكها الخريجون ما زالت محدودة ولا تفي باحتياجات سوق العمل حيث يفتقر نظام التعليم إلى قاعدة معلومات حول خصائص عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل الفلسطينية بما يساعد الطلبه على اختيار تخصصاتهم .[3]

ان اختيار الخريج لتخصصه لا يعتمد على أي تخطيط مسبق أو ارتباط بسوق العمل وانما يأتي نتيجة رغبة شخصية بغض النظر عن مدى الطلب على ذلك التخصص في سوق العمل

---

[1] رجب محمد كمال حسين **أثر السياسه الانفاقيه في التضخم في فلسطين** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الازهر غزة 2011 ص80 81 .

[2] مكحول باسم واخرون 2001 **مرجع سابق** ص9 .

[3] الجعفري محمود واخرون 2004 **مرجع سابق** ص4 .

بالإضافة الى عدم توفر المعلومات الكاملة عن القطاعات التي تعاني من نقص الكوادر البشرية المدربة التي يمكن أن يكون لها دور في توجيه الطلبة نحو اختيار التخصص المناسب لذا لا بد من اتخاذ الإجراءات اللآزمة التي تعمل على تحديد التخصص وفقاً للشواغر المتوفرة حيث أن ذلك سيضمن التحاق الطلبة بالتخصصات المطلوبة أما التخصصات التي لا حاجة لسوق العمل المحلي بها فان الطلب عليها سيتلاشى .[1]

6 تضخم أجهزة السلطه وحصلت على نسبه 63.10 % يواجه الإقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينية مشكلة التضخم حيث يعتمد الإقتصاد على المساعدات الأجنبية كمصدر رئيسي وبشكل مستمر لتمويل العملية الإقتصادية وتغطية العجز التجاري في النفقات الجاريه للسلطة الوطنية الفلسطينية .

في العام 2011 م شهد الناتج المحلي الإجمالي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية نمواً ملحوظاً بلغ 9.9 % وكان الإقتصاد الفلسطيني قد شهد تذبذباً كبيراً خلال السنوات الماضية خصوصاً الفترة التي أعقبت الإنتفاضة الثانية حيث تراجع الإقتصاد خلال السنوات 2000 2002 م وبدأ بالتحسن في الفترة 2003 2005 م قبل أن يتراجع مرة أخرى عام 2006م بسبب الأوضاع السياسية خلال تلك الفترة وما نتج عن ذلك من توقف لرواتب الموظفين وقد بدأ الإقتصاد بالإنتعاش مرة ثانية ابتداءً من العام 2007 م وارتفعت معدلات النمو حتى بلغت ذروتها عام 2011 م [2] .

كما ارتفع الرقم القياسي للأسعار في العام 2008 ليصل إلى 166.2 % فيما ارتفع مؤشر غلاء الأسعار في العام 2011 بنسبة 2.88 % ليصل إلى 132.7 % مقارنة ب 129 % خلال العام 2010 [3]، ويعتبر التغير في الأسعار من المؤشرات الهامة التي تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد ويدلل هذا الإرتفاع في الأسعار إلى وجود تضخم يؤثر على الحياه

---

[1] الجعفري محمود واخرون 2004 **مرجع سابق** ص12 .

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012 **أداء الإقتصاد الفلسطيني، 2011** . رام الله فلسطين ص 15 .

[3] نفس المرجع ص 23 .

الاقتصادية والإجتماعية وتقليص مؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يؤدي هذا التباطؤ إلى ارتفاع معدلات البطاله .[1]

7 الانفاق الحكومي على مشاريع غير منتجة إن عدم استثمار الأموال والمساعدات التي تصل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل صحيح نتيجة الديون الكبيرة سيساهم في تفاقم ظاهرة البطالة ذلك أن هذه الأموال لا تستثمر في أي مشروع انتاجي أو خدمي من شأنه أن يسهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة البطالة.

8 احجام الشباب عن العمل في القطاع الخاص بسبب فقدان الأمن الوظيفي بنسبة 56.58% يقوم القطاع الخاص عادة بإجراءات ضذ العاملين كتخفيض الأجور في فترات الإنكماش الإقتصادي بالإضافة إلى الغاء الإجازات السنوية وعدم وجود نظام رواتب للمتقاعدين كما وأن سياسة الأجور المتبعة والمتمثلة بالعقود الفردية تتميز بضعف قدرتها على حماية العامل من استغلال صاحب العمل اذ يتم تحديد مستوى الأجور في القطاع الخاص وفق المفاوضات الفردية و الجماعية بين العمال وأصحاب العمل .

9 مصادرة الأراضي الزراعية بنسبة 45.61 % تهدف السلطات الإسرائيلية دائما إلى جعل الإقتصاد الفلسطيني تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي متبعة في ذلك عدة طرق منها : مصادرة الأراضي الزراعية ومنع انشاء المشاريع الزراعية بالإضافة الى اعاقة التسويق للمنتجات الزراعيه وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون وطرق زراعية .

ومن أجل النهوض بالقطاع الزراعي لخلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة لا بد من العمل على تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية الجديدة وتوفير المساعدات للمزارعين والتدريب اللآزم لزيادة الانتاجية والدخل للمزارعين لتثبيتهم في القطاع الزراعي وعدم هجرتهم لاسواق العمل الأخرى .[2]

---

[1] رجب محمد كمال حسين **مرجع سابق** ص90 .

[2] ابو شكر عبد الفتاح 2000- 2004 **مرجع سابق**، ص 61 .

10 - صعوبة العمل في اراضي 1948 بنسبة 40.99 % يعاني العمال الفلسطينيون في اسرائيل من صعوبات كبيره تتمثل : بالمطاردات والإعتداءات من قبل الجيش الإسرائيلي بالإضافة إلى حوادث قتل العمال والتي راح ضحيتها شهداء قتلوا بدم بارد هذا وان العديد من العمال قد خسروا مصدر رزقهم ورزق عائلاتهم في اسرائيل منذ اندلاع الإنتفاضة عام 2000 والذين قدروا ب 118الف عامل إضافة الى الشباب الذين تركوا تعليمهم والتحقوا بالسوق الإسرائيلي نظراً للأجور المرتفعه 120 شيقلاً مقابل 72 في الضفه و54 في غزه حيث باتوا يعانون من البطالة بسبب عدم السماح لهم بالدخول الى اسرائيل للعمل.[1]

11 منافسة السلع الأجنبية للسلع الوطنية بنسبة 32.70 % يعتبر اغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي سبباً رئيساً لإنتشار البطالة ذلك لأنه يؤدي إلى توجه المستهلك إلى شراء المنتج المستورد وبالتالي ركود البضاعة المحلية ومن ثم محدودية الإنتاج وتعطيل الأيدي العامله وزيادة نسب البطالة.

[1] **تقرير حول البطاله في فلسطين** مركز حقوق المواطن الملتقى الفكري العربي، ايلول 2003 ص16 .

3:5:17 آثار البطالة

للبطالة آثارها الخطيرة على المجتمع والفرد على حد سواء اذ تشكل الآثار الناتجة عنها أهم العوامل المحفزة لدراسة هذه الظاهرة ومحاولة وضع حلول منطقية لها لما لها من انعكاسات خطيرة على الفرد والمجتمع فالبطالة بأبعادها وانعكاساتها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والنفسية تخلق اشكاليات خطيرة في المجتمع وبخاصة لدى فئة الشباب التي تشكل عماد الدولة وأملها المستقبلي وأساس خططها التنموية والجدول المرفق رقم (46 3) والشكل (15 3) يوضحان وجهة نظر عينة الدراسة حول الآثار المحتمل وقوعها من مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس حسب أهمية كل منها .

1 تزايد الشرائح الفقيرة والتي حصلت على النسبه الأعلى بواقع 96.10 % يعرف الفقر بغياب الحد الأدنى من الدخل لتلبية الحاجات الأساسية وللفقر أبعاد سلبية تتمثل بشعور الفقير بأنه عالة على غيره وغير فعال في مجتمعه والمتعطلون عن العمل يعانون من تزايد الشرائح الفقيرة حتى وإن كان هناك مستويات عالية من التنمية بسبب عدم توفر برامج مخصصات البطالة لتوفير مصادر دخل لهؤلاء العاطلين عن العمل ويشير مسح الفقر الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2005 إلى أن نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر قد بلغت 29.5 % حيث تنخفض نسبة الفقر في وسط الضفه لتصل إلى 11% مقارنة ب 22.5 % شمال الضفه و 34.9 % جنوب الضفه [1] في حين بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعاني من الفقر خلال العام 2007 30.3 % بواقع 19.1 % في الضفه الغربيه و 51.8 % في قطاع غزه .[2]

2 انتشار الجريمة تؤدي البطالة الى آثار سلبية على حياة الفرد وذلك من خلال السلوك الإجرامي الذي يقوم به المتعطل عن العمل عندما تتوفر له الظروف المناسبة لذلك وقد أكد على ذلك 87.97 % من عينة الدراسة ذلك أن البطالة لوحدها كفيلة بأن تؤدي إلى

---

[1] البطاله في الاراضي الفلسطينيه 2006 **مرجع سابق** ص46 .

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية**، مرجع سابق ص 100.

وقوع الجريمه ذلك لأن العامل المادي من أهم العوامل وراء الجريمة والتي تظهر على الفرد في حالة تركه للعمل اختيارياً أو اجبارياً اذ أن العاطل عن العمل يعتبر الجريمة مصدراً أساسياً للدخل وتتأصل فيه الجريمة ويتخذ التعطل عن العمل أسلوب حياة .

3 - للبطاله تأثير مباشر على الحياة الإجتماعية للفرد حيث تؤثر البطالة على طبيعة العلاقات الأسريه مما يخلق نوعاً من عدم الإستقرار الإجتماعي وفقاً لما أكد عليه 82.50 % من عينة الدراسة حيث أنها تؤدي إلى عدم القدرة على القيام بالواجبات الإجتماعية كنتيجة لفقدان مصدر الدخل ذلك أن الواجبات الإجتماعية تتطلب نوعاً من الإنفاق كما و ساهمت البطالة بشكل مباشر في عزوف الشباب عن الزواج كنتيجة لعدم القدرة على توفير مستلزمات الزواج والإنفاق العائلي وهذا ما أكد عليه 79.91 %من عينة الدراسة كما ستخلق البطالة لدى الفرد مشاكل نفسية وسلوكية تنعكس على تصرفاته وسلوكه داخل العائلة ذلك لأنه يصبح أكثر ميلاً للعنف وهذا ما أكد عليه 86.45 % من عينة الدراسة

4 الهجره إلى الخارج بنسبة 77.42 % هناك علاقة وثيقة بين الهجرة والبطالة وللهجره وجهان في علاقتها بالبطالة وجه أيجابي وآخر سلبي ؛ حيث تعمل الهجرة على تخفيف حدة البطالة لكن المشكلة تظهر في الدول المصدرة للعمالة عندما تكون الهجرة للخارج مؤقتة وليست دائمة ويعود بعدها العمال المهاجرون إلى دولهم الأصلية مما يزيد من مشكلة البطالة فيها وتعمل الهجرة على خلق حالة خلل في هيكل القوى العاملة من خلال هجرة الكفاءات والعمالة المدربة اللآزمة في عملية التنمية الإقتصادية في الدول المصدرة .[1]

[1] البطاله في الاراضي الفلسطينيه 2006 **مرجع سابق** ص47 .

الجدول رقم (46 - 3) النسب المئوية للآثار المحتمل وقوعها من مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)

الرقم المتسلسل	الفقرات	%
1	تزايد الشرائح الفقيرة	96.10
2	انتشار الجريمة	87.97
3	ارتفاع وتيرة العنف الاسري	86.45
4	عدم الاستقرار الاجتماعي	82.50
5	عزوف الشباب عن الزواج	79.91
6	الهجرة الى الخارج	77.42
7	تفاقم نزعات التطرف السياسي في المجتمع	62.78
8	المخاطرة بالدخول إلى اسرائيل دون تصريح عمل	57.58
9	التوجه للعمل داخل المستعمرات الاسرائيلية بدلا من مقاطعتها	55.41
10	التبعية السياسية للدول الغربية	50.07
11	تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الاسرائيلي	47.31
12	عدم الاسراع في الحل السياسي والنهوض بالبلاد وخلق فرص عمل جديدة	30.05
13	الاطاحة بالحكومات من خلال حالات التظاهر والعنف والانتقام ضد الحكام	29.90
	الدرجة الكلية	**64.89**

المصدر : المسح الميداني 2012

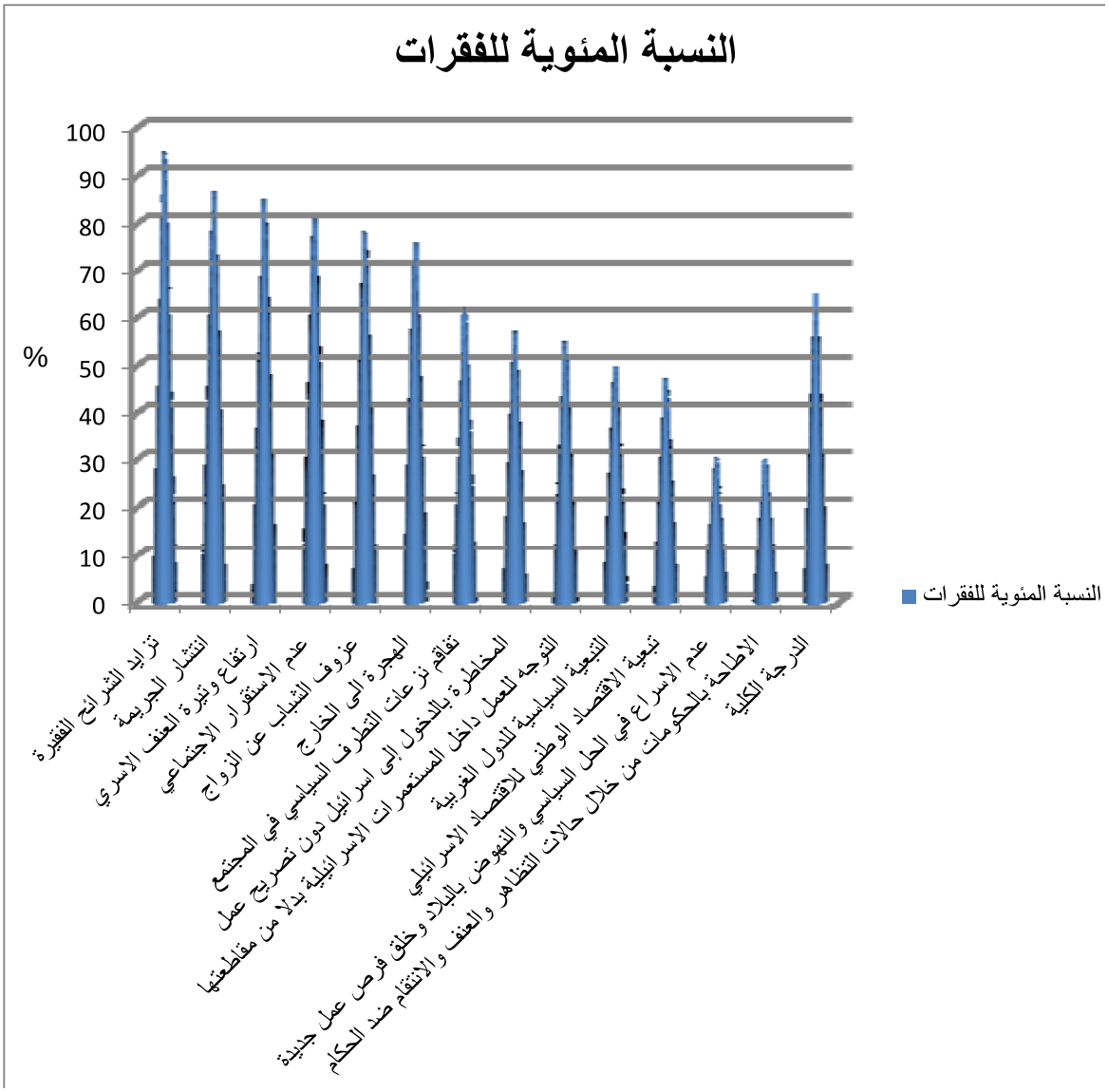

شكل رقم (15 3) النسب المئوية للآثار المحتمل وقوعها من مشكلة بطالة الشباب في مدينة نابلس لعام 2012 (%)

المصدر: المسح الميداني 2012

5 تفاقم نزعات التطرف السياسي من المحتمل أن تؤدي البطالة المتفشية في المجتمع إلى تفاقم نزعات التطرف السياسي حيث تعمل البطالة على إضعاف الولاء والإنتماء للوطن اذ ينصب إهتمام الفرد على كسب رزقه وأمام عجزه عن هذا الكسب سيتولد لديه شعور بأن المجتمع الذي لا يوفر له أسباب العيش الكريم غير مؤهل للدفاع عنه أو الإنتماء اليه مما يوفر المناخ الملائم لإنتشار التطرف ويخلق حالة من الإرباك السياسي ويزيد من حالة التفسخ السياسي وقد أكد على ذلك 62.78 % وذلك نتيجة لإستمرار الإرتفاع في

معدلاتها مما أدى إلى شعور العاطلين عن العمل باليأس من امكانية انحسارها على المدى القريب .

6 المخاطرة بالدخول إلى اسرائيل دون تصاريح عمل في ظل محدودية تصاريح العمل للعمال الفلسطينين للدخول إلى اسرائيل والعمل فيها فإن الكثير من العمال يتم تشغيلهم عن طريق متعهدي العمال (السماسرة) وبالتالي فانهم يكونون عرضة للإستغلال والتحكم من قبل السماسرة وأصحاب العمل حيث يعاني العامل الفلسطيني في اسرائيل من بعض الإجراءات التعسفيه مثل : انخفاض الأجور مقارنة بأجر العامل اليهودي إضافة إلى القيود المختلفة على تنقلهم مما يضطرهم للبقاء مهربين فيعيشون ظروفاً معيشية سيئة تتمثل : بالنوم في أكواخ من الصفيح أو المخازن التي تغلق عليهم لحمايتهم من الشرطه.[1]

7 تبعية الإقتصاد الوطني للإقتصاد الإسرائيلي لقد نشأ الاقتصاد الفلسطيني كتابع للإقتصاد الإسرائيلي فقد عمل الإحتلال الإسرائيلي على احكام سيطرته الكلية على الاقتصاد الفلسطيني وقد خلقت هذه التبعية كثيراً من المعوقات للإقتصاد الفلسطيني تتمثل : في غياب واضح في الإستثمار بالإضافة إلى غياب الخطط الإستراتيجيه للنهوض بالقطاعات الفلسطينية وعدم الملائمة بين العرض والطلب في سوق العمل كل ذلك أدى الى حالة من عدم الإستقرار الاقتصادي .[2]

8 التبعية السياسية بحكم العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد فان تفاقم ظاهرة البطالة ستزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي وبالتالي التبعية السياسية اذ سيبقى الإقتصاد الفلسطيني في ظل معدلات البطالة المتزايدة اقتصاداً ضعيفاً وسيبقى معتمدا على سوق العمل الإسرائيلي اذ اصبحت البطالة تشكل أحد عناصر الضغط على المجتمع الفلسطيني تدفعه نحو مزيد من التنازلات السياسية وذلك في ظل عجز الحكومات المتعاقبة عن ايجاد الحلول المناسبة لظاهرة البطالة .

---

[1] خليفة محمد **مرجع سابق** ص 136 .

[2] السروجي فتحي واخرون **هجرة العماله الفلسطينيه الى محافظة رام الله والبيره، الاسباب والاثار الاقتصاديه**، ماس 2008 القدس رام الله ص21.

الفصل الرابع

خصائص المسكن

4:1 حيازة المسكن

4:2 نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة

4:3 مادة بناء المسكن

4:4 أجرة المسكن

4:5 مساحة المسكن

4:6 كثافة السكن

4:7 المرافق الأساسية والتجهيزات في المسكن

الفصل الرابع

خصائص المسكن Housing characteristics

4:1 حيازة المسكن : Home ownership

ونقصد بحيازة المسكن هنا ملكية المسكن والتي تعني حق الشخص في التصرف في المسكن كالبيع أو التأجير إلى غير ذلك من أشكال التصرف وتعتبر ملكية المسكن للشخص من الأمور المهمة من حيث المركز الإجتماعي والاقتصادي وخاصة في مجتمعاتنا الشرقية .[1]

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية كما يتضح من الجدول (1 4) والشكل (1 4) أن ما نسبته 73 % من مساكن المدينة هي ملك لساكنيها بغض النظر عن كونها ملكاً خاصاً أو ملكاً للعائلة الممتدة في حين بلغت النسبة في مدينة نابلس لعام 1997 م 75.3 % وفي كلا الحالتين فانها تزيد عن النسبة في محافظة نابلس والبالغة 67.9 % لنفس العام في حين اقتربت نسبة الأسر التي تسكن في بيوت ملك لساكنيها في الضفة الغربية والبالغة لعام 2007 م 81.1 % من نتائج المسح بالعينة بينما بلغت في قطاع غزة 89.4 % في حين بلغت في محافظة نابلس لنفس العام 80.7 % [2] . وقد يعود هذا الإرتفاع إلى أن رب الأسرة غالباً ما يعمل كل ما وسعه لإمتلاك المسكن كي يتجنب تكاليف وأعباء الأجرة .

كما وتقل المساكن المملوكة في نابلس عن النسبة في قرى الضفة الغربية والبالغة 91.2 % [3] وقد يعود ذلك الى طبيعة العادات والتقاليد السائدة في القرى والتي تفضل المنزل الملك على المنزل المستأجر بالإضافة إلى عدم انتشار ظاهرة تأجير المساكن في القرى بنفس الدرجة التي تنتشر فيها في المدينة .

---

[1] احمد حسين والشامي مفيد، **مرجع سابق** ص8.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية**، مرجع سابق ص35

[3] احمد حسين والشامي مفيد **مرجع سابق**، ص 28.

في حين بلغت نسبة المساكن المستأجرة في مدينة نابلس كما يتضح من الجدول (1 4) 27 % وهي تزيد عن ذات النسبة على مستوى المحافظة 17.1 % لعام 1997 و 11.9 % لعام 2007 [1] والسبب في ذلك قد يعود إلى كون مدينة نابلس تعتبر تجمعاً سكانياً كبيراً يشمل نسبة كبيرة من السكان القادمين من مناطق مختلفة إلى المدينة كونها تتميز عن غيرها من المدن الفلسطينية بزيادة النشاط الاقتصادي فيها كما وتعتبر مركزاً تتركز فيه الخدمات التعليمية والصحية والوظائف الحكومية والخاصة بالإضافة إلى تركز الأسواق التجارية فيها لذلك فانها تشكل عامل جذب مهم للسكان للإنتقال اليها وبالتالي تنتشر ظاهرة تأجير المساكن .

كما ونلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المساكن المستأجرة في حي المخفية 5% وهي ترتفع عن بقية الأحياء وقد يعود ذلك إلى الطلب المتزايد على المساكن في هذا الحي لقربه من مناطق التسوق ولوجود المراكز التعليمية المختلفة في هذا الحي بالإضافة الى توفر الخدمات .

أما أقل النسب للمساكن المستأجرة في المدينة فهي في حي المساكن الشعبية والمنطقة الصناعية وقد يفسر ذلك أن حي المساكن الشعبية عملية تأجير المساكن فيه حديثة إلى حد ما قياساً بأحياء المدينة الأخرى حيث يفضل ساكنو هذا الحي بناء البيت والسكن فيه وليس تأجيرة أما المنطقة الصناعية فإن المباني الموجودة فيه كانت النسبة الأعلى ملكاً لساكنيها وبخاصة في عسكر البلد وبلاطة البلد حيث تعتبر هاتان المنطقتان قرى قديمة والمعروف أن القرى تفضل إبقاء البيت فارغاً على تأجيره لأشخاص غرباء بالإضافة الى كون المساكن في مخيم عسكر وبلاطة تابعة للوكالة .

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **تفاوت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية** مرجع سابق ص36

أحياء المدينة	ملك خاص		ملك للعائلة		مستأجر		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%

جدول رقم (1 -4) المساكن في مدينة نابلس حسب حيازة المسكن واحياء المدينة لعام 2012(%)

	الاسر		الاسر		الاسر		الاسر	
الجبل الشمالي	56	9.33	26	4.33	19	3.17	101	16.83
البلدة القديمة	35	5.83	10	1.67	15	2.5	60	10.00
الدوار وغرب الدوار	18	3.00	9	1.5	14	2.33	41	6.83
رفيديا	17	2.83	8	1.33	25	4.17	50	8.33
المخفية	40	6.67	26	4.33	30	5.00	96	16.00
الضاحية	24	4.00	9	1.5	18	3.00	51	8.5
العين	33	5.5	15	2.5	24	4.00	72	12.00
المساكن الشعبية	23	3.83	16	2.67	12	2.00	51	8.5
المنطقة الصناعية	60	10.00	13	2.17	5	0.83	78	13.00
المجموع	306	51	132	22.00	162	27	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

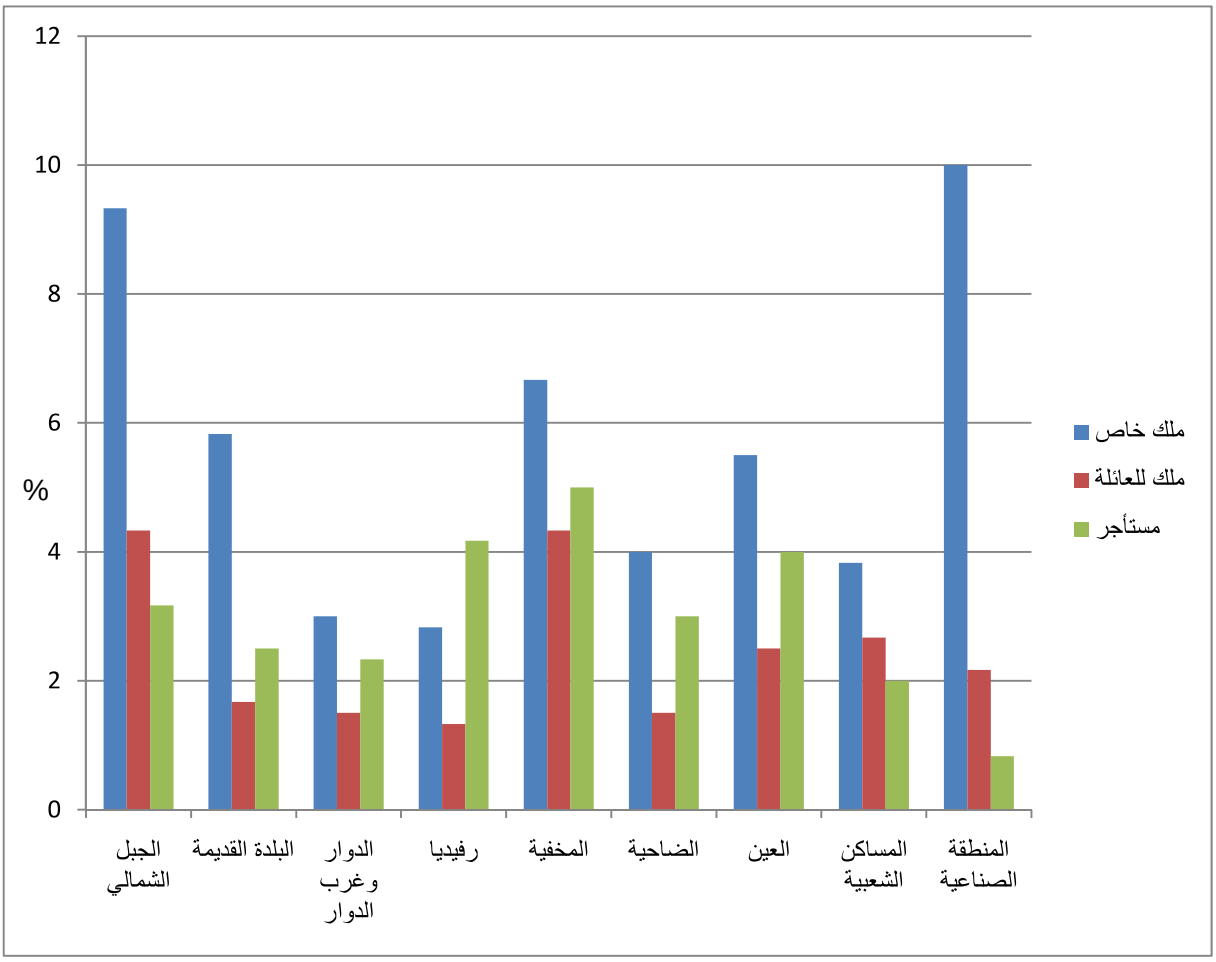

شكل رقم (1 - 4) المساكن في مدينة نابلس حسب حيازة المسكن واحياء المدينة لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

4:2 نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة : Type of dwelling

ونقصد بنوع المسكن : هو نمط بناء المسكن سواء مستقلاً أو على شكل شقة في عمارة من عدة طوابق فالمجتمعات الشرقية عادة ما تفضل السكن في بيوت مستقلة لا يشاركها فيها أحد سواء في المدخل أو الدرج أو غير ذلك من صفات الإستقلال السكني .[1]

و الجدول رقم (2 -4) والشكل (2 4) يشيران إلى ارتفاع نسبة البيوت المستقلة وقد وصلت إلى 47.33% من بيوت العينة وتعتبر هذه النسبة قريبة من نسبة المساكن الماهولة بالسكان في الضفة الغربية لعام 2007 م من نوع دار حيث بلغت النسبة 43.2%[2] وفي المقابل نتيجة لشدة الطلب على المساكن وقلة الأراضي المسموح بالبناء فيها وارتفاع تكاليف البناء في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة وارتفاع نسب البطالة في المدينة اتجه الكثيرون الى العيش في شقة ضمن بناية حيث وصلت النسبة إلى 52.67 % وقد ساعد على ذلك توفر العديد من العمارات التي أنشأت من قبل المستثمرين للبيع أو للإيجار والتي تعتبر أسعارها رخيصة مقارنة بشراء الأرض والبناء عليها وبالمقارنة بنتائج نوع المساكن المأهولة بالسكان حسب نوع المسكن في الضفة الغربية لعام 2007 فقد اقتربت النسبة من نتائج المسح بالعينة اذ بلغت النسبة في الضفة الغربية 53.2 % من نوع شقة من اجمالي المساكن الماهولة .[3]

وبالنظر إلى أحياء المدينة كما يشير الجدول (2 4) فان أعلى نسبة من المساكن المصنفة شقة ضمن بناية كانت في حي الجبل الشمالي بنسبة 10%، حيث شهد هذا الحي في الآونة الأخيرة قيام العديد من العمارات المكونة من عدة طوابق اضافة إلى التزايد السكاني الذي يؤدي إلى اضطرار السكان للبناء فوق مساكنهم المستقلة مما يؤدي إلى انخفاض نسبة المساكن المستقلة في هذا الحي والمنطقة الصناعية بنسبة 10 % أيضاً وقد يعود ذلك إلى الإكتظاظ السكاني وانخفاض الدخول بالإضافة إلى عدم وجود مساحات للتوسع الأفقي في البناء في هذا الحي فيلجأ السكان الى العيش في شقق ضمن بناء بدل البيوت المستقلة .

---

[1] احمد حسين والشامي مفيد **مرجع سابق**، ص 12.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات، مرجع سابق** ص38 .

[3] **نفس المرجع** نفس الصفحة .

أما بالنسبة للبلدة القديمة فقد ارتفعت نسبة البيوت المستقلة عن الشقة ضمن بناية وقد يعود ذلك إلى أن الكثير من بيوت البلدة القديمة تعتبر قديمة جداً ولا تتحمل البناء فوقها .

أما حي المخفية فيعود ارتفاع نسبة البناء المستقل فيه مقارنة بشقة ضمن بناية إلى وجود نسبة لا يستهان بها مرتفعة الدخل وترغب في الإستقلال في منزل خاص بها .

جدول رقم (2 - 4) المساكن في مدينة نابلس حسب نوع المسكن واحياء المدينة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	شقة ضمن بناء		مستقل		المجموع	
	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%
الجبل الشمالي	60	10.00	41	6.83	101	16.83
البلدة القديمة	25	4.17	35	5.83	60	10.00
الدوار وغرب الدوار	20	3.33	21	3.5	41	6.83
رفيديا	32	5.33	18	3.00	50	8.33
المخفية	30	5.00	66	11.00	96	16.00
الضاحية	36	6.00	15	2.5	51	8.5
رأس العين	22	3.67	50	8.33	72	12.00
المساكن الشعبية	31	5.17	20	3.33	51	8.5
المنطقة الصناعية	60	10.00	18	3.00	78	13.00
المجموع	316	52.67	284	47.33	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

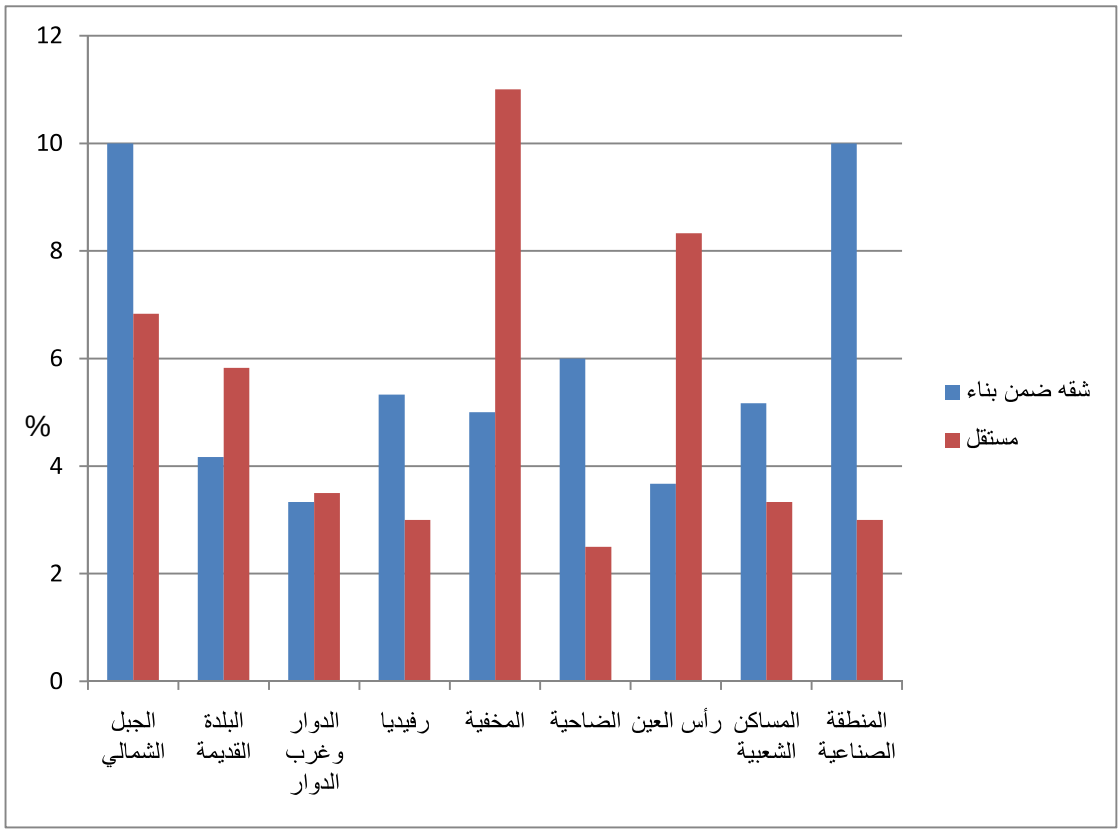

شكل رقم (2 - 4) المساكن في مدينة نابلس حسب نوع المسكن واحياء المدينة لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

4:3 مادة بناء المسكن : Building materials

تمتاز معظم مناطق الضفة الغربية بوجود الحجر الجيري والذي يستخدم غالباً في بناء المساكن فيها فبناء المسكن غالباً ما يتم من خلال المواد الخام المتوفرة في المنطقة التي سيبنى فيها كذلك يعتمد على القدرة الإقتصادية للشخص أو الأسرة التي ستقوم ببناء المنزل بالإضافة إلى المكانة الإجتماعية وغالباً ما تدل مادة بناء المنزل وشكله وحجمه، على القدرة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية للشخص الذي يسكن فيه . [1]

يتضح من الجدول (3 4) والشكل (3 4) ارتفاع في نسبة المساكن المبنية من الحجر حيث بلغت 43.66% من حجم عينة الدراسة في حين بلغت في محافظة نابلس 18.8 % وفي مدن الضفة الغربية 40.0 % [2] ويعود ارتفاع نسبة المساكن المبنية من الحجر في عينة الدراسة إلى توفر مصادر استخراج الحجارة في مدينة نابلس بالإضافة إلى وجود نوع من التنافس الإجتماعي لدى بعض السكان في بناء مساكن من الحجر نظراً للميزات الجمالية التي يضفيها استخدام الحجر على المباني بالإضافة إلى خصائصها من حيث منع التسرب والرطوبة والتشقق داخل المبنى .

أما بالنسبة للمساكن المبنية من الطوب وهي أقل كلفة من مساكن الحجر فقد تبين من المسح الميداني 2012 أن نسبة هذه المساكن بلغت 52.50 % ويرجع ارتفاع نسبة المساكن المبنية من الطوب إلى : رخص تكاليف هذه المواد في ضوء الوضع الإقتصادي السيء ومحدودية فرص العمل مما يضطر الكثيرين للبحث عن المواد الأقل تكلفة بالإضافة إلى امكانية بناء الطوب فوق المباني القديمة لخفة وزنه إضافة إلى إنتشار بعض مصانع الطوب في المنطقة .

أما فيما يتعلق بالمساكن المبنية من الحجر فقد اختلفت هذه النسبة من حي الى آخر وكانت أعلى نسبة لها في حي المخفية 9.17 % لكون ارتفاع مستويات الدخل في هذا

---

[1] احمد حسين والشامي مفيد **مرجع سابق**، ص14 .

[2] ابو صالح ماهر **مرجع سابق** ص106

الحي مقارنة بالأحياء الأخرى بالإضافة إلى كون هذا الحي من الأحياء الراقية في المدينة اذ يحافظ السكان فيه على المظهر الجمالي أما أقل نسبة لها فكانت في حي البلدة القديمة وذلك بنسبة 3 % وكذلك رفيديا 3 % فبالنسبة للبلدة القديمة فإن انخفاض النسبة يعود الى كون مساكن البلدة القديمة لا تحتمل المزيد من البناء فوقها وبخاصة من الحجر لكونه ثقيل الوزن لذا يلجأ السكان إلى استخدام مواد أخف وزناً من الحجر بالإضافة إلى تدني مستوى الدخل في هذا الحي مما يحد من استخدام الحجر ذي التكلفة العالية أما فيما يتعلق بحي رفيديا فقد تركزت هذه المساكن في الأحياء الحديثة بينما تركزت المساكن المبنية من الطوب في هذا الحي في حي رفيديا القديم (قرية رفيديا سابقا) فقد بنى السكان في هذا الحي مساكنهم من الطوب حيث ترتفع النسبة الى 5 % .

أما فيما يخص المساكن المبنية من الطوب وهي أقل كلفة من مساكن الحجر فإن أعلى نسبة لها في حي المنطقة الصناعية وهذا راجع إلى رخص تكاليف هذه المواد من جهة مع تدني مستوى الدخل من جهة اخرى .

أما أقل نسبة فكانت في حي الدوار اذ يوجد في هذا الحي الكثير من البنايات الحديثة ذات الطوابق المتعددة وجميعها مبني من الحجر لتحقيق المظهر الجمالي لوسط المدينة أما فيما يتعلق بارتفاع المساكن المبنية من الطوب في حي الجبل الشمالي فيعود إلى أن هذه المباني موجودة في الأحياء (الحارات) القديمة من الجبل الشمالي حيث بناها قديماً أولئك السكان من الطوب فيما اتجه السكان حديثاً في الجبل الشمالي إلى بناء المساكن من الحجر لكونها أكثر جمالاً من ناحية ولإرتفاع مستوى دخل الفرد في هذا الحي من ناحية اخرى .

جدول (3 - 4) المساكن في مدينة نابلس حسب المادة المستخدمة في البناء واحياء المدينة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	حجر		طوب		باطون		المجموع	
	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%
الجبل الشمالي	45	7.5	50	8.33	6	1.00	101	16.83
البلدة القديمة	18	3.00	42	7	-	-	60	10.00
الدوار وغرب الدوار	25	4.17	16	2.67	-	-	41	6.83
رفيديا	18	3.00	30	5.00	2	0.33	50	8.33
المخفية	55	9.17	35	5.83	6	1.00	96	16.00
الضاحية	21	3.5	28	4.67	2	0.33	51	8.5
رأس العين	40	6.67	25	4.17	7	1.17	72	12.00
المساكن الشعبية	20	3.33	31	5.17	-	-	51	8.5
المنطقة الصناعية	20	3.33	58	9.66	-	-	78	13.00
المجموع	262	43.66	315	52.50	23	3.83	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

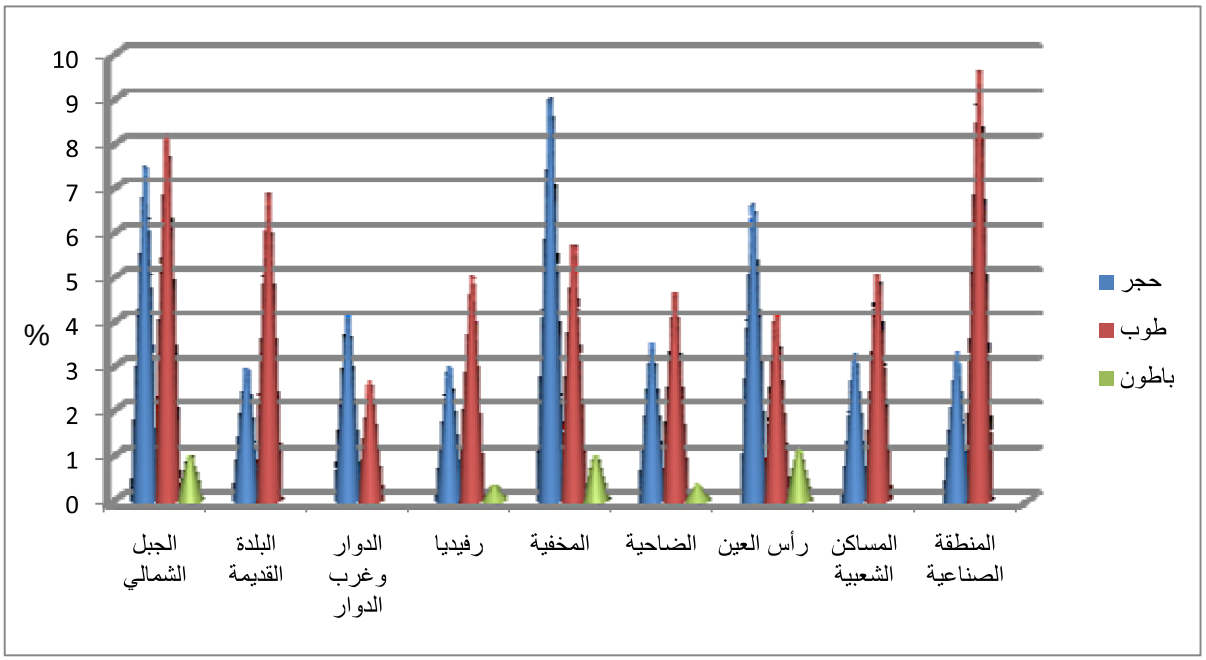

شكل (3 - 4) المساكن في مدينة نابلس حسب المادة المستخدمة في البناء واحياء المدينة

المصدر :المسح الميداني 201

ويتبين من خلال نتائج الدراسة الميدانية لعام 2012 أن هناك علاقة بين كل من دخل الأسرة ومادة البناء كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (4 - 4) إذ أن نسبة الذين يتراوح دخلهم ما بين 250 499 ديناراً ومادة بنائهم من الحجر بلغت 9.33 % فيما ارتفعت إلى26.16 % للذين تراوح دخلهم ما بين 500 749 دينارا وربما يعود ارتفاع هذه النسبة إلى كون هذه المادة الأكثر والأوسع انتشارا في المدينة بالإضافة إلى توفر معامل الحجر حيث تعتبر مادة البناء قد يماً وحديثاً إضافة إلى أن قوانين البناء في بلدية نابلس تشترط على من يريد البناء في المدينة أن يبني على الأقل المادة المطلة على الشارع حجراً .

أما مادة الطوب فقد بلغت أعلى نسبة لها لذوي الدخل أقل من 250 دينارا فقد بلغت 25.83 % من عينة الدراسة والسبب في ذلك أن مادة الطوب تعتبر أقل تكلفة من الحجر أو أن المسكن قديم ولم يتمكن رب الأسرة من تغيير مادة بنائه لأسباب اقتصادية مثلاً أما فيما يتعلق بمادة الباطون فقد حصلت على نسبة بسيطة جدا لمختلف مستويات الدخول والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه المواد قد انتهى استعمالها .

جدول (4 4) المساكن في مدينة نابلس حسب المادة المستخدمة في البناء والدخل الشهري لعام 2012 (%)

الدخل الشهري	حجر		طوب		باطون		المجموع	%
	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%		
أقل من 250 دينار	49	8.17	155	25.83	12	2.00	216	36.00
250_ 499	56	9.33	124	20.67	8	1.33	187	31.33
500_ 749	157	26.16	36	6.00	3	0.5	196	32.67
المجموع	262	43.66	315	52.50	23	3.83	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

4:4 أجرة المسكن : Annual Rent of the house

سبق الحديث عن حيازة المسكن وتبين أن 27 % من مساكن مدينة نابلس لعام 2012 مستأجرة سواء كانت بيوتاً مستقلة أو شقة ضمن بناية وقد بلغ متوسط الإيجار السنوي في مدينة نابلس حسب نتائج المسح الميداني 2012 وكما يتضح من الجدول رقم(5 4) والشكل (4 4) 1650 ديناراً اردنياً وهذه الأجرة تقل عن الأجرة في الضفة الغربية والبالغة 164.8 ديناراً أردنيا للشهر[1] أي ما يعادل 1900 ديناراً سنوياً ويعود ذلك إلى وجود نسبة من المساكن المستأجرة في مدينة نابلس بايجارات قديمة أكثر من تلك الموجودة في باقي أنحاء الضفة الغربية .

جدول (5 - 4) الايجار السنوي في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	متوسط الايجار السنوي بالدينار
الجبل الشمالي	2300
البلدة القديمة	1250
الدوار وغرب الدوار	1500
رفيديا	1550
المخفية	2400
الضاحية	1800
العين	2000
المساكن الشعبية	1700
المنطقة الصناعية	2000
متوسط اجمالي المدينة	1650

المصدر : المسح الميداني 2012

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **مسح ظروف السكن : 2010** : النتائج الاساسية رام الله - فلسطين ص35.

كما ويلاحظ أن أعلى متوسط أجرة مسكن يوجد في حي المخفية 2400 ديناراً أردنياً وقد يعود ذلك إلى التزايد في الطلب على المساكن في هذا الحي لكونه من الأحياء ذات المظهر الجمالي وبالتالي المكانة الإجتماعية المتميزة بالإضافة إلى توفر المؤسسات التعليمية في هذا الحي وكبر مساحة المساكن فيه يليه حي الجبل الشمالي بفارق قليل وذلك بقيمة 2300 ديناراً اردنياً والسبب في ذلك يعود الى الطلب المتزايد على المساكن في هذا الحي في الآونة الأخيرة لقربه من مناطق التسوق ولوضعه الصحي المتميز أما أقل متوسط لإيجار المسكن فكان في حي البلدة القديمة وذلك بقيمة 1250 دينارا ولعل السبب في انخفاض الإيجار في هذا الحي مقارنة بالأحياء الأخرى فيعود إلى طبيعة الوضع الصحي في هذه المساكن الناتج عن ارتفاع المباني وتلاصقها وقلة التهوية بداخلها وكذلك ضيق الشوارع في هذا الحي وصغر مساحة المسكن وكذلك حي الدوار بمتوسط سنوي للإيجار بقيمة 1500 دينارا لكون ارتفاع نسبة المساكن التي تعتمد الإيجار القديم في هذا الحي .

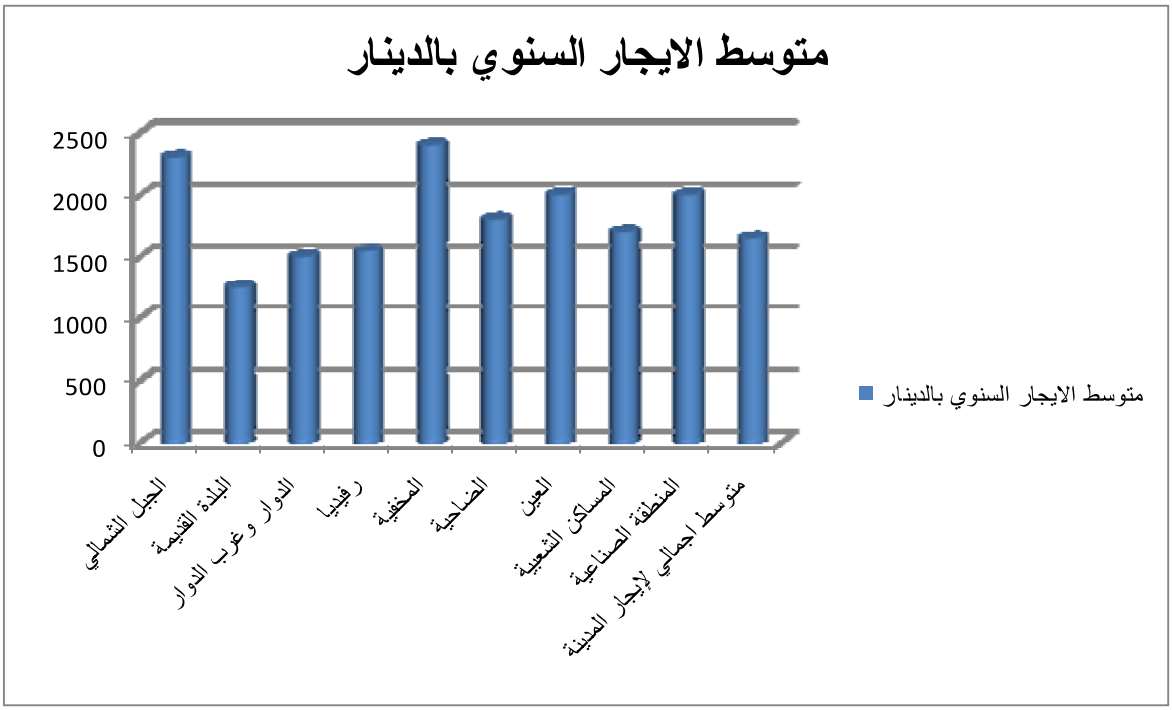

شكل (4 - 4) الايجار السنوي في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

4:5 مساحة المسكن : Surface of the house

المقصود بمساحة المسكن هنا مساحة البناء التابعة للمسكن حيث تضم جميع توابع المسكن من غرف ومطبخ وحمام ومرحاض وغيرها وتعتبر مساحة المسكن من المؤشرات الرئيسية في توضيح الوضع الإقتصادي والإجتماعي لمالك المسكن أو المستأجر على حد سواء وتختلف مساحة المسكن من منطقة إلى أخرى حيث بلغت متوسط مساحة المسكن في الضفة الغربية 125 متراً مربعاً بينما بلغت في منطقة القدس 102.9 متراً مربعاً ومدينة الخليل 104.8 مترا مربعا .[1]

ومن حيث توزيع المساكن حسب الفئات التي تم اعتمادها كما يتضح من الجدول (6 4) والشكل (5 4) فقد تبين أن نسبة المساكن التي تقل مساحتها عن 100 متراً مربعاً بلغت 13.67 % وقد تركزت بشكل كبير في كل من منطقة الجبل الشمالي وخاصة البيوت السكنية القديمة في أحيائه القديمة سواء كانت شقة أو بيتاً مستقلاً والمنطقة الصناعية بنسبة 3.33 % وهذا يدل على درجة الإزدحام التي يعيشها سكان المنطقة الصناعية، والتي تشمل مخيم عسكر وبلاطة .

أما مساحة المسكن في الفئة الثانية 100 199 متراً مربعاً فقد بلغت ما نسبته 74.17% وهي النسبة الأكبر وقد وجدت أعلى نسبة لها في كل من الجبل الشمالي والمخفية بنسبة 11.67 % وهذا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع مستويات المعيشة في هاتين المنطقتين مقارنة بالمناطق الأخرى .

في حين كانت الفئة الثالثة من مساحة المسكن 200 متراً مربعاً فأكثر من أقل الفئات انتشاراً وشكلت ما نسبته 12.16% فقط من جملة المساكن ويمكن ارجاع ذلك إلى إنخفاض مستويات الدخول في منطقة الدراسة مما يؤدي إلى انخفاض مساحة المساكن وكانت أعلى النسب كذلك في حي الجبل الشمالي والمخفية ويعود ذلك إلى نفس الأسباب كون المنطقتين ترتفع فيهما مستويات المعيشة .

[1] احمد حسين والشامي مفيد **مرجع سابق** ص 23

جدول رقم (6 4)المساكن في مدينة نابلس حسب مساحة المسكن وأحياء المدينة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	100 متر فأقل		من 100_ 199		أكثر من 200 متر		المجموع	
	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%
الجبل الشمالي	18	3.00	70	11.67	13	2.17	101	16.83
البلدة القديمة	10	1.67	40	6.67	10	1.66	60	10.00
الدوار وغرب الدوار	7	1.17	30	5.00	4	0.67	41	6.83
رفيديا	3	0.5	32	5.33	15	2.5	50	8.33
المخفية	14	2.33	70	11.67	12	2.00	96	16.00
الضاحية	3	0.5	40	6.67	8	1.33	51	8.5
العين	4	0.67	60	10.00	8	1.33	72	12.00
المساكن الشعبية	3	0.5	48	8.00	----	-----	51	8.5
المنطقة الصناعية	20	3.33	55	9.16	3	0.5	78	13.00
المجموع	82	13.67	445	74.17	73	12.16	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

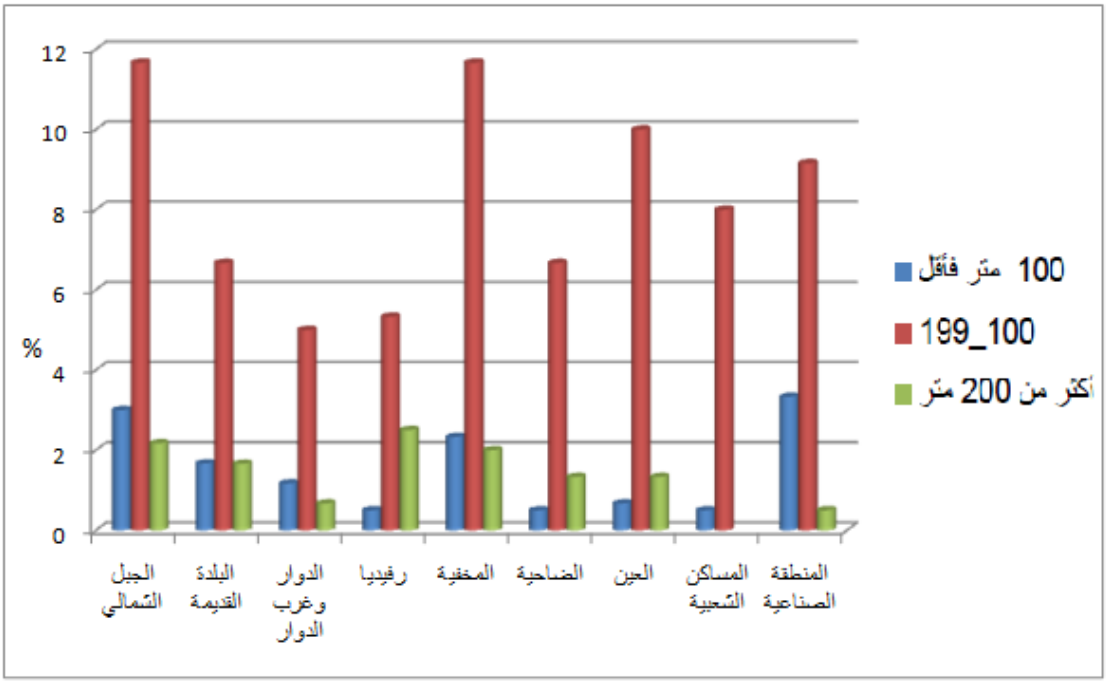

شكل رقم (5 4) المساكن في مدينة نابلس حسب مساحة المسكن وأحياء المدينة لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

4:6 كثافة السكن : Housing density

تعرف كثافة السكن في كثير من الأحيان بأنها عدد الأشخاص بالنسبة للغرفة الواحدة ولكن في كثير من الأحيان تهمل مساحة الغرف وكذلك الغرض الذي تستخدم فيه هذه الغرف داخل المسكن لذلك نجد أنه غالبا ما تعرف درجة الإزدحام داخل المسكن بطرق مختلفة حسب المستويات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى المعيشة للمنطقة قيد الدراسة .[1]

[1] أحمد حسين والشامي مفيد ، **مرجع سابق** ص 20 .

جدول رقم (7 - 4)المساكن في مدينة نابلس حسب عدد الغرف واحياء المدينة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	غرفة واحدة		2 غرفة		3 غرفة		4 غرفة		5 غرفة		6 غرفة		المجموع	
	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%
الجبل الشمالي	15	2.5	30	5.00	30	5.00	15	2.5	8	1.33	3	0.5	101	16.83
البلدة القديمة	2	0.33	25	4.17	21	3.5	7	1.17	3	0.5	2	0.33	60	10.00
الدوار وغرب الدوار	2	0.33	15	2.5	20	3.33	4	0.67	---	---	---	----	41	6.83
رفيديا	5	0.83	10	1.67	25	4.17	5	0.83	5	0.83	---	----	50	8.33
المخفية	6	1.00	40	6.67	40	6.67	10	1.67	---	---	--	----	96	16.00
الضاحية	2	0.33	18	3.00	25	4.17	6	1.00	---	---	---	----	51	8.5
العين	3	0.50	19	3.16	25	4.17	15	2.5	10	1.67	---	----	72	12.00
المساكن الشعبية	15	2.5	30	5.00	6	1.00	---	---	---	---	---	----	51	8.5
المنطقة الصناعية	15	2.5	30	5.00	20	3.33	13	2.17	---	---	---	----	78	13.00
المجموع	65	10.83	217	36.17	212	35.33	75	12.5	26	4.33	5	0.83	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012

يشير الجدول رقم (7 4) إلى أن عدد الغرف في مساكن منطقة الدراسة تراوح ما بين غرفة واحدة الى 6 غرف مما يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في المستويات الاقتصادية ومستوى المعيشة داخ منطقة الدراسة فبينما نجد أن بعض الأسر تعيش في ضائقة سكنية وتسكن في غرفة واحدة فقط وقد بلغت نسبتها 10.83 % وهي تعتبر مرتفعة، في حين بلغت نسبة الأسر في الضفة الغربية التي تسكن في غرفة واحدة 3.7 % وقد يعود ذلك الإختلاف إلى الوضع الإقتصادي الصعب الذي تعيشه الأسر في منطقة الدراسة في ظل محدودية فرص العمل والنسب العالية للبطالة في حين نجد أن الذين يسكنون في 6 غرف قد بلغت نسبتهم 0.83 % وهي منخفضة ويعود ذلك لنفس السبب ويلاحظ التفاوت في عدد الغرف والذي يشير إلى تفاوت الوضع الإقتصادي والإجتماعي في أحياء المدينة فقد بلغت نسبة المساكن التي تتراوح فيها عدد الغرف من 3 - 4 غرف 47.83 % وبلغت نسبة الأسر التي تسكن في غرفتين 36.17 % وبالنظر إلى أحياء المدينة نلاحظ تفاوت عدد الغرف بين حي وآخر فنلاحظ أن أعلى النسب تقع ما بين غرفتين إلى 3 غرف .

وهذه النسب تعطي صورة عن درجة الإزدحام اذ تعتبر درجة الإزدحام من أهم الدلائل على المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي للسكان فكلما زاد نصيب الفرد من المساحة الكلية للمسكن أو قل عدد الأفراد للغرفة الواحدة فغالباً ما يدل ذلك على تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الأسرة ويتفاوت متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة في المسكن من منطقة لأخرى داخل الضفة الغربية فبينما يصل الى 1.9 شخصاً لكل غرفة في كل من نابلس والقدس وتعتبر النسبة متماثلة مع ما توصلت اليه الدراسة الميدانية 2012 فقد بلغت كثافة المسكن في مدينة نابلس كما يتضح من الجدول (8 4) والشكل (6 4) 1.9 فرداً لكل غرفة بينما ترتفع إلى 2.1 فردا لكل غرفة في منطقة الخليل كذلك يتفاوت حسب نمط السكن في الضفة الغربية فبينما يصل الى 1.7 فردا لكل غرفة في المدن يرتفع إلى فردين لكل غرفة في القرى ويصل إلى 2.6 فردا لكل غرفة في المخيمات [1] ويعود ذلك إلى تفاوت حجم الأسرة وتفاوت عدد الغرف ما بين منطقة وأخرى وهذه النسب تعد مرتفعة اذا ما قورنت ببعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والتي

[1] أحمد حسين والشامي مفيد، **مرجع سابق** ص 39 .

تكون درجة الإزدحام فيها 1.2 فردا لكل غرفة وكندا والتي تصل الى 0.6 فردا لكل غرفة [1]، ويعود ذلك الى ما سبق ذكره من حيث تفاوت عدد الغرف وحجم الاسرة .

وبالنظر إلى الجدول رقم (8 - 4) والشكل (6 4) والخارطة (1-4) نلاحظ التفاوت في درجة الإزدحام ما بين حي وآخر في منطقة الدراسة حسب المسح الميداني 2012 فقد بلغت في حي البلدة القديمة 3.3 فرداً لكل غرفة وقد يعود ذلك إلى ضيق مساحة المسكن في هذا الحي من جهة وإلى ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة من جهة ثانية وهذا ما يعكس طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذا الحي .

أما اقل نسبة اشغال فكانت في حي رفيديا وذلك بنسبة 1.8 فردا لكل غرفة وهنا يبدو واضحا اثر اتساع مساحة المسكن في انخفاض درجة الإشغال (التزاحم) .

جدول رقم (8 4) درجة الازدحام في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	درجة الازدحام
الجبل الشمالي	2.6
البلدة القديمة	3.3
الدوار وغرب الدوار	2.00
رفيديا	1.8
المخفية	2.7
الضاحية	2.5
العين	2.5
المساكن الشعبية	2.2
المنطقة الصناعية	3.00
متوسط اجمالي المدينة	1.9

المصدر : المسح الميداني 2012

[1] ابو صالح ماهر **مرجع سابق** ص122

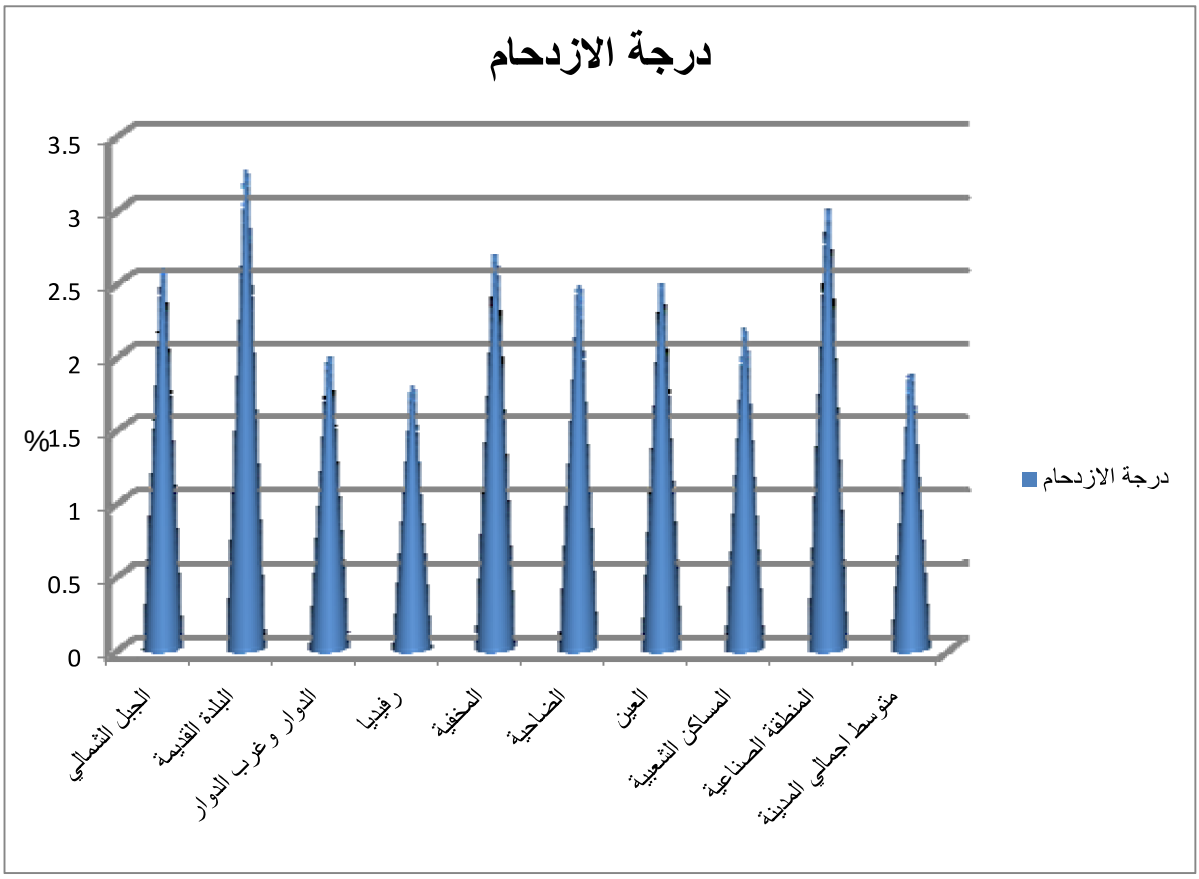

شكل (6 4) درجة الإزدحام في أحياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)

المصدر : المسح الميداني 2012

الخارطة رقم (1 -4) درجة الإزدحام في أحياء مدينة نابلس لعام 2012

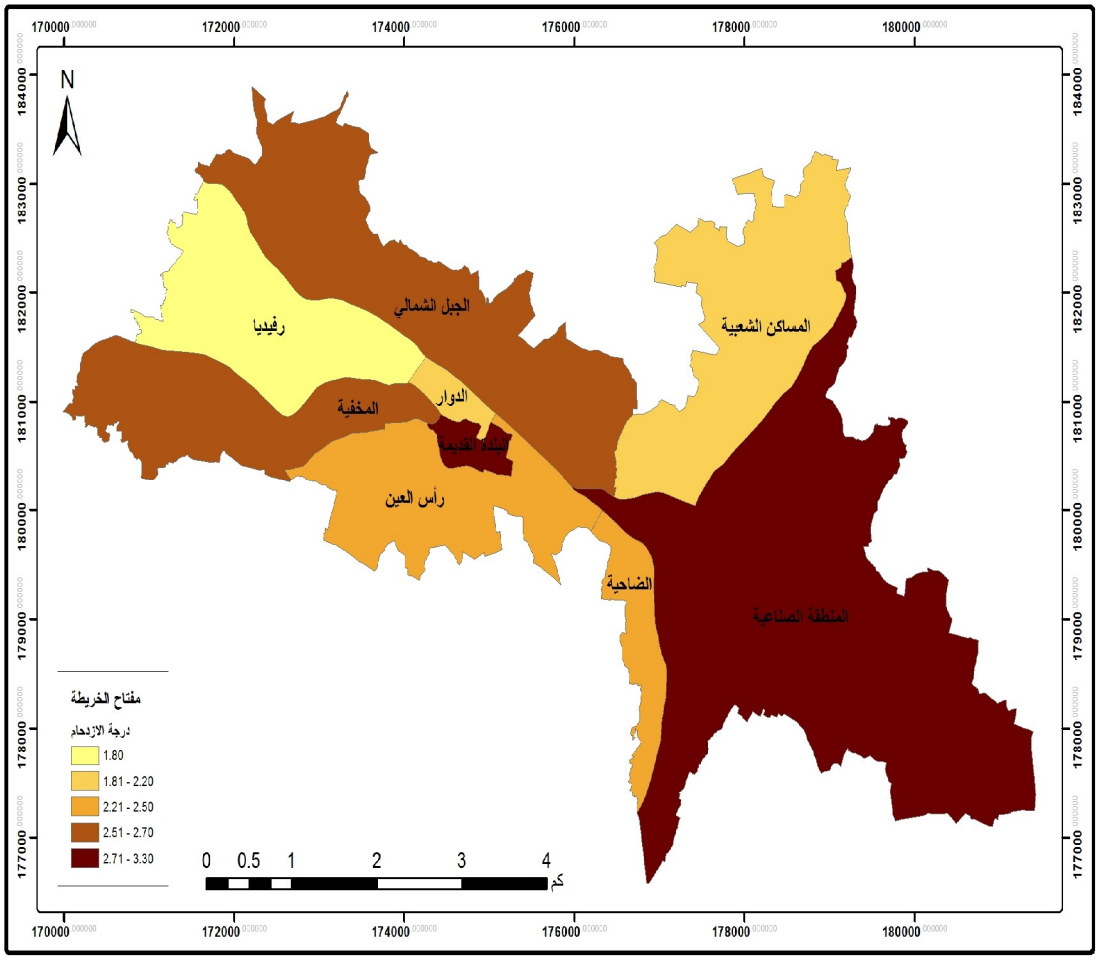

المصدر : المسح الميداني 2012

4:7 المرافق الأساسية والتجهيزات في المسكن

Household Facilities and Equipment

يعتمد توفر الخدمات والمرافق الأساسية في المسكن بالدرجة الأولى على المستوى المادي للأسرة بالإضافة الى نمط المسكن ومنطقة السكن كما يعتمد على درجة وعي رب الأسرة .

يعتبر المطبخ من المرافق الأساسية والضرورية الواجب توافرها في أي مسكن وحديثاً أصبحت طريقة تصميم المطبخ والتفنن فيه وأنواع التجهيزات من الأمور الهامة ومن الدلائل على المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأسرة .

ويتبين من الجدول رقم (9 4) ان ما نسبته 100 % من مساكن المدينة حسب المسح الميداني 2012 يوجد فيها مطبخ وتعتبر نسبة توفر المطبخ في المدينة مرتفعة قياساً إلى النسب الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة اذ أن 94.4 % من الأسر تسكن في مساكن يتوفر فيها مطبخ متصل بالمياه في الريف مقابل 98.5 % في الحضر و 99.4 % في المخيمات [1] حيث يعتبر المطبخ من الأمور الأساسية في المسكن ومن المرافق الضرورية ومن الصعب الإستغناء عنها .

ومن المرافق الأساسية أيضاً والتي يجب توافرها في المسكن الحمام ويشير نفس الجدول إلى أن ما نسبته أيضاً 100 % من مساكن المدينة يتواجد فيها الحمام وتعتبر نسبة توفر الحمام في المدينة مرتفعة قياساً إلى النسب الموجودة في الضفة الغربية اذ توجد بواقع 97.3% وقطاع غزة بواقع 99.4 % [2] ويشير ارتفاع نسبة توفر الحمام في أحياء المدينة إلى انخفاض الفوارق بين السكان كما ويشير إلى اهتمام السكان بتوفير المرافق داخل المسكن والتي يشكل الحمام فيها جزءاً مهماً وأساسياً ويعود الإختلاف بين المسح الميداني 2012

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **مسح ظروف السكن، مرجع سابق** ص34 .

[2] نفس المصدر نفس الصفحة

ونتائج الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اختلاف الظروف الزمانية وتوفر المساحات في المدن لإنشاء هذه المرافق الضرورية .

ومن المرافق الأساسية الاخرى التي يجب توافرها المرحاض بل ان توفر هذا المرفق يعتبر ضرورة صحية واجتماعية ويشكل جزءاً أساسياً لا يمكن الإستغناء عنه في تصميم المساكن الحديثة وقد وجد أن ما نسبته 100 % من مساكن مدينة نابلس حسب المسح الميداني 2012 يوجد فيها مرحاض في حين بلغت ما نسبته 95.6 % في الريف الفلسطيني مقابل 99.8 % في المخيمات [1] وقد يعود ارتفاع النسبة في منطقة الدراسة عنها لدى الريف والمخيمات الى الوضع الاقتصادي الأفضل للمدن مقارنة بالقرى والمخيمات وتوفر المساحات اللآزمة لإنشاء هذه المرافق الضرورية وقوانين البلدية والربط بخط المجاري العام .

أما فيما يتعلق بمدى اتصال المساكن في مدينة نابلس بالشبكات العامة سواء شبكة المياه أو الكهرباء أو شبكة الصرف الصحي فقد تم تقسيمها على النحو الاتي :

- **الإتصال بشبكة المياه : Connection to water resources**

ويوضح مدى اتصال المسكن بالمياه وقد صنفت على النحو التالي :[2]

أ- شبكة عامة : اذا كان المسكن متصلاً بالشبكة العامة للمياه التابعة لشركة المياه أو البلديات أو المجالس القروية .

ب-تمديدات خاصة : اذا كان المسكن متصلاً بتمديدات خاصة للمياه من مصدر خاص بالمسكن فقط أو مشترك بين مجموعة من الأفراد .

ت-لا يوجد : في حالة عدم اتصال المسكن بالمياه .

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **مسح ظروف السكن، مرجع سابق** ص34 .

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **معجم المصطلحات الاحصائية المستخدمة في الجهاز، مرجع سابق** ص75

الماء مهم جداً للحياة ويوجد في مدينة نابلس شبكة مياه تغطي معظم مناطق المدينة ويتضح من الجدول (9 4) أن ما نسبته 99.83 % من مساكن عينة الدراسة موصولة بشبكة المياه العامة وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بباقي الضفة الغربية اذ تنخفض هذه النسبة الى 80.8 % [1] والسبب في ذلك عدم وجود مساحات كافية لإنشاء الآبار كما في القرى إذ أن ما نسبته 8.2 % من مساكن الضفة الغربية تعتمد على آبار الجمع وأن نسبة 9.5 % تعتمد على الصهاريج التنكات كمصدراً رئيسي للمياه .[2]

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2007 **التعداد العام للمساكن والسكان والمنشات، مرجع سابق** ص 39

[2] **نفس المرجع** : نفس الصفحة .

الإتصال بشبكة الكهرباء : Connection to electricity

أما فيما يتعلق بإتصال المساكن بالكهرباء فقد قسمت بنفس طريقة تصنيف المياه، ذلك لأهمية توفر الكهرباء في المنزل اذ لا يمكن الإستغناء عنها وتعمل بلدية نابلس على تزويد المدينة بالكهرباء ويتضح من الجدول (9 -4) أن ما نسبته 99.67 % من مساكن المدينة متصلة بالكهرباء بشبكة عامة وأن ما نسبته 0.33 % يستخدم المولد الخاص فقد بلغت نسبة المساكن المزودة بالكهرباء عن طريق شبكة عامة في باقي الضفة الغربية 97.7 % بينما بلغت نسبة المساكن التي تستخدم المولد الخاص للتزود بالكهرباء 0.9 % [1] وأن ما نسبته 99.9% من أسر المخيمات والحضر في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية متصلة مساكنهم بالشبكة العامة للكهرباء مقابل 99.7% للريف .[2]

أما فيما يتعلق بالصرف الصحي Connection to Sewage System و هو جزء من شبكة توزيع المياه وهذه الشبكة تعنى بتصريف المخلفات السائلة من المباني والمصانع إلى محطة المعالجة أو أماكن التصريف وهي استراتيجية من أجل عيش الأفراد داخل وسط صحي [3] اذ يعتبر توفر شبكة الصرف الصحي في التجمعات السكانية أحد أهم ضروريات الحياة ذلك بأن توفرها يحافظ على نظافة البيئة ونقائها كما ويساعد على عدم انتشار الأمراض المعدية .

ويتضح من الجدول رقم (9 - 4) أن ما نسبته 99.33 % من مساكن المدينة موصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي وهي تعتبر مرتفعة جداً اذا ما قورنت بمحافظة نابلس وقد انخفضت هذه النسبة إلى 49 % [4] في قرى محافظة نابلس والتي تعتمد على الحفر

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني **التعداد العام للمساكن والسكان والمنشات**، -2007 **مرجع سابق** ص40

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **مسح ظروف السكن، مرجع سابق** ص34

[3] الموقع الإلكتروني http://mouwazaf.ahlamontada.com/t9685- topic تاريخ التصفح : 2013/5/1 .

[4] أبوصالح ماهر **مرجع سابق** ص 136

الإمتصاصية في حين كانت نسبة المساكن في باقي الضفة الغربية المتصلة بحفرة امتصاص للصرف الصحي 65.1 % فيما كانت نسبة المساكن المتصلة في الضفة الغربية بالشبكة العامة للصرف الصحي 23.2 % ونسبة المساكن التي لا يوجد فيها أي وسيلة للصرف الصحي بما نسبته 1.2 % [1] .

كما يتبين من الجدول ان ما نسبته 0.67% من مساكن منطقة الدراسة تعتمد على حفرة امتصاصية كوسيلة للصرف الصحي في حين لا يوجد أي مصدر صرف صحي آخر في المدينة .

كما وتعد مصادر الطاقة المستخدمة في كل من المطبخ والتدفئة من الخدمات الأساسية التي يجب توافرها في المسكن وتختلف هذه المصادر من منطقة الى أخرى حسب المستوى الاقتصادي للأسرة فمثلاً تكاليف الكهرباء في المطبخ و التدفئة أكبر من تكلفة استخدام الكاز .

يشير الجدول رقم (9 4) إلى أن مصادر الطاقة الأكثر استخداماً في عملية الطبخ هي الغاز أما مصادر الطاقة الأخرى فقد تباينت نسبة استخدامها وأن ما نسبته 63% من مساكن المدينة تستخدم الغاز كمصدر للتدفئة وعليه يعتبر الغاز المصدر الأول والأكثر انتشاراً ويعزى ذلك إلى كونه الوسية الأسهل وأكثر أماناً من ناحية وامكانية شرائه من قبل نسبة كبيرة من السكان بالإضافه إلى كونه أقل تاثيراً على بيئة المنزل كالكاز مثلاً و كونه أرخص ثمناً مقارنة بالكهرباء من ناحية أخرى وعلى مستوى أحياء المدينة وكما يشير الجدول رقم (10 4) نلاحظ أن التدفئة بالغاز تحتل أكبر نسبة من مصادر التدفئة وكانت أكبر نسبة داخل الحي الواحد في حي الجبل الشمالي وأما أقلها ففي حي الدوار .

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني **التعداد العام للمساكن والسكان والمنشات** -2007 **مرجع سابق** ص40

أما بالنسبة للتدفئة بالكهرباء فانها تأتي في المرتبة الثانية بعد الغاز ومن الملفت للنظر أن أعلى نسبة لإستخدام الكهرباء في التدفئة في حي المنطقة الصناعية ومن المعروف أن التدفئة بالكهرباء سهلة الإستخدام ولكنها مكلفة ويعود الإستخدام الكبير للكهرباء في عملية التدفئة في المنطقة الصناعية إلى عدم دفع أهالي المخيمات لأثمان الماء والكهرباء مما أدى الى استغلال أهالي المخيمات ذلك في الإستخدام الكبير لمصدر الكهرباء في التدفئة .

أما بالنسبة للتدفئة بالكاز فإن أعلى نسبة لها موجودة في حي الدوار وربما يعود ذلك إلى رخص الكاز النسبي بالإضافة إلى قرب هذا الحي من محطات الوقود مما يجعل عملية شراء الكاز ليست بالعملية المكلفة من ناحية الوقت والجهد .

جدول رقم (9 -4) المساكن في مدينة نابلس حسب توفر المرافق الاساسية لعام 2012 (%)

مصادر الطاقة الاكثر استخداماً				الاتصال بالشبكات العامة						هل يتوفر لدى الأسرة كل من							
عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%
المطبخ		التدفئة		المياه		الكهرباء		الصرف الصحي		مطبخ		حمام		مرحاض			
غاز	96.67	غاز	63.00	شبكة عامة	99.83	شبكة عامة	99.67	شبكة عامة	99.33	متصل بالمياه	%100	متصل بالمياه	%100	متصل بالمياه	%100		
كاز	0.66	كاز	6.00	تمديدات خاصة	0.17	مولد خاص	0.33	حفرة امتصاصية	0.67	غير متصل بالمياه	---	غير متصل بالمياه	---	غير متصل بالمياه	----		
كهرباء	2.67	كهرباء	26.33	لا يوجد	---	لا يوجد	----	لا يوجد	----	لا يوجد	----	لا يوجد	----	لا يوجد	---		
اخرى		اخرى	4.67	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---		
	%100	---	%100	---	%100	---	%100	---	%100	---	%100	---	%100	---	%100		

المصدر : المسح الميداني 2012

جدول رقم (10 4) المساكن في مدينة نابلس حسب مصادر الطاقة الاكثر استخداما في التدفئة لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	غاز		كاز		كهرباء		أخرى		المجموع	
	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%	عدد الاسر	%
الجبل الشمالي	89	88.12	1	0.99	8	7.92	3	2.97	101	%100
البلدة القديمة	30	50.00	3	5.00	25	41.67	2	3.33	60	%100
الدوار وغرب الدوار	20	48.78	10	24.39	10	24.39	1	2.44	41	%100
رفيديا	42	84.00	2	4.00	4	8.00	2	4.00	50	%100
المخفية	50	52.08	5	5.21	38	39.58	3	3.13	96	%100
الضاحية	42	82.35	4	7.84	5	9.80	---	---	51	%100
رأس العين	40	55.55	4	5.55	26	36.11	2	2.78	72	%100
المساكن الشعبية	43	84.31	2	3.92	6	11.76	---	--	51	%100
المنطقة الصناعية	22	28.20	5	6.41	36	46.15	15	19.23	78	%100
المجموع	378	63.00	36	6.00	158	26.33	28	4.67	600	%100

المصدر : المسح الميداني 2012 .

التجهيزات المتوفرة في المسكن :Household Equipments

تتنوع التجهيزات المتوفرة في المسكن وهذا التنوع متأثر بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وبنمط المسكن .

يشير الجدول (11 4) إلى الإرتفاع في نسب الخدمات المتوفرة في مساكن مدينة نابلس وقد يعود في بعض الأحيان إلى التنافس الاجتماعي بين السكان ذلك أن مدى توفر الخدمات الأساسية في المسكن يشير إلى الوضع الإجتماعي والإقتصادي للأسرة فهناك بعض الخدمات التي لا يمكن الإستغناء عنها ووجدت في مساكن المدينة بنسبة 100 % كالثلاجة والغسالة والتلفاز والمكوى فمن المعروف مدى أهمية هذه الخدمات لكل أسرة .

اما بالنسبة لجهاز الراديو فترتفع نسبة وجوده في مساكن المدينة حيث بلغ المتوسط 94 % وهذا راجع إلى رخص هذا الجهاز بشكل عام وامكانية اقتنائه والفوارق قليلة في نسبة وجود هذا الجهاز في كل حي بإستثناء المنطقة الصناعية التي بلغت النسبة فيها 85 % وقد أشار الكثيرون الى كون التلفاز يغني عن جهاز الراديو في البيت .

كما ويفضل الكثير من السكان وجود الهاتف (التليفون) في مساكنهم بسبب تنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها بالإضافة إلى اتساع رقعة التجمعات السكانية مع سهولة استعمال هذا الجهاز حيث توجد ضرورة ملحة لوجود هذا الجهاز في أي بيت فقد تقاربت نسب وجوده في أحياء المدينة باستثناء كل من البلدة القديمة، الدوار المنطقة الصناعية بنسب 65 % 85 % 85 % على التوالي وأشار السكان إلى أنه في حال عدم وجود الهاتف الأرضي فان الجوال المتنقل يسد مسد الهاتف كما ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم مقدرة بعض الأسر على تحمل تكاليف الإشتراك وثمن المكالمات في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة وارتفاع معدلات البطالة .

اما بالنسبة للرسيفر فيشير الجدول إلى إرتفاع نسب وجودة حيث يرتبط بوجود التلفاز .

ومن الخدمات أو الوسائل التي يمكن أن تتوفر في المسكن السيارة حيث تزداد الحاجة اليها يوماً بعد يوم نتيجة لإتساع رقعة التجمعات السكانية وتباعد المسافات فهي وسيلة سريعة للنقل والتنقل وتبين أن متوسط مساكن أحياء المدينة المالكة لسيارة قد بلغت 36.5 % وهي نسبة قليلة ويمكن إرجاع ذلك الى أن امتلاك سيارة خاصة تعتبر مسألة مكلفة وهي تعتبر منخفضة نسبيا في جميع أحياء المدينة وقد يعود ذلك إلى انخفاض الدخول بشكل عام .

أما فيما يتعلق بمكيف الهواء فتعتبر درجة توفره في أحياء المدينة منخفضة الى حد ما حيث يعتبر وجوده تكاليف اضافية على كاهل الأسرة فالكثير من الأسر تستغني عنه بسبب الوضع المادي السيء والحاجة إلى المكيف ليست ملحة خلال العام كما هو الحال للتجهيزات الأخرى .

ومن الخدمات التي بالإمكان توفرها في المنزل فرن الغاز فهي وجدت بنسب متقاربة ومرتفعة جدا في أحياء المدينة نظرا لأهميتها في المنزل .

أما بالنسبة للحاسوب وسخان الماء فهما ضروريان ايضا لأي مسكن وقد ارتفعت نسبة وجودهما في احياء المدينة بمعدل 95 %.

اما بالنسبة للمكتبة المنزلية فارتفع وجودها في حي الجبل الشمالي و بنسبة 27 % في حين تذبذبت في الأحياء الأخرى ما بين 9 % في البلدة القديمة و 21 % في حي رفيديا وقد يعود ارتفاعها في الجبل الشمالي إلى ارتفاع المستويات التعليمية للسكان في هذا الحي كما أشرنا سابقا .

جدول رقم (11- 4) التجهيزات المتوفرة في المسكن حسب احياء مدينة نابلس لعام 2012 (%)

أحياء المدينة	ثلاجة	غسالة	راديو	هاتف	تلفاز	رسيفر	سيارة	مكيف هواء	فرن غاز	مكوى	حاسوب	مكتبة منزلية	سخان ماء
الجبل الشمالي	100,0	100,0	98,0	98,0	100,0	95,0	60,0	45,0	99,0	100,0	98,0	27,0	98,0
البلدة القديمة	100,0	100,0	95,0	65,0	100,0	95,0	23,0	20,0	97,0	100,0	75,0	9,00	90,0
الدوار وغرب الدوار	100,0	100,0	95,0	85,0	100,0	95,0	30,0	30,0	98,0	100,0	96,0	18,00	97,0
رفيديا	100,0	100,0	96,0	95,0	100,0	95,0	34,0	35,0	97,0	100,0	95,0	21,00	98,0
المخفية	100,0	100,0	95,0	97,0	100,0	97,0	35,0	31,0	98,0	100,0	97,0	26,00	90,0
الضاحية	100,0	100,0	98,0	98,0	100,0	98,0	37,0	25,0	98,0	100,0	98,0	13,00	96,0
رأس العين/ خلة العامود	100,0	100,0	95,0	97,0	100,0	99,0	31,0	20,0	98,0	100,0	98,0	12,00	95,0
المساكن الشعبية	100,0	100,0	92,0	90,0	100,0	98,0	25,0	25,0	98,0	100,0	99,0	20,00	98,0
المنطقة الصناعية	100,0	100,0	85,0	85,0	100,0	100,0	45,0	25,0	100,0	100,0	100,0	14,00	100,0

المصدر : المسح الميداني 2012

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5:1 النتائج

5:2 التوصيات

5:3 المصادر والمراجع

5:4 الملاحق

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1: 5 النتائج

1 - من خلال دراسة التركيب العمري لسكان مدينة نابلس لعام 2012 تبين أن سكان المدينة يقعون في مرحلة الشباب من مراحل الإنتقال الديموغرافي حيث أن ما نسبته 49.92 % من مجموع سكان المدينة أعمارهم أقل من 15 سنة فيما بلغت نسبة الأفراد ممن هم في سن العمل وهم الذين يعتبرون الفئة المنتجة أو النشيطة اقتصادياً 48 % مما يشكل عبئاً اقتصادياً على القوة البشرية العاملة لإعالة بقية افراد المجتمع حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي العام 57.7 % وهذا يشير إلى أن حوالي نصف السكان تقريباً هم الذين يقومون بالعمل وأن حوالي النصف الآخر هم الأشخاص المعالون إذ وصلت نسبة الإعالة إلى 107.5 % حيث ارتفعت عن نسبة الإعالة في الضفة الغربية والبالغة 94.3 % وهذا يعني أن العبء الذي يتحمله أحد النشيطين اقتصادياً في المدينة أكبر من العبء الذي يتحمله مثيله في باقي الضفة الغربية ويعود ذلك لأسباب عدة منها : ارتفاع نسبة صغار السن وهجرة عنصر الشباب الذي يشكل قوة العمل وكذلك انخفاض نسبة الإناث العاملات .

2 - دلت بيانات الدراسة على أن الحالة الزواجية للأفراد 15 سنة فأكثر (متزوج) قد شكلت النسبة الأعلى من بين الحالات الأخرى حيث بلغت 49.51 % وهي تنخفض عن مثيلتها في الضفة الغربية لعام 2007 والبالغة 51.5 % ولعام 1997 والبالغة 53.8 % وقد يعود ذلك الإنخفاض إلى إرتفاع سن الزواج وانخفاض نسبة الزواج المبكر بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التعليم الجامعي وارتفاع نسب البطالة والأسباب الإقتصادية المرافقة ولقد كانت نسبة العزاب من الذكور والبالغة 23.66 % أكبر من نسبة العزاب من الإناث والبالغة 19.19 %، وربما يكون السبب الأهم في ذلك إلى أن تكاليف الزواج في مجتمعنا هي من مسؤولية الرجل اضافة إلى الإلتزامات والمسؤوليات الإجتماعية والإقتصادية

الواقعة على هؤلاء الذكور تجاه بعض أفراد الأسرة كالأخوة والأخوات أما فيما يتعلق بالمتعطلين عن العمل والحالة الزواجية لهم فقد شكل العزاب المتعطلون عن العمل أعلى النسب من بين الحالات الأخرى بنسبة 16.30 % ويعود ارتفاع هذه النسبة لدى العزاب إلى كون الأغلبية منهم يدخلون سوق العمل للمرة الأولى وبالتالي عزوفهم عن الزواج لحين توفر العمل المناسب الذي يساعدهم على توفير مستلزمات الزواج في ظل الإرتفاع الحاد في تكاليف المعيشة تلتها المتزوجون بنسبة 14.53 % ثم المطلقون بنسبة 0.42 % ثم الأرامل بنسبة 0.19 % فيما ارتفعت نسبة العاملين من المتزوجين إلى 15.28 % مقابل 8.10 % للعزاب ويعزى ذلك إلى أن المتزوجين يترتب عليهم التزامات مادية اضافية غير موجودة لدى فئة العزاب الأمر الذي يجبرهم على البحث عن عمل لتمويل هذه الإلتزامات والقبول بأي فرصة حتى وإن لم تكن مناسبة .

3 - وفيما يتعلق بالحالة التعليمية فقد انخفضت نسبة الأمية للذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة حيث بلغت 1.82 % وهي تعتبر منخفضة جداً إذا ما قورنت بنسبة الأمية في الضفة الغربية لعام 2007 والبالغة 6.2 % ويعود هذا الإنخفاض لأسباب منها : انتشار المؤسسات التعليمية في مدينة نابلس بالإضافة إلى وجود حالة من التنافس الإجتماعي بين السكان فيما يتعلق بالإلتحاق بالتعليم اذ تعكس الأسرة المتعلمة وضعاً اجتماعياً جيداً لأفرادها وبلغ أعلى النسب للمرحلة الثانوية بنسبة 41.27 % حيث ترتفع عن النسب في كل من المرحلة الإبتدائية والإعدادية ويعود الإرتفاع في المرحلة الثانوية لكونها المرحلة الحاسمة والمفتاح لمواصلة التعليم الجامعي بالإضافة إلى محدودية فرص العمل في الضفة الغربية بشكل عام والتشديدات على منح تصاريح العمل وبخاصة للشباب فيدرك الشاب أنه لا جدوى من ترك التعليم والإلتحاق بسوق العمل في ظل محدودية فرص العمل فيستمر في التعليم في هذه المرحلة وتبدو نسبة الحاصلين على البكالويوس مرتفعة إذا ما قورنت بكل من المعهد والدبلوم ويعود ذلك الإرتفاع إلى توجه الأفراد لإكمال دراستهم الجامعية ذلك أن أصحاب العمل يفضلون في كثير من الأحيان الخريج الجامعي للإنخراط في سوق العمل على اولئك الحاصلين على درجتي الدبلوم والمعهد أما فيما

يتعلق بالعاطلين عن العمل فتتركز البطالة في الفئات الدنيا من السلم التعليمي الثانوية فما دون حيث تصل النسبة إلى 87.11 % من اجمالي العاطلين عن العمل كما ونجد أن البطالة تتركز في مراحل الدبلوم المتوسط والبكالوريوس حيث تصل النسبة الى 12.89 % وربما يعزى ذلك إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي بشكل عام لحاجات سوق العمل .

4 - كما وتوصلت الدراسة إلى التباين في النسب بين التخصصات المختلفة فهي ترتفع في تخصصات العلوم الإنسانية والإقتصادية مما سينعكس سلباً على مدى توفر فرص العمل لتلك التخصصات فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في تخصص العلوم الإنسانية 29.97 % وتخصص الإقتصاد 25.99 % في المقابل انخفضت نسبة العاطلين عن العمل في التخصصات الاخرى كالعلوم الطبية والزراعية .

5 - كما وبلغت نسبة الخريجيين من الضفة الغربية 94.56 % ذلك أن الجامعات في الضفة الغربية قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الدارسين كما ويلاحظ ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل من الخريجيين الجدد فقد بلغت أعلى النسب ما بين عامي 1998 2007 بواقع 44.56 % تلتها الأعوام 2008 2011 بواقع 36.96% اذ أن انعدام التنسيق بين سياسات التعليم من جهة وسياسات التشغيل من جهة ثانية ومتطلبات سوق العمل من جهة ثالثة أدى إلى استمرار إرتفاع مستويات البطالة .

6 - وبخصوص الحالة الإقتصادية يلاحظ ضعف بنية الإقتصاد المحلي وما يترتب عليه من ضعف قدرته الإستيعابية في ظل انحسار فرص العمل المتاحة أمام قوة العمل في الأسواق الخارجية وازدياد التوجه للحصول على فرص عمل في السوق المحلي مما انعكس على نسب البطالة في منطقة الدراسة اذ بلغ معدل البطالة 32.89 % بواقع 18.54 % للذكور و14.35 % للإناث حيث ترتفع نسبة البطالة مقارنة بالضفة الغربية والبالغة 26.6% لعام 2010 ويعزى هذا الإرتفاع إلى وجود ارتباط وثيق ما بين معدل البطالة ومدى التشديد في القيود المفروضة على منح تصاريح العمل فقد كانت السوق

الإسرائيلية تستوعب أعداداً لا يستهان بها من العاطلين عن العمل في حال السماح لهم بالدخول اليها ومنحهم تصاريح العمل كما ويعود هذا الإرتفاع إلى الممارسات الإسرائيلية المتمثلة بتدمير البنى الإقتصادية وبعض المشاريع والمنشآت الصناعية التي تستوعب أعداداً من العمال والخسائر والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي (المحدود أصلً) .

7 - انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل فقد بلغت نسبة الإناث العاملات 3.31 % مقابل 21.52 % للذكور ويؤكد ذلك زيادة العبء الملقى على كاهل الذكور العاملين نتيجة انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل وقد يعود انخفاض مشاركة المرأة إلى وجود مجموعة من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام دخول النساء لسوق العمل حيث نرى انخفاض الفرص المتاحة أمامهن لدخول سوق العمل مقارنة بالرجال بالإضافة إلى الثقافة المجتمعية الذكورية التي ترى أن عمل المرأة بمثابة حاجة اقتصادية وليست حقوقية أو تنموية أو تحقيقاً للذات بل يرون أن دور المرأة يتمثل بإدارة أمور العائلة وتربية الأطفال ومتابعة المهام المتعلقة بالدور الإنجابي في حين يقوم الرجال بأدوارهم الإنتاجية باعتبارهم معيلين رئيسيين لأفراد عائلاتهم .

8 - على مستوى الشباب الذين يمثلون شريحة بالغة الأهمية خصوصاً في الفئات العمرية 20 24 و25 29 كونهم رجال المستقبل ضمن شرائح القوى العاملة المختلفة فإن معاناتهم كبيرة للغاية بسبب ارتفاع معدلات البطالة بينهم اذ يشكل العاطلون عن العمل ممن تتراوح أعمارهم 20 24 عاماً ما نسبته 31.3% وضمن المجموعة العمرية 25 29 عاماً بلغت نسبة العاطلين عن العمل من كلا الجنسين 27.9 % دون أن تلوح في الأفق بارقة أمل بشأن انفراج في قضاياهم مما ينعكس سلباً على تطلعاتهم وطموحاتهم .

9 - نلاحظ ارتفاعاً في نسب الأفراد العاطلين عن العمل في جميع الأحياء مقارنة بالأفراد العاملين وهذا منطقي حيث بلغت نسبة البطالة في أحياء المدينة مجتمعة ما

نسبته 32.89 % في حين بلغت نسبة الأفراد العاملين فعلاً 24.83 % وعلى مستوى الحي الواحد فقد بلغت أعلى نسبة للبطالة في حي الجبل الشمالي بواقع 8.76 % وقد يعود ذلك إلى التزايد السكاني الكبير في هذا الحي بالإضافة إلى المستويات العليا للتعليم حيث ترتفع في هذا الحي نسبة الحاصلين على مؤهل بكالوريوس ودراسات عليا هذا وأن عدم القبول بالراتب المتدني وعدم الرغبة في العمل في غير مجال التخصص كان من أهم أسباب بطالة أصحاب المستويات التعليمية العليا في هذا الحي يليها حي المنطقة الصناعية بنسبة 4.98 % بسبب الكثافة السكانية العالية في مخيم عسكر وبلاطة ثم حي المخفية يليه حي رفيديا فيما تقاربت النسب بين كل من رأس العين والضاحية والمساكن الشعبية بواقع 2.98 % و 2.61 % و 1.96 % على التوالي في حين بلغت في كل من الدوار والبلدة القديمة 1.91 % .

10 - أبرزت نتائج الدراسة تواضعاً في استيعاب القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعي من عرض القوى العاملة فقد ساهمت السياسات الإسرائيلية في تهميش القطاع الصناعي نتيجة وضع العراقيل أمام منح التراخيص الصناعية وفرض الضرائب على المؤسسات الصناعية ووضع الكثير من القيود على إستيراد المواد الأولية والآلآت للمصانع وعراقيل أمام الصادرات الوطنية كما وعملت إسرائيل على إغراق السوق المحلي بالسلع الإسرائيلية الرخيصة منخفضة الجودة وعلى دعم الصناعات الإسرائيلية المنافسة مما عرض الصناعات الوطنية إلى منافسة غير متكافئة وعمقت من تبعية الإقتصاد الوطني للإقتصاد الإسرائيلي مما أدى إلى وجود تشوهات في حجم المؤسسات الصناعية حيث هيمنت المشاريع الصغيرة والتي في معظمها فردية وغير قادرة على استيعاب المعروض من قوة العمل .

11 - استحوذ القطاع الخاص على أعلى النسب من مجموع العاملين وذلك بواقع 25.89 % أما أقلها فقد كان للوظائف العليا بواقع 0.38 % حيث يفضل الكثيرون العمل في القطاع الخاص لكون الرواتب مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى أما فيما يتعلق بانخفاض نسبة مشاركة الوظائف العليا في استيعاب القوى العاملة المعروضة فيعود إلى انخفاض عدد

الحاصلين على المؤهلات العليا التي تؤهلهم للإنخراط بهذه الوظائف بالإضافة إلى كون البعض من حملة الشهادات العليا يفضلون الهجرة للخارج للعمل برواتب مرتفعة .

12 - ارتفاع نسبة العاملين بأجر وقد بلغت 83.30 % في حين انخفضت نسبة أصحاب العمل إلى 1.88 % وقد يعود ارتفاع نسبة العاملين بأجر إلى كونهم لا يملكون الجرأة التي تمكنهم من فتح مشاريع خاصة بهم بالإضافة الى قلة رأس المال لديهم وبالتالي اللجوء الى العمل بأجر لخلوه من المغامرة .

13 - انخفاض في نسب العاملين في أراضي 1948 فقد بلغت النسبة 2.25 % مقابل 97.75 % ممن يعملون في الضفة الغربية ذلك بسبب محدودية تصاريح العمل حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل الحاصلين على تصريح عمل في إسرائيل 1.98 % مقابل 94.33 % ممن لم يحصلوا على تصريح عمل في إسرائيل .

14 - الإنخفاض الكبير في نسبة تسجيل العاطلين عن العمل في مكتب العمل التابع لوزارة العمل فقد بلغت نسبة المسجلين في مكتب العمل 18.41 % مقابل 81.59 % لم يتم تسجيلهم في هذا المكتب وفيما يخص الأشخاص الذين لم يسجلوا في مكتب العمل فقد ردوا ذلك إلى أن الراتب الذي يتقاضاه العامل متدنٍ جداً كما وأن نسبة لا يستهان بها ليس لديهم علم بوجود مكتب العمل أصلاً في حين أشار 8.16 % إلى أن التسجيل في هذا المكتب يتطلب علاقات شخصية وبخصوص الحاصلين على مؤهلات علمية فوق الثانوي فقد أشاروا إلى أن الأعمال التي يوفرها مكتب العمل لا تتناسب مع مؤهلاتهم .

15 - أظهرت بيانات الدراسة الرغبة في الهجرة للخارج للعمل إذ بلغت نسبة الراغبين في الهجرة للخارج من كلا الجنسين من مجموع العاطلين عن العمل 68.97 % حيث أضحت الهجرة إلى الخارج وسيلة للبحث عن العمل وتعتبر فئة الشباب أكثر المجموعات السكانية ميلاً للهجرة وبخاصة في الفئات العمرية 20 24 25 29 و 30 34 حيث تعاني هذه الفئات من الإرتفاع في معدلات البطالة ثم تأخذ الرغبة بالهجرة تتناقص في الفئات العمرية اللآحقة وتعزى الرغبة بالهجرة لدى الشباب إلى إنعدام فرص الحصول على

الوظيفة المناسبة لتحقيق طموحاتهم وأهدافهم في أماكنهم الأصلية كما أن امكانية حصول فئة الشباب على فرصة عمل في البلد المستقبل تعتبر أسهل بكثير من امكانية حصول كبار السن على نفس الفرصة لكون الشباب يتميزون بكبر الطاقة الإنتاجية لديهم مقارنة بالأكبر سناً إضافة إلى تفضيل أرباب العمل تقليل تكاليف العمال ومنها أجورهم التي تنخفض مستوياتها عادة بسبب قلة سنوات الخبرة المتراكمة مقارنة بكبار السن .

16 - أظهرت بيانات الدراسة أن 72.66 % من المتعطلين عن العمل سبق لهم العمـ وتركوا العمل لأسباب مختلفة منها : عدم كفاية الراتب أو رفع المستوى الإجتماعي أو غيرها من الأسباب بينما بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل 27.34 % .

17 - أشارت بيانات الدراسة الى أن 28.33 % من المتعطلين عن العمل التحقوا بدورات تدريبية بهدف مساعدتهم في بناء قدراتهم ورفع مهاراتهم التي يحتاج إليها سوق العمل بالإضافة لكونها توفر فرصاً أفضل للتوظيف وفرصاً أفضل لفتح المشاريع الخاصة .

18 - تشير بيانات الدراسة إلى أن أكثر فئات الدخل شيوعاً هي الفئة التي يتراوح فيها الدخل ما بين 250 499 ديناراً وذلك بنسبة 53.85 % أما أقل الفئات شيوعاً فهي الفئة التي تراوح فيها الدخل ما بين 750 999 دينارا في حين لم يوجد أي شخص أشار إلى أن دخله 1000 دينار فأكثر ويعود السبب في ذلك إلى الوضع الاقتصادي السيء وإلى عدم إعطاء السكان للقيم الحقيقية لقيمة الدخل الشهري للأسرة رغبة منهم في الحصول على المساعدات المادية في حال وجودها بالإضافة إلى قلة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي حيث تؤدي قلة مساهمتها إلى قلة نسب الدخل المتأتي من عمل المرأة مما يعني إنخفاض دخل الأسرة وفيما يتعلق بأحياء المدينة فإن أعلى نسبة لفئة الدخل 500 749 دينارا توجد في حي الجبل الشمالي بالإضافة إلى وجود بعض الأشخاص الحاصلين على دخل 750 999 دينارا وقد يعود ذلك إلى إرتفاع المستوى التعليمي للسكان في هذا الحي مقارنة بالأحياء الأخرى .

19 - تفاقمت ظاهرة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس نتيجة لعدة أسباب : يعود بعضها إلى انتشار ظاهرة المحسوبية وغياب مبدأ الشفافية في التوظيف حيث حصلت على النسبة الأعلى 98.58 % ويعود بعضها لتدني الأجور مما يستدعي قيام المؤسسات ذات العلاقة بالعمل على توفير مناخ ملائم للعمالة يتمثل في تحديد الحد الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل الأخرى في السوق المحلية كما وتعزى أسباب البطالة إلى عدم توفر الخبرة للخريجيين الجدد بالإضافة إلى محدودية المشاريع الإستثمارية في ظل التزايد الكبير في مخرجات التعليم وقد قاسى سوق العمل من زيادة تدفق مخرجات النظام التعليمي وبشتى التخصصات دون أن يكون هناك تكيف ما بين النظام التعليمي ومتغيرات سوق العمل كما وأن لسياسات الإحتلال الإسرائيلي المتمثلة بمصادرة الأراضي الزراعية والتشديدات المرتبطة بمنح تصاريح العمل للعمال بالإضافة إلى منافسة السلع الأجنبية للسلع الوطنية السبب الأكبر في تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب .

20 - أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة على مشكلة البطالة فيمكن تقسيمها إلى آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية وقد تمثلت الآثار الإقتصادية بتزايد الشرائح الفقيرة بين أوساط الطبقة العاملة حيث اضطر الكثيرون منهم إلى المخاطرة بالدخول إلى إسرائيل دون تصريح عمل أو التوجه للعمل في المستوطنات بدلاً من مقاطعتها ومما دفعهم إلى ذلك محدودية فرص العمل وكان للبطالة آثار اجتماعية مباشرة على كافة نواحي الحياة الإجتماعية تمثلت في انتشار الجريمة بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة العنف الأسري وعدم الإستقرار الإجتماعي بالإضافة إلى تأثيرها على عزوف الشباب عن الزواج ؛ ذلك أن تكاليف الزواج في مجتمعنا هي من مسؤولية الرجل إضافة الى أن العديد من الذكور لديهم التزامات ومسؤوليات اجتماعية واقتصادية تجاه بعض أفراد الأسرة مما يؤخر عملية الزواج لديهم أما آثارها السياسية فتمثلت بتبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي وبالتالي التبعية السياسية .

21 - أما الخصائص السكنية فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن ما نسبته 73% من مساكن المدينة ملك لساكنيها بغض النظر عن كونها ملكاً خاصاً أو ملكا

للعائلة الممتدة وكان ما نسبته 22% من مساكن المدينة ملك للعائلة الممتدة ويعود السبب في وجود هذه النسبة إلى عدم مقدرة هذه الأسر التفرع إلى أسر نووية ؛ لعدم توفر تكاليف البناء في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة ومحدودية الدخل في حين بلغت نسبة المساكن المستأجرة 27 % سواء كانت بيوتاً مستقلة أو شقة ضمن بناية وبلغ متوسط الإيجار السنوي في مدينة نابلس 1650 ديناراً وقد بلغ أعلى متوسط أجرة للمسكن في حي المخفية 2400 ديناراً لكونه من الأحياء ذات المظهر الجمالي وبالتالي المكانة الإجتماعية المتميزة لساكنيه وبالإضافة إلى توفر المؤسسات التعليمية في هذا الحي وكبر مساحة المساكن فيه أما أقل متوسط إيجار فكان في حي البلدة القديمة إذ بلغ 1250 ديناراً ويعود ذلك إلى طبيعة المساكن من حيث ارتفاع المباني وتلاصقها وقلة التهوية وضيق الشوارع وصغر حجم المسكن أما فيما يتعلق بنوع المسكن فقد بلغت نسبة البيوت المستقلة 47.33 % في حين ارتفعت نسبة الشقة ضمن بناية لتصل الى 52.67% ويعود ارتفاع نسبة المساكن المصنفة شقة ضمن بناية إلى توفر العديد من العمارات التي أنشئت من قبل المستثمرين للبيع أو للإيجار والتي تعتبر أسعارها رخيصة مقارنة بشراء الأرض والبناء عليها .

لقد شملت نسبة المساكن المبنية من الحجر ما نسبته 43.66% في حين بلغت نسبة المساكن المبنية من الطوب 52.50 % من مساكن المدينة ويعود ارتفاع نسبة المساكن المبنية من الطوب إلى رخص تكاليف هذه المواد في ضوء انخفاض مستويات الدخل حيث يضطر الكثيرون للبحث عن المواد الأقل تكلفة بالإضافة إلى امكانية بناء الطوب فوق المباني القديمة لخفة وزنه بالإضافة إلى انتشار مصانع الطوب في المنطقة .

وبخصوص مساحة المساكن فقد بلغت نسبة المساكن التي تراوحت المساحة فيها من 100 199 متراً مربعاً حوالي 74.17 % فقد استحوذت على أعلى النسب وفيما يخص درجة الإزدحام في مدينة نابلس فقد بلغت 1.9 فردا للغرفة كما ويتفاوت متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة في المسكن من حي لآخر فقد بلغ أعلى درجة اشغال في حي البلدة القديمة 3.3 فردا لكل غرفة بينما بلغت أقل نسبة اشغال (ازدحام) في حي رفيديا 1.8 فردا لكل غرفة .

وعند دراسة مدى توفر المرافق الأساسية في المسكن تبين أن ما نسبته 100 % من منازل المدينة يتوفر فيها مطبخ متصل بالمياه وذات النسبة لكل من الحمام والمرحاض اضافة إلى أن 99.83 % من المساكن موصولة بشبكة عامة للمياه و99.67% موصولة بالشبكات العامة للكهرباء وأن ما نسبته 99.33% متصلة بشبكات الصرف الصحي أما مصادر التدفئة فقد تبين أن ما نسبته 63% من المساكن تستخدم الغاز كمصدر للتدفئة يليه الكهرباء بنسبة 26.33 % وبخصوص التجهيزات المتوفرة في المسكن فقد تبين توفر كافة الوسائل بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 100 % للغسالة والثلاجة والطباخ و36.5 % للسيارة أما بالنسبة

لمكيف الهواء فتعتبر درجة توفره منخفضة إلى حد ما ويرتبط عادة بذوي الدخل المرتفع لتكلفته التأسيسية والتشغيلية العالية .

2: 5 التوصيات

1 - التخلص من الواسطة والمحسوبية والعمل على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

2 - الحاجة الماسة لخلق عدد كبير من فرص العمل كضرورة لمواجهة التحديات التي يعاني منها سوق العمل ولمواجهة العدد الكبير من العرض في القوى العاملة الناجمة عن الزيادة السكانية والإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية ويتم ذلك عن طريق التوسع في الإستثمار وتوفير المناخ الإستثماري المناسب من خلال قوانين تشجع الإستثمار اذ يمكن حل جزء كبير من معضلة البطالة بزيادة الإستثمارات في القطاعات الإقتصادية المختلفة ؛ لكونها تفتح آفاقآ أرحب لخلق المزيد من فرص العمل الجديدة وتزيد من امكانية استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة من خلال التوظيف الجديد للمساعدات الخارجية وأموال الدعم .

3 - المبادرة الحكومية الفلسطينية لطلب مساندة ودعم حكومات ومؤسسات فاعلة في الدول العربية والإسلامية لتتكفل بإقامة مشاريع تنموية تهدف لخلق فرص عمل مستقرة .

4 - ضرورة الإهتمام بالمنشآت الصغيرة والعمل غير المنظم لما تلعبه هذه القطاعات من دور في تلبية الحاجات الأساسية للسكان وتوليد فرص عمل عندما لا يستطيع القطاعان: العام والخاص النظاميان توفير هذه الفرص مع الإشارة إلى أن العمل في القطاع غير المنظم يمكن أن يحمي العامل من الجوع في معظم الحالات ولكنه لا يحمي العامل من الفقر والحرمان .

5 - تفعيل دور الإعلام للتركيز على دعم وتشجيع المنتج الوطني والسعي لأن يكون عالي الجودة والتعريف به جيداً ومقاطعة المنتج الأجنبي وخاصة الاسرائيلي.

6 - ربط عملية تخطيط التعليم العالي وتخصصاته باحتياجات سوق العمل المحلية أي بمعنى تقليل الإقبال على بعض التخصصات التي تعرض فائضاً كبيراً عن حاجة السوق من الخريجيين والتشجيع على الإقبال على بعض التخصصات التي يوجد طلب على خريجيها إضافة إلى استحداث برامج تدريسية وتدريبية تهدف إلى إكساب الطلبة أثناء دراستهم مهارات جديدة تتوافق مع احتياجات سوق العمل وإعطاء البعد التطبيقي في برامج التعليم دوراً أكبر لربط المعرفة والعلم والنظرية بالتطبيق .

7 - ضرورة وجود قاعدة بيانات معلوماتية تستفيد منها الجامعات والمعاهد عند إفتتاح برامجها الأكاديمية لضمان تناسب هذه البرامج مع احتياجات سوق العمل وضرورة توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل .

8 - خلق قاعدة معلوماتية للوظائف المطروحة والباحثين عنها وهنا يمكن الإستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء مكاتب للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص يتم تحديثها يومياً وتكون متاحة من خلال مواقع انترنت متخصصة أو دليل شهري يوزع على الباحثين عن عمل مقابل مبلغ مادي .

9 - ضرورة الإهتمام بتشغيل عنصر الشباب وذلك للحد من هجرتهم إلى الخارج حيث أن هؤلاء الشباب هم الذين يقع على عاتقهم بناء المجتمع الفلسطيني وتحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة بالصمود والإستقلال .

10 - ضرورة إعطاء الشباب العاطل عن العمل دورات لخلق روح المبادرة لديه وتحمل مخاطر افتتاح مشاريع خاصة بهم بالإضافة إلى أساليب الإدارة الحديثة لضمان نجاح المشاريع ودورات في إعداد الجدوى الإقتصادية للمشروع وأن تعمل الدولة على منح

إعفاءات ضريبية لهذه المشاريع وتقديم تسهيلات لدعم انتاجهم وزيادة قدرتها على النمو والإستمرار والمساعدة في تسويق منتجاتهم .

11 - اعطاء الأراضي غير المستصلحة أو تأجيرها للشباب العاطل عن العمل لإستصلاحها سواء بالزراعة أو بناء مشاريع عليها لفترات زمنية محدودة.

12 - أهمية رفع مشاركة المرأة في سوق العمل ولزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل فيمكن الحديث هنا عن مستويين : الأول يتعلق برفع الوعي لدى المواطنين والمواطنات بمفهوم العمل للمرأة من منظور حقوقي وتنموي وتحقيقاً للذات وليس حاجة اقتصادية فقط والمستوى الثاني : يتطلب جهوداً من صانعي القرار

بغية إعطاء النساء ذات الفرص التي تعطى للذكور من خلال تهيئة الظروف المناسبة كي يكن منافسات حقيقيات للرجال في سوق العمل على مستوى المشاركة في سوق العمل وتعدد الوظائف المفتوحة أمامهن .

13 وضع ضوابط لمنع ازدواجية الوظائف بحيث لا يجمع الموظف الحكومي وظيفة أخرى بجانب وظيفته .

14 - تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومية وتشجيع التقاعد المبكر .

15 - قيام رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بمسؤوليتهم تجاه الشباب العاطلين عن العمل حيث يحتم الدين الإسلامي على رجال الأعمال وغيرهم من أصحاب رؤوس الأموال على محاصرة البطالة بأي أسلوب يرونه ملائماً يسهم بفاعلية في القضاء على مشكلة البطالة لحماية الشباب من الإنحراف وللإستفادة من طاقاتهم في بناء المجتمع وهذا الأمر ليس تبرعاً منهم أو تجملاً بل من باب أداء فريضة استناداً لقوله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " وقول نبيه صلى الله عليه وسلم " إن الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه

16 ضرورة توفير نظام حماية للعاطلين عن العمل وتوفير مخصصات بطالة وحماية اجتماعية لهم .

17 - ضرورة عدم إنتظار العاطل عن العمل لوظيفة معينة بل ينبغي عليه العمل في أي وظيفة يجدها .

المصادر والمراجع

3 : 5:أ. المصادر :

أبو حجر آمنة إبراهيم **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية** الأردن-عمان أسامة للنشر الجزء الثاني 2002 .

البطالة في الأراضي الفلسطينية : **واقعها وخيارات مواجهتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني** (ماس) القدس رام الله ماس، 2006 .

بلدية نابلس قسم المياه بتاريخ 2011/11/29 م .

بلدية نابلس قسم التخطيط **المخططات الهيكلية** 2010 .

الجليلي حسين لوباني الداوني **معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية وتفسير معانيها** لبنان ط1 2004 .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2001 **شباب فلسطين : واقع وأرقام.** رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011 **مسح القوى العاملة الفلسطينية:** التقرير السنوي: 2010. رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (11) **تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى** رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006 . **مسح القوى العاملة الفلسطينية** : التقرير السنوي: 2005 رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات 2007** النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية ملخص (السكان والمساكن) رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009 **الفلسطينيون في نهاية عام 2009** رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2009 مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد **تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية،1997 2007** رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009 مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد **الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للاسرة في الاراضي الفلسطينية**، 1997 2007 رام اللة فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 . **كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (2)** . رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 **مسح ظروف السكن** : 2010 : النتائج الأساسية رام الله - فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية**، 2010 التقرير الرئيسي . رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012 **أداء الإقتصاد الفلسطيني** 2011 . رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 **مسح القوى العامله** دورة (تموز ايلول 2010) الربع الثالث 2010 رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد **سياسات القوى العامله بين النظريه والتطبيق**، رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2007 **تقرير الفقر** : 2006 رام الله فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2010 **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة** (2008 2007) رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2012 **مسح القوى العاملة الفلسطينية** التقرير السنوي 2011 رام الله - فلسطين .

الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 **معجم المصطلحات الاحصائية المستخدمة في الجهاز** ط4 رام الله - فلسطين .

معلوف لويس **المنجد في اللغة العربية والآداب والعلوم** المطبعة الكاثوليكية بيروت الطبعة السابعة عشرة 1960 .

ب المراجع :

البطالة في الأراضي الفلسطينية : **واقعها وخيارات مواجهتها** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس رام الله ماس، 2006 .

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية **السياسة الفلسطينية** نابلس فلسطين المجلد الثاني العدد الخامس 1995 .

المرسي كمال الدين عبد الغني،**الحل الإسلامي لمشكلة البطالة** دارالوفاء الاسكندرية ط1 2004 .

جامع محمد نبيل **البطالة قنبلة موقوتة** فك شفراتها وحديث مع الشباب الإسكندريه 2008 .

عبد الحليم أنوار حافظ **مشاكل البطالة والإدمان** مؤسسة شباب الجامعة الإسكندريه 2008 .

بدران شبل **التعليم والبطاله** الإسكندريه دار المعرفه الجامعيه ط1 2005 .

شبانه لؤي وآخرون **تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة** : دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق ط1 2009 .

الجعفري محمود وآخرون **مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية** (ماس) القدس _ رام الله آذار 2004 .

السرياني محمد محمود **البطالة في الأردن** جامعة اليرموك الأردن بدون تاريخ نشر .

المرعشلي أحمد وآخرون **الموسوعة الفلسطينية** دمشق المجلد الرابع ط1 1984.

الحلو مسلم قصة مدينة نابلس **سلسلة المدن الفلسطينية** بدون تاريخ نشر .

شراب محمد محمد حسن **معجم بلدان فلسطين** عمان الأردن ط2 1996م .

السجدي آمال عزت عبده **بلدة نابلس القديمة في صور قبل الاجتياح الإسرائيلي في نيسان عام 2002 وبعده** عمان مطابع الفنار ط1 2002 .

عارف عبد الله **مدينة نابلس دراسة إقليمية** رسالة جامعية لنيل إجازة الآداب قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة دمشق 1963 - 1964 م .

الدباغ مصطفى مراد **بلادنا فلسطين في الديار النابلسية** دار الهدى ط1 الجزء الثاني 2002 .

بحيري صلاح الدين **جغرافية الاردن** ط1 مطبعة الشرق عمان 1973 .

عابد عبد القادر والوشاحي **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة** مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين ط1 1999 م .

فواز مصطفى **مبادئ تنظيم المدينة** معهد الإنماء العربي 1980 .

مناع عادل : **تاريخ فلسطين في اواخر العهد العثماني (1700 -1918)** مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 بيروت :1999 .

الدباغ مصطفى مراد **بلادنا فلسطين** الجزء السادس ط4 دار الطليعة بيروت 1988 .

الراوي منصور وآخرون **نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية** سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية المنامة ط1 1985 .

خليل أنور عبد الرحمن وآخرون **حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية المفاهيم الأجهزة التطوير سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية** تصدر عن مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية المنامة 1986 .

مكحول باسم **تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس القدس رام الله 2000 .

أبو شكر عبد الفتاح **سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة** جامعة النجاح الوطنية نابلس 1987.

مسودي تيسير عبد الحافظ وآخرون **وقائع ندوة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة القدس 3 -4 شباط 1994** تحرير د. عبد الفتاح أبو شكر جامعة النجاح الوطنية وجمعية الاقتصاديين العرب ومنظمة العمل الدولية القدس 1994 .

احمد خالد حسين **نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية** سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية المنامة 1985 .

صبيح ماجد حسني **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل**(العقبات ومداخل التنمية) مركز الدراسات العمالية رام الله ط1 1992.

صول جورج العمال والأجور دار المعارف القاهرة 1945 .

مجموعة باحثين **التعطل في دول الاسكوا** منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة وزارة التخطيطالأردنية عمان 1994 .

عبد السميع أسامه السيد **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية** دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2008 .

الأمم المتحدة : **الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة** بدون دار ومكان نشر 1999م .

الزواوي خالد **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل** القاهرة ط1 2004 م .

السقاف علي احمد ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل " **بطالة الشباب المشاكل والحلول** " جامعة عدن بدون تاريخ نشر .

السروجي فتحي وآخرون **هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة الأسباب والآثار الاقتصادية** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس رام الله 2008 .

مكحول باسم وآخرون **سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة البدائل المتاحة** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس القدس رام الله 2000 .

هلال رنده **دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية** المشروع البلجيكي دعم التعليم والتدريب المهني والتقني الفلسطيني ط1 2011 .

ابو شكر عبد الفتاح واخرون **العمل اللآئق في الاراضي الفلسطينية** وثيقة بحثية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ايلول 2011 .

ابو عيانه فتحي محمد **دراسات في علم السكان** دار النهضه العربيه بيروت 1985 .

الخفاف عبد علي **جغرافية السكان** اسس عامه العراق دار الفكر ط1 1999.

الشواورة علي حميدان واخرون **جغرافية السكان** الجامعة الاردنية عمان 1988 .

احمد حسين والشامي مفيد **مسح الاوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة** الملتقى الفكري العربي القدس 1995 .

موناغان ليزا وآخرون **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة** مركز دراسات التنمية جامعة بيرزيت ط1 2010 .

الزعنون فيصل وآخرون **البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية** مجلة تطوير الأداء الجامعي جامعةالمنصوره العدد الأول بدون تاريخ نشر .

البطالة في الاراضي الفلسطينة : **واقعها وخيارات مواجهتها** اوراق ووقائع المؤتمر السنوي 2006 معهد ابحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني ماس القدس رام الله

مكحول باسم وآخرون **سياسات تحسين القدرة الاستيعابيه للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة** معهد ابحاث الساسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 2001 القدس رام الله .

ابو شكر عبد الفتاح **استراتيجية التشغيل متوسطة المدى في فلسطين** 2000 2004 وزارة العمل رام الله 1999 .

امام مجده **هجرة الشباب الدولية والتنمية** الفرص والتحديات 2009 بدون دار نشر .

ابو شكر عبد الفتاح **الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة واثارها الاقتصادية والاجتماعية** الملتقى الفكري العربي القدس ط1 1999 .

تقرير **حول البطاله في فلسطين** مركز حقوق المواطن الملتقى الفكري العربي ايلول 2003 .

ج - **الرسائل الجامعية** :

"أحمد أمين " سليم كاظم سليم **المقارنة بين منهجي التخطيط الاقتصادي التقليدي وتخطيط القوى البشرية في دراسة بطالة القوى العاملة المتعلمة في الأردن (1970 1990)** رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية آذار 1993 .

أبو الهدى كفاية خليل إبراهيم **النفايات السائلة في مدينة نابلس" دراسة في جغرافية البيئة "** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2001 .

أبو صالح ماهر **مدينة نابلس -دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن** رسالة ماجستيرغير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 1998 .

جرار مازن توفيق محمد سعيد " **النقل البري في محافظة نابلس دراسة جغرافية** " رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2000 .

الجمل هاني محمد إبراهيم **جغرافية ألصناعه في محافظة نابلس** رسالة ماجستيرغير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين 2003 .

جودة عماد فرج **منطقة سلفيت دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن** رسالة ماجستيرغير منشورة جامعة النجاح الوطنية 2011 .

حلبي رائد صالح طلب **استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس** رسالة ماجستير غير منشورة نابلس فلسطين 2003 .

حمادة صفاء عبد الجليل كامل **الخصائص الطبوغرافية وتأثيرها على الغطاء النباتي في محافظة نابلس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2010 .

حنني رائد إبراهيم عبد الرحمن **النفايات الصلبة في مدينة نابلس رسالة ماجستيرغير منشورة** جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين 1999.

خليفة محمد **الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة** جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية رسالة ماجستير غير منشورة سلسلة الرسائل 1 1997 م

دخل الله صبحية عبد القادر **التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته (دراسة في جغرافية التنمية)** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2012.

ذبيح، محمد دمان، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة** رسالة ماجستيرغير منشورة الجزائر 2008م .

رجب محمد كمال حسين **أثر السياسه الانفاقية في التضخم في فلسطين** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الازهر غزة 2011 .

شولي منار محمد احمد **دراسة غطاءات الأرض في منطقة نابلس باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2008 .

عبد الحق خالد وليد عبد الكريم **دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية** رسالة ماجستيرغير منشورة فلسطين جامعة النجاح الوطنية 2005 .

عمران عمار عادل عبد الرحمن **الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2008 .

عناب وائل رفعت محمد علي **الجغرافيا الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة 1979 .

كساب ياسر محمد سرحان **الهجرة الداخلية الى مدينتي رام اللة والبيره** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2002 .

د **مراجع الانترنت** :

1 - الموقع الإلكتروني : http://www.google.com/search?hl=ar&source=hp&biw=&bih=&q تاريخ التصفح : 2011/:2/1

2 - http://www.mutah.edu.jo/userhomepages/drdoukhi/All/Study%20of%20the%20Relation تاريخ التصفح : 2011/3/2

3 - بلدية نابلس 2010 العنوان الإلكتروني : http://www.nablus.org/content.php?id_itemcontent تاريخ التصفح : 2012/5/20

4 - http://www.un.org/ar/documents/udhr / تاريخ التصفح : 2012/5/28

5 - الموقع الإلكتروني : http://www.iauiraq.org/reports/SectoralCommitteePapers/Youth- in- Iraq.pdf تاريخ التصفح : 2012/6/28

6 - الموقع الإلكتروني :

http://www.shams- pal.org/pages/arabic/researches/tanmya.pdf تاريخ التصفح : 2012/6/28

7 - الموقع الإلكتروني

http://alhayah.org/new1/subpage.php?scid=100&id=832&extra=news&type=3 تاريخ التصفح : 2013/4/13

8 - الموقع الإلكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=512058 تاريخ التصفح : 2013/4/14.

9 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 أوضاع السكان في الأراضي الفلسطينية عشية اليوم العالمي للسكان 11 تموز 2010 موقع انترنت ص1.

10 - الموقع الإلكتروني : http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=84881 تاريخ التصفح : 2013/4/20 .

11 - الموقع الإلكتروني http://www.yemen-nic.info/db/studies/studies/detail.php?ID=6376&phrase_id=291 تاريخ التصفح : 2013/4/22.

12 - الموقع الإلكتروني http://www.arab- api.org/course27/pdf/P6709- 6.PDF تاريخ التصفح 2013/4/23 .

13 الموقع الإلكتروني http://mouwazaf.ahlamontada.com/t9685- topic تاريخ التصفح : 2013/5/1 .

4 : 5 الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانه خاصة بالعاطلين عن العمل في مدينة نابلس

أخي العامل الكريم :

صممت هذه الاستبانه من أجل التعرف على واقع البطالة في مدينة نابلس والأسباب الحقيقية وراء تفشي البطالة وإلى تأثيرات البطالة السياسية والاقتصادية والنفسية على الطبقة العاملة الفلسطينية . والاجتماعية

لذا أرجو الإجابة عن أسئلة هذه الاستبانه بكل دقة وأمانة علما أن نتائجها سوف تعامل بسرية تامة وسيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط .

الباحثة : ختام حمادنه

جامعة النجاح الوطنية

بيانات خاصة عن أسرة العاطل / العاطلين عن العمل

1.عمر رب الأسرة .....

2. الحالة العملية لرب الأسرة :

أ. يعمل ب. لا يعمل ج. غير قادر على العمل د. متقاعد .

3. المستوى التعليمي لرب الأسرة :

أ. أمي ب. ابتدائي ج. إعدادي ح. ثانوي خ. معهد د. دبلوم ذ. جامعة ز. دراسات عليا

4. ما المهنة التي يمارسها رب الأسرة الآن:

أ. زراعة ب. صناعة ج. خدمات - بناء ح. وظائف عليا خ. موظف قطاع عام د. موظف قطاع خاص ذ.حرفي ز. أخرى

5. عدد أفراد الأسرة : الذكور ☐ الإناث ☐ المجموع ☐

6. عدد الأطفال في الأسرة اقل من 15 سنة : الذكور ☐ الإناث ☐ المجموع ☐

7. عدد البالغين في الأسرة 15 سنة فأعلى: الذكور ☐ الإناث ☐ المجموع ☐

8. عدد الأفراد المشتغلين في الأسرة : الذكور ☐ الإناث ☐ المجموع ☐

9. عدد الأفراد العاطلين عن العمل في الأسرة :الذكور ☐ الإناث ☐ المجموع ☐

10.متوسط الدخل الشهري :

أ. أقل من 250 دينار ب. 250 500 دينار ج. 500 100 دينار

د. أكثر من 1000 دينار

11. المصدر الرئيسي لدخل الأسرة :

أ. الزراعة وتربيه الحيوانات ب. مشاريع غير زراعيه ج. رواتب من الحكومة ح.رواتب من القطاع الخاص خ .العمل داخل إسرائيل د. تحويلات من الخارج ذ. مساعدات اجتماعية ر. أجور من الاونروا ز. أخرى

12. المبلغ الذي تحتاجه الأسرة لتلبية متطلبات الحياة الأساسية :

أ. أقل من 250 دينار ب. 250 -500دينار ج. 500 -100دينار د . أكثر من 100 دينار

الرقم	الاسم	Q1 الحي الذي نسكن فيه	Q2 العلاقة برب الاسرة	Q3 الجنس	Q4 الديانة	Q5 العمر بالسنوات	Q6 الحالة الزواجية	Q7 عدد مرات الزواج	Q8 العمر عند الزواج الاول	Q9 مدة الحياة الزوجية	Q10 علاقة الزوج بالزوجة
		١- الجبل الشمالي	١- رب الاسرة		١	١- (١٥-١٩)	١- دون سن الزواج	١- واحدة	١- (اقل من ١٥)	١- اقل من سنة	١- ابن عم/ابنة عم
		٢- البلدة القديمة	٢-زوج/زوجة		٢	٢- (٢٠-٢٤)	٢- اعزب/عزباء	٢- اثنتان	٢- (١٥-١٩)	٢- (١ - ٥)	٢- ابن خالة/ابنة خالة
		٣- الدوار وغرب الدوار	٣- ابن/ابنة	١- ذكر	١- مسلم/ة	٣- (٢٥-٢٩)	٣- متزوج/متزوجة	٣- ثلاثة فأكثر	٣- (٢٠-٢٤)	٣- (٦ -١٠)	٣- ابن عمة/ ابنة عمة
		٤- رفيديا	٤- اب/ام			٤- (٣٠-٣٤)	٤- ارمل/ارملة		٤- (٢٥-٢٩)	٤- (١١ -١٥)	٤- ابن خال/ بنت خال
		٥- المخفية	٥- أخ/أخت			٥- (٣٥-٣٩)	٥- مطلق/مطلقة		٥- (٣٠-٣٤)	٥- (١٦ -٢٠)	٥- قريب/ قريبة
		٦- الضاحية	٦- زوجة ابن/زوج ابنة	٢- انثى	٢- مسيحي/ة	٦- (٤٠-٤٤)	٦- منفصل/منفصلة	٦- (٣٥-٣٩)		٦- (٢١ -٢٥)	٦- لا يوجد صلة قرابة
		٧- راس العين\ خلة العامود	٧- حفيد/حفيدة			٧- (٤٥-٤٩)			٧- ٤٠ فأعلى	٧- (٢٦ -٣٠)	٧- عربي/عربية
		٨- المساكن الشعبية	٨- قريب/قريبة		٨	٨- (٥٠-٥٤)				٨- ٣١ فأعلى	٨- اجنبي/اجنبية
		٩-المنطقة الصناعية	٩- اخرون		٩	٩- (٥٥-٥٩)					
						١٠- (٦٠-٦٤)					
						١١- ٦٥ سنة فأعلى					
١											
٢											
٣											
٤											
٥											
٦											
٧											
٨											
٩											
١٠											

	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22
الرقم	مكان الولادة	مكان الإقامة السابق	مكان الإقامة الحالي	سنة الإنتقال الى مكان الإقامة الحالي	سبب مغادرة مكان الإقامة السابق	سبب اختيار مكان الإقامة الحالي	هل انت ملتحق بالتعليم	المستوى التعليمي	التخصص	سبب اختيار التخصص	مكان التخرج	سنة التخرج
	١- مدينة نابلس	١- مدينة نابلس	١- مدينة نابلس	١- بعد ١٩٤٨	١-عمل	١-عمل	١- نعم	١- أمي	١- طب	١- ميول شخصية	١- الضفة الغربية	١- (قبل ١٩٦٠)
	٢- مدينة اخرى في الضفة	٢- مدينة اخرى في الضفة	٢- مدينة اخرى في الضفة	٢- بعد ١٩٦٧	٢- تعليم	٢- تعليم		٢- ابتدائي	٢- هندسة	٢- حاجة السوق	٢- قطاع غزة	٢- (١٩٦٠-١٩٦٧)
	٣- قرية في الضفة	٣- قرية في الضفة	٣- قرية في الضفة	٣- حرب الخليج ١٩٩٠	٣- زواج	٣- زواج		٣- اعدادي	٣- تجارة	٣- رغبة الاسرة	٣- الاردن	٣- (١٩٦٨-١٩٧٧)
	٤- قطاع غزة	٤- قطاع غزة	٤- قطاع غزة	٤- سنة ١٩٩٤مع قدوم السلطة الفلسطينية	٤- اللحاق بالأسرة	٤- اللحاق بالأسرة	٢- لا	٤- ثانوي	٤- اقتصاد	٤- العدل	٤- سوريا	٤- (١٩٧٨-١٩٨٧)
	٥-في مناطق ١٩٤٨	٥-في مناطق ١٩٤٨	٥-في مناطق ١٩٤٨		٥- توفر الخدمات	٥- توفر الخدمات		٥- معهد	٥- زراعة	٥- الظروف المادية	٥- لبنان	٥- (١٩٨٨-١٩٩٧)
	٦- الاردن	٦- الاردن	٦- الاردن	٥- بعد عام ١٩٩٤	٦- عائد/عائدة	٦- عائد/عائدة		٦- دبلوم	٦- علوم طبيعية	٦- اخرى/حدد	٦- مصر	٦- (١٩٩٨-٢٠٠٧)
	٧- سوريا	٧- سوريا	٧- سوريا		٧- فقدان حق الاقامة	٧- فقدان حق الاقامة		٧- جامعة	٧- علوم انسانية		٧- دولة عربية اخرى	٧- (٢٠٠٨-٢٠١١)
	٨- لبنان	٨- لبنان	٨- لبنان		٨- اخرى	٨- اخرى		٨- دراسات عليا	٨- اخرى		٨- دولة اجتبية	
	٩- تونس	٩- تونس	٩- تونس									
	١٠- الكويت	١٠- الكويت	١٠- الكويت									
	١١- دولة عربية اخرى	١١- دولة عربية اخرى	١١- دولة عربية اخرى									
	١٢- دولة اجتبية	١٢- دولة اجتبية	١٢- دولة اجتبية									
١												
٢												
٣												
٤												
٥												
٦												
٧												
٨												
٩												
١٠												

الرقم	Q23 الحالة العملية	Q24 اذا كانت الاجابة (لا) هل عملت خلال الفترة السابقة	Q25 اذا كانت الاجابة (نعم) لماذا تركت عملك السابق	Q26 مكان العمل السابق	Q27 مكان العمل الحالي	Q28 النشاط الاقتصادي حاليا	Q29 طبيعة العمل حاليا	Q30 جهة العمل حاليا	Q31 هل تحمل تصريح او وظيفة تعمل داخل اسرائيل	Q32 هل بحثت عن عمل بعد انهاء تحصيلك العلمي	Q33 اذا كانت الاجابة (نعم) ما الطرق التي اتبعتها في البحث عن عمل	Q34 هل المهنة التي عملت بها لاول مرة تتناسب مع تحصيلك العلمي	Q35 ما هو سبب بحثك عن عمل بعد انهاء تعطيلك	Q36 ما هو سبب تاخرك في الحصول على وظيفة
	١- يعمل/ تحمل		١- عدم كفاية الراتب	١- الضفة الغربية	١- الضفة الغربية	١- زراعة		١- صاحب عمل	١- احمل تصريح		١- سؤال الاصدقاء		١- التفرغ لاعمال المنزل	١- عدم وجود خبرة
	٢- لا(يحمل/تحمل) ويبحث عن عمل	١- نعم	٢- رفع المستوى الاجتماعي	٢- قطاع غزة	٢- قطاع غزة	٢- صناعة	١- دائم	٢- يعمل لحسابه	٢- ادخل بدون تصريح	١- نعم	٢- وسائل الاعلام	١- نعم	٢- الزواج	٢- التخصص/ غير مطلوب بالسوق
	٣- غير قادر/ة على العمل	٢- لا	٣- ظروف العمل قاسية	٣- اراضي ١٩٤٨	٣- اراضي ١٩٤٨	٣- خدمات - بناء	٢- مؤقت	٣- يعمل بأجر	٣- احمل جواز سفر اجنبي	٢- لا	٣- مراجعة اصحاب العمل	٢- لا	٣- رعاية الاطفال	٣- المحسوبية في التعيينات
	٤- طالب/ة		٤- مكان العمل بعيد	٤- الاردن	٤- الاردن	٤- وظائف عليا		٤- يعمل لدى الاسرة بدون أجر	٤- لا أحمل تصريح		٤- التسجيل في مكتب العمل		٤- وجود دخل اخر	٤- المعدل
	٥- ربة بيت		٥- اخرى/حدد	٥- دول الخليج	٥- دول الخليج	٥- موظف قطاع عام		٥- غير ذلك (حدد)			٥- العلاقات الشخصية		٥- الاعتقال	٥- عدم اتقان لغات غير العربية
	٦- متقاعد/ة			٦- دولة عربية اخرى	٦- دولة عربية اخرى	٦- موظف قطاع خاص							٦- الرغبة في الهجرة	٦- لا توجد مهارة في استخدام الحاسوب
				٧- دولة اجنبية	٧- دولة اجنبية	٧- حرفي							٧- انتظار مساعدة من شخص للعمل في الخارج	٧- مكان الاقامة بعيد عن مكان العمل
						٨- أخرى							٨- مريض	٨- عدم الاعلان عن وظائف
													٩- الاسرة لا تسمح لي بالعمل	٩- لا يوجد لدي راس مال لابدء العمل
													١٠- اخرى/ حدد	١٠- اخرى/حدد
١														
٢														
٣														
٤														
٥														
٦														
٧														
٨														
٩														
١٠														

Q37	Q38	Q39	Q40	Q41	Q42	Q43	Q44	Q45	Q46	Q47
ما نوع العمل الذي تبحث عنه	هل سجلت في مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل	اذا كانت الاجابة (لا) لماذا لم تسجل في مكتب العمل	في حال عرض عليك عمل خارج فلسطين،هل تقبل به	ما هو الشرط الرئيسي الذي يجعلك تعمل في الخارج	هل انت منتسب لنقابة او جمعية معينة	اذا كانت الاجابة (نعم) هل تلقيت مساعدة من النقابة او الجمعية	هل التحقت بدورات تدريبية	اذا كانت الاجابة (نعم) هل يقوم المركز الذي اخذت به دورة بتوفير فرص عمل للمتدربين	دخل الاسرة الشهري بالدينار	انفاق الاسرة بالدينار
1- عمل ذو دخل عالي	1- نعم، وحصلت على عمل	1- بعد المكتب	1- نعم، بدول عربية فقط وبشروط	1- العمل براتب يمكن التوفير منه	1- نعم	1- نعم	1- نعم	1- نعم	1- اقل من 250	1- اقل من 250
2- عمل قريب من المنزل	2- نعم، وما زلت انتظر	2- الراتب متدني جدا	2- نعم، باي دولة وبشروط	2- وظيفة مناسبة لتخصصي وخبرتي					2- (250-499)	2- (250-499)
3- عمل يتناسب مع الوضع الصحي	3- لا	3- يتطلب علاقات شخصية	3- نعم، بدول عربية وبدون شروط	3- كلاهما	2- لا	2- لا	2- لا	2- لا	3-(500-749)	3-(500-749)
4- عمل مناسب لمؤهلاتي		4- الاعمال المتوفرة لا تتناسب مع مؤهلاتي	4- نعم، باي دولة وبدون شروط	4- غير ذلك/حدد					4-(750-999)	4-(750-999)
5- عمل ذو ساعات قليلة		5- ليس لدي علم به	5- لن اقبل بالعمل في الخارج						5-(1000-1249)	5-(1000-1249)
6- عمل حر		6- غير ذلك/حدد							6-(1250-1499)	6-(1250-1499)
7- عمل في الخارج									7- 1500 فاكثر	7- 1500 فاكثر
8- عمل حكومي										
9- التدريس										
10 لا يوجد عمل محدد										

Q 48		Q 49	
رتب/ي حسب الاولوية الاسباب التي تقف وراء مشكلة بطالة الشباب	ترتيب	رتب/ي حسب الاولوية الاثار الناتجة عن مشكلة بطالة الشباب	ترتيب
١- ظاهرة المحسوبية في التعيينات		١- تزايد الشرائح الفقيرة	
٢- عدم قبول سوق العمل للخريجين الجدد بسبب عدم توفر الخبرة		٢- تفاقم نزعات التطرف السياسي في المجتمع	
٣- تدني الاجور		٣- المخاطرة بالدخول الى اسرائيل دون تصريح عمل	
٤- عدم تناسب التخصصات مع سوق العمل		٤- التوجه للعمل داخل المستوطنات بدلا من مقاطعتها	
٥- محدودية المشاريع الاستثمارية		٥- الاطاحة بالحكومات من خلال حالات التظاهر والعنف والانتقام ضد الحكام	
٦- احجام الشباب عن العمل في القطاع الخاص بسبب فقدان الامن الوظيفي		٦-عدم الاسراع في الحل السياسي والنهوض بالبلاد وخلق فرص عمل جديدة للتخلص من نقمة الشعب على الحكومة	
٧- تضخم اجهزة السلطة		٧- تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الاسرائيلي	
٨- منافسة السلع الاجنبية للسلع الوطنية		٨- التبعية السياسية للدول الغربية	
٩- الانفاق الحكومي على مشاريع غير منتجة		٩- انتشار الجريمة	
١٠- صعوبة العمل في اراضي ١٩٤٨م		١٠- عدم الاستقرار الاجتماعي	
١١- مصادرة الاراضي الزراعية		١١- ارتفاع وتيرة العنف الاسري	
		١٢- عزوف الشباب عن الزواج	
		١٣- الهجرة الي الخارج	

خصائص مسكن اسرة العاطل/العاطلين عن العمل

Q 50	Q 51	Q 52	Q 53	Q 54	Q 55	Q 56	Q 57		Q 58	Q 59	Q 60	Q 61	Q 62	Q 63	Q 64	Q 65
نوع المسكن الذي تقيم به الاسرة	حيازة المسكن	اذا كان المسكن مستأجر،ما هي قيمة الايجار	المادة المستخدمة في البناء	صفة اشغال المسكن	مساحة المسكن م٢	عدد غرف المسكن	الخدمات المتوفرة في المسكن		مصادر الطاقة الاكثر استخداما: المطبخ	التدفئة	الاتصال بالشبكات العامة: المياه	الكهرباء	الصرف الصحي	هل يتوفر لدى الاسرة كل من: مطبخ	حمام	مرحاض
١- مستقل	١- ملك خاص		١- حجر	١- للسكن فقط			١- ثلاجة	٨- مكيف هواء	١- غاز	١- غاز	١- شبكة عامة	١- شبكة عامة	١- شبكة عامة	١- متصل بالمياه	١- متصل بالمياه	١- متصل بالمياه
	٢- ملك للعائلة		٢- طوب				٢- غسالة	٩- فرن غاز	٢- كاز	٢- كاز	٢- تمديدات خاصة	٢- مولد خاص	٢- حفرة امتصاصية	٢- غير متصل بالمياه	٢- غير متصل بالمياه	٢- غير متصل بالمياه
٢- شقة ضمن البناء	٣- مستأجر		٣- باطون	٢- متعدد الاغراض			٣- راديو	١٠- مكوى	٣- كهرباء	٣- كهرباء	٣- لا يوجد	٣- لا يوجد	٣- لا يوجد	٣- لا يوجد	٣- لا يوجد	٣- لا يوجد
	٤- اخرى		٤- طين				٤- هاتف	١١- حاسوب	٤- اخرى	٤- اخرى						
			٥- اخرى				٥- تلفاز	١٢- جهاز هاتف								
							٦- رسيفر	١٣- مكتبة منزلية								
							٧- سيارة	١٤- سخان ماء								

أي ملاحظات ترغب في اضافتها:

٢٧٢

مع خالص شكري لحسن تعاونكم

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The problem of unemployment among young people in the city of Nablus

Prepared by

Khetam Mohammad Nayef Hamadny

Supervised by

Dr. Waʾel Ennab

This The sis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2013

The problem of unemployment among young people in the city of Nablus

Prepared by
Khetam Mohammad Nayef Hamadny
Supervised by
Dr. Wa'el Ennab

Abstract

This study the problem of unemployment among young people in the neighborhoods of the city of Nablus in 2012 , has been study aimed to identify the phenomenon of unemployment among young people, and the factors influencing them, and study the characteristics of education, and marital and occupational structure of the labor force theory in the city of Nablus , and come up with recommendations to decision-makers , can contribute to the mitigation of the effects of the phenomenon of widespread unemployment in the city.

The study adopted the method of collecting information by distributing questionnaires , on a stratified random sample , the total percentage of the total housing the city was 1.5 % , representing 600 families , and to achieve the objectives of the study , was the use of statistical analysis method , in order to reach a quantitative measurement of the variables.

The study concluded a set of results , including: that the community of the city of Nablus community lefty , as the percentage of young people (0 - 14) years, 49.92 %, and 48% for the age group economically productive (15 - 64) years, resulting in a high dependency ratio and the amount of 107.5 %, and when examining the economic situation shows that the rate of overall economic activity reached 57.7% , and the unemployment rate stood at

32.89 %, and the unemployment rate rose among males than females , and the singles compared Palmtzoji ،rose of young people (20 - 29) years compared age groups the other , as the unemployment rate rose for those with educational levels, secondary or below , and among university graduates fresh graduates and university graduates in the humanities and economic , has varied the unemployment rate among the city's neighborhoods , was the highest in the district of the Northern Mountain and the industrial zone , and the lowest in the old town and dizziness.

The study also demonstrated that there are a variety of reasons contributed to the growing phenomenon of unemployment in the city of Nablus , and most important: the spread of the phenomenon of nepotism in appointments , and not to accept the job market for new graduates because they lack the practical experience, and do not fit the disciplines with the labor market , in addition to limited investment projects , and the reluctance of young people to work in the private sector due to the loss of job security, also showed the effects of unemployment on the economic situation , social, and psychological , for those unemployed.

Has emerged study a number of recommendations , including: the expansion of investment, and the provision of investment climate appropriate , through the laws encourage investment, and the need for attention to enterprises of small and informal work , to play these sectors role in meeting the basic needs of the population and create jobs when they can not sectors : public and private Regimesto provide these opportunities , as the study recommends the need to harmonize education output to the

requirements of the labor market, and activating the role of the media in support of the national product quality and the District of foreign product , especially Israel , with the need to give young people training to create the entrepreneurial spirit they have in opening their own projects , and that the State shall endeavor to grant tax exemptions for these projects to encourage young people , with the need to work to reduce the number of years of service and to encourage early retirement to open up the opportunity for young people.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.